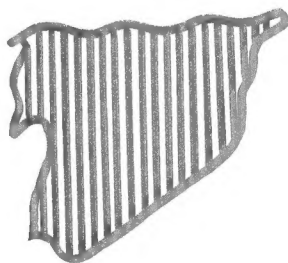


# حوار حوله سورية



محمود صادق





**حوار حول سوريا**

الطبعة الأولى  
١٩٩٣

## حوار حول سوريا

محمود صادق



يحاول هذا النص إلقاء بعض الاضواء على النظام القائم في الجمهورية العربية السورية ، من خلال التركيز على قضايا ذات طبيعة معرفية - نظرية تتعلق ببنيته ، وجوانب عملية من سياساته التطبيقية ، التي تندرج في اطار هذه البنية من جهة ، وتعد تطبيقاً لها يفسر اسرارها ورموزها العسوية من جهة أخرى . على الرغم من ان سياسة سوريا لم تعد حمالة اسرار ، اذ غدت جلية الأهداف والأساليب والتحالفات ، إلخ ، فإن القوة الصانعة لهذه السياسة ، عتيت الدولة المرملة ، ماتزال عصية على الفهم بالنسبة للعدد الأكبر من الجمهور الشعبي السوري والعربي ، بسبب ماطمرتها به القوى المعادية أو الموالية لها من محسنات لفظية أو شتائم والقاب شيطانية ، انتهت إلى التعتيم على بنيتها وإلى تصعيب فهمها ، ومعاونة الشعب بالتالي على التعامل معها بطريقة مجدية تقيده في الثور على الأسلوب المناسب للتعامل معها .

يدعي هذا النص انه يتصدى اذن لهذه المسألة الصعبة ، ويعتبر نفسه مقاربة أولى وحسب لهذه المشكلية الفائقة الأهمية . ان هدفه هو اذن طرح المشكلة وتقديم رؤية لها بغرض عملي هو المعاونة على « تفسير » العالم قبل تغييره ، أو كشرط لتغييره . بهذا المعنى لا يريد نصنا ان يكون نصاً محض ثقافي ، بل هو فعل سياسي على ساحة المعرفة النظرية ، ان جاز القول شيء كهذا . كما انه ليس شيئاً انجزه فرد بعينه ، بل هو صياغة لحوارات كثيرة تعيشها منذ عقدين ونيف أوساط سياسية وثقافية سورية من مشارب مختلفة ، يسارية ويمينية ، بعثية وشيوعية ، ناصرية ودينية ؛ وان كان يحمل اسم يبين من حيث الظاهر لفرد واحد .

بسبب هذه الطبيعة السجالية - الحوارية ، فضلنا صياغة النص على شكل اسئلة واجوبة ، وحاولنا انخال السياسات العملية للنظام في اطار تطوره العام ، وتبيان الحدود والهوامش التي ميزت مسره العملي ومراحل تطوره المختلفة التي مر بها ، بدءاً من عام ١٩٦٣ إلى يومنا هذا . لأن كنا قد تصدينا لمشكليات تبدو تطورات أيا منا وكأثنا تجاوزتها تماماً ، واستخدمنا بعض مقولات النظرية الماركسية ، التي يقال اليوم انها اثبتت عجزها عن تفسير أي شيء ، فلكي نعكس ماحداث أماننا ، ونتابع مجريات تطور كان يجري في عقول البشر وفي الواقع ، لعب دوراً شديداً الأهمية في تقرير مسار الأحداث ، والوصول بسوريا إلى موقعها الراهن .

### س . بادئ ذي بدء ، متى نشأ النظام السوري الراهن ؟

ج : في أعقاب انقلاب جرى يوم الثامن من آذار عام ١٩٦٣ ، قامت به قوى ناصرية ومحيدة بدرجة أساسية ، وقوى بعثية مساندة . غير ان البعثيين مالبثوا ان خاضوا هراعات

عديدة وملتوية من أجل السلطة ، انتهت بوضع يدهم على الانقلاب وتقدمهم بالحكم . فقد استغل ضباط وحزبيو البعث ما كان موجودا من تناقضات وخلافات بين الضباط الناصريين والمحايدين كي يدفعوا بهم إلى حماة صراع مكشوف على السلطة ، ساندوا خلاله الناصريين وأسهموا في طرد الضباط غير الحزبيين من الجيش ومؤسسات السلطة الجديدة . من هذه المعركة الأولى ، خرج البعثيون وقد عززوا مواقعهم في الجيش ، وأمسكوا بمراكز مفتاحية فيه كمنصب مدير إدارة شؤون الضباط في الأركان العامة ، الذي استلمه المقدم صلاح جديد ، المرفع بقرار استثنائي إلى رتبة لواء في الجيش ( كان صلاح جديد عضوا فيما سمي آنذاك « اللجنة الحزبية العسكرية » وهي اللجنة التي أعادت تنظيم ضباط الجيش البعثيين في مصر عقب موافقة قيادة حزب البعث المدني على حل تنظيمه أبان قيام الوحدة المصرية - السورية . وقد تكونت اللجنة من مجموعة قليلة من صفراء الضباط كان أعلاهم رتبة المرحوم المقدم محمد عمران . فيما يعد تبين أن مؤسسا اللجنة كانا صلاح جديد ومحمد عمران ، اللذان ضما إليهما نقيباً طياراً اسمه حافظ الأسد ، نقلته قيادة الجيش من سوريا إلى مصر ، حيث خدم في مصار قريب من مدينة السويس المصرية . وقد ضمت اللجنة ضباط من أصل علوي أساس قبل أن يستلم منصب رئيس الأركان العامة ، وينجح في اقناع قيادة الجيش باستدعاء قائمتين من ضباط الاحتياط تضمنا أكثر من ألف ضابط إلى الخدمة العاملة في الجيش لمساندة الحلف البعثي الناصري ضد الضباط غير الحزبيين ( تبين فيما بعد أن نسبة العلويين بين هؤلاء « الضباط » تبلغ ٩٠ ٪ . جديد بالذكر أن قسما هاما من كبار ضباط الجيش الحاليين هم من هذه « النقعة » ) .

ما أن انتهى الصراع مع غير الحزبيين في الجيش ، حتى بدأت المعركة مع الضباط الناصريين والجمهور الناصري المسيس . بل أنه يمكن القول أن هذه المعركة قد تداخلت مع القسم الأخير من الصراع مع الضباط غير الحزبيين ، وأن البعث خاضها بقواء الوحدة ، أي بتياربه القومي والقطري ( سميا فيما يعد التياران الستى والعلوي ) : اللذان وحدتهما فكرة تعطي الأولوية للطابع الاجتماعي للثورة القومية العربية ، وترى في الناصرية نظاما يمينيا ، يحتجز التقدم العربي من الثورة القومية إلى الثورة الاجتماعية ، ويقول بفتح المعركة معه لتجاوزه والقضاء على سيطرته على الشوارع السياسي العربي عموما والسوري خصوصا . وقد ساندت أغلبية الأحزاب الشيوعية كما ساند قسم كبير من القوميين المتمركسين والأوساط اليسارية البعث ، أو مالأت إليه ضمنا في عراكه مع عبد الناصر القومي - اليميني .



استمر العراك مع الناصريين والناصرية في الجيش والشارع السياسي قرابة عامين ، وانتهى الى سحق الناصرية في فخ تصبیه لها البعث ، حين أوهمها أن يوسعها السيطرة على الجيش بانقلاب سريع ، فانقضت على مبنى الاركان العامة يوم ١٦ تموز عام ١٩٦٥ ، لتجد قوات المفاويز بانتظارها في المبنى وفي البساتين والمباني المحيطة به . وقد استغرقت عملية تصفية « الانقلابيين » ساعات قليلة ، انتهى بعدها وجود الناصرية المنظم في الجيش ومؤسساته . في هذه الاثناء ، كان التيار « الراديكالي - الاجتماعي » في الجيش يصل بشعارات الثورة إلى مدى قريب من لفتها الماركسية ، وكان الحزب قد انتقل إلى اسقاط شعار « الاشتراكية العربية » لاحتلال شعار « الاشتراكية العلمية » ( مع ايحاءات شفهية ومكتوبة تقول ان المقصود بها هو الماركسية ١ ) في محله . وكان بعض المفكرين اليساريين يقدمون صياغة نظرية لهذا الانتقال ( فعل ذلك المفكر الكبير المرحوم ياسين الحافظ في كراسة سميت فيما بعد « المخططات النظرية » اعتمدها المؤتمر السادس القطري للبعث كوثيقة فكرية ومتهجئة اساسية من وثائقه . وهي وثيقة لعبت وما تزال تلعب دورا تضليليا بالغ الخطورة إلى يومنا هذا ) . كما كان الحديث يتصاعد في اوساط اليسار الشيوعي والماركسي السوري عن امكانية تكرار التجربة الكوبية في الانتقال من نظام « برجوازي صغير إلى نظام اشتراكي ، بل شيوعي » ، وهذا الضجيج اليساري الصاخب قسم البعث تدريجيا إلى تيارين : يساري ويميني ، وغطى على عملية علونة الجيش السريعة ، بل قدم لها الايديولوجية « الماركسية والثورية » ، التي رأت في العلونة تقدما حاسما في بنية السلطة وطابعها ، وعلامة من علامات قرب انتقال الثورة إلى « طورها الاجتماعي المتقدم » ، فالملوكون هم من الفلاحين الفقراء ، الذين يطون محل الطبقة الوسطى المدنية ( قوة ديمقراطية ثورية تحل محل قوة ديمقراطية برجوازية ١ ) . وهم من العناصر الجذرية القريبة إلى « الاشتراكية العلمية » ( الاسم السري للماركسية السوفياتية ) وهم بصفتهم الطبقية هذه ليسوا علويين يسعون إلى تحقيق أهداف طائفية ، بل ثوريين سيقاؤون اوضاعا طبقية جائرة كي يقيموا مكانها نظاما اقرب إلى الاشتراكية ان لم يكن اشتراكية تماما ؛ سيلغى الطوائف والمذاهب الدينية جميعا ( من الطرافة بمكان متابعة الوصف الدقيق الذي يقدمه نيكولاس فان دام في كتابه « الصراع على سوريا » للعلاقة التي قامت انذاك بين الراديكالية اللغظية ، التي نشرت الاوهام التي احبت جهات داخلية وعربية وهولية كثيرة سماعها ، وبين حقيقة علونة السلطة ، التي ستحكم بمصير البلاد . يلفت النظر في هذا السياق ايضا تقويم السلطات والجهات الاسرائيلية للتطورات التي شهدتها سوريا في تلك الايام . فقد عقد عام ١٩٦٤ مؤتمر في جامعة تل أبيب موضوعه « الاتحاد السوفياتي والشرق الأوسط » تدارس فيه قرابة ثلاثون مفكرا وباحثا من بلدان غربية ومن اسرائيل تطورات العالم العربي من جوانبها

المختلفة ، وقال فيه أحد كبار الاخصائيين الاسرائيليين : ان التطورات السورية اليسارية يجب ان لاتخيفنا ، لان وتليفتها هي حجب عملية علونة السلطة الجارية على قدم وساق ، ولكونها موجهة ضد عبد الناصر أساسا ) .

اخيرا ، ولكونها انتهت هذه الموجة اليسارية إلى انقلاب ٢٣ شباط ١٩٦٦ ، الذي نفذته تحالف من الأقليات العلوية والدرزية والاسماعيلية مع ضباط من الأصول بدوية ، انتهى إلى حكم حافظ الأسد ، بعد أربعة أعوام ونيف من قيامه ، وثلاثة أعوام ونيف من هزيمة حزيران .

### س ، في أية ظروف نشأ النظام السوري الحالي ؟ .

ج ، في ظروف احتدام شديد للصراعين الدولي والأقليمي في منطقة الشرق الأوسط بكاملها ، والمنطقة العربية منها خاصة .

أما احتدام الصراع الدولي فرجع بدرجة أولى إلى رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في تطهير العالم الثالث من القوى غير الموثوقة ، بعد أن نضت الحرب الفيتنامية لايقاف « الشيوعية الآسيوية » في هذا البلد ، مثلما أوقفت الشيوعية الروسية بعد الحرب العالمية الثانية في ألمانيا بوسط أوروبا . في هذا السياق حدث انقلاب اعقبته مجازر في اندونيسيا ، وسقط حكم نيكروما في غانا ومهدبيو كيتا في مالي ، وبدأت إعادة تسليح جيش اسرائيل بالسلاح الأمريكي لتسديد ضربة قاتلة إلى عبد الناصر ، الذي كان قد تجاوز خطوطا حمراء كثيرة في علاقاته بالولايات المتحدة والغرب وشكل حالة خطرة بالنسبة لمستقبل المصالح الأمريكية في العالم العربي . ان ضرب عبد الناصر وأخراجه من الجزيرة العربية كان من مستلزمات تقرد امريكا بقوة بالمنطقة العربية ، وحماية النفط لفترة طويلة من الزمن ، من جانبه ، ضغط الاتحاد السوفياتي على امريكا للخروج من جنوب شرق آسيا ، منطقة الصراع بينهم وبين الصين الشيوعية ، التي رأوا في حلولهم محل الأمريكيين فيها تعزيزا للطوق الذي يضربونه حول الصين وتقوية لموقفهم الآسيوي ، الذي قادهم في حينه إلى محاولة التفاهم مع اليابان . لهذا كان السوفيات لايعارضون في تركيز قسم كبير من السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ، حيث لهم مصالح بالغة الحيوية ، وحيث لا يخوض الاتحاد السوفياتي ضدهم صراعات عنيفة ، بل يدخل معهم في مساومات لتحسين مواقعه في مناطق أخرى من العالم .

\* هو ماعوز زائيف

أما على الجانب العربي ، فان مشكلة الوجود المصري في اليمن كانت قد غدت القلق الاساسي للسعودية ، التي اخبرت الأمريكيين بأن عبد الناصر سيضع يده على نطق الشرق

الأوسط ، اذا لم يتم اخراجها من المنطقة بالقوة . وقد جرت مباحثات رسمية بين البلدين في اعقاب زيارات قام بها مسؤولون امريكيون من وكالة المخابرات المركزية ومن الاركان المشتركة الأمريكية إلى الرياض ، انتهت إلى تشكيل لجان بين البلدين ، اتفقت على ضرورة ان تسدد اسرائيل ضريبة لمصر تؤدي إلى اخراجها من اليمن في مرحلة أولى ، وإلى محاصرة حكمها وخنقه في القاهرة في مرحلة لاحقة ( نشرت مجلة الدستور اللبنانية الرسائل المتبادلة بين الرياض وواشنطن في عام ١٩٦٩ بهذا الشأن ) . وبالفعل ، فإن امريكا بدأت تعيد تسليح اسرائيل ، بعد ان كان معظم سلاحها فرنسي الصنع ، وتمت اعادة تدريب جيش اسرائيل على ماكان يعرف في حينه بقطعة ويلر في الحزب ( الجنرال ويلر هو رئيس اركان القوات الأمريكية المشتركة في الفترة المذكورة ) .

إلى ذلك ، كان عبد الناصر يقوم في تلك الفترة بسلسلة تحولات اجتماعية اثارت في حينه مقاومة عنيفة من القوى الإسلامية في الشارع ، وبعض القوى في الحكم نفسه ( انظر مذكرات المشير عبد الغنى الجمسي ) ، وقد وصل الأمر به هند « جهات ما » في إحدى خطبه بالعودة إلى ارتداء البذة العسكرية والقيام بانقلاب عسكري جديد ، أو بالنزول إلى الشارع لتنظيم ثورة ضد خصوم « التحول الاشتراكي » . في هذه الفترة العرجة حدثت تطورات سوريا الداخلية ، التي أدت إلى ضرب الناصرية وتماثلت موجة مد جديد ، لم تعرف له المنطقة في تاريخها الحديث مثيلا ، أخذ شكل تحالف امر واقع بين قوى « يسارية - بعثية - شيوعية - قومية » ، كانت مواقفه تتقارب وتزداد راديكالية ، من الناحية اللغوية ، من يوم آخر ومن ساعة أخرى ، ضاغطة على عبد الناصر عن يساره بالمسألة الاجتماعية والطبقية بينما كان اليمن يضغط عليه ب « قضية وطنية » ، هي قضية خليج العقبة ، التي كان يعيرها بأنه سلمها لاسرائيل ، ويتحداه ان يمنع ملاحه أو مرور السفن الاسرائيلية منها ( كان هذا هو النغم العام والمعلن لاذاعات الكويت وقطر والبحرين والسعودية ، والنغم المضمهر لاذاعة دمشق ايضا ) .

السؤال الآن ، وعلى ضوء ماتعرفه من دور للنظام السوري في حرب حزيران وفي استراتيجية « التحرير والمجابهة » التي طرحها منذ أواسط عام ١٩٦٦ ، وأدت إلى اثارة اجواء الحرب في المنطقة ، هو التالي : هل جاء البعث إلى الحكم في سياق استئراج عبد الناصر إلى هزيمة كان ثمنها اعطاء حكم سوريا طيلة الفترة الماضية وإلى أمد لايعرفه إلا الله لمن نصب الفخ لعبد الناصر ، الا وهى وزير دفاع سوريا في الخامس من حزيران ، الرئيس الحالي حافظ الأسد ، كما يقول الناصريون وعند هائل من الكتاب والمفكرين والديمقراطيين العرب ، أم ان البعث انزلق نون علم منه إلى معركة استغل الأمريكان فيها لغته اليسراوية وطموحاته لوراثة

جمال عبد الناصر والهيمنة على العالم العربى ، من اجل جره إلى معركة سقط هو نفسه فيها ضحية للمؤامرة التى حاكها وزير الدفاع اياه ، مع الغرب ومن وراء ظهر الجميع ، وانتهت إلى تسليمه الحكم منذ عقدين ونيف ، كما يقول البعثيون ؟ .

### س . كيف نفهم النظام السورى ؟ وماهى طبيعة هذا النظام واين مكانه من النظامين العالميين ؟ .

ج . يقال دائما فى الأوساط التى تربت على الماركسية السوفياتية أو تأثرت بها أن النظام فى سوريا هو نظام « رأسمالية الدولة » ، وأنه يحمل سماتها ولديه امكانية موضوعية للتطور نحو الاشتراكية ، اذا توفر له شرطان :

١- خطة تنمية حقيقية تدعمها وتنفذها البلدان الاشتراكية ، أى انها تتم فى اطار معاد للرأسمالية والامبريالية على الصعيد الدولى .

٢- قيام القوى الثورية داخل سوريا بتعبئة القوى الاجتماعية الأكثر جذرية كالعمال والفلاحين ، والضغط بها على الوضع القائم ، لدفعه إلى حسم اختياراته السياسية والاجتماعية ، وان بالتدريج ، وتحجيم قوى تياراته اليمينية من خلال احاطل الايديولوجية الاشتراكية العلمية محل الايديولوجية القومية ، ودفع سيرورة النضج والتبلور الايديولوجى داخل النظام باتجاه ثورى حاسم ، يتفق مع الاطار الاشتراكى الدولى ، الذى يجب أن يتضمن النظام فيه ، ويعبر عن التحول الداخلى نحو الحلف العمالى - الفلاحى المتزايد القوة والغلبة .

لو قارنا هذه « النظرية الثورية » ، القائمة على فرضية وجود نظام رأسمالية الدولة فى سوريا ، مع ما كان قائما فى روسيا فى الطور الأول من الثورة الروسية ، لوجدنا اختلافات هائلة بين الوضعين تجعل من غير المنطقى مطابقة اوضاع سوريا مع الاوضاع الروسية بين ١٩١٧ - ١٩٢٨ . أول هذه الاختلافات ان السلطة فى روسيا كانت سلطة عمالية تجمع المكونات الاقتصادية للمورثة من العصر السابق ، نصف البرجوازى - نصف الاقطاعى ، كى تحولها تحت قيادة الطبقة العاملة المسككة بالحكم إلى قاعدة مادية لمجتمع اشتراكى قامت الثورة من اجل اقامته فى سوريا ، ليست السلطة القائمة سلطة عمالية ، بل هى سلطة تحدثت من فئات وخليط مجتمعية يمينية تتدرج فى النظام العالمى السائد ، ذو الطابع الرأسمالى الغالب . ان العامل السياسى هو الذى حسم التطور من رأسمالية الدولة إلى الاشتراكية فى روسيا . هذا

العامل السياسى ، أى السلطة العمالية ، لا وجود له بسوريا . لذلك نقول ان تطور رأسمالية الدولة فى روسيا ذهب نحو الاشتراكية ، وسيذهب فى سوريا نحو الاتجاه الآخر ، نحو رأسمالية تابعة ، استنزافية ، غير تنموية ، تنهب بلدانها بالتعاون والتسسيق مع الخارج الرأسمالى ، الذى يكفل استثمارها باعتبارها جزءا من شروط إعادة انتاجه على الصعيدين المحلى « الوطنى » والعالمى . هذا يعنى ان رأسمالية الدولة ليست من نمط واحد فى كل الأحوال ، كما يوهى بذلك اسمها ، وهى لا تقود فى كل مكان وبقوة « قوانينها » الذاتية إلى الاشتراكية ، بل هى تقود فى النموذج السورى والنماذج المشابهة إلى رأسمالية محصورة فى الدولة تختلف اشد الاختلاف عن رأسمالية الدولة ، كما عاشتها روسيا فى الربع الأول من هذا القرن .

عندنا ، فى سوريا والمجتمعات العربية المشابهة ، ليس هناك طبقة عاملة مرشحة لاستلام السلطة مشبهة بثورة اشتراكية ، أو طبقة برجوازية تقود المجتمع نحو نفس علاقاته وأوضاعه ما قبل الرأسمالية . بينما عرفت روسيا هذا النموذج الموقت ، الذى اعتبره لينين طريقا كان من شأنه أن يقضى إلى الرأسمالية ، لولا وجود السلطة العمالية ؛ لذلك رأى فى روسيا وضعا رأسماليا ينتقل بقوة السلطة العمالية إلى الاشتراكية . وقال بوجود أكثر من طريق إلى الرأسمالية ، وذكر طريقين هما : الطريق الأوروبى الغربى ، حيث تقود الطبقة الرأسمالية الثورة البرجوازية ، الذى وصفه بأنه طريق غربى كلاسيكى إلى الرأسمالية ، والطريق الروسى ، حيث السلطة عمالية فى مجتمع لم يترسمل بعد ، تقوم هذه السلطة عينها برسملة بسرعة كبيرة ، لتحويل المكونات الرأسمالية الموجودة فيه إلى قاعدة انطلاق للاشتراكية ، بفضل السلطة العمالية ، فما هو نمط رأسمالية الدولة السورية ، حيث لا توجد سلطة عمالية فى مجتمع برجوازى ينتقل إلى الاشتراكية ، أو سلطة برجوازية تكونت فى سياق ثورة شعبية ظافرة حولت المجتمع من تشكيلة اقتصادية - اجتماعية اقطاعية إلى تشكيلة رأسمالية تامة النمو ؟ .

### س . ماذا نسمى هذه السلطة وكيف ننظر إلى المجتمع السورى ؟

ج : رأت المدرسة السوفياتية ان تجربة العالم ستكون تكرارا معدلا بعض الشئ لتجربة روسيا ، فى حين حذر لينين بصراحة من روسة الثورة ، ومن اعتبار ثورة اكتوبر نموذجا يجب على الثورات الاقتداء به ، والنسج على منواله . لكن المدرسة السوفياتية فى التنظير خربت عرض الحائط بتحذيرات لينين وشرعت تعتبر النظام السورى نظام رأسمالية دولة ، يتضمن احتمالات اشتراكية وبلشفية . بينما السلطة السورية الراهنة ليست سلطة برجوازية غربية أو عمالية ، بل هى سلطة دولة مرسمة فى مجتمع غير رأسمالى ، تتبع النظام العالمى بشطريه ، وتمنع تقدم المجتمع نحو ثورة رأسمالية تامة من النمط الأوروبى

الغربي ( خاصة منه الطريقة الفرنسية ) ، وتمنع في الوقت نفسه تقدمه نحو نظام اشتراكي من الطرز الروسية أو الصينية أو الكوبية ( على ما بين هذه النماذج من تباينات ) .

### س، ماذا يعني كونها سلطة دولية مرحلة متتابعة ؟ .

ج : ربما اعاننا تتبع تاريخ نشوء السلطة في تحديد هويتها الاجتماعية والسياسية . لنحاول ان تتبع الخطوط التجريدية العامة لهذا التاريخ . سنجد انفسنا ، منذ البداية ، امام واقعة شديدة الاهمية هي ان الطبقة الوحيدة التي امتلكت حقلا سياسيا خاصا بها ومتبلورا بما فيه الكفاية كانت هي الطبقة الوسطى بينما لم تمتلك البرجوازية والطبقة العاملة ، وهما الطبقتان اللتان صنعتا على التوالي الثورة البرجوازية فالثورة الاشتراكية في الغرب ، في اى وقت حقلا سياسيا خاصا بهما ومتبلورا ، يصلح لان يمد إلى الطبقات الأخرى كي يصبح حقلا سياسيا مجتمعيا عاما ، أو يضم الشرائع والطبقات المجتمعية التي لا تنتمي إلى البرجوازية أو إلى الطبقة العاملة . في هذا الواضع ، المختلف اختلافا بنويا وجذريا عن اوضاع أوروبا ، امتص حقل الطبقة الوسطى السياسى الحقلين الجزئيين ، الهامشين وغير المتبلورين ، للطبقتين البرجوازية والعمالية ، اللتان كانت « نظرية » الثورة عندهما قد اقنعت نفسها ان احدهما ستقوم بالثورة لاستحالة قيامها من خارجهما .

باستيلاء العسكريين الذين ينتمون إلى شرائح من الطبقة الوسطى على الحكم ، حصلت سلسلة من التطورات الهامة ، لم تفهمها ماركسيتها السوفياتية إلى اليوم ، لأنها انطلقت على الدوام من فكرة تعميمية تقول ان الطبقة الوسطى ليست ذات قوام اجتماعي ثابت ، وانها تتعرض في المجتمع الحديث لسيرورة انقراض حتمى يقسمها إلى كتلة كبرى ستتحدر إلى الصفوف العمالية وكتلة صغيرة ستصعد إلى مراتب البرجوازية . هذه التطورات أدت إلى انقسام الطبقتين اللتين قيل انهما تستقطبان المجتمع ، وهما الطبقة البرجوازية والطبقة العاملة ، واتحاقهما بالحقل السياسى والاجتماعى للطبقة الوسطى وليس العكس ، فإذا بالماركسية السوفياتية عاجزة عن فهم ما يحدث ، تحاول الاحتيال عليه بايجاد مصطلحات تتجاهل خصوصيته وتلحقه بترجمات النموذج الكرنى المعم للثورة الروسية كمصطلح التطور اللارأسمالى ومصطلح رأسمالية الدولة ، اللذان ابرزتا حيرتها وعجزها عن تطوير مفاهيم ومنظومات معرفية مطابقة لواقع الحال ومعبرة عنه ، بأكثر مما أكدا قدرتها على التفكير المبدع والاصيل .

باستلام الطبقة الوسطى السلطة ، وبالتحاق البرجوازية والعمال بحقلها السياسى والاجتماعى والاقتصادى الخاص ، نشأت بداخل الشرائح المتتمة إليها سلسلة من عمليات الفرز ، أساسها تحول السلطة السياسية إلى سلطة اقتصادية فى يد بعض الفئات والشرائح ليس مصدرها امتلاك وسائل الانتاج ، بل حيازة حق التصرف بها وإدارتها لصالح المسكين بالسلطة السياسية على أرضية هذا النمط من إعادة الانتاج الرأسمالى للسلطة ، تطورت بسرعة طبقة وسطى سياسية حلت محل اقسام واسعة من الطبقة الوسطى الاجتماعية ، ثم ما لبثت ان تطورت من هذه الطبقة الوسطى السياسية ، التى تبدو ظاهريا وكثتها وإيذة تقدم « علاقات الانتاج الاشتراكية » والتأميمات ، طبقة عليا للدولة الجديدة المرسله ، مهمتها الأساسية ضبط وتوسيع وعائدات رسملة الدولة ، واستخدام وسائل السلطة السياسية من قهر واستبداد وفساد ونهب لمنع رسملة المجتمع رسملة شاملة ، وإتباع الدولة والمجتمع بالخارج ، وتحويل السلطة السياسية إلى مصدر للدخل ، عن طريق تأجير أجهزة الدولة للجهة الخارجية التى تدفع أكثر ، مقابل عوائد نقدية تعين السلطة المرسله على ضبط التطور الاجتماعى والتحكم بحركة صعود فئات وشرائح آتية من القاع المجتمعى داخل أجهزة الدولة ، بما يمكنها من امتصاصهم وإفراغ المجتمع من أكبر قدر ممكن من طاقاته الحية .

فى سياق هذا التطور المتسارع ، وضعت طبقة الدولة المرسله العليا يدها أكثر فاكثر على وسائل الانتاج والريوع العقارية ، فإذا بالماركسية السوفياتية تهمل لهذا « التطور التقدسى » ، معتقدة ان السلطة المرسله تتحول إلى الاشتراكية ، وان دورها هو التحالف مع هذه السلطة لتسهيل انزلاقها إلى النظام الاشتراكى اما بوضعها تحت ضغوط « عمالية - فلاحية داخلية وعالمية » ، أو بنفعها لتبنى الايديولوجية الماركسية ١ . وهكذا ، بينما كانت الأحزاب الشيوعية السوفياتية الطراز تنوب عمليا فى الحقل السياسى للطبقة الوسطى المتحوالة إلى طبقة جديدة لنولة مرسله تابعة وذات طابع كوميونورى موسع ، كانت قياداتها تنتظر « معرفيا » لتحولها إلى النظام الاشتراكى البديل ( انظر خطابه خالد بكداش ويوسف فيصل فى العيد الخمسين لتأسيس الحزب الشيوعى السورى ، المنشورين فى كراسة خاصة كرسيت للذكرى ) .

بتدمير الحقل السياسى للطبقة الوسطى الاجتماعية دمرت السلطة الجديدة السياسة المجتمعية فى سائر تجلياتها ، لأن هذا الحقل كان ، كما اسلفنا ، قد امتص معظم تجليات الحقلين الآخرين ، البرجوازى والعامل ، وتحول إلى حقل مهيمن اقلعت السياسة عن الصلوات خارجه . علما بأن السلطة الجديدة لم تبرجز المجتمع أو ترسله ، بل اكتفت برسملة الدولة وتفتيت المجتمع وينشر روابط وعلاقات اقطاعية - اسرية - تسلطيه فيه ، تحول بالياتها ذاتها

لن تقدم المجتمع برجوازيًا أو رأسماليًا ، بمنع اندماجه السياسي والثقافي والاقتصادي ، وتجعل محرضات نمو نظام الدولة المرسلة خارج مجتمعاتها وليس داخلها .

**س : هذا يعني أنك لا ترى في نمط الدولة المرسلة نمطًا انتقاليًا نمو الاشتراكية ؟**

ج : كلا ، ليس هذا النمط انتقاليًا ، بل هو نمط قائم بذاته يسميه ماركس « نمط انتاج ثانوي » ، ونسميه « نمط انتاج تابع » ، يتحدد بحاجات نمط انتاج اساسي هو نمط الانتاج الرأسمالي العالمي ، الذي يسعى لخلق شروط رأسمالية مناسبة من أجل اعادة انتاجه في بلدان تقع خارج نطاقه الخاص ولا تتوفر فيها بعد ظروف مناسبة لتحويلها إلى نظام رأسمالي تام النمو والانتشار . هذا النمط من الانتاج يتعين ان يكون خارجيًا ، وهو حاجة من حاجات الرأسمالية الولية بأكثر مما هو نتاج طبيعي للبلدان التي يتواجد فيها . لذلك اسميته « نمط انتاج تابع » ، كما اسميه ايضا « نمط انتاج سياسي أو كوميوناري » ، طبيقته السياسية المهيمنة على دولته ، وبالتالي هذه الدولة ذاتها ، هما جسر يصل الداخل بالخارج ، وبالعكس .

**س : هل يعني ماقلت أنه هذا النمط سيعيد انتاج نفسه إلى الأبد ؟**

ج : كلا ، بل يعني أنه سيعيد انتاج نفسه مادامت الرأسمالية الولية بحاجة إليه ، ومادامت آليات اعادة انتاجه موجودة خارجه بصورة اساسية وخاضعة لاعتبارات سياسية بالدرجة الأولى ، هذا النظام يوازن نفسه بقوة السياسة ، ويعيد انتاج نفسه داخليا وخارجيا بفضلها ايضا ، بينما دور القوانين الاقتصادية الرأسمالية هو فيه دور ثانوي مساعد .

**س : متى نشأ هذا النظام ومتى حدثت مرحلة القطع مع الحالة السابقة ؟**

ج : بدأت علامات النظام الأولى تتبلور تبلورا جديدا مع نظام الوحدة بين سوريا ومصر ، ثم فرض النظام نفسه كقظام مهيمن مع انقلاب ٨ آذار عام ١٩٦٣ ، الذي قام به تحالف من الضباط كان العيثيون اضعف اطرافه لكنهم استولوا عليه خلال عام ، نتيجة لعوامل عديدة أهمها :

١- أنهم أول من عرف ان الأحزاب السياسية لا تستطيع بقوتها الشعبية وحدها احداث التغيير المطلوب ، بسبب جنينية وتأخر البنى الاجتماعية والطبقية للمجتمع ، وان الجيش هو الجبهة المرشحة لقلب الأوضاع القائمة لكونه جهاز الدولة الاحداث والاكثر



قوة وتنظيما ، ولانتماء معظم ضباطه وأفراده إلى تلوين الطبقة الوسطى ، العادية للاقطاع والبرجوازية التقليدية ذات المناصب الاقطاعية والاختيارات السياسية المحافظة .

٢- انهم انتموا إلى الفلاحين في معظمهم ، وكانوا في طور الانتقال ، عن طريق انتسابهم لللاحق لجهاز الدولة العسكرى أو الادارى ، إلى مرتبة اجتماعية أعلى لفتت انظارهم إلى دور السلطة السياسية في إعادة بنيتة المجتمع أو شرائع منه ، على الصعيد الطبقي . ان الاصل الفلاحى لهؤلاء طرح عليهم مشكلة النظام الاجتماعى بحدته لم تعرفها اية طبقة اجتماعية اخرى ، كما ان التحولات الاجتماعية التى مروا بها بفضل ترخصهم فى معظم أجهزة السلطة التنفيذية والقمعية ، وحيازتهم لجزء من السلطة السياسية ، قد لفتت انظارهم إلى مكان القوة فيهم ، ونبهتهم إلى انقسام السلطة ، الذى ترتب على وجودهم فى اجهزتها وقاعدتها ، وعلى امساك « البرجوازية والاقطاع » بقيادتها .

٣- اعتقادهم ان الاستئثار بالسلطة السياسية سيعنى الاستئثار بالثروة الاقتصادية ، وان حصر السلطة فيهم سيحصر الثروة فيهم بدورها ، وسيقيم حالة من اختلال التوازن السياسى والاقتصادى فى البلاد ، تكون لصالحهم بوصفهم ممثلو شرعية دولة ستتجسد فيهم . من الجلى ان هذا الفهم للسلطة السياسية يحول الدولة إلى دولة محدودة الرسملة ، لأن غرض رسملتها هو اضعاف المجتمع بدرجة تؤدي إلى استسلامه للنهب المكشوف والشامل الذى سيتعرض له ، وليس نشر نظام اقتصادى اجتماعى جديد فيه ، يغير علاقاته وروابطه القديمة .

من يلاحق التاريخ الفطى لوقائع ، سيلاحظ ان هذا النظام نما مع تعاظم هيمنة الشرائع الفلاحية من الطبقة الوسطى على حياة البلاد العامة ، وانه تحول تحولاً متعاضداً إلى نظام لها ، إلى ان غدا أداة بيد احداها هي الشريعة المتحدرة من جبال العلويين ، المتحالفة مع هذه أو تلك من الشرائع الاجتماعية الجديدة . وقد سهل استيلاء الشرائع الفلاحية على الحكم ان الحركة الناصرية ، وكانت القوة الاساسية لانقلاب الثامن من آذار ، تكونت من شرائع مدنية على الاغلب لم تفكر بحل مشاكلها أو مشاكل سوريا فى الاطار السوري المحض ، بل رأت فى وصولها إلى السلطة مجرد فترة انتقالية نحو دولة أوسع وأشمل هي دولة الوحدة ، وبالتالي فهى لم تطرح على نفسها اسئلة اساسية حول النظام الاجتماعى والسياسى المطلوب لسوريا أو حول القوة الاجتماعية القائدة له ، لأنها كانت ترى فى عيد الناصر وحده هذه القوة ، وفى نظام مصر هذا النظام .

س : لكنه تعتبر تترات البعث بتنوعها مرحلة واحدة ، ألا تعتقد ان هناك تقسيمات وتلاوين فرعية في الحكم البعثي لسوريا ؟

ج : هناك تلاوين وتقسيمات فرعية قليلة الأهمية بالنسبة لشروحنا ، لأن النسق العام لحكم البعث هو نسق واحد .

س : حتى خلال فترة ٦٢-٦٥ تم ٦٦-٧٠ ، تم من فترة سبعين إلى اليوم ؟

ج : في الفترة الأولى ، من ٦٣ إلى ٦٥ ، لم تكن الأمور قد حسمت بعد لصالح البعث والتيار الفلاحي في الجيش . كانت هناك اختلاطات الأوهام الناصرية مع العجز البعثي عن الانفراد بالحكم وقهر الشارع الناصري . وكانت هناك ، بسبب هذا الصراع غير المحسوم على السلطة ، ضرورة لصنع وتسويق أكاذيب وأضاليل كثيرة ذات طابع قومي مبالغ فيه ، نشرها البعث للتغطية على نزعتة الاقليمية وأهدافه الاجتماعية الحقيقية . لكن هذه المرحلة شهدت شيئا بالغ الأهمية ، تجسد في تسريحات عامي ٦٣ و ٦٤ لمئات الضابطات المسلمين والناصرين ، وفي احلال ضباط علويين من قوات الاحتياط في اماكنهم تمكن التيار العسكري في البعث من حسم الصراع على السلطة بمعوتتهم . ان الرجل الذي حقق هذا الانجاز للبعث الفلاحي - العسكري هو صلاح جديد ، الذي نال فيما بعد شهرة داوية كرجل يساري ، أي كرجل يريد تأميم وسائل الانتاج وتسويق الاصلاح الزراعي .. إلخ تمهيدا لجعل وسائل الانتاج والأرض ملكية للدولة ، علما بأنه الرجل الذي وضع حجر الأساس لنمط الدولة ، التي حوات سوريا إلى نظام رسملة محدودة ، أدى إلى تحكم ابناء الفلاحين من الطبقة الوسطى السياسية بالبلاد ، واقامة نظام تابع للرأسمالية العالمية .

يعد الطور الثاني ، إلى مرحلة ٦٦ - ٧٠ ، طور التخلص النهائي من التيارين الناصري والبعثي القومي ( تشكل التيار القومي في البعث من انصار اقامة محور سياسي مع العراق في مواجهة مصر ، ومعظمهم من السنة الذين وجدوا إلى عام ٦٦ بكثافة في الجيش والحزب ولعبوا دورا هاما في تمكين التيار الفلاحي - العسكري من قهر الناصرية ١ ) . كانت مرحلة ٦٢-٦٥ قد حسمت مسألة بقاء الكيان السوري أو زواله لصالح الحفاظ على ماكانوا يسمونه الاقليم أو القطر العربي السوري ، بعد ان انزل البعث هزيمة مسلحة بالتيار الناصري ، وطرده من الحكم أو صفى عناصره ( لعبت مخابرات القوى الجوية ، التي أسسها الملازم المجند محمد الخولي تحت الاشراف المباشر للأسد ويأمر منه عام ٦٤ ، دورا كبيرا في تصفية خصوم التيار العسكري

الفلاحى البعثى من جميع الاتجاهات . من أمثلة ذلك ان هذا الجهاز صفى بامر هاتفى مباشر من الأسد إلى الخولى ثلاثة ناصريين فى مدينة السويداء ، بحجة حيازة واحد منهم لثقل يدوية . كما قام هذا الجهاز ذاته بحملة تخويف للشيوعيين عام ٦٨-٦٩ ، كى لايتخذ الحزب الشيوعى موقفا مؤيدا لصالح جديد فى الصراع على السلطة ، فاعتقل احد اعضاء الحزب ( من بيت بحبورج ) فى حوران وصفاه فى اقيبته بدمشق والقى بجثته فى احد الأحياء التى للشيوعيين فيها نفوذ كبير ) .

فى مرحلة ٦٦-٧٠ ، واصل النظام تفلح الجيش وعلوته ، خاصة بعد هزيمة حزيران ، التى اتضح فيها ان خطر الانهيار العسكرى امام اسرائيل قد يؤدى إلى قيام تحديات داخلية جدية فى وجه السلطة ، ان وجدت اقلية سياسية أو عسكرية منظمة تستغل الفراغ الذى قد ينشأ عن انهيار أجهزة البعث العسكرية للانقضاض على الحكم . وقد رد النظام على هذا الاحتمال ، الذى ابرزته حرب حزيران بوضوح وجلاء ، بتصفية وحدات الجيش المقاومة من الخلاط السياسية والمذهبية التى كانت ماتزال موجودة فيها ، وبتطيف الآلة الحربية . كما اقام نظاما امنيا يغطى جميع مناحى الحياة العامة ، مهمته الحفاظ على الأمن الداخلى وعلى النظام ، مهما كانت التحديات الداخلية والخارجية التى تواجهه .

هذا هو النسق العام لحكم البعث . وقد كان متققا عليه ، أو انه لم يكن موضع خلاف بين قادة التيار الفلاحى العسكرى ، الذين اختلفوا فيما بعد وتصارعوا على السلطة : عنيت صلاح جديد وحافظ الأسد ومحمد عمران ، أما الخلافات التى نشبت بين الزسد وجديد بداء من شهر أب عام ٦٨ ، فقد تناولت الاجراءات والتدابير السياسية الضرورية لاستمرار النظام فى ظل الهزيمة الخارجية والعزلة الداخلية والأفلاس الاقتصادى والاجتماعى والتطيف لمتعاطم للحياة العامة . فبينما قال الأسد بتعريب الموقف السورى ، وبالاختباء وراء حلف سعودى - مصرى يعود على النظام بفوائد اقتصادية وحماية عسكرية ، يتحان له تسريع سيرورة تحويل السلطة إلى سلطة محض مخبرانية وعسكرية ، قال جديد بحل داخلى يغطى السلطة بغطاء شعبوى عمالى - فلاحى ، ويضعها ، مع الاستمرار فى تطيف جيشها وتوسيع اجهزتها الأمنية ، فى مواجهة العالم العربى الرسمى ، بحجة ان الجيوش قد فشلت وان الاعداد الطويل الأمد للحروب الشعبية هو واجب الأنظمة التقدمية الأولى . هذا التباين سرعان ماتحول إلى صراع داخلى عنيف ، رأى الأسد فى خسارته له اضرارا بالجيش وأضعافا له ، فآخذ يحرض المؤسسة العسكرية والطائفة العلوية على صلاح جديد ، بفرية ان سياسته ستطيح بالسلطة وتعيدها إلى السنة وإلى خصوم البعث ، بينما رأى جديد ، وكان قد ترك الجيش منذ عام ٦٦ وقرغ لقيادة

الحزب ، فى سياسة الأسد تصفية للحزب مستلحق افدح الضرر بالجيش ، لكونها ستضعه فى مواجهة المجتمع ، وستدخله فى مراهقات عربية وبداية لاسيطرة له عليها ، سيما وان قائد هذا الجيش ، أى حافظ الأسد نفسه ، هو الجنرال الذى قاده إلى الهزيمة عام ٦٧ ، وقد يزوج به فى مغامرات أخرى ليبراً ساحته ويقسل العار الذى لحق به بسبب ضياع الجولان .

#### س . كان الأسد مسؤولاً فعلياً عن الجيش عام ٦٧ ؟

ج . بل قل انه كان المسؤول الوحيد ، لأنه كان قبل الحرب قد منع أعضاء القيادة المزبنة المدنيين من زيارة القطاعات العسكرية ، كما منع توزيع نشرات الحزب فى الجيش . ومع ان بعض أعضاء قيادة الحزب القطرية كانوا أعضاء فى المجلس العسكرى ، الذى يقرر شؤون الجيش ويبيت فيها ، فان هؤلاء منعوا بدورهم من الدخول إلى أماكن اجتماعات المجلس ، الذى تحول إلى أداة بيد الأسد . اذا أضفت إلى ذلك ان المخابرات العسكرية ومخابرات القوى الجوية كانت مرتبطة بالأسد شخصياً ، عرفت المسؤول عن الهزيمة .

#### س . لكنه كانت هناك تيارات فى البعث ، على كل حال ؟

ج . نعم . كان تياران برزاً منذ أواخر عام ١٩٦٢ . تيار جديد - الأسد ، وتيار عمران . سأرى لك الآن ماذا حدث فى مؤتمر حمص أواخر عام ١٩٦٢ . فقد استدعى ضباط الجيش البعثيون بعد أحداث حلب الأساتذة ( ميشيل عفلق وصالح الدين البيطار وأكرم الحوراني ) وسألهم عن عدد أعضاء الحزب ، فقال الأستاذ عفلق : انهم ٧٥ منهم ٢٥ فى القيادة . قال الأسد عندئذ متسائلاً : أتريدون الحاق التنظيم العسكرى ( كان جديد وعمران قد أسساه فى مصر وادخلوا الأسد إليه ، وان كانت دعايات النظام السورى بعد ١٦ تشرين عام ٧٠ تقول عكس ذلك ) بهذه القبضة القليلة من المدنيين التى ثلثها قادة ؟ . لايجوز ان تلحق التنظيم العسكرى بالمدنيين ، يجب ان تعمل مستقلين عنهم ( أى يجب أن تلحق الحزب بالجيش ، وهو ما تحقق بعد ١٦ تشرين بصورة خاصة ) . كان محمد عمران بالمقابل يدعو إلى إطاعة من أسماهم الأسد « المدنيين » ، ويؤكد أولية المسألة القومية بالمقياس إلى القضية الاجتماعية ، ويقول ان شعارات الثورة الاجتماعية تطرح لتزويق البلدان العربية وأثارها المشاكل فيما بينها ، وليس بهدف أنجاز الثورة الاجتماعية . بينما كان صلاح جديد يستمع ولايقول شيئاً .

هذان التياران ، اللذان اصطلح فيما بعد على تسميتهما القطري والقومي ، تجابها طلبة النصف الأول من الستينيات داخل البعث المعارض فالحكم ، وشاع عن أولهما انه يسارى يريد تركيز الثورة الاجتماعية في سوريا وتحويلها إلى كوبا الشرق الأوسط ، وانه يطرح قضايا العرب الحساسة كالنفض وتحرير فلسطين والأنظمة العربية الخليجية والرجعية .. إلخ ، بينما يطرح التيار الثانى عموما أولية القضية القومية ، ويحصرها أكثر فاكتر فى الوحدة السورية العراقية ، بعد ان فشلت اتفاقية ١٧ نيسان عام ١٩٦٢ لتحقيق الوحدة بين مصر وسوريا والعراق . عندما حسم هذا التياران البعثيان صراعا مع الناصرية بين ٦٣ و ٦٥ ، انفجر الصراع بينهما وأخذ طابعا يساريا - يمينيا ، وعوليا - سنيا ، ودرجة أقل عسكريا - مدنيا . وأدى إلى هزيمة التيار القومى - الحزبى - المدنى ، وإلى صعود التيار الأول ، الذى استعان فى معركته ضد الناصرية ثم ضد البعث القومى باخر مافى الترسانة اليسارية من مصطلحات وأفكار ، واعتمد دراسة تحليلية ماركسية الهوى والنفس كتبها له المرحوم ياسين الحافظ كوثيقة رسمية من وثائقه الحزبية .

### س : هل كانت اليسارية تكتيكا لمواجهة اليمين ؟ .

ج : اعتقد ان القواعد الحزبية الواسعة كانت ذات تطلعات يسارية حقا ، وانه تأثرت بالماركسية وبالفكر الثورى الذى ازدهر فى الستينيات . اما على مستوى القيادة ، فاجزم ان غرض اليسارية كان الصراع ضد عبد الناصر والناصرية بالدرجة الأولى . فالتيار العسكرى ذى الصبغة الطائفية كان ضد الوحدة العربية ، لاعتقاده الصحيح ان استيلاءه على السلطة فى ظلها سيصبح امرا محالا . لكنه لم يكن يستطيع ، وهو مازال يتسبب نفسه علنا لايدىولوجية قومية عربية ، الجهر بمعارضته للوحدة العربية ، فجاهر بثوريته وطبقته ويأولية القضية الاجتماعية ، ونزل بهذه القضية إلى ساحة الصراع ضد الوضع الرسمى العربى ، وخاصة منه الناصرية فى مصر ، التى أخذ عليها ما اعتبره يمينيتها فى القضية الاجتماعية وتخاذلها القومى فى القضية الفلسطينية وتسليمها ارض مصر للغزاة فى خليج العقبة ، ومعروف ان اذاعة دمشق كانت تتهم عبد الناصر بالرجعية وبالمحافظة اجتماعيا ، بينما اذاعات السعودية والكويت والأردن وامارات الخليج تقول بخيائنه القومية فى قضية خليج العقبة . والحقيقة ان البعث اقلح فى طرح قضية تحرير فلسطين كقضية موجهة ضد مصر عبد الناصر وليس ضد اسرائيل ، وانه استدرجه إلى فخ ٦٧ ، حين أوهمه ان الصراع الذى يحمل يافطة فلسطين هو فى العمق صراع معه حول زعامة العربى . يفسر هذا الاخطاء الكثيرة التى ارتكبها عبد الناصر فى الأيام السابقة للحرب ، التى ظن فى

البدء انها معركة على العالم العربي وإن تحول إلى حرب مع اسرائيل ، مثلما يفسر استهتار ضباطه باحتمال تشوب الحرب ، رغم تحذير رئيسهم ، الذى ادرك فى الأيام الأخيرة من شهر أيار أن البعث أوقعه فى فخ ، وحذرهم وحدد لهم ساعة الصفر بكل وضوح.استمع لى الآن بالقول : ان شطب عبد الناصر فى حزيران جعل البعث الفلاحى-العسكرى قوة اساسية قائمة فى العالم العربى ، فغياى عبد الناصر والناصرية حوله إلى وريثه القومى الوحيد ، وحول الدول النفطية إلى شريك له ، خلصها من الرجل الخطير. على كل حال ، عندما اذاع عبد الناصر يوم ٩ حزيران نبأ استقالته ، خرج مصطفى طلاس ، قائد اللواء المدرع الخامس فى حمص انذاك ( وكان قد القى قبل الحرب ببومين محاضرة فى مركز المدينة الثقافى شرح فيه على خارطة عسكرية سرية كيف سيدمر اسرائيل بالبلطاط المدرعة ، وذكر فى أية ساعات قليلة سينهى « الكيان الصهيونى » ، ثم اتضح بعد الحرب ان لواءه لم يغادر حمص ايدا ، لا قبل الحرب ولاخلالها ) إلى فناء مبنى الأركان العامة بدمشق من غرفة وزير الدفاع حافظ الأسد يحمل كأسا من الويسكى فى يده ، وأنه عب منه جرعة كبيرة ثم شهر مسدسه وأخذ يطلق النار فى الهواء وهو يصيح : اخيرا ، خلصنا من آخر الشرموطة ! . إلى ذلك ، اطلقت مئات المدافع المضادة للطائرات النار فى الليل ، وأخذت اذاعة دمشق تتحدث بصوت السيدة سعاد العبد الله ، رئيسة الاتحاد النسائى اللاحقة من غارات اسرائيلية على مدينة دمشق والمدن السورية الأخرى ، واستشهاد آلاف النساء والأطفال ، كى لا يخرج شعب دمشق ، كما خرجت الشعوب العربية فى كل مكان ، مطالبا ببقاء عبد الناصر فى مكانه ، وذهاب حكامه البعثيين .

### س : إلى متى استمرت يسارية البعث ؟ .

☞ : إلى مابعد الهزيمة بقليل ، كان البعث قبل الهزيمة يدعى اليسارية بقضة وقضيضه ، فإذا بالشعب يكتشف بعدها ان فيه تيارا يمينيا يمثله وزير الدفاع حافظ الأسد ، الضابط اليسارى وعضو مجموعة حمود الشوقى القطرية ، وحامى سليم حاطوم الكوبى المتطرف ورفاقه اليساريين ، إلى الأمامى القريب . لقد انتهت اليسارية الموجهة نحو الناصرية ، وصار من الخطر على النظام استمرارها ، لأن الجهة الوحيدة التى ستفعل فعلها فيها هى السلطة ، فكان من الضرورى وضع حد لها ، فنشبت الصراخ حول الموقف منها كصراع حول مستقبل النظام .

### س : قبل الوصول إلى هذه النقطة ، ماذا تورتب على حرب حزيران من خلاصات وتبدلات داخل البعث ؟ .

٢٠ : نكرت من قبل ما اتفق الجانبان عليه : تطييف الجلش وتعميم إلا من المطييف بدوره بالنسبة للعلاقات بين الجانبين ، برزت في أوساط الحزب المحيطة بصلاحيات جديدة مجموعة من الشبان ، تضم كولدر درجة ثانية يسارية النزعة ، متطالب بمحاكمة وزير الدفاع ، ثم ماليت بعض ضباط الميدان ان طالبوا بمحاكمته ايضا . اخيرا اتفق هؤلاء على زيارة الأسد ومطالبتة بالاستقالة من منصبه العسكري ، لاعطاء القيادة الفرصة لاعادة ترتيب الأوضاع وتدارك الصراعات التي ستقرب على بقائه في مكانه وهو القائد المهزوم . وبالفعل ، فقد نجح هؤلاء الضباط ، وعددهم ١٨ ضابطا في اخذ استقالة مكتوبة بخط الأسد يحمل نفسه فيها مسؤولية الهزيمة التي حلت بالجيش خلال حرب حزيران . بعد الحصول على استقالة الأسد ، ذهب الضباط إلى القيادة القطرية ، لتسليم صلاح جديد كتاب الاستقالة. فإذا به يتراجع عن موقفه المؤيد لازاحة الأسد ، ويقول للضباط ان من غير المعقول تحميل شخص بمفرده وزد هزيمة كهزيمة حزيران ، وان الحزب يجب ان يبقى متضامنا وملتقا حول قادته ، فلا تكون خلافاتهم اول علامات انهياره . وبالفعل ، عندما طرحت قضية الأسد في اجتماع القيادة القطرية صوت صلاح جديد ضد قبول استقالة الأسد ، مع ان اتباعه افهموه مرارا ان الجنرالات المهزومين يستولون عادة على السلطة ، ان بقوا في مناصبهم ، ليفسوا عار هزيمتهم بانقلاب يحملون رفاقهم بعده مسؤولية ما جرى .

من جانبه ، لم يتخذ الأسد موقفا مشابها ، بل شرع يعمل للتو على خلق اوضاع يستولى من خلالها على السلطة ، فأسس ووسع سرايا الدفاع ، التي وضعها بأمره أخيه رفعت ، وكلفها بـ « حماية الثورة » ( السرايا هي ثاني جهاز مسلح خاص يؤسس الأسد منذ انقلاب آذار ٦٣ ، مع انه كان من الناحية الرسمية مسؤولا في النظام القائم ، ويفترض به استخدام اجهزته العامة ) ، ثم بدأ عملية مدروسة لوضع يده على الجيش ، فأسس تحالفا مع مجموعات من صغار الضباط ( مجموعات العلين اللاحقة ) كانت تدين بالولاء لمحمد عمران ( وزير الدفاع السوري يوم انقلاب ٢٢ شباط عام ٦٦ ، المتهم باليمينية طيلة سنوات وسنوات والمطروء إلى طرابلس بشمال لبنان ، حيث قتلته مخابرات القوى الجوية عام ١٩٧١ بأمر من الأسد ) كما عمل ، باسم سرية اوضاع الجيش الذي يعاد بناؤه ، على منع الحزبيين من الوصول إلى ثكناته وتنظيماته الحزبية ، وحظر تميميات ونشرات الحزب بحجة تنافيتها مع فكر البعث ( لمراسلة جماعة عمران ) أي لكونها ماركسية ، ثم قام بسلسلة من التعيينات والمنقلات ، انتهت إلى ابعاد القوى المؤيدة لصلاح جديد من الجيش انتبه جديد متأخرا إلى مايجري ، وفهم ان هناك انقلابا يعد وان موازين القوى ربما تكون قد حسمت لصالح الأسد ، فسارع إلى تجييش الحزب وفرض

على أعضائه خوض دورات « عمل فدائي » ، يتكربون خلالها على استخدام السلاح ، فبدأ جماعة الأسد يقولون أنه معاد للجيش ويعد العدة للحرب الأهلية ، بينما أشاع جماعته ان الأسد سيحل الحزب بما أن يستلم السلطة ، وأنه يتفق مع التجار والتيار الإسلامي وجماعة العراق ، بعد ان اتفق مع جماعة عمران اليمينية ؛ وأنه سيلقى علاقات سورية بالاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية ، ليربطها بأمريكا والرجعية الخليجية ويقبل بقيادة العراق الحزب .

ومع أن الأزمة مرت بطور سرى ، معرفة الناس عنه قليلة ، فإن طورها العلنى كان عتيفا ، وقد بدأ هذا الطور يوم ٥ آب من عام ١٩٦٨ ، حين افاق الدمشقيون ليجنوا دبابات ومصفحات سرايا الدفاع تحتل مبانى الأذاعة والتلفزيون فى ساحة الأمويين قرب الأركان العامة ، يومها قيل ان النظام يخشى عملا اسرائيليا فى دمشق ، لكن الأزمة ما لبثت ان انفجرت بعد ذلك بصورة مكشوفة ، وأدت إلى موت ( وهناك من يقول تصفية ) عبد الكريم الجندى ، مسؤول المخابرات العامة واحد اقوى ركائز جديد ، الذى وزع فى سوريا ثم نشر فى لبنان رسالة يتهم فيها الأسد رسميا بالعمالة للمخابرات الأمريكية . فى تلك الأيام ، عقد فى يعفور ، غربي العاصمة السورية ، مؤتمر قطرى للحزب عرضت فيه خلافات الجانبين ، واتضح خلاله وجود سياستين متعارضتين فى جميع القضايا ، كما تبين ان الانقسام حاد وفاصل بين العسكريين المواليين للأسد ، والمدنيين المواليين بالإجماع تقريبا لجديد . وكان قد سبق الخلاف المنفجر فى مؤتمر الحزب خلاف فى مجلس الوزراء بين الأسد وزير الدفاع ، والدكتور يوسف زعين رئيس مجلس الوزراء طالب فيه هذا الأخير وزيره بالاستقالة ، فهده الأسد ، بحضور بقية الوزراء وعلى مسمع منهم ، بارسال شرطيين عسكريين يلقيان به من نافذة مبنى رئاسة الوزراء إلى الشارع .

## س : على ماذا اختلفا ؟ .

ج : على كل شئ : من الموقف حيال الاحتلال الاسرائيلى ، إلى التنمية ، فالعلاقات العربية والولاية والسياسة الداخلية .

١- حيال الاحتلال قال الأسد بضرورة القبول بالقرار ٢٤٢ ، لأن رفضه يعزل سوريا دوليا وعربيا ، ويورطها فى مشكلات تعجز عن مواجهتها منفردة ويبعدها عن صنبور المال العربى ، وعن مصر وبقية البلدان العربية ، التى لا مفر من التقارب معها ، لأن إزالة آثار العدوان ليست جزءا من المعركة الاجتماعية ، بل هى معركة وطنية ستتدرج فى المعركة القومية العربية من اجل ازالة آثار العدوان الاسرائيلى . قال الأسد



ايضا : ان رفع شعار حرب التحرير الشعبية يعنى الوقوف موقف المنفرج على الجيوش العربية التي تخوض المعارك ، وشمل الجيش السوري واحتقاره واعتباره أداة غيـز صالحة للدفاع عن الوطن ، والعمل على تطوير أداة أخرى تحل محله في خوض حرب تحرير الجولان .

اما اتجاه جديد فقال : ان على سوريا رفض قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لأنه لن ينفذ ، ولأنه يتخلى رسميا وقانونيا عن حقوق الشعب الفلسطيني التي اقرت بها قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الأخرى ، وبالتالي لان الجري وراء القرار والتقييد بما سيرتبته على سوريا من التزامات ليس سوى ضياع الوقت والجهد ، الذي يجب توجيهه نحو تحرير الأراضي العربية المحتلة وتحرير فلسطين ذاتها . اما القول بحرب التحرير الشعبية ، فهو لايعنى الحط من قيمة الجيش أو تطوير قوة عسكرية بديلة له ، بل يعنى ان الجيش وحده لايفي لمواجهة قوة العدو ، وانه لا بد من ايجاد طريقة تضيف قوة الشعب إلى مالدى الجيش من امكانيات ، ليصبح محالا على جيش اسرائيل اختراق سوريا ، إلى ذلك ، اظهرت هزيمة حزيران ترابط القضيتين الاجتماعية والقومية ولم تلقه ، كما يقول تيار الأسد ، ومن الخير ان تحافظ سوريا على نقاء موقفها الثوري في مواجهة الرجعية المتواطئة مع اسرائيل ، على ان تساهم على مبادئها ومواقفها وتلتحق بالموكب الرجعى العربى ، المرتبط بالجهة التي تمد اسرائيل بالمال والسلاح ، ألا وهى الامبريالية الأمريكية والنظام الرأسمالى العالمى .

٢- حول السياسة الداخلية : قال الأسد ان ضرورة توجه سوريا نحو موقف يتطابق أو يتفاهم مع الموقف العربى العام ، يجب ان يقابله فى الداخل سياسة تفاهم مع جميع القوى والطبقات الاجتماعية ، بغض النظر عن موقفها من الثورة الاجتماعية ، فالمهمة المطروحة على سوريا ليست انجاز الثورة الاجتماعية وبناء الاشتراكية ، بل تحرير الأراضي المحتلة ورد العدوان . لذا على السياسة الداخلية ان تسقط من اعتبارها الترسيمات المعروفة حول أولية تحالف العمال والفلاحين ، وبناء الاشتراكية ، وتبنى ايديولوجية ثورية .. إلخ ، وان تأخذ بسياسة وطنية المعيار ، ترسى السلطة على تحالف واسع من جميع القوى والطبقات ذات المصلحة فى تحرير الأراضي المحتلة . من جهة أخرى ، لا بد من اقامة مؤسسات تضيف قدرا معقولا من الشرعية على السلطة القائمة ، ومنها اقامة جبهة بين الأحزاب الداعمة للسلطة ، بعد الاعتراف بوجودها كأحزاب شرعية ، واقامة هيئة تمثيلية باسم مجلس الشعب ، وانتخاب الرئيس مباشرة من قبل الشعب ، واصدار دستور للبلاد .. إلخ .

موقف صلاح جديد : العدوان الخارجى هدف داخلى هو الاطاحة بالنظام التقدمى والثورى فى سوريا ومصر ، ان البرنامج الذى يقترحه الأسد ليس سوى التنفيذ العلمى للشق الداخلى من العدوان ، فالعلمو احتل الأرض بفرض أحداث تفاعلات تزدى إلى سقوط النظام فجأة ( كما يريد الغرب ) أو على مراحل ( كما يريد الأسد ) . ان التنازل أمام الرجعية العربية والداخلية هو الحلقة الثانية من المؤامرة ، لأنه سيخلط الأوراق فى ظروف تراجع الحركة الثورية ، عوض فرز المواقف وتقوية القوى الثورية . اننا ، نقول تيار جديد ، نقبل جبهة تقدمية مع الأحزاب الثورية والتقدمية فى بلدنا وخارجه ، لكننا لا وإن نقبل تحالفا مع القوى الدينية أو البرجوازية أو البعثية العراقية . أما بالنسبة لاقامة هيئات تمثيلية ولانتخاب رئيس الدولة من قبل الشعب مباشرة ، فهذا موضوع خلاف عليه ، شريطة ان لا يكون طريقة للانتفاف على حلف العمال والفلاحين المنشود ، وعلى مكانة البعث الطليعية فى المجتمع ، وايدولوجيته الاشتراكية العلمية .

٣- حول العلاقات النوبلية لسوريا : قال الأسد بضرورة الانفتاح سياسيا على لعالم كما هو ، لأن شمة قدرنا من التفاهم الأمريكى - السوفياتى على حل مشاكل المنطقة عبر عن نفسه فى لقاء جلاسبورج بين جونسون وكوسيفين وفى القرار ٢٤٢ ، وهو ترجمة عملية فعلية لاتفاق الجيارين على حل سلمى للصراع العربى - الاسرائيلى ، ليس من صالح سوريا والعرب قطع علاقاتهم مع الولايات المتحدة ، فذلك يضعهم فى موقع العداء لها ، علما بانها قادرة على انزال العقاب بهم متى شئت عن طريق اسرائيل ، وبأنهم عاجزون عن فعل أى شئ لها . ان التعامل مع الولايات المتحدة لايعدى ، على كل حال ، القبول بسياستها ، بل يعنى الاعتراف بحقائق الدنيا كما هى والاقلاع عن رفضها لانها ليست كما نريد لها ان تكون .

موقف تيار صلاح جديد : ليست الولايات المتحدة قوة محايدة ، بل هى دولة معتدية على العرب ، وليست اسرائيل سوى رأس رمح الوجود الأمريكى فى الوطن العربى ، غرضه حماية المصالح النفطية الامريكية وطرق مواصلات الغرب والأنظمة الرجعية ( النفطية أساسا ) التابعة له ، ليس العنوان الاسرائيلى سوى تعبير عن احساس امريكا بان الرجعية العربية اخذت تخسر معاركها مع القوى والنول التقدمية ، فالقت بقوة اسرائيل إلى المعركة لتعديل موازين القوى لصالحها ولصالح الأنظمة العميلة لها . لذلك يعد التفكير بتحجيد الولايات المتحدة وهما ضارا ، كى لاتقول خيانة صريحة وتعتين مراعاة مصالحها الأمنية والاقتصادية فى منطقتنا انضماما إلى الصف الاسرائيلى - الرجعى ، وليس سياسة مستقلة غرضها تحرير الأرض أو استردادها

بالتفاوض ، أو الاعتراف بحقائق العصر كما تتجسد في منطقتنا ، علما بأن السياسة لا تقوم أصلا على القبول بجميع أنواع الحقائق ، بل تحارب بعضها حريا شعواء ، لأنها تريد تغييرها أو القضاء عليها .

حول التنمية : قال الأسد ان البلد مهدد اسرائيليا ، وان الاستمرار في التنمية كالأية سياسية لسوريا يعنى تأجيل معركة استرداد الأراضي المحتلة ، علما بأن تفوق اسرائيل العكسرى يسمح لها بتدمير ماستبنيه التنمية في ساعات . ان التنمية الراهنة ليست سوى خطأ في ترتيب أوليات البلاد الوطنية ، وكان من الضروري اتفاق الأموال التي تهدر عليها من أجل التسلح واعداد الجيش للحرب .

رأى تيار صلاح جديد : ليست معركة التنمية تدبيرا قليل القيمة ، بل هي معركة غرضها تقوية البلاد واعدادها جديا لتحرير اراضيها . أما القول بأن اسرائيل تستطيع تدمير ماتبنيه التنمية فهو لايلفي حاجة البلاد إلى تنمية نفسها ، فاسرائيل تستطيع ايضا تدمير الجيش ، لكن ذلك لايجوز ان يدفعنا إلى القول بالتخلي عن بناؤه .

اخطف الرجلان في الموقف من الحزب أيضا ، فقال الأسد بأولية مؤسسة الجيش ، التي لولاها لما كان للحزب من وجود ، بل ولما بقيت دولة البعث ذاتها ، والتي يجب ان تعطى اشد الاهتمام في أى عمل عام ، بوصفها روح الدولة والسياسة ، التي اعادت تأسيس الحزب بعد انهيار الوحدة المصرية - السورية ، وأوصلته إلى السلطة بعد اشهر من اعتراف قائده انه ليس فيه من الاعضاء سوى ٧٥ عضواً تلثمهم في القيادة . ان الأساس ، كما رأى الأسد ، هو الجيش ، وليس الحزب سوى مجموعات مدنيين تتعاون معه واداة تساعد . هذا الرأى القديم للأسد عارضه تيار صلاح جديد بالقول : لولا الحزب لما وصل الجيش إلى السلطة . إذا كان صحيحا ان الحزب ضعيف ، وان الجيش هو الذى يحميه فانه يكون من اللازم صرف الانظار باتجاه بناء الحزب بناءً مستقلا عن العسكريين ، يكفل له قيادة البلاد والدولة ، بما فيها الجيش ، مادامت حرب حزيران قد بينت ان قيادة الجيش هي التي تسببت في هزيمة شنيعة لبلادها ، لكونها عزلت نفسها عن حزبها وعملت ضد قيادته . ان قيادة الدولة يجب ان تعطى للحزب وليس للجيش ، لأن قيادة الحزب مهما كانت قاصرة ستعنى العمل في حقل السياسة العامة ، بينما تعنى القيادة العسكرية للدولة والمجتمع التعامل مع السياسة بمنظورات الدكتاتورية والعسف .

**س. لكن الأسد انتصر بسهولة ، فأين كان جماعة جديد في الجيش وماذا فعل الحزب ؟ .**

✎ : لم تحدث أية معركة بأى معنى كان ، لتناقض ميزان القوى الواقعى مع الأرقام والوقائع الشككية . شكليا ، كان الحزب ضد الأسد . وفى مؤتمر يعقود صوت الحزبيين المبتدئين دون استثناء تقريبا ضده ، بل ان بعضهم فعل ذلك بحماسة خاصة كعبد الله الأحمر ، الذى كان يرفع كلتا يديه عند التصويت ، طالبا إلى امانة المؤتمر احتساب صوته بصوتين ضد « الرفيق حافظ » . كما ان بعض العسكريين النافذين وقفوا إلى جانب تيار جديد وشجوه على الحسم ، لكن قطعاتهم لم تكن بيدهم كما ثبت فى ساعة الشدة ، بل كانت فى يد الضباط الصغار من جماعة عمران ، الذين اعتقلوا قادتهم وقادوا الوحدات التى كانت تحت امرتهم . على كل حال ، فان الجيش كان بيد الأسد ، اذ وقف إلى جانبه تيار محمد عمران القوى ، وكان الطيران والدفاع الجوى معه منذ عام ١٩٦٤ ، وكذلك سرايا الدفاع والمخابرات العسكرية ومخابرات القوى الجوية ، فضلا عن الشارع غير البعثى ، الذى رأى فى تيار سلاح جديد أقلية متطرفة ومتعطشة للسلطة ، قليلة المعرفة بشؤون البلاد وطائفية ، تبطش بالأسد وضباطه لأنهم يطلبون الحرية للشعب والانفتاح على العرب والانفراج الاقتصادى ، وليس لأنهم ساقوا البلاد إلى الهزيمة فى حزيران ٦٧ .

بميزان قوى كهذا ارسل الأسد الشرطة العسكرية إلى بيت يوسف زعين يوم ١٣ تشرين الثانى فاعتقلت القيادة الحزبية ، وانتهى الأمر . أما ضباط الجيش المعادين للأسد ، فقد ذهبوا إلى السجون بدورهم أو إلى بيوتهم . وقد طلب بعضهم مقابلة الأسد ليقول له انه سيطيع أوامره ، وأنه يضع مصلحة الجيش فوق أية علاقة أو مصلحة أخرى . أما الحزب ، فقد انقلبت قيادته رأسا على عقب بين ليلة وأخرى ، فاذا عبد الله الأحمر ، المعارض المتحمس يصبح امينا قوميا مساعدا ، واذا بعبد الله الاحمد ، الكاثر العمالى اليسارى ورجل الطول المتطرفة ، عضوا متحمسا فى قيادة الانقلاب القطرية الجديدة .. إلخ . صحيح ان بعض المظاهرات المتفرقة والصغيرة قامت هنا أو هناك ، إلا أن سرايا الدفاع والمخابرات لم تجد مشقة فى قمعها .

ثمة مسألة تستحق الانتباه ، هى الدور الخارجى فى احداث ١٩٧٠ . فقد راجت اشاعات فى مدينة دمشق تقول ان نور الدين محى الدينوف ، سفير الاتحاد السوفياتى فى سوريا ائذاك ، طلب يوم ١٢ تشرين الثانى من صلاح جديد اتخاذ قرار تقبل قيادة الحزب بمقتضاه قرار مجلس الأمن النولى رقم ٢٤٢ ، مقابل تكفل الاتحاد السوفياتى بمنع الانقلاب الوشيك . ويقال ان مساء ذلك اليوم شهد اجتماعا عاصفا للقيادة القطرية ، ابلغ احد اعضائها ( مروان حبش ) فى نهايته السفير السوفياتى رفض القيادة تغيير موقفها ، فاعطى هذا الضوء

الاخضر للأسد بتنفيذ الانقلاب ، خلال اجتماع تم بينه وبين الأسد وخاله بكداش ، أمين عام الحزب الشيوعي السوري ، الذى كان السوفييات قد كلفوه آنذاك باعداد المسرح الشيوعى والسورى للقبول بقرار مجلس الأمن المنكور ، فجمع قبل الانقلاب بشهرين اللجنة المركزية لحزبه وطرح عليها فكرة اصدار اعلان بقبول القرار ، يعتبره اساسا لسياسة الحزب فى القضية الفلسطينية وفى الموقف من الاحتلال الاسرائيلى ، ومن قضية التحالفات داخل سوريا ذاتها . على كل حال ، اجتمع الرجال الثلاثة فى فندق مطار دمشق الدامى ، فارسل الأسد فى صباح اليوم التالى الشرطة العسكرية لاعتقال قيادة حزبه وحكومتها .

يتذكر المرء ، بمناسبة الصراع على القيادة ، ومقاله ماركس حول الصراع على السلطة فى اعقاب ثورة ١٩٤٨ ، حين اخذ التيار الثورى وزارة العمل والانشاءات العامة والتيار الاصلاحي وزارتي الداخلية والحرب ، فتبين للثوريين ان هذه القسمة لم تكن لصالحهم ، واكتشفوا عند الأزمة ان الدولة تنحصر حوالياً فى وزارتي الداخلية والحرب ، لان صفتها الامم هى احتكار العنف ،الذى تجسده هاتان الوزارتان بالذات .

**س : أكان تيار جديد يجهل موازين القوى ، رغم انه يمسك بالسلطة ؟**

**ج :** اعتقد انه كان يعرفها ، لاسيما وان الأسد كان قد أجرى اختبارين عمليين بينا لن يود ان يرى إلى أين تسيير الأمور ومن الذى يملك القوة الحاسمة فى البلاد . وفى يوم ٢٣ شباط من عام ١٩٦٦ تأخر الأسد فى ارسال القوات الموالية له لمساعدة الانقلابيين ، الذين حاولوا عبثا احتلال بيت رئيس الجمهورية أمين الحافظ ومبنى وزارة الدفاع . لم يبعث الأسد قواته إلا عندما بدا ان حضورها سيحسم الأمور ، كما عمل اختبارا آخر للقوة ، عندما امسك سليم حاطوم ، بتحريض من العقيد مصطفى الحاج على ، مدير مكتب حافظ الأسد وسكرتيه ، بصلاح جديد ونور الدين الاتاسى فى السويداء ٨ أيلول عام ١٩٦٦ ، ولم يتقدما من التصفية إلا تدخل طيران الأسد فى اللحظة الأخيرة . كذلك ، فإن احتلال دبابات السرايا للاذاعة فى الخامس من آب عام ٦٨ كان اختبارا آخر للقوة ، واعلانا عن موازينها الفعلية ، كما ان تدريب الحزب على الاعمال العسكرية لم يكن غرضه اضافة قوة الحزب إلى قوة الجيش ، بل كان اعترافا عمليا بأن الجيش فى الصف الآخر ، صف الأسد .

س. نعود إلى موضوع النسق الواحد الذي قلت ان الجبهتين انتمتا إليه ، ألا يعد تطور الأوضاع بالشكل الذي بينته من صحة هذه الأطروحة ؟ .

ج : كلا . خذ مثلا مسألة تطييف الجيش والأمن ، التي بدأها الجانبان ، عندما كان جديد مسؤولا أعلى في الحزب . هذا التطييف لم يتوقف بل تسرع في ظل حكم الأسد ، الذي اخذ سياسة تطيعه بطابع بنوي يخترق الجهازين الحزبي والعسكري ، فينهى ماكان ، أو ما قد ينشأ ، بينهما ، من انقسامات وتباينات ، ويوحدهما على مستوى بينهما الداخلية ، المقررة لطبيعتها والموحدة لأسلوب عملهما . هذا التطييف لم يكن موضوع خلاف بين الرجلين في أى وقت . لم يختلف الرجلان أيضا حول ضرورة طمر السلطة بشرائح متسعة باضطراد من الطبقة الوسطى السياسية ، التي صنعتها السلطة ذاتها ، وحول ضرورة احلالها محل الطبقة الوسطى الاجتماعية ، القادمة من أوساط يعد تمثيل الفلاحين والعلويين فيها ضعيفا أو محدودا أو غير مناسب . وإن كانا قد اختلفا حول مصادر تمويل الطبقة الوسطى السياسية ، وحول حجمها وسرعة تكونها ودرجة تطييفها ودرء الأجهزة المختلفة في تكوينها ، فرأى جديد ان تأتي هذه الأجهزة من الحزب وقواعده الاجتماعية ، ورأى الأسد ان تأتي من الجيش وقرعاته الجهازية ، كى يستأثر الجيش بالقسم الأكبر من مغانم الدولة ، حتى لو اقتضى الأمر أن لا يترك للحزب سوى الفتات .

س . لكنهما اختلفا على قضايا جوهرية أيضا ؟ .

ج : دون ادنى شك . ثم أليست القضايا التي ذكرتها للتو جوهرية ؟ . لقد اختلفا على بنية السلطة وعلى كل ماله علاقة ، في المحصلة النهائية ، بأسلوب عملها . وإن كانت خلافاتهما في المؤتمرات الحزبية مالم يثبت ان اخلت الساحة لمواقف أخرى ، مغايرة بعض الشيء لما كان كل منهما يدعيه ، وخاصة منهما مواقف التيار الأسدي .

خذ ، على سبيل المثال بنية السلطة . فقد كانت قبل الأسد ثلاثية المركز ، تقوم على تعاون الأمين القطري المساعد ورئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ، مع ارجحية نسبية للأمين القطري المساعد . لم يكن ثمة نظام رئاسي إذن ، ولم يكن هناك مؤسسة تشريعية تلعب دورا ما . في نظام الأسد ، انتقل مركز الثقل من الحزب القائد إلى الرئيس القائد ، الذي اقام نظاما رئاسيا حصر السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية فيه أو فيمن ينتدبهم ، فهو رئيس الجمهورية ، وقائد الجيش الأعلى ، وأمين عام الحزب ، وله الحق دستوريا في حل مجلس

الشعب ساعة يشاء ، وفى رد قوانينه إليه ورفض تصديقها ؛ وهو رئيس مجلس القضاء الأعلى ، الذى يعين اعضاء المحكمة الدستورية ومحكمة التمييز .. إلخ . والحقيقة ان رئيس مجلس الوزراء هو منتدب الأسد فى ادارة بعض شؤون السياسة الداخلية فى البلاد ، كما ان الامين القطرى المساعد هو منتدب فى الحزب ، ووزير الدفاع منتدب فى الجيش ، لأنه لم يصيح وزير الدفاع إلا لكونه نائب « القائد العام للجيش والقوات المسلحة » ، الذى هو حافظ الأسد .

من جهة أخرى ، فإن الرئيس صار ينتخب من الشعب ، فلم يعد رجلا يختاره الحزب لرئاسة البلاد ، بل رئيسا يختاره الشعب يضع نفسه على رأس الحزب . لقد غدا الأسد اذن رئيس الجمهورية الذى يرأس الحزب وليس رئيس الحزب الذى يرأس الجمهورية . هذا من الناحية الشكلية والرمزية ، أما من الناحية العملية فان عدم الاقتراع لحافظ الأسد أو الامتناع عن الاقتراع له يعدان جريمة لاغفران لها ، وعملا من أعمال الخروج على الوحدة الوطنية وعمالة للامبريالية والصهيونية ، وليس هناك ما هو أكثر دلالة على « حرية الإرادة الشعبية » ، التى يتقنى بها النظام الأسدى بوصفها أساس شرعيته المكين ، من اكراه المساجين السياسيين وخصوص النظام ممن امضوا سنوات كثيرة فى السجن دون تهمة على الاقتراع بنعم « للقائد » ، وضربات السياط تنهال عليهم من سجانينهم .

إلى ذلك ، كان تيار جديد يعتقد بضرورة اعطاء الطبقة الوسطى السياسية الحق فى المشاركة ببعض قرارات السلطة ، من خلال الهيئات الحزبية المختلفة ، بينما يعتقد الأسد ان طبقة النولة العليا ، وهى الرأس الأعلى المقرر فى السلطة ، هى وحدها صاحبة حق فى اتخاذ القرارات على اى مستوى كان ، وان الطبقة الوسطى السياسية يجب ان تقدم الكادر المنفذ ، من داخل السلطة بالدرجة الأولى ، لهذه القرارات ، التى لا يحق لاحد الاعتراض عليها مهما كانت صفته أو رأيه أو موقعه . ان اختلاف التيارين حول هذه المسألة تابع من اختلافهما حول بنية السلطة ، فبينما كان تيار جديد يرى فيها سلطة طبقة وسطى سياسية ، تستند إلى خلاط شعبية متنوعة المنابت ، يرى التيار الأسدى فيها سلطة طبقة النولة العليا ، المستندة إلى أجهزتها. وليس إلى طبقة وسطى سياسية أو اجتماعية ، والتى حطمت هاتين الطبقتين تحطيا منهجيا ، خشبة ان يلعبا دورا ما لصالحهما أو لصالح مشروع سياسى - اجتماعى بديل ، ولقناعتهما انها ما عادت بحاجة اليهما من أجل استمرارها ، مادامت ترتكز بدرجة حصرية على أجهزتها .

## س . ماذا قاله الأسد ولم يفعله ؟ .

ج : قدم وعدا كثيرة لجهات مختلفة داخلية وخارجية ، دون أن يتقيد بها ، من ذلك وعده للعراق بأن يقيم علاقات ثابتة معهم ، أساسها « التاريخ المشترك لحزب البعث فى سوريا والعراق والنضال الموحد ضد اعداء الأمة العربية » . لقد ساعده العراقيون فى الوصول إلى السلطة ، فكان يستقبل فى وزارة الدفاع وبصورة علنية مندوبين عنهم مثل فؤاد شبيب ، لكنه مالم يث بعد استيلائه على السلطة أن قطع معهم وتناصبهم عداً لاعودة عنه ، كذلك وعد التجار والمؤسسة الدينية بادخالهم إلى السلطة ، ومشاركتهم فى مؤسساتها السياسية ، لكنه مالم يث أن قصر « الجبهة الوطنية التقدمية » على البعثيين والشبيوعيين والناصرين بوصفهم قوى سياسية ، بينما تراجع عن وعده السابقة للتجار ورجال الدين ، بحجة أنهم ممثلو رأى عام عريض وليسوا رجال سياسة بالمعنى الضيق والمباشر للكلمة .

## س . ماهى العلاقة بين التيارين والنهجين البعثيين السوريين ؟ .

ج : الاسمية هى الجديدية فى ذروة تطورها ، وهى مالمها النهائى فى ظروفالعزلة الشعبية ، ونضج رسالة الدولة الاستبدادية ، القائمة على النهب والفساد من جهة ، وعلى التبعية لخارج رأسمالى - نفطى تستمد منه الجزء الأساسى من قوتها ، وتستمر بفضل مايمدها به من اطار اقليمى ودولى ومن دعم مادى ومعنوى ، وماتتفذه له من مهام . لو قيض لصلاح جديد أن يحكم إلى اليوم ، لكان حافظ أسد آخر . لكنه ، وهذه شهادة له ، كان يقاوم تحول السلطة إلى عامل فساد وفساد للمجتمع والشعب ، وكان يقف فى وجه انفراد طبقة الدولة ، التى ساهم فى صنعها ، بالسلطة ، ويعتقد أن هذه يجب أن تعبر عن تحالف الطبقة الوسطى الاجتماعية والسياسية ، وأن تراقب تطور طبقة الدولة وتكبحه قدر المستطاع . وقد دخل السجن منذ عشرين عاما ومازال منسيا فيه إلى اليوم ، بسبب موقفه هذا ، الذى يجب أن يحتسب له .

## س . ما الأطار العربى والدولى العام الذى حدثت فيه صراعات البعث على السلطة ؟ .

ج : فى أعقاب معركة جزيران ، التى خاضها النظامان الناصرى فى مصر والبعثى فى سوريا باسم قوى التقدم العربية ، وانتهت إلى هزيمتهما ، حصل اختلال جدى فى ميزان القوى داخل العالم العربى ، عبر عن نفسه فى تصور لإزالة آثار العدوان يستند جوهريا إلى



تمويل جيوش ومجهودات مصر وسوريا العسكرية من قبل البلدان النفطية ، التي كانت تسمى فى مصطلحات الصراع السياسى الدائر آنذاك « البلدان الرجعية » ، وإلى الأقداء من علاقات هذه البلدان مع الدول الغربية ، وخاصة منها أمريكا ، لايجاد مخرج من الأزمة الوطنية - السياسية والعسكرية الخانقة التي وجد البلدان نفسيهما غارقين فيها بعد الهزيمة . وهكذا امسكت بلدان النفط بورتقتين حاسمتين فى الصراع العربى - العربى : ورقة المال وورقة العلاقات مع الغرب . وكانت الحرب قد بينت أهمية الورقة الأخيرة ، حين كشفت عجز السوفيات عن حماية حلفائهم ، بل وعن امدادهم بمعلومات استخبارية موثوقة عن نوايا الطرف الاسرائيلى - الأمريكى .

اما على المستوى الدولى ، فان تراجع الأمريكان بدءا من أواسط الستينيات من جنوب شرقى آسيا ، وتركيز قسم كبير من حضورهم الآسيوى فى منطقة آسيا الغربية ، حول النفط وقناة السويس وفلسطين وجنوب الاتحاد السوفيتى ، قد لعب دورا كبيرا فى التحضير لضرب الناصرية ، وفى قلب موازين القوى الدولية فى المنطقة العربية لصالح الغرب عموما وأمريكا بصورة خاصة . ان ضربة حزيران كانت تعبيراً عن هذا التبدل فى الموازين ، الذى جسده اقليميا القوة الاسرائيلية الماسحة ، وبوليا النتائج التى ترتبت على الهزيمة ، وادت إلى اضعاف المواقع الاقليمية للسوفيات فى الشرق الأوسط بأسره ، علما بأنهم لم يتعاملوا مع المنطقة بوصفها موقع مجابهة جنية مع الغرب ، كما تعاملوا مع جنوب شرقى آسيا ، بل اعتبروها موقعا للمساومة يحسنون بالصفقات التى يعقونها فيه مواقعهم فى مناطق أخرى من العالم .

فى اطار هذا التغير حصل الصراع داخل البعث ، فذهب جناح جنيدي إلى القول بتجربة اجتماعية ثورية اشتراكية محضة ، تتم بقوى المجتمع السورى المتحالف مع البلدان الاشتراكية وقوى الحركة الثورية العالمية والعربية المعادية للرأسمالية ، وهو ماعبر عن نفسه فى عدم الاشتراك فى مؤتمرات القمة ، والتمسك بشعار تحرير فلسطين ، ورفض قرار مجلس الأمن الدولى رقم ٢٤٢ ، ورفض التصور القائم للصراع مع اسرائيل ، والميل إلى ارجاء معركة تحرير الجولان إلى اجل غير مسمى ، ريثما تنجز تماما الثورة الاجتماعية داخل سوريا ، فتهدد لاعادة طرح قضية الاحتلال طرعا رابعا بصورة يقينية ، لأن المعركة الوطنية ستكون قد استكملت كل مستلزماتها عبر انجاز الثورة الاجتماعية التامة . وقد عبر هذا الميل المضمر إلى الاقبال من قيمة المسألة القومية والوطنية ، وإلى انراجها فى القضية الاجتماعية ، عن نفسه فى شعار حرب التحرير الشعبية ، التى لن يقوم بها جيش نظامى من نمط كلاسيكى ، بل سينجزها جيش سيكون قيد البناء لفترة طويلة هو الشعب المسلح بأسره ، بما فى ذلك قواته العسكرية المسلحة المحترفة .

فى مقابل هذه السياسة طرح الأسد أولية المعركة الوطنية بوصفها جزءا من المعركة القومية العربية العامة ، التى سيشترك فيها جميع العرب ، سواء كانوا فى المواجهة كصبر سوريا والأردن ، أم فى المساندة ، كعرب النفط والبتروبولار وقال بأرجاء الثورة الاجتماعية ، وبالاستعاضة عنها بسياسة اقتصادية ، تنشط الفعاليات الاقتصادية داخل سوريا والعالم العربى ، وتتيح لها الاسهام فى تقوية البلاد اقتصاديا وعسكريا ، على أن تبقى على النظام السياسى القائم دون تبديل أو تغيير جنيين . لذلك أيد الأسد اشتراك سوريا فى مؤتمرات القمة العربية ، كما قام بنور أساسى للبلدان « الرجعية » فى « معركة التحرير » ، وبقبول قرارات القمم العربية بوصفها جزءا من ثوابت سوريا ، كما طالب بعلاقات مع البلدان الغربية ، وخاصة منها الولايات المتحدة ، يناور بها سياسيا على العلاقات الأمريكية - الاسرائيلية ، وعلى سياسة تل أبيب التوسعية فى الجولان والضفة الغربية وغزة .

أما فى السياسة الداخلية فقال التيار الاسدى بنهاية سياسة تحالف « الطبقات الثورية » ( العمال والفلاحون والمتقنون الثوريون والجنود ) وبضرورة الأخذ بسياسة ائتلاف وطنى واسع تشارك فيه كل القوى الاجتماعية المؤيدة لاعطاء أولية فى العمل العام لمسألة إزالة آثار العدوان ، بغض النظر عن موقفها من الاشتراكية ، ومن الصراع ضد القوى العربية والداخلية المحافظة . ولعله من الأمور المميزة أنه الأسد دفع ببعض الضباط السنة المواليين له كناجى جميل ومحمود عزام ، إلى الاعتراض على برنامج الحزب الاشتراكي ، وجعلهم يطلبون « شطب كلمة الاشتراكية منه بحجة تعارضها مع تقاليدنا ، التى اقامت الاشتراكية العربية على أساس اسلامى وليس على أساس إلحادى » . كما لعب الأسد وتياره ورقة الحريات العامة واتهم القيادة الجديدة بتحويل سوريا إلى سجن كبير ! ( يوم ١٦ تشرين ، كان يوجد فى سجن المزة ٢٦ سجيناً ، ويوجد فيه اليوم بين ٧٠٠ و ٩٥٠ سجين ، كما بنت الحركة التصحيحية عشرات السجون الكبيرة فى مختلف أنحاء سوريا ، منها سجن عدرا الذى سيقبض فى مرحلته النهائية لثمانية آلاف سجين ، كما تقول نشرات وزارة الداخلية ! ) . وقد قال الأسد نفسه فى خطاب ألقاه يوم ٨ آذار من عام ١٩٨٠ مامعناه : لقد اختلفت مع رفاقي وأطمت بهم من أجل حريات المسلمين ، إذ كان ثمة ٢٥ ألف ممنوعاً من دخول البلاد ، وكان هؤلاء يركبون الطائرة كى يمرؤ فوق بلادهم ويتأملوها من الجو .. إلخ ( صار عددهم فى ظل الأسد بضعة مئات الآلاف ) . ومن المعلوم أن الأسد هو الذى طرح شعار « حرية الوطن من حرية المواطن » .

هذا التصور العام انعكس بدوره على العلاقات الدبلوماسية ، فتحوّلت العلاقات مع السوفيات عن الطابع الذى اراده لها تيار جديد ، وقام على اعتبارها ركيزة عالمية حاسمة لتحولات الداخل

الجزرية ، يطررها ويحميها ويدها بما تحتاجه من امكانات وخبرات ، إلى علاقات بين دولتين ، تتركز اساسا على حاجة احدهما إلى سلاح الاخرى ، وإلى دعمها ضد العدوان والاحتلال الاسرائيليين ، وإلى الضغط « بصدقتها » على الطرف الدولي الآخر ، الذي هو الولايات المتحدة .

### س : ماالتصور الذي قدمه الطرفان المتصارعان حول صراعهما على السلطة ؟ .

ج : رأى جديد في الجيش والأسد مشكلة في اطار الحزب يجب حلها في اطار الشرعية والوحدة ، بينما رأى الأسد في تيار جديد سلطة بديلة على هامش الجهاز المحدد للدولة السورية ، ألا وهو الجيش ، وعمل نون ككل للقضاء على اعضاء هذا التيار بوصفهم اعداء للدولة الحقيقية ، التي يديرها هو باسم الجيش والمؤسسات الأمنية المقررة عنه . بكلمات اخرى ، كان رفاق الحزب والحكومة من تيار جديد هم الخطر الأكبر الذي يهدد النظام القائم من وجهة نظر الأسد . لئن كان تيار جديد قد انتقل في السنة الأخيرة من الصراع ضد الأسد ( عام ١٩٧٠ ) إلى المطالبة باستقالته من الجيش وتجريده من وزارة الدفاع ومحاكمته بسبب دوره الخاص في هزيمة حزيران ، فإنه لم يعتقد ابدا ان الأسد هو ممثل سلطة بديلة ، وإنما رأى فيه مجرد مسؤول خرج على السلطة القائمة ، سلطة الحزب والحكومة ، واعتبر المعركة معه شخصية ، بمعنى أنها ستنتهي إلى طرده كشخص فرد من الجيش وتجريده من مناصبه وإلى محاكمته . وإن تترتب عليها ذبول جنية بالنسبة لبنية الجيش والأمن ، وإن تطلب الأمر ربما استبدال أو اقالة هذا الضابط أو ذاك من حاشية الأسد المقربة . بل ان هناك من ينسب إلى صلاح جديد رأيا يقول ان الأسد ان يقدم على القيام بانقلاب ضد السلطة القائمة ، لأنه رجل خجول ومتردد ، يعرف ان اتباعه سينقضون عليه في أول فرصة وسيفتكون به ، سيما وأنه سيسند في انقلابه ، ان هو نفذ ، إلى قوة مجموعة عمران ، التي تعرف دوره في حركة ٢٢ شباط ١٩٦٦ ، وتتحين الفرص للخلاص منه كشخص ضعيف تحالفت معه إلى حين لتنفيذ انقلابها على السلطة القائمة ، وإن اعطاء تحالفهما مع فرصة الظهور بمظهر رجل الجيش القوي وغطى على ضعفه ، وأوهم بعض السذج ان القوة المسكة بالجيش ، أي مجموعة عمران ، اعطته تفويضا بالبقاء في الحكم بعد الانقلاب ، وأنها ستكون بحاجة اليه بعد نجاحه ..

كان تيار جديد يرى في الأسد انن شهوة حسن النظام ، بينما اعتبر الأسد ان من المحال اقامة نظامه إلا على انقراض تجربة جديد ، بالقضاء عليها تماما ، كسياسة وكأشخاص وكبنى :

### س : كيف عبرت هذه التصورات عن نفسها ؟ .

ج : اندفع جديد إلى سياسة يسراوية متطرفة ، لفظية وانعزالية ، بينما كان الأسد يرتب اموره كرجل قواسم وطنية وقومية مشتركة من مبنى وزارة الدفاع ، مستخدما شبكة من الأعدان ، انتشرت في طول البلاد وعرضها ، تكفلت اجهزة الأمن بتجنيدها ، أو ساققتها إليه السياسة الانفتاحية التي وعد بها ، والتي أدت إلى قيام تحالف حقيقى بينه وبين المؤسسة الدينية والوقافية القائمة منذ قرون ، فكثر زيارات كبار رجال المؤسسة الدينية إلى وزارة الدفاع ومثر ظهورهم معه على شاشات التلفزة ، مثلما أدت إلى تحالفه مع غرف التجارة والصناعة التي اعلنت بدورها وقوفها دون قيد أو شرط إلى جانبه ، ورفعت في المدن السورية يافطات تقول : « ياأسد خليك أسد » . فضلا عن ذلك ، فتح الأسد ابوابه لكل راغب في الحوار معه ، ووعد كل طرف بما اعتقد انه يريده ، فقال للشيعيين انه سيقدم جبهة تقلمية معهم ، ووعد الناصريين بتوحيد سوريا مع مصر ، وقال للأخوان المسلمين انه سيحسن علاقاته بالسعودية وستحالف مع رجال الدين ، ومد جسوره نحو العراق ، فصار يستقبل بصورة علنية ممثلى النظام العراقي ، الذين كانوا يأتون من بغداد خصيصا لزيارته ، رغم ان علاقات العراق بنظام البعث السورى كانت في الحضيض ، حزبيا ورسميا وشخصيا . من جهة أخرى ، ابلغ الأسد السنوفيات والأمريكان انه سيقبل قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولى بصدد مسألة الصراع العربى - الاسرائيلى ، وسينفذها نصا وروحا ، وأنه لن يلجأ إلى العنف فى تسوية نزاعه مع الاسرائيليين ، بل سيحول سوريا إلى عامل تهدئة واستقرار فى المنطقة ، وسيلحق المقاومة الفلسطينية به ، كى لا تتسبب عملياتها المسلحة فى توريث المنطقة فى صراعات مسلحة جديدة تطيح بالامر القائم . هذه السياسة كانت تستجيب لاتفاق العملاقين فى جلاسبورو ، وجوهره الامساك بعناصير وقوى الصراع العربى - الاسرائيلى ، كى لايمس صراعها بالتوازانات الدولية القائمة أو يسوقهما إلى نزاع مباشر أو بالواسطة لايرغبان فيه .

بهذه السياسات والتكتلات والتحالفات ، غدا جليا انذاك ان في سوريا سلطتان ، لكل منهما سياساتها واراعا ومصالحها وحلفاها ، وان احدهما تقوى ( سلطة الجيش والاسد ) والاخرى تضعف ( سلطة الحزب وجنيد ) ، وان سوريا لن تشهد مصراعا بينهما يبدأ من نقطة او لحظة معينة ، ويتطور باتجاه الحسم بعد زمن يقصر او يطول ، بل ستنقل انتقالا قوريا الى آخر مراحل الصراع ، الى الحسم . ولعله من الامور الملفتة للنظر ان تيار جديد رأى في امتلاكه الاغلبية الحزبية امتلاكاً لشرعية لازمة للحسم ، فاندفع بها الاسد وتياره ، بينما امتلك الاسد قوة الحسم دون شرعيته ، فلم يتردد في استخدامها ، رغم انه ظهر بمظهر انقلابي ترمد على حزيه بالاتفاق مع اطراف داخلية وعربية ودولية .

### س : كيف تم الانقلاب وماذا كانت ديولته على الحزب ؟

ج : بطريقة بسيطة . كفل الاسد ميزان القوى الداخلي والعربي والدولي ، فارسل جنوده ورجال امته يعتقلون قيادة الحزب كما تعتقل مجموعة معارضة السلطة القائمة في اى بلد مستقر . ان دمشق والمدن السورية الاخرى لم تشاهد تحركات عسكرية من اى نوع كان يوم الانقلاب ، بل سمعت بيانا من الاذاعة صادر عن هيئة اسمت نفسها " القيادة القطرية المؤقتة " للحزب ، يتضمن سياسة السلطة الجديدة ، وجوهرها لولية التحرير دون التخلي عن " المنجزات " التقدمية للنظام ، وبضرورة العمل لاجراء البعث من عزلته الداخلية والعربية والدولية ، بتمتين الجبهة الداخلية وتطبيع العلاقات العربية والدولية واطفاء شرعية شعبية على مؤسسات الدولة بعد استكمالها ، لمواصلة مسيرة البحث بقوة اكبر ، وبوضوح رؤية وثقة بالنفس . كما تضمن البيان بطبيعة الحال اتهامات للقيادة السابقة ، تتخلص في كونها قيادة " متسلطة مناورة ! " دون ان ترد فيه اية اشارة الى مصير قيادة الحزب الشرعية او الى نتائج التصويت في مؤتمر الحزب ( لم تعترف قيادة الاسد الى اليوم ، بعد مرور عشرين عاما ونيف على اعتقال القيادة السابقة ، بأن هذه موجودة في السجن ، ولم تسمح لاية جهة دولية او محلية بمقابلتها او بالاطلاع على احوالها ، ولم توجه لها اية تهمة على الاطلاق سوى كونها قيادة متسلطة مناورة ، فاية قيادة ديمقراطية ومبنيّة هي هذه القيادة الاسدية المتساهلة ! ) .

بعد الانقلاب قامت مظاهرات حزبية متفرقة وقليلة العدد في دمشق بصورة خاصة ، انطلقت من الجامعة وبعض شعب الحزب ، ففرقتها النظام دون عناء ، بواسطة الوحدات الخاصة وسرايا الدفاع ، ثم احتلت المخابرات مباني ومنخل الجامعة وما زالت تحتلها الى اليوم . وقد اتضح خلال قمع التظاهرات ان المخابرات اعدت قوائم كاملة باسماء خصوم الاسد الحزبيين

ورأيتهم من كتب ومهندتهم واختلطت بعضهم ، ولا حقت تحركاتهم بدقة ، لانها رأيت فيهم مجرد قوة معارضة لسلطة قائمة وليس فريقا حاكما انقلبت عليه ، ولانها اعتبرت نفسها مجسدة لشرعية حزب خائته قيادته الرسمية فاستحقت عقاب القواعد ، كما كانت القيادة الجيدة تقول انذاك .

في اعقاب الانقلاب ، قام الاسد بزيارات للمحافظات السورية ، عدا محافظات الجزيرة القريبة من العراق ( يعتبر الاسد هذه المحافظات غير مؤثرة ، وقد قال محمد سلمان وزير اعلامه الالى ، عندما عينه محافظا على الرقة عام ٨٢ : تصرف هناك وكأنك في اراض عراقية ) . كان الحزب يخرج في كل مكان تقريبا بقضه وقضيضه لاستقبال امينه العام الجديد ، نون ان يعذب نفسه باسئلة حول شرعية من صار لقبه الرسمي " القائد " ، وحول مصير قيادة الحزب الشرعية المعقدة . في حلب ، وخلال اجتماع حزبي في مركز المدينة الثقافي ، وقف اخيرا رفيقان اعلنا عن اسميهما وقا لا بصوت واضح انهما يعتبران الاسد غاصبا للسلطة ، وانه قضى بانقلابه على الحزب ، وليس سوى جنرال متمرد سيجر سوريا الى احضان اميركا والرجعية العربية . رد الاسد شاكرا للرفيقتين صراحتهما ، وقال انه كان يتسائل اين الحزب الذي اخذ موقفا عدائيا منه ، وكيف تخرج جموع الحزبيين لاستقباله كأن شيئا لم يحدث ، كأن الحزب ليس سوى تجمع كبير من اشخاص بلا عقيدة أو مبادئ . ثم شرح ودافع " الحركة التصحيحية " التي قادها ( كان انقلاب ١٦ تشرين ومازال يسمى رسميا : الحركة التصحيحية ) وعرض عليهما التعاون معه لانقاذ الحزب والبلاد .

لم يحل الاسد الحزب ، كما كان يعد قبل الانقلاب . يبدو انه كان يعتقد ان معركته مع الحزب ستكون طويلة وصعبة ، ثم اكتشف انه كان على خطأ ، وان الحزب ليس حقيقة سياسية في مواجهة الجيش ، بل بقي ما كانه اصلا : حزب الجيش . كذلك اكتشف ان مساعي جديدة لوضع الحزب في مواجهة الجيش او في مكانه قد اخفقت اشد الاخفاق ، فقرر عندئذ المحافظة على الحزب بعد تعويمه . هكذا فتحت ابواب الحزب من جديد امام جماعة العراق ( يمثلهم عبد القادر قدرود رئيس مجلس الشعب اللاحق ، ونائب رئيس مجلس الوزراء السابق للشؤون الاقتصادية وكلته ، وكان منها مروان حموي ، رئيس وكالة الانباء السورية الموجود في السجن منذ عام ١٩٧٥ ، واحمد دياب ، الذي وشى فيما بعد برفاقه في التنظيم العراقي للامن ، بينما كان يمضى جنديته الاجبارية في سرايا النفاخ ، فاحتضنه رفعت الاسد وعينه النظام مديرا لمكتب الامن القومي ) ثم امام مجموعات من حواشي واطراف التيار الديني ( يمثلهم عضو القيادة القطرية سعيد حمادي ، الذي وزعت المخابرات له خلال أزمة ٧٩ - ٨٢ سوريا وهو

معمم ) . وقد قيل انذاك من مصادر جديدية ناقمة ان عدد المنتسبين او المنسبين الى البعث بلغ خلال السنوات الخمسة التالية للحركة التصحيحية قرابة ١٥٠ عضو جديد ، يتحدر معظمهم من الطبقة الوسطى المحافظة فى المدن ، الذين ما لبثوا ان امسكوا بزمام امور الحزب فى منهم . ( ربما فسرت هذه الواقعة عدم اشراك الحزب فى المعارك ضد الاخوان المسلمين ، والاعتقالات الكثيرة التى حدثت فى صفوفه خلال هذه المعارك ، وسرعة انهيار المنظمة الحزبية فى حماه وحلب ودمشق والجزيرة ، ووجود تصنيف امنى سلبى حول الحزب كقوة غير موثوقة يجب الامتناع عن توزيع السلاح عليها . وكان جهاز الامن قد اعد تقريرا عام ١٩٨٠ يطلب من الرئيس الاسد قال فيه ان عدد اعضاء الحزب الموثوقين هو بضعة الاف قليلة وحسب من جهاز بلغ تعدادده ٤٧٥ الف منتسب عامل فى ذلك العام . الحقيقة ان مرحلة ١٩٨٠ - ١٩٨٢ الفت تماما ، ولكن بطريقة دموية ، مرحلة ١٩٧٠ - ١٩٧٩ م حياة الحزب ، الذى تعرض لثغيرات عميقة بعد أزمة النولة والمجتمع فى سنوات الاضطراب والغليان الفاصلة تلك ) . وقد شاعرات فى تلك الفترة طرفة تقول : اذا كنت مسلما علويا ، فالوثيقة التى عليك احضارها يجب ان تثبت انك كنت طيلة سنوات خمس قوميا سوريا ١ . ( هذا تلميح صريح الى الاصل القومى السورى لال مخلوف ، اسرة السيدة انيسة مخلوف زوجة الرئيس الاسد ، الذين كانوا بقضهم وقضيضهم من القوميين السوريين ، الاعداء الالاء لحزب البعث على مدى تاريخه ) .

### س : كيف استقبلت سوريا الانقلاب الاسدى ؟

ج : استقبلها الجمهور بالترحاب والتأييد ، فالاسد كان يعد بالحرريات السياسية والاقتصادية . وقد فهم الجمهور الوعود بطريقته الخاصة ، فاعتقد ان الطابع الطائفى للسلطة سيضعف الى ان يزول بفضل الحركة التصحيحية ، التى صالحت مصر والسعودية ووعدت بمصالحة مع العراق واتجهت نحو الوحدة مع مصر والسودان وايبيا ؛ كما صالحت السلطة مع القوى السياسية جميعا ، من الشيوعيين الى الاخوان المسلمين الى البعثيين المنزوين عن الحياة العامة ، وكان فيهم كثيرون من جماعة عقلق ، الى البعث العراقي ؛ كما حققت وطاة الحضور السوفياتى على الراى العام ، وفتحت ابواب البلاد من جديد امام الغرب ، وانتهت عزالتها العربية ... الخ . من جهة اخرى ، فهم الجمهور من وعود الاسد ان التزمتم الاقتصادية والايدىولوجى سينتهى ، واعتقد ان فرص وصول المواطنين الى اجهزة ومناصب النولة المختلفة ستكون متساوية من الان فصاعدا ، وبعيدة عن الاعتبارات التقييدية ، السياسية والحزبية والاجتماعية . لقد بدا الاسد للجمهور الواسع كرجل يعد بانتهاء المرحلة البعثية من تاريخ سوريا ، فقبلوا به ووقفوا معه ، حتى ان مدينة حماه

خرجت لاستقباله ، عندما زارها بعد الحركة ، بشيبيها وشبانها ، ورجالها ونسبها ، وانتظرتة على مشارفها باتجاه حمص ، المدينة التي جاء منها ، وقد ذبحت الف خروف ترحيبا به ، ورقصت وهزجت في الشوارع طيلة يوم كامل ( عندما ذبح الاسد المدينة بعد ذلك بـ ١٢ عاما ، كان كثيرا ما يتحدث عن هذا الاستقبال ، ويرى فيه برهانا على ولاء المدينة له وعلى قلة اعداد خصومه فيها . وقد درجت الصحافة الاسدية بالفعل على اعتبار خصوم النظام في المدينة " عصابة " ، لكن ذلك لم يمنع الاسد من اصدار اوامر الابدانة المفتوحة لشعب حماه ، فقتلت وحدات الجيش السوري النظامية ووحدات سرايا الدفاع والمخابرات ٢٦ الفا من سكانها ، من جميع الاعمار والاتجاهات السياسية والمنابت الاجتماعية والدينية والثقافية ) .

وقد عزز الخطاب السياسي والايديولوجي ، الذي تبناه نظام الاسد بعد الحركة هذه الاوهام لدى الناس ، اذ نادى " القائد " بقيام مجتمع قائم على المحبة والثقة . وعلى حرية المواطن كركيزة لعلاقاته بالسلطة وبالقوانين ، وبالرفاه كغرض للسياسة الاقتصادية . وقال ان معنى فكرة " القائد " هو عمليا انعدام التوسطات بينه وبين الشعب ففهم الناس انه سيحقق من خلال احلال شعار " القائد " محل شعار " الحزب القائد " التي كانت سائدة في المرحلة السابقة . وعده بتهميش الحزب تمهيدا لحله . ثم عندما امتنع عن حل الحزب وفتح صفوفه امامهم ، قالوا : هذه هو التطبيق العملي لفكرة المساواة بين المواطنين بعيدا عن اصولهم السياسية ، وان القائد يضع الحزب بين ايديهم ويرفعهم بهذه الطريقة نحو السلطة ، التي سيشاركهم بها في مرحلة اولى ، وسيعيدها لهم في طور تال . وليس سرا ان الجمهور الواسع اعتقد ان القبول بعلوى في رأس السلطة يستند الى ارادة الشعب المسلم العامة ، افضل لهم والبلاد من القبول برئيس مسلم يستند الى الارادة الخاصة لاجهزة السلطة والحزب العلوية الطابع ، كما كان الحال ايام رئاسة نور الدين الاتاسي ، فقبلوا به رئيسا للجمهورية بعد الحركة التصحيحية بفام .

غير ان اوساط شعبية لا يستهان بها اخذت موقف الترقب والحذر ، الى جانب الاوساط السياسية التي كانت ترى ما يحرى من تطورات في الساحة العربية ( حكومت عبد الناصر وحركة مبرر التصحيحية التي قام بها السادات : وذبح الحزب الشيوعي السوداني والمقاومة الفلسطينية في الارنن بقوة السلاح ) وتعتقد ان الانقلاب الاسدي يقع في سياق هذه التحولات المهدية للقوى التقدمية . من امثلة ذلك ان يوسف فيصل ، امين عام احدى الانشقاقات المنبثقة عن الحزب الشيوعي السوري الموالي للنظام ؛ قدم بوصفه مسؤول مكتب العلاقات الخارجية في الحزب ،



تقريراً مكتوباً الى مكتب حزبه السياسى يقول فيه : ان الاسد قبض ٥٠ مليون مارك من المانيا الغربية مقابل قيامه بالانقلاب . كما راجت انذاك فى الازمات اليسارية حكاية ابراهيم ماخوس ، وزير خارجية حكومة يوسف زعين ، الذى قابل فى احدى زيارته الى باريس مسؤول مكتب العلاقات الخارجية للحزب الشيوعى الفرنسى ، فطلب هذا اليه انتهاز سياسة معتدلة وحذرة من التدخل الى جانب المقاومة الفلسطينية فى الاردن فى قتالها مع الجيش الاردنى فى ايلول من عام ١٩٧٠ ، وحذره من ان ثمن الدفاع عن المقاومة قد يكون قاتلاً ، لان الاميركان رتبوا انقلاباً ضد النظام القائم فى سوريا لا ينقصه سوى الضوء الاخضر سيقوده " حافظ الاسد " وزير الدفاع . اخيراً ، فان الفلسطينيين فى سوريا نظروا بخوف وريبة الى الانقلاب ، وقد روى ان طفلاً خرج م مدرسته فى مخيم اليرموك جنوب دمشق ليرى خاله متمطياً دراجته الهوائية وهو يرتدى ثيابه العسكرية المرقطة ، فصاح الطفل به : اذهب يا واخلم ملابسك العسكرية ايها الخال . ألم تسمع ان الاسد عمل انقلاباً واستولى على السلطة ؟ .

### س : بآى اذن ادخل الاسد الناس الى السلطة ، سواء فى مجلس الشعب ام فى الحزب ؟

ج : يالقى احوالهم . كان الاسد يرى انه يمكن ارساء النظام القائم على ارضية اجتماعية واسعة ، دون اضعافه . بل انه كان يعتقد ان الفشل فى ارساء النظام على مثل هذه الارضية سيؤدى الى سقوطه ، لان الاستمرار فى اضعاف طابع ضيق ، طائفى مذهبياً او نخبوى - اقلوى سوريا ، كان من شأنه ان يقود البلاد الى انقسام عميق يطيح بالسلطة ، قبل ان تتجج فى تعبئة وتنظيم طابقتها . لذلك قامت خطته على نقاط ثلاث :

١ - تقديم تصور جديد لعمل السلطة يتيح لها القدرة على التعامل مع المجتمع من افق يبدو جديداً .

٢ - تعبئة حد اعظمى من الطاقات والقوى السياسية والاجتماعية حول السلطة .

٣ - تقوية السلطة عن طريق احتواء القوى المجتمعية بداخلها ، بدل استيلاء هذه القوى عليها ، بالتفريج او فى معركة واحدة ، بل التنازلات التى بدا ان الاسد يعزّم القيام بها حيال المجتمع ، وخطابه حول حرية وكرامة المواطن وحول مساواة المواطنين كان هدفه اضعاف المجتمع بافراغه من طاقاته واحتوائها ضمن السلطة ، لاستخدامها لاحقاً ضد خصوم النظام ، ولتدمير المجتمع بقوى اتية منه ، والاحتفاظ بقوى السلطة كاحتياطي استراتيجى فى يد قيادتها .

لا بد في هذا انسياق من إبراز الفارق الذي كان موجودا في تصورات التيارين البعثيين المتصارعين حول نمط الدولة المنشودة . فقد أراد تيار جديد وضع يده بعثيا ، بالقوى الموجودة في البعث ورفض النظر عن تركيبها الطبقي او الايديولوجي السابق ، على الدولة ليستخدم مواقعها في السلطة من أجل أحداث تبدلات اجتماعية عميقة بقدر كاف ، تمد السلطة بقوى تفرزها العملية الثورية الجارية ، وتطعمها باحسن ما في المجتمع من قوى وعناصر ، وتحسن تركيبها تحسينا مضطربا ، لتصل بها في النهاية الى شكل قريب من اشكال السلطة القائمة في المجتمعات الاشتراكية ، او مطابق لها .

كانت خطة جديد تقوم اذن على استعمال السلطة كرأس جسر يستخدمه الحزب لتثوير المجتمع ، على ان تتفتح صفوفها ، يوما بعد يوم ، لعناصره الاكثر تقدما ووعيا واشتراكية ... الخ ، وتتحسن نوعيتها تصحنا مضطربا يحولها عن طابعها الاصلى الذي انطلقت منه .

اما في تصور الاسد فان وظيفة السلطة هي احتواء نخب المجتمع وعناصره وقواه السياسية ، وتجريده من امكانية الافادة منها في الدفاع عن نفسه ، وشد النخب المجتمعية والطبقية الوليدة اليها شدا يوجه قوتها ضد مجتمعتها ؛ الى ان تتحول سيروية احتواء النخب المجتمعية والسياسية الى سيروية احتواء المجتمع نفسه في السلطة ، لالغائه الفاء متعاضما ونهايا ، والوصول الى نمط من السلطة شمولى من طراز فاشى ، وليس شمولىا وحسب ، كما هو حال السلطة " الاشتراكية " ، التي كانت ستنبثق عن تجربة جماعة جديد ، لو قبض لها الحياة .

### س : هذا يعنى أن هدف شعارات الحرية لم يكن تحرير المجتمع ؟

ج : مثلما رأى الاسد في الجيش قوة سياسية - سلطوية يجب ان يخضع الحزب لها بدل ان تخضع هي له ، اعطى السلطة لاية مطلقة على المجتمع ، فصار همه تقويتها والغاءه سياسيا . لذلك فان هدف شعارات الحرية لم يكن ما توحى به ، اعطاء المجتمع حرية اختيار ما يناسبه من سياسات وحكومات ، بل كسب الوقت لتقوية السلطة . وسيقول الاسد بصراحة فيما بعد ان حرية المجتمع تعنى قوة السلطة ( الدولة ) ، بذريعة انه لا يمكن تصور مجتمع حر تعبر عن سلطة ضعيفة ، او تصور سلطة قوية في مجتمع ضعيف ! .

مهما يكن من امر ، فان تصور الاسد للحرية ذاتها كان يتضارب اشد التضارب مع شعاراته حولها . فقد قال بالحرية في مجتمع منعه السلطة الى التطلع نحو اهداف خارجة عن

اهدافها . منذ البداية ، رأى الاسد فى امتلاك المواطن او المجتمع لاهداف مغايرة لاهداف السلطة خيانة جسيمة " الوطن " ، فلا يعقل ، من وجهة نظره ، ان يمارس المواطن حريته خارج اهداف النظام القائم ، وهى : الوحدة والحرية والاشتراكية .

غير ان الاسد لم يكتب بالكلام ، بل ربط اليه بدءا من عام ١٩٧٢ ، عام قيام الجبهة الوطنية التقدمية ، التعبيرات السياسية التاريخية عن طبقات وتيارات المجتمع السوري باستثناء حزب الاخوان المسلمين ، وفرض عليها الالتزام ببرامج البعث وسياسته ، معتبرا ان اقامة احزاب جديدة هو جريمة لا تغتفر ، ستهدد الوحدة الوطنية التى تحققت بقيام الجبهة " . اذا اضفنا الى ذلك تصورات حول المؤسسة الدينية وعرف التجارة بوصفها تعبيرات عن مصالح مجتمعية غير سياسية وغير شعبية ، قادرة على اقامة رأى عام غير سياسى يوالى السلطة ويحل محل الجمهور التأسيس ، وتذكرنا فى الوقت نفسه تشعب وتنوع وانتشار اجهزة القمع والمخابرات بعد الحركة التصحيحية ، ادركتنا معنى الحرية التى قال بها وحدها . انها لا تعنى سوى شىء واحد : حرية المواطن فى تهميش نفسه ووضعها وهن اشارة السلطة بكون قيد او شرط ، والا تعرض لنتائج حرية اجهزة القمع ، التى تراقبه ليلا ونهارا وسرا وجهارا ، وعرف ساعته ماذا تعنيه الحرية واين توجد بالفعل .

فى تلك الفترة من الحركة التصحيحية ، عندما كانت الوعود بالحرية هى الخطاب الاساسى للنظام الجديد ، قال الاسد فى خطاب القاه فى مدينة حلب جملة غير موفقة هى : " ان الحركة امنت العلف للمحافظات الشرقية " . نشرت جريدة الثورة الحكومية هذا الخبر فى مانشيت على صفحتها الاولى ، فاذا بالامن يقتحم مبنى الجريدة وينقض على هيئة تحريرها محققا فى هذا التخريب الخطير ، ويعتقل اثنين من المحررين لفترة اسبوع كامل تعرضا خلاله لجميع صفوف التعذيب .

**س: لم تكن اذن ملايح وعلامات المرحلة التالية جلية فى خطاب الاسدي اذالك ؟**

**ج :** بالعكس ، كان خطاب النظام الجديد مكرسا لكسب الوقت ، لتحديد الطاقات والقوى الشعبية والسياسية فى مرحلة حساسة كان هدفه فيها اعادة ترتيب اوضاعه وتقوية صفوفه واقامة موازين قوى تسمح له بممارسة السياسة التى كان عازما على تنفيذها . لذلك كان هدف الخطاب هو التعمية على سياسته الفعلية ، التى بدأت تتبلور بعد حين على كل حال . من اجل هذه الغاية ايضا تم تعيين رجل قليل الامكانات ويعيد عن السياسة هو

الاستاذ احمد الخطيب ، نقيب المعلمين ، رئيسا للجمهورية ، وهو تعيين تحول الى مادة للطرفه التالية : يلتقى سوريان ، فيسال احدهما الآخر عن سر انتقاء رئيس ضعيف للجمهورية كأحمد الخطيب . يرد الثاني : لو كان ضعيف حقا لما جاء برئيس وزراء قوى كالاسد . لقد كان حن الضرورى اعداد المسرح اعدادا متأنيا للسابقة التى لا مثيل لها فى تاريخ سوريا كله ، الا وهى ترئيس علوى على بلاد ينص دستورها على ان دين رئيس دولتها هو الاسلام ، السنن بطبيعة الحال . والحقيقة ان خطة الاسد كانت بسيطة بقدر ماهى فعالة : اذا كان رئيس الجمهورية هو فى الوقت نفسه قائد الجيش ومدير اموره السياسية ، وكا ممسكا بالحزب ، وساهرا على السلطة التنفيذية فى نظام رئاسى من النمط الاميركى ، وكان هو الذى يختار اعضاء مجلس الشعب الذى سيتكون حتما من اغلبيه عالىة - فلاحية ، ابيعتية ، وأن هو ، فى الوقت نفسه رئيس مجلس القضاء الاعلى فى بلد قطع البعث فيه سروره ترسخ حياة قضائية فعالة ، فان استمرار ونجاح السلطة الجديدة سيتوقف على امسك " القائد " الجديد برئاسة الجمهورية ، والمهمة الاساسية للمرحلة التى ستسبق تنصيبه رئيسا تتلخص فى العداة لرئاسته . فى هذه المرحلة لايد من نزع الصفة الطائفية عن الرئيس القادم ، وتصويره بصورة رجل القواسم الوطنية المشتركة ياوسع وادق معانيها ، ولا بأس من اشاعة فكرة تقول ان الحركة ما حدثت الا للقضاء على السلطة السابقة ، العلوية بدرجة كبيرة . فهذا الخطاب يرضى الاوساط الدينية والعثمانية فى أن معا : الاولى لانها مع سلطة مسلمة ، والثانية لانها ضد مذهب الدولة . كما يجب اشاعة فكرة ان الحرية آتية ، وستتيح لكل صاحب مشروع سياسى تحقيق مشروعه ، بالطرق السلمية والدستورية . ان التركيز على فكرة الحرية كان يرمى الى تخدير القوى السياسية ، واقتناعها ان نظام الاسد هو نظام انتقالى ، يقر عبر طرح شعار الحرية بمرحليته ، ويعد المسرح لتسليم مواقعه لمن يسخره الشعب اختيارا حرا .

فى هذا السياق ايضا جاءت تهويلات النظام بالقضية الوطنية ، قضية الاراضى السورية والعربية التى تحتلها اسرائيل ، فى بيان القيادة القطرية المؤقتة الذى اصدره قادة انقلاب ١٦ تشرين ١٩٧٠ لتبرير ما قاموا به . فقد رفض البيان كل ما له علاقة بالثورة الاجتماعية وقال بلولاية تحرير الاراضى المحتلة الى درجة اظهارته بمظهر من يربط مصيره بها .

اخيرا ، فان تحلل النظام من سياسات البعث السابقة ، وحديثه عن نفسه كمرحلة جديدة فى تاريخ البعث لا ترتبط بأى رابط بما سبقها ، بل تلفيه وتقضى عليه ، لانه اما كان يمينيا مرفوضا فى مرحلة ما قبل ٢٢ شباط ، او يساريا طفوليا بعدها ، كان يرمى الى تحقيق الغرض الخداعى ذاته : اظهار القيادة الجديدة بمظهر القيادة التى تعد المسرح السياسى

الداخلي لتقديم حكومة وطنية وشرعية حقا ، تلتى بها ارادة الشعب الحرة . فى المرحلة ما بين ١٩٧٠ - ١٩٧٢ ، كان خطاب الانقلاب الاسدى معبرا بكامله انذ على الاجراءيات الضرورية لاحداث تبدلات بنيوية فى السلطة ، ستتبع ، متى تبلورت واستقرت ، تحقيق الاغراض السياسية الفعلية التى حدث الانقلاب من اجلها . لذلك قلنا ان غرض خطابه فى هذا الطور كان التعمية على اهدافه الحقيقية وليس الافصاح عنها ، فالافصاح عنها كان سيصعب تمرير التغيرات السلطوية والبنوية الحقيقية للاسد . لهذا السبب اعتبرنا حديثه عنالحرية ، بل وجميع شعاراته فى هذه المرحلة ، مجرد ادوات للمناورة لا تلزمه بلئى شئ مع انها ستلعب دورا بالغ الحيوية لفترة من الزمن يتم بعدها سحبها من التداول او اعادة قراءتها بما يغير معناها . بعد ان تكون قد لعبت دورها المأمول فى التمهيد للطور الذى سيلي هذا الطور الانتقالي .

اذا كانت شعارات الحرية قد مهدت لاقامة مرتكزات السلطة الاكثر استبدادية فى تاريخ سوريا الحديث ، واذا كانت مرحلة الانتقال لم تقض الى تغيير السلطة ديموقراطيا ، وانما ارست البنى التى كفلت الحيولة دون حدوث تغيير كهذا فى اى ظرف من الظروف ، واقامت مؤسسات واجهزة واجواء الاستبداد الشمولى الاشد قسوة ودموية فى تاريخ سوريا والعرب المعاصر ، فان علامات السياسة الاسدية التالية لم تظهر انذاك ، وان كانت المرحلة الانتقالية قد بينت اسلوب العمل السياسى ، الذى سيتبع فى الطور التالى وحتى اليوم ، وهو يقوم على تباعد اعظمى بين الوعد والسياسات العملية ، وبين الادعاءات والوقائع ، والنوايا والافعال ، وبين الشعارات والممارسات .

كان غرض مرحلة ٧٠ - ٧٢ هو اذن التمهيد لحكم الاسد الفردى ، ولنظامه الشمولى ، الذى ستبين وقائع السنوات العشرين اللاحقة طبيعته الحقيقية .

**س : ما هى الرؤية التى قدمها الاسد للنخبة السائدة سياسيا وعسكريا ،والتى مكنته له من الاستيلاء على السلطة ؟**

**ج : قدم الاسد ومجموعته رؤية تقرم على عناصر متعددة هى :**

١ - تقوية السلطة بدرجة تمكنها من تحييد وشل المجتمع تماما ، اما باستيعاب تعبيراته السياسية والمجتمعية فى اطارها ، او بتقطيع الصلات القائمة او المحتملة بين مكوناته وقواه ، او بالقضاء على قواه وتعبيراته الموجودة ، للوصول به الى حالة من انعدام الوعى تمكن السلطة من التلاعب به . لقد كان وضاحا منذ البداية فى التصور الاسدى ان تقوية السلطة تكون باضعاف المجتمع وليس بتقويته ؛ وتكون بتقوية السلطة بدرجة تكفى

لامتصاص العناصر الاتية من المجتمع وعدم تحولها الى مراكز قوى مجتمعية داخل الدولة ، تنقل اليها الصراعات الاجتماعية بدل ان تكون ادوات لها داخل الاوساط الاجتماعية التى جاءت بها ، تنقل للسلطة صورة صادقة عما يعتمل فيها ، وتنقل الى هذه الاوساط تناقضات السلطة وتقجرها فيها بوصفها تناقضات مجتمعية .

٢ - توحيد مكونات السلطة حول قواسم مشتركة ومصالح جوهرية ذات طابع بنوي ، لا يرتبط بالتبدلات السياسية والاجتماعية القائمة او المحتملة ، بل ترتبط هذه به ، ولا يتعين بالصراعات والانقسامات الممكنة فى الاطارين الاجتماعى والسياسى القائمين ، بل يتعين هذان الاطاران عبره .

٣ - توحيد المكونات السياسية القائمة على الصعيد الاجتماعى حول السلطة ، وتوحيد السلطة حول مركز مقرر هو الرئاسة ، متمثلة فى شخص الرئيس ذاته . وبناء ايديولوجية ادواتية مرتبة يقوم جوهرها وخطابها على قداسة شخص رئيس السلطة وعصمة افعاله ، تردع ايا كان عن مناقشة قراراته او الشك بصحتها ، وترى فى نقد شخصه او افعاله جريمة عقوبتها الموت .

٤ - منع اى شكل من اشكال الالتباس حول طابع السلطة ، فالسلطة ليست سلطة الحزب او الحكومة او القضاء او الجهاز التشريعى ، وليست سلطة هذه الهيئات والاجهزة مجتمعة ، بل هى سلطة الاجهزة الامنية من مخابرات وجيش اولا واخيرا ، ما دامت الاجهزة الامنية هى وحدها ادوات الرئاسة الحقيقية ، وما دام من غير المسموح به اطلاقا ان يشاركها اى جهاز قضائى او تشريعى او تنفيذى عملها او اهتماماتها ونشاطاتها ، الا اذا اوكلت هى اليه دورا كهذا او الحقت عمله بها ، كما هو حال بعض الاجهزة القضائية والحكومية ، ومجلس الشعب نفسه ، الذى تختار الاجهزة الامنية عناصره ، وتشرف على عملها . ان اى التماس فى مسألة السلطة من شأنه ان يهدد النظام القائم ، لذلك فان اى انقسام بين الحزب والجيش ، وفى الحزب اوفى الجيش هما بالنسبة للامد المنوع الذى لا يجوز التساهل فيه ، فالنوع الاول من الانقسامات تسبب بالصراع على السلطة بعد عام ٦٨ ، والثانى ادى الى حدوث محاولة انقلاب عام ٦٥ الناصرية وانقلاب ٦٦ البعثى . من هنا ، فان وحدة السلطة تساوى ، بالنسبة للامد ، وحدة الاجهزة الامنية والقضائية ( الجيش والمخابرات ) فهذه هى نواة السلطة الصلبة التى يجب على الرئاسة الامساك بخيوطها ومفاتيحها فى كل الاحوال ، ولا يجوز ان يقترب اليها اى مؤثر من خارجها ، وأن يخضع كل ما فى البلاد من سياسات وقوى واشخاص لمستلزمات وحدتها وقوتها وهيمنتها . اما

الحزب والحكومة والجبهة الوطنية والسلطة التشريعية والقضائية والصحافة ... الخ ، فهي ليست سوى أدوات لهذا الجهاز المتحكم بالبلاد تحكما لا يحده قيد أو اعتبار ، وتلغيتها الأساسية التغطية على طابع السلطة القمعي ، العسكري والا منى ، وإيهام الشعب السوري والعربي والرأى العام الدولى انها هى المسكة بالسلطة ، وان الاسد امين عام الحزب والجبهة الوطنية الذى يدير اجهزة امن ، وليس رئيس اجهزة الامن الذى يشرف على الحزب والجبهة الوطنية ويديرهما .

لا نريد ان يفهم من كلامنا ان فى سوريا سلطتان ، واحدة تمتد من الرئاسة مارة بالجيش فالاجهزة الامنية وصولا الى هيئات وتنظيمات سياسية وحكومية وادارية ملحقة بها او خاضعة لها ؛ واخرى تبدأ من الحزب لتتمر بالجبهة فالبرلمان فالقاعدة الشعبية للمجتمع السوري . هذا الانقسام ليس موجودا ولو فى حدود تقريبية ، بسبب وجود سلطة واحدة مركزية وقوية هى سلطة المؤسسة العسكرية ، يمثلها الاسد وتجسدها اجهزة الامن والقمع ، الموجودة بقوة داخل احزاب ومنظمات وهيئات ومؤسسات ... الخ تقع خارج ملاحها المباشر ، مع ان هذه الاجزاب والمنظمات والهيئات والمؤسسات ، وعلى رأسها حزب البعث نفسه ، تقع خارج التركيبة الحقيقية للسلطة .

٥ - ايجاد روابط ونواظم ايدىولوجية تشد مفاصل الاجهزة وتغضى اعمالها القمعية بصفات سياسية وايدىولوجية مقبولة شعبيا . هنا استخدم الاسد ما وجده فى ترسانة البعث والحزب الشيعى الرسمى بمختلف مسمياته ( يكداش - فيصل ) من تعابير ومصطلحات وايدىولوجيات سلطوية . فالنظام وطنى تقدمى فى الحد الادنى ، واشتراكى ثورى فى السقف الاعلى . وهو فى جميع الحالات نموذج نقى لنظام معاد للامبريالية والصهيونية والرجعية ، يتمتع بقيادة ذات كفاءات لا مثيل لها فى المنطقة والعالم . واذا كان هناك من عيوب للسلطة ، فهي عيوب ناجمة عن عمل الحكومة والحزب والجبهة والقضاء والبرلمان ... الخ ، انها اذا عيوب لصيقة بالهيئات التى يسعى النظام ذاته لتحصيلها عبء اخطائه ، ولتصويرها بصورة للمراكز المسكة بالسلطة فى البلاد ، ليعمى بوجودها على مراكز السلطة الحقيقية ، كما قلنا منذ قليل .

٦ - تامين موارد مالية كافية لتمويل سيرورة تحول عشرات الاف السوريين ، الاتين من مختلف المنابت الاجتماعية ، الى كادر فى السلطة ، يرتقى سلمها الوظيفى من الأدنى الى الاعلى ، ليلبغ مئات او الاف منه المراتب العليا لطبقة النولة ، للالتقاء حول مركز القرار ، لى حول الرئاسة . علما بان القناة الاساسية لوصولها الى مراكزها العليا هى اجهزة الامن والمؤسسة العسكرية بصورة حصرية . من جهة اخرى ، فان من الضرورى ايضا

تأمين فائض يكلل استقرار القاعدة الاجتماعية للسلطة ، ويسمح بإعادة انتاج قوة العمل الانسانية على ارضية انتاج تمسك الدولة به ، ويتحكم بموارده ويتصرف بمنتجاته واسعارها وعائداتها ، وبالتالي بالمجتمع الذي ينتجها .

لتأمين موارد كهذه ، كان لابد من التمسك بملكية الدولة لوسائل الانتاج الرئيسية ، وبالمسيطرة على الاصلاح الزراعي وعلى الارض . كما كان من اللازم الوصول الى حصص ما من اموال النفط العربي ، اتاحتها للسلطة سياسة وضعت امكاناتها في خدمة هذا الطرف العربي او الدولي مرة وضدهما مرة اخرى ، وفق حسابات تلعب الرعية الاقتصادية فيها دورا يفتقر في حالات كثيرة دور الرهانات السياسية التي تثير السلطة بها سلوكياتها . هذا الدور السياسي ذي الرعية الاقتصادية القصوى ما كان لينجح ، لو لم يتم تعبيره على نمط معين من التحالفات مع القوى السياسية السائدة في العالم العربي ، وعلى نمط من التفاهات المضمرة والمعلنة مع اسرائيل ، القوة الاقليمية الاساسية ، وعلى اشكال التقاهم مع القوى الدولية الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الممسك الحقيقي باموال النفط وبقرار استخدام القوى العسكرية الاسرائيلية .

٧ - للوصول الى اموال النفط كان لابد اذن من سياسة ترضى عالم النفط ، وضعت خلال العام الاول من الحركة التصحيحية ، حين اعلن الاسد بصراحة ان سوريا لم تعد تسعى الى تغيير الاوضاع في العالم العربي ، بل هي ستتحالف مع مصر والسعودية من اجل الحفاظ على استقرار هذه الاوضاع و " ازالة آثار العدوان " ، تلك كانت نهاية سياسة المجابهة وبداية سياسة التوازنات والتحالفات المتغيرة ، فاخذ الاسد يستخدم ورقة مصر للضغط على السعودية وورقة السعودية للضغط على مصر ، كما تم تذكير الدولتين بوجود البعث العراقي وبامكانية تحالف سوريا معه ، في حال غياب الاسد او الضغط المفرط عليه ، وهي امكانية ستقلب موازين القوى في العالم العربي رأسا على عقب وستعيد من جديد الى استراتيجيات المجابهات . وقد قيل عنذاك ان الاحكام عن لعب هذه الورقة سيضع مفاتيح العالم العربي بين ايدي نظام الاسد ، وسيشكل ورقة ضغط جد فعالة على السعودية وعالم النفط ومصر ، بل وعلى العالمين الغربي والشرقي .

اما التصور الذي وضعه الاسد لمسألة الاحتلال الاسرائيلي فقام على قبول ما يقبل به العالم العربي ، ممثلا من الان فصاعدا في مصر الساداتية والسعودية ، وعلى الامساك ، في الوقت نفسه ، باوراق ضاغطة على الاسرائيليين والفريبيين والعرب ، منها ورقة الكفاح المسلح وورقة منظمة التحرير الفلسطينية . أن الانسجام مع الموقف العربي لم يستهدف فقط الاستقواء بالسياسة العربية في مواجهة اسرائيل والعراق ، بل اراد



ايضا ، بل وبالنسبة الاولى ، الوصول الى قسم من عائدات النفط العربي ، يمول الاسد به تسريع سيروية نشوء وتكون طبقة النولة المرسلة العليا التي ايقن ان كل شيء سيتوقف في المستقبل على سلطتها .

اخيرا ، كان لابد من استكمال رؤية النظام الداخلية والعربية برؤية نولية تسهم بنورها في حماية النام وفي تحويله الى احدى حاجات النظام النولي . وقد تم ذلك من خلال امرين : القبول بقرار مجلس الامن النولي رقم ٢٤٢ ، الذي وضع حدا لتحفظ النظام السابق على التفاهم النولي في منطقة الشرق الاوسط وحول سوريا الى قوة من قوى الاستقرار ، بعد ان كانت تثير سياستها خوف العلاقات والقوى الاقليمية ، وخاصة منها عرب النفط . اما الامر الثاني فكان السعي الى جعل سوريا حاجة مركزية من حاجات التوازن النولي ، وهو ما تطلب مراقبة دقيقة لتبدلاته وتميلا متواصلا للسياسة السورية يأخذ بعين الاعتبار سياسات الطرف المهيمن نوليا حول هذه النقطة او تلك من نقاط الصراع بين النولتين العظميين في المنظمة العربية . في هذا الاطار ، خطط الاسد للعب ورقة الاميركيين ضد السوفييات وورقة السوفيات ضد الاميركيين ، الى ان برع في هذه اللعبة ايما براعة ، قبل ظهور الجورباتشوفية ، التي انتهت الصراع النولي القديم واحلت محله رؤية جديدة كل الجدة للسياسة الخارجية السوفييتية .

٨ - استكمال مؤسسات السلطة واضفاء طابع من الانتظامية على اعمالها . هذه المؤسسات حددها بيان القيادة القطرية في ١٦ تشرين بمجلس الشعب ( البرلمان ) والجهة الوطنية التقدمية ، ومؤسسة الرئاسة ، التي يجب انتخاب رئيسها من الشعب ، في اقتراع سرى ومباشر . اما مجلس الشعب فقد تم انتخابه في فترة الانتقال ، عام ٧١ ، لمدة اربع سنوات ، على ان يكون ٥١ ٪ من اعضائه من العمال والفلاحين ، في حين تمت اقامة " الجهة الوطنية التقدمية " من الاحزاب الخمسة التالية : حزب البعث العربي الاشتراكي ( ٨ مقاعد ) ، حزب الاتحاد الاشتراكي العربي ( مقعدان ) ، الحزب الشيوعي السوري ( مقعدان ) حزب الوجوديين الاشتراكيين ( مقعدان ) وحركة الاشتراكيين العرب ( مقعدان ) على ان يكون رئيس الجهة الوطنية التقدمية بعثيا . من الجدير بالذكر ان يوسف فيصل ، المسؤول الشيوعي الذي ابلغ حزبه بضرورة اتخاذ موقف معاد من الحركة التصحيحية والاسد ، بحجة ان هذا الاخير تلقى معونة من المانيا الغربية مقدارها ٥٠ مليون مارك مقابل قلب نظام صلاح جديد " الوطنى التقدمى " الذي عجزت اسرائيل عن قلبه في حزيران ، كان هو مندوب الحزب في مفاوضات الجهة ، وهو الذي وقع ميثاق الجهة باسم حزبه .

س، ستوقف قليلا عند الجبهة الوطنية ، وعند تبدلات السلطة وتحويلها الى سلطة أجهزة ، فما هي اسباب اقامة هذه الجبهة الوطنية التقدمية ؟ .

ج : المنطلق الذى حتم اقامة الجبهة هو عينه الذى فرض تبدلات السلطة كلها . انه التحول الذى اصاب الطبقة الوسطى السياسية وحول اقسامها العليا الى طبقة دولة ، عبرت الحركة التصحيحية عن جهدها لفرض رؤيتها ومصالحها كروية ومصالح اجتماعية مهيمنة ، وايدىواولييتها كايديولوجية سائدة . مثلما عبرت عن تحول حقلها السياسى ، الذى نما من الحقل السياسى للطبقة الوسطى السياسية ، الى حقل سياسى مهيمن فوحيد . ان الجبهة هي التعبير العلى عن هذه التحولات ، والشكل الذى تجسدت من خلاله حاجة طبقة الدولة الى مد نفوذها الى القطاعات الاجتماعية التى تغطيها داخل المجتمع نفسه الحقل السياسية او الايديولوجية الخاصة بهذه الاحزاب والتعبيرات السياسية ؛ وبالتالي ، فان اقامة الجبهة تقع فى سياق ربط التعبيرات السياسية للمجتمع بالسلطة الجديدة ، لحرمانه من اية تعبيرات خاصة به ، وهي توحى بأن العملية السياسية ستقوم فى الحكم الجديد ومن الان فصاعدا على اثناء الثنائية السياسية - المجتمعية ، التى مثلتها السلطة السابقة والاحزاب وادت الى التناقضات والصراعات الكثيرة التى عرفتها سوريا ؛ كما تقوم عل دمج السلطة والمجتمع دمجا نهائيا سيتجسد فى السلطة الجديدة . بقول آخر : ان احتواء طبقة الدولة لجميع التعبيرات السياسية ، وتركيز السياسة فى السلطة الجديدة دون غيرها ، التى تطلعت لاحتواء النخب السياسية والمجتمعية فى صفوفها ، واحتواء مواقع وجود التعبيرات السياسية ضمن المجتمع فى اطار قاعدتها الخاصة ، هي الاسباب التى دفعت السلطة الجديدة لاقامة " الجبهة الوطنية التقدمية " ، وليس ما قيل عن حرص القيادة على " التعاون " مع هذه القوى . والحقيقة ان قيام الجبهة عنى عمليا الغاء الاحزاب السياسية وليس مجرد احتوائا فى صفوف السلطة الجديدة ، فقد حرم الميثاق عليها العمل فى اوساط الطلبة والجيش ، والزمها بالتقيد بمتهاج البعث المرحلى وقرارات مؤتمراته الحزبية فى رسم سياساتها . وفرض عليها واقع وجود اغلبيّة ميكانيكية خلال التصويت على ما يطرح عليها من امور ، بقبولها اعطاء الاغلبية فى قيادتها لحزب البعث واعتبار صوت رئيسها البعثى مقورا ، وبموافقتها على اخذ قراراتها بالاغلبية البسيطة ، واخضاع المسائل المدرجة على جدول اعمال كل اجتماع من اجتماعاتها للتصويت ، مما يعنى ان البعث يستطيع بعملية ديموقراطية بسيطة رفض اى طلب يتقدم به اعضاء الجبهة غير البعثيين مجتمعين ، بما فى ذلك تناول المطالبات خلال الاستراحات الفاصلة بين

الاجتماعات . من الامور الدالة على ان اقامة الجبهة عنت الغاء الحزب الداخلية فيها ، ان الميثاق يقرر اجتماعا دوريا لقيادتها كل اسبوعين تتناقش خلاله من يراه اعضاؤها من قضايا . لكن الجبهة لم تجتمع خلال السنوات الثماني العشرة الماضية على قيامها سوى مرات قليلة تعد على اصابع اليد ، بل انها كثيرا ما اجتمعت لتعطي موافقة لاحقة على قرارات كان الاسد قد اتخذها ، دون علمها او استشارة اى من اعضائها . ولعله من الامور المميزة فى هذا السياق ان الجبهة ، التى قرر الميثاق لها جريدة مركزية منذ ١٨ عاما ، لا تمتلك الى اليوم وسيلة اعلامية تنطق باسمها ، وان صحف ونشرات الاحزاب الداخلة فيها ما تزال سرية جميعها ، لان السلطة السورية لم تعترف بهذه الاحزاب الى اليوم ، وهى تتهم اعضائها حين تعتقلتهم لسبب لو لآخر ، وهو ما يحدث بين فئة واخرى ، بالانتماء الى تنظيمات سرية محظورة وغير شرعية .

### س ، وتمولات السلطة نحو سلطة اجمرة ؟

ج : ارتبطت هذه التحولات بالحقائق التالية :

١ - احتمالات الصراع العربى - الاسرائيلى ، وانعكاساتها على السلطة السورية . فقد عايش النظام البعثى انهيار قوته العسكرية خلال حرب ١٩٦٧ . وقرار القسم الاكبر من الطبقة الحاكمة من دمشق ، ونقل احتياطى الذهب والعملات الصعبة ومقر بعض الصحف الى حلب ، وتوزع المسؤولين فى الحزب والدولة على بضعة مدن سورية كحمص وحماه وحلب واللاذقية بذريعة تنظيم المقاومة الشعبية وتميئة الطاقات ل " حرب تحرير شعبية طويلة الامل " . فى هذه الفترة عاشت دمشق والمدن السورية حالة فراغ فى السلطة ، بينما الجيش منهار ، وقاعدته العريضة مهياة لانفجار ضد القيادة التى تسببت بهزيمته دون قتال ، لانها زجت به فى معركة خاسرة ثم امرت ضباطه بالتخلي عن عساكرهم والنجاة بانفسهم ، وهو ما تسبب بموت مئات الجنود وضياح الالاف منهم ، وبحالة من القلق خافوا عواقبها ، خاصة عندما شاع انهم قد يحاسبون ويحاكمون نتيجة للصراعات على السلطة ، القائمة فى اوساط القيادة . وبينما جهاز امن النظام ضعيف او متصارع ، او فى يد قيادة الحزب المدنية ، التى يمكن ان تستخدمه لتصفية حساباتها مع الضباط المعزولين عن قاعدتهم العسكرية ، المدانين بالفراغ من ساحة المعركة والخائفين من الحساب .

هذا الخطر المزبوح : خطر قيام قيادة الحزب بتسديد ضربة الى قيادة الجيش المهزيم امام العدو الخارجى ، الذى ما عادت المعارك والحروب معه تنقطع ، الذى انزل خلال سنوات قليلة مجموعة هزائم مهينة بجيش ونظام البعث ، انتهت بالهزيمة الحزيرانية الكبيرة ، وخطر

نشوب تمرد قد تتظمه قوة معيبة ، ادعت نفسها لساعة انهيار محتمل لجيش هو في الوقت نفسه جهاز يحصى الحكم ويخوف الشعب ، هو ما اريد قطع الطريق عليه عن طريق تحويل السلطة الى جهاز امني بالدرجة الاولى ، وذلك بخلق جيش ثان داخل البلاد لا شأن له بمعاركها الخارجية ، يستطيع التغلب على اى خطر داخلى مهما كانت طبيعته ، يكب على مراقبة الاوضاع الداخلية والقوى السياسية الموالية والمعارضة للنظام ، ويقدر بالتالى على استباق اية ضربة قد تقوم بها اية جهة من الجهات . هذا التحول للسلطة ظهرت جديته عام ١٩٧٣ ، فما ان انهار الجيش في القطاعين الشمالى والوسط من الجبهة وقامت اسرائيل باختراقها من غرب دمشق وجنوبها وبدأ جيش العراق يتدفق على دمشق ، حتى اعلن مساء يوم ١٢ تشرين الاول عن خطاب سيلقيه الرئيس الاسد ليل ذلك اليوم ، وهو ما حدث بالفعل في الثانية عشرة ليلا . كان الشعب قلقا بطبيعة الحال حول سير المعارك ، التي كانت تقترب من دمشق التي حرمها سوى المدافع من النوم . حين بدأ الاسد يشرح سير المعارك في الايام السابقة ووصل الى فقرة يقول فيها ان الجيش كان على وشك ان يجرى القنيطرة ، اطلق عشرات الاف عناصر الامن ، المنتشرون في كل زقاق وشوارع من مدينة دمشق ، النار من بنادقهم الاتوماتيكية ورشاشاتهم ، " ابتهاجا بتحرير المدينة " ، كما قيل في اليوم التالى . لكن الحقيقة هي ان الاسد اراد تقديم انذار صريح لفصوم نظامه يقول : اذا كان جيش الجبهة قد انهار ، فان جيش حماية النظام ، جيش الداخل ، مازال سليما لم يمس ، فلا يلعب احد بالنار لحساب العراقيين او لحسابه الخاص . وقد فهمت المدينة الانذار الذي كلفها عشرات الموتى بالسكينة القلبية ، ممن اعتقدوا ان جيش اسرائيل احتل المدينة . هؤلاء المساكين لم يقيض لهم ان يعرفوا في الصباح ما عرله مواطنوهم ، ممن لم يكف خوفهم لقتلهم بسكينة قلبية ، وهو ان من اطلقوا النار لم يكونوا من الاعداء ، بل من " قوات الامن " ، المكلفة بحمايتهم .

٢ - تميزت الفترة ما بين انتزاع البعث للسلطة من شركائه في انقلاب ٨ آذار وتشيرين الثانى من عام ١٩٧٠ بكثرة الصراعات والخصومات والتحديات والانقسامات التي واجهتها السلطة الجديدة . فقد امتد صراع البعث ضد الحركة الناصرية في الجيش والنصارى والطلاب والفلاحين من ٨ آذار عام ١٩٦٣ الى اواخر شهر تموز من عام ١٩٦٥ ، في هذه الفترة حدث تمرد معاد في مدينة حماه ، ادى الى اقتحامها بالديبايات وقصفها بالمدافع وراجمات الصواريخ ، واعتقل الاف القوميين العرب ، والشيعيين ، ومنتمى الى التيار الدينى . كذلك نشبت خلافات وانقسامات داخل صفوف البعث ، قسمت الى تيارين قومى وقطرى ، وادت الى تغيرات متتالية للحكومات ولقيادات الجيش ، ثم لاعتقالات وتصفيات متبادلة ، واخيرا الى انقلاب قومى عام ٦٥ تلاه انقلاب قطرى دام عرف بحركة ٢٣ شباط

١٩٦٦ ، التي اطاحت نهائيا بالتيار القومي ووضعت في السجون والمعتقلات ، او اخرجته من البلاد . اخيرا حصلت بعد عام ونيف من استيلاء الشباطيين على الحكم حرب حزيران التي كانت ملامحها قد شرعت ترتسم في افق السياسة الشرق اوسطية منذ عام ٦٥ ، والتي اعقبها هزيمة عسكرية منكرة للجيش وهزيمة سياسية اشد نكرا للنظام ، وترتبت عليها صراعات ٦٨ - ٧٠ ، التي انتهت بطرد تيار جديد من الحكم ، ووضع قياداته في السجون والمعتقلات ، او طردها الى المنافي . خلال الاشهر التالية ل ٢٣ شباط ٦٦ ، حدثت محاولة الانقلاب التي قام بها الرائد سليم حاطوم بتحريض من مكتب الاسد ، وشهدت السلطة انقسامات وتصفيات وازمات على مستوى القيادة والقواعد ، مدت الخلافات الى الطائفة العلوية ، وشملت مائثر مكونات الحياة العامة ، بدءا بالعمال والفلاحين ، مروراً بقوى الطبقة الوسطى وانتهاء بجنود وضباط الجيش ، وكواد وعناصر اجهزة الامن . في هذا الخط العام ، تقع ازمة للجيش والحزب عشية انقلاب السادس عشر من تشرين ، وهي اخطر ازمة واجهتها السلطة السورية وقاعدتها الاجتماعية والطائفية خلال السنوات السبع التي تلت استيلاء البعث على السلطة من الناصريين والمستقلين ، الذين قاموا بانقلاب ٨ آذار .

هذه الفترة العاصفة اوضحت للمجموعة العسكرية الملتقة حول الاسد ان الجيش هو الذي حسم في كل مرة الصراع لصالح التيار الذي وقف معه ، وان سلطة الحزب والحكومة لم تكن قادرة بمفردها على التصمود امام اى من التحديات التي واجهتها . لذلك لا يجب الاكتراث كثيرا ، لاعتبارات تتعلق بحجم التحديات القادمة ، بمسألة الشرعية الحزبية ، كما لا يجوز التساهل في تحويل القوى التي يملكها النظام الى جهاز القمع والعنف ، او الى قوى رديفة له ، اكانت قوى حزبية ام حكومية ام طائفية . ان النظام لم ينج بجلده في المرات السابقة بفضل الحزب ، وهو ان ينجو بجلده في المرات التالية بفضل ، لا سيما وأنه داخل ، بهزيمة حزيران ، مرحلة الصراعات الاقليمية الصعبة ، بعد ان حسم صراعاته الداخلية ، ان لم ينظم نفسه تنظيميا صريحا كنظام للقمع والعنف ، يستند الى اجهزة قمع واسعة الانتشار ، كبيرة الوسائل ، قوية البنيان ، تتوضع في كل مكان من البلاد ، لتجسد وحدها السلطة في حقيقتها الاخيرة ، حقيقتها الحقيقية . لقد كان ثمة حاجة موضوعية قاهرة لتحويل السلطة الى سلطة اجهزة قمعية وعنيفة . هذه الحاجة امتلتها ازمة مستعصية اقنعت قادة النظام العسكريين ان نظامهم لن يعيش ان هو استخدم الوسائل السياسية - الاجتماعية وحدها لحل ازماته ، واقلع عن جعل اجهزة العنف المنتظم للدولة ادواته لمواجهة الازمة بصورة صريحة ، ما دامت هي التي واجهتها من وراء ستار الحزب في المرات السابقة . هكذا يمكن تلخيص التحول في الجملة

التالية : من سلطة حزبية لديها جهاز امني الى سلطة امنية لديها جهاز حزبي .

٣ - ان الجهاز الذي اشرف على التحولات هو الجيش ، ويدهى انه اراد لها ان تأتي على صورته ومثاله . الحقيقة ان الجيش استرد في ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٠ السلطة كاملة وحصرها بين يديه وما زال . لذا لم يقبل أى نموذج للسلطة لا يشبهه ، بل انه انقلب بالفعل على سلطة كات تريد ربط الحكومة بمؤسساتها المختلفة ، ومنها الجيش وتفرعاته الامنية من جهة ، والتعبيرات المجتمعية والسياسية والمهنية من جهة اخرى ، بقيادة الحزب القطرية ، المكونة في معظمها من مدنيين ، على غرار ما هو حاصل في البلدان الاشتراكية . لقد انتقض الجيش على هذا الشكل من التنظيم وأخذ على عاتقه احلال الطريقة العسكرية المناسبة في محله ، عن طريق تحويل مركز ثقل السلطة من القيادة القطرية الى وزارة الدفاع والاركان العامة ، اى من المدنيين الى العسكريين ، والسلطة من سلطة حزب مدني لديه عسكريين الى حزب عسكري فيه جهاز مدني مفصول عنه .

اخذ التحول اذن شكل اضعاف منهجي لمواقع ونور قيادة الحزب ، حتمه الطابع الاجتماعي الخاص والمميز لضباط الجيش ، الذين يمثلون نمونجا خاصا في تقسيم العمل الاجتماعي . فضباط الجيش ليسوا قوة متجة ، لكنهم يمتلكون القوة الكافية للاستيلاء على ما ينتجه غيرهم من طبقات وفئات المجتمع . وهم ليسوا كغيرهم من المنتسبين الى مهن تقع خارج الانتاج المباشر ، ممن لا يستطيعون انتزاع نصيب اكبر من فائض القيمة الاجتماعية او من الدخل الوطني الا بطريقة غير مباشرة ، لافتقارهم الى قوة كافية تمكنهم من اخذ ما يريدونه ، ويسبب طبيعة تنظيمهم المهني ذاته . وفي بلد كسوريا ، حيث يذهب قرابة نصف الدخل الوطني الى المؤسسة العسكرية بتفرعاتها المختلفة ، فان الجيش معنى عناية مباشرة بالانتاج والحياة الاقتصادية ، كما يميل افراده الى تكبير حصته من الدخل الوطني ، لان ذلك ينعكس بصورة مباشرة على حياتهم الخاصة وعلى دورهم في حياة البلد العامة . ( من الجدير بالذكر ان الجيش لم يطلع الحكومة في اى حين على اشكال اتفاق موزناته ، وما اذا كان يبقى لديه منها فوائض ما ... الخ . الى ذلك ، فان ميزانيات الجيش لا تخضع لرقابة وزارة المالية او لموائر الحسابات والفتيش الحكومية ، بل هي ترتبط بعد حركة ١٦ تشرين بالقصر الجمهوري ، حيث يجلس القائد العام للجيش والقوات المسلحة الرئيس الأسد ، ويدائرة مالية خاصة بالجيش لا شأن لبني بها . ومن يقرأ تاريخ سوريا الحديثة سيجد ان الجيش كان يتدخل في السياسات الاقتصادية للحكومات ، وان الانقلاب العسكري الاول ، الذي قام به حسنى الزعيم ، ترتب ، من جملة اسباب ، على محاولة الحكومة والبرلمان معرفة سبل اتفاق الموازنة العسكرية للجيش ، وعلى

محاولتهما التحقيق في عمليات فساد كانت سائدة في صفوف المؤسسة العسكرية . ثمة ارقام تظهر الاهمية الاقتصادية لدور الجيش في حياة سوريا ، فقد طلبت الحكومة من وزارة المالية موازنة اضافية في عام ١٩٨٥ مقدارها قرابة ٧١١ مليوناً من الليرات السورية ، ذهب منها الى الجيش والمخابرات العسكرية مبلغ ٦٩٩ مليوناً . وراح الباقي لجميع دوائر ومؤسسات الدولة الاخرى (١) .

هذا الجيش الذي يقاسم الشعب السوري دخله لا يملك اية مؤسسات انتاجية تستحق الذكر . انه بالاحرى حائز سلطة تمكنه من انتزاع ما يرى انه بحاجة اليه ، وان اقتضى الامر حرمان الدولة من الموارد الضرورية لضمان سير اجهزتها العامة ، المكلفة بخدمة المواطنين . بوصفه حائزاً لسلطة قهرية وسياسية ، فان الجيش يحدد للهيئة الاجتماعية المنتجة والدولة التي يفترض به الخضوع لها طبيعة عملها ويقرر حاجاتها . وهو يتحكم من خلال مواقفه في الحياة العامة حتى عندما يكون خارج الحكم ، فكيف اذا كان قادته ينتطعون لتنظيم الحياة على الطريقة التي تنظم بها نفسه ، ويعيدون انتاج " برجوازي " عسكري او اصول عسكرية في الغالب ، لا يملك بدوره وسائل الانتاج ، بل يحوز سلطة سياسية تمكنه من مد يده الى عالم الاقتصاد والانتاج والعمل ، كي يراكم ما ينتزع ما يمكنه انتزاعه من ثروة اقتصادية ، لم يبذل اى جهد في انتاجها ، بل قصر جهده السياسى على تأمين الظروف العامة اللازمة لذلك على مستوى الدولة والمجتمع في آن معا .

باستيلاء الجيش على السلطة ، وتحول وزارة الدفاع الى مركز تقريرى للحياة العامة ، والضابط الى نموذج للمتسبين الى طبقة الدولة الجديدة ( حائز السلطة الذي يحولها الى ملكية اقتصادية ، والذي يلعب عبر دوره السياسى دوره الاقتصادى ) ، تحول الجيش الى مؤسسة عسكرية ، اى انه فقد صفته كأداة وطنية في يد حكومة تقع خارجه ، وتحول الى مركز للحكم ولتقرير الحياة السياسية والاقتصادية والايديولوجية والثقافية لبلاده ، وصارت الحكومة نفسها اداة بين يديه ، كما غدا المجتمع ملحقاً به ، بدل ان يكون هو جيش المجتمع والحكومة التشريعية للبلاد . بكلمات اخرى : لقد تحول الجيش عن وظيفته في الدفاع عن وطنه الى الدفاع عن سلطته ، وغدا اداة بيد طبقة الدولة العليا ، المنبثقة منه والعاملة باسمه ، التى تعيد انتاج سلطته فى المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والايديولوجية المختلفة . هذا النمط من الكيانات المسلحة والمتفرغة لاحتكار وممارسة العنف المنظم نسميه " مؤسسة عسكرية " ونرى انه ليس جيشاً ، او لم يعد جيشاً ، لان الجيش هو اداة للحرب والدفاع عن وطنه فى يد حكومة شرعية قائمة ، وليس القوة التى تحدد لمجتمعها نظامه وقوانينه واساليب عمله السياسى وايديولوجيته ... الخ . هذا التحول الذى اصاب الجيش هو سر التحول الآخر ، الذى جعل

أجهزة القمع أجهزة مهيمنة على السلطة وحول السلطة ذاتها إلى سلطة أجهزة قمعية متفرعة عن المؤسسة العسكرية أو تابعة لها . ولعله من الأمور الجلية أن تحول الجيش إلى مؤسسة عسكرية تمارس الحكم الشمولى هو الذى أدى إلى انتهاء قلقها حول استمرار الاحتلال للأرض السورية منذ ٢٤ عاما ، وجعلها تدير ظهرها لما يتصف الجيش به من طابع وطنى . كما أنه هو الذى دفعها إلى تأكيد طابعها " الطبقي " كهيبة ذات أولية بالقياس إلى صفتها العسكرية الوطنية العامة . وهو الذى حولها من جيش يلتزم بالنظام القائم إلى مؤسسة تتجزئ " الثورة " ضد الأعداء الداخليين ، وتقلع عن الدفاع عن أرض الوطن وعن استقلاله وسيادته تجاه الأعداء الخارجيين ، وجعلها تضع قواها فى معارك داخلية ضد خصوم السلطة ، يفترض بها أنها لا تكن لهم العداء ولا شأن لها بهم .

بتحول الجيش من جزء من أدوات الحكم إلى قوة حاكمة تعمل الدولة كلها فى خدمتها ، تحوالت ساحة اهتمامه من حماية الوطن إلى حماية نفسه وتركيز سلطته ، وتحول من قوة تمثل وحدة وطنه الداخلية حيال أعدائه الخارجيين إلى قوة تخوض صراعات داخلية يمكن لهؤلاء الأعداء أن يعينوها فيها ضد أبناء وطنها . وغدا من الحتمى إخضاع أجهزة الدولة وأعمالها للمعيار العنفي الذى يستستخدمه المؤسسة العسكرية استخداما متعاطلا من الآن فصاعدا فى سياستها الداخلية وفى تنظيمها للحياة الاقتصادية ونهب مجتمعتها وإخضاعه وفى التعامل مع القوى المتحالفة معها ، التى ستسوقها بالشدة والتخويف أكثر مما ستعامل معها بروح التعاون البناء والأهداف المشتركة ، ومع القوى لمعارضة لها ، التى لن تعرف إلا الشدة والقمع والتصفيات والإرهاب .

مع تحول الجيش إلى مؤسسة عسكرية تستخدم العنف داخل بلدانها بصورة أساسية ، وتخضع سياسات حكوماتها الخارجية والداخلية لمصالحها الاجتماعية والطبقية ، تتحول أجهزة الدولة ذاتها عن طابعها الإدارى وتصير أجهزة للعسف وللتحكم التسلطى ، وتتفرع عن أجهزة الحرب والقتال السابقة أجهزة القمع والملاحقة ، التى ما لبثت أن تجعل من المخابرات المرتبطة بالمؤسسة العسكرية الفرع الأهم فى السلطة ، تشمل مهماته كل شئ وأى شئ ، فلا يستطيع أحد تحديد صلاحياته أو الحد من نشاطاته ، ما دامت مهمته خوض حرب أهلية غير معلنة ضد مجتمع " ه " ، توفر على المؤسسة نفسها خوض حرب أهلية معلنة ضده ، ما دام ذلك ممكنا . بالإضافة إلى ما سبق ، تتحول أجهزة الحزب والجبهة الوطنية التقدمية والشبيبة والطلبة واتحاد العمال والفلاحين إلى أذرع وبوائر إضافية لأجهزة القمع والمؤسسة العسكرية ، تلتقط لها المعلومات أو تجمع لها الأخبار وتقيس لها أمزجة ويميل قطاعات شعبية معينة ، أو تقوم بهما قمعية مباشرة ، مثلما يفعل اتحاد الطلبة ومنظمة الشبيبة وغيرها من " المنظمات الشعبية " .



هذا التطور نحو دولة الأجهزة القمعية كان كامنا في انقلاب ١٦ تشرين منذ لحظاته الأولى ، إذ أن فلسفة قائده قامت على تنظيم السلطة الى ابعاد حد ممكن ، وعلى تعبئة اكبر قدر ممكن من طاقات المجتمع فيها وم حولها ، وعلى وضع حد لثنائية حزب - جيش ، والاستعاضة عنها بسلطة عسكرية تنتشر فوق الرقعة المجتمعية والسياسية والاقتصادية بأسرها . مع العلم بأن فهمهما لتنظيم السلطة كان وما زال يعنى تفكيك وتبرير وإلغاء المجتمع وتهميش قواه العاملة والمنتجة سياسيا واقتصاديا .

٤ - معرفة قادة المؤسسة العسكرية أن انقلابهم سيعنى قطيعة مع تطور سياسي قيادته الطبقة الوسطى المنظمة في حزب اليعث ، التي سبق لها ان انتهت الحقوق السياسية للطبقات الأخرى ، ووضعت حدا لقابليات الطبقات الأخرى على لعب دور مستقل في العملية السياسية . لقد استقرت الطبقة الوسطى ، الطالعة مباشرة من مجتمع يتمحور بدرجة أساسية حولها وليس حول العمال أو البرجوازية ، على السياسة ثم استقرت على السلطة ، واضعة حجر الأساس لنظام استبدادي منيد ، يقوم على تعددية سياسية صورية وشكلية ، وعلى سيطرة مارتستها عمليا على السلطة شريحة من الطبقة الوسطى الزراعية - العسكرية ، المتحالفة مع شريحة من الطبقة الوسطى المدنية ، بقيت هامشية النور والنفوذ ، رغم ما بدأ أحيانا من أنها وضعت يدها على السلطة ، حين استقرت مثلا عام ٦٥ على الحكومة في دمشق . هذه الطبقة الوسطى المسيحية ، ذات الطابع الاجتماعي أساسا ، سرعان ما تحولت الى طبقة وسطى سياسية من خلال استيلائها على السلطة ووضع يدها على وسائل الانتاج الأساسية في الصناعة والزراعة . لقد انفصلت عن قاعها المجتمعي انفصالا سريعا وأرثبطت بالسلطة وتحولت الى طبقة سياسية ، طبقة سلطوية بكل معنى الكلمة ، تدين بدورها وثرواتها وصعودها ... الخ للسلطة التي تمتلكها أو ترتقى في مدارجها . هذه الطبقة الوسطى السياسية ، هي التي انتمى اليها كل من تيارى اليعث المتصارعين ، تيار جديد وتيار الأسد ، من موقعين مختلفين . إذ بينما مثل تيار الأسد مستقبل الطبقة الوسطى السياسية المتحولة الى طبقة دولة منفصلة عنها ، كان صلاحي جديد ينظر الى الأصول الاجتماعية التي جاءت طبقة السياسية منها ، أي الى الطبقة الوسطى الاجتماعية ، ويحاول إكراه طبقة هذه على الوقوف حيث وصل بها التطور ، ويمنعها من استكمال سيرها نحو طبقة دولة تمتلك سلطة مرسلة وتامة . من هنا جاء الطابع المحض سلطوي لحركة الأسد ولانفكاره ، وودا وكان صلاحي جديد يمثل الضنين الى " الشعب " ، ويريد إعادة التجربة اليه بعد هزيمة حزيران .

مع الاطاحة بجنيد وتياره ، كان الاسد يعلم تمام العلم انه يطيح بالسياسة يرمتها ، ويقضى على الحقل السياسى الذى اقامته الطبقة الوسطى السياسية على انقاض الحقل السياسى للطبقة الوسطى الاجتماعية . التى قلنا انا كانت قد احتوت فى طور سابق الحقول السياسية للشرائح والطبقات الاجتماعية الاخرى . كان الانقلاب يعنى اذن ، من منظور صاحبه ، إلغاء عالم السياسة عالم الطبقة الوسط السياسية القائم ، لاحتلال عالم طبقة الدولة المرسلة محل . والحقيقة ان مرحلة الانتقال التى استغرقها تركيز السلطة واستكمال مؤسساتها كسلطة عسكرية قمعية لطبقة الدولة المرسلة والتابعة هى عينا فترة الانتقال من شكل حكم وسلطة الطبقة الوسطى السياسية الى طبقة الدولة الجديدة .

ان استيلاء الاسد على السلطة كان معادلا اذن لالغاء السياسة وتعبيراتها ، وهذا ما ظهر فى ابتلاع احزاب الجبهة الوطنية التقدمية ، وفى دمجها العملى والتام فى السلطة الجديدة ، ومنع المجتمع من ممارسة اى نشاط سياسى بواسطة التقيدات القانونية والعملية الكثيرة ، ومنها قانون الطوارئ ، والاحكام العرفية ، واسلوب عمل جهاز القمع . بل ان سلطة الانقلاب الجديدة ، التى خرجت من تاريخ حافل بصراعات وانقسامات وهزائم الطبقة الوسطى السياسية ، وبالتحديات التى واجهتها ، لم تر بدا من انزال تناقضا وصراعات طبقة الدولة ، النافذة اساسا من كونها سلطة مرسلة فى مجتمع تمنع هى نفسها رسملته بالقوة القمعية وبما بين يديها من امكانات الضبط والرقابة واعادة توزيع الثروة ، وبما تلعبه من دور فى تأمين ظروف الانتاج العامة ، الى المجتمع وتفجيرها وحلها هناك ، فذلك هو الوسيلة الاكثر نجاعة لتجنب السلطة مفاعيل عوامل الاضطراب وعدم الاستقرار الكامنة فيها . بكلمات اخرى : كانت السلطة الجديدة تعنى دورها الخاص بالنسبة للهيئة الاجتماعية ، وتعرف ان المجتمع سيدخل بسببها فى طور من الصراعات والازمات الحادة ، ان تستطيع السيطرة عليها بغير التحول الى سلطة قمعية ، جهازها القمعى هو جهاز اعادة انتاجها ، الذى يتوقف عليه استقرارها واستمرارها .

- مع تطور نمط السلطة الجديد ، الذى وضع مقاليد البلاد بين يدى طبقة الدولة ، التى شرعت ترسمل الدولة رسمة واعية ومفتوحة ، وتمنع رسمة المجتمع بقوة الاكراه وبقوة السياسة والتدابير الاجتماعية والاقتصادية ، كان لابد من ضبط عملية الانتاج وعوامله ، كى لا يذهب اى قسم من ريعه وعائداته الى غير الطبقة العليا للدولة المرسلة ، التى ستعيد توزيعه وتوظيفة بطريقة تتيح لها تحكما اعظما بتشكيل ونمو الشرائح والفئات الاجتماعية المناسبة لسلطتها ، والتى ستمدها باكثر قدر ممكن من الرعية ، الضرورية لا استقرار

السلطة وتفقيت المجتمع . بقول آخر : اذا كانت الدولة هي مالكة وسائل الانتاج الاساسية ، والمتحكمة في توزيع الناتج الاجتماعى على الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة ، فمن غير جهازها المركزى ، جهازها العسكرى وازرعته الامنية ، يستطيع ضبط عملية الانتاج والتوزيع العقدة هذه ؟ . ومن غير الدولة القمعية يستطيع السيطرة على العمل وقواه ، وعلى الانتاج وعوامله ، وعلى التوزيع وتشكل الطبقات الاجتماعية والشرائح والفئات المجتمعية المختلفة ، ومن غيرها يستطيع تحويل اجهزة الدولة الى اجهزة قمع تضبط المجتمع والسلطة معا ؟ . لايناسب النظام الديموقراطى ، النظام الذى تحتل الهيئة الاجتماعية فيه اولى سياسية ، وتعتبر موافقتها على عمل السلطة شرطا لشرعية السياسة ، هذا النمط من التملك والانتاج ، كما انه عاجز اعادة انتاج سلطة من هذا الطراز ، لم تنبثق اصلا عن المجتمع السياسى ، بل ترتبت على الفائه ، ولم تنجم عن التطور الطبيعى للهيئة الاجتماعية بطبقاتها المختلفة ، بل نجمت عن الغاء التطور الطبيعى والغاء الهيئة الاجتماعية والطبقات جميعا . فهل من المستغرب ان ينمى الانقلاب جهاز القمع الذى لن تقتصر مهماته على زج ابناء وبنات الشعب فى السجون ، وانما ستعدي ذلك الى الاشراف على عملية الانتاج والتوزيع ، وعلى ضبطها ضبطا دقيقا يحول دون تسرب اقسام هامة منهما الى خارج ايدى طبقة الدولة المرسلة ، التى ستستعمل عائدات الانتاج بطريقة تكفل اعادة انتاجها وترسيخها هي ذاتها وتضمن بقاء المجتمع عرضة لنهب متفاقم ، بعد ان جريدته اجهزة القمع من قدرته على الدفاع عن نفسه ، ان جهاز القمع يلعب فى هذا النمط من السلطة دور مدير الاعمال والمحاسب والمحسن والمقاتل ، فكيف ستطيع اى جهاز آخر الحيلولة محله ان القيام بوظائفه " الادارية والاقتصادية - الاجتماعية " ؟ . انه جهاز القمع هو ، بهذا المعنى ، جهاز اقتصادى - ادارى ايضا ، وجهاز شامل يناسب حاجات هذا النمط من الشمولية ، تمتد صلاحياته من قمة السلطة السياسية الى المؤسسة العسكرية فالحزب ، فالحكومة ، فالجبهة الوطنية التقدمية ، فالمنظمات الشعبية ، فالاقتصاد بنواحيه المختلفة من انتاج واستهلاك وتوزيع ، فالمجتمع بشرائحه وتشكلاته المتباينة ... الخ . ايفسر هذا لماذا يوجد فى سوريا الحالية مسؤول امنى عن كل دائرة او وزارة ، هو مديرها او وزيرها الحقيقى والمقرر الاخير لعملها ، بينما مهمة مدير الدائرة او وزير الوزارة هي التفطية على وجوده و" التعاون " معه ؟ . ليس مفهوما ان يقرر جهاز الامن ، فى نظام من هذا الطراز ، اسماء موظفى الدولة العاديين ، الذين لا يمكن توظيفهم دون الحصول على موافقته المسبقة ، وان يرجع رئيس الجمهورية الى جهازه الامنى فى كل شاردة ووارده ،

ويستشير في كل امر ، ويعتبر نفسه مديره الاعلى ، ويرى في رئاسته لاجهزة الامن  
رئاسته الفعلية للدولة ؟ .

س . ماذا كانت الجولات الاقتصادية للانقلاب ، بعد ان عرفنا بعض  
الشيء ، مجراته السياسية والحزبية والسلطوية ؟ .

ج . سنعمد في الاجابة على هذا السؤال الى تعداد العوامل التي نعتقد انها لعبت دورا مهما  
في الاطاحة بتيار جديد ، والتي تبين ، ففي الوقت نفسه ، اسس التفكير الاقتصادي  
للنظام الاسدي الراهن . هذه العوامل هي التالية :

١ - مشكلة القوى العاملة التي حررها اصلاح الزراعي في الريف حيث لم تجد لها مكانا  
للعمل او الحياة ، فقصده المدن القريبة اولا ، ثم المدن الكبرى فيما ، وخاصة العاصمة  
دمشق ، التي ارتفع عدد سكانها من مليون نسمة عام ١٩٦٣ الى ثلاثة ملايين ونصف بعد  
خمس عشرة عاما ، عند نهاية الثمانينات . هذه القوى لم تذهب الى الصناعة ، مثلما  
حصل في أوروبا القرن الثامن عشر ، فكان ذهابها الى اجهزة الدولة حتميا . لكن حكم  
جديد لم يفتح صفوف الدولة على مصراعها امام تاركي الريف الى عالم المدن ،  
لاعتقاده ان مشاكل البلاد ستحل على صعيد المجتمع ، بواسطة التصنيع ، الذي سيتم  
عندما تحسم السلطة اختياراتها ، الاشتراكية ، وتتخلص من " عملاء الامبريالية  
والرأسمالية في صفوفها " امثال حافظ الاسد ، كما قال المرحوم عبد الكريم الجندی في  
وصيته ، التي نشرت في جريدة النهار البيروتية في اواخر عام ١٩٦٩ ، بعد وفاته ياسابيع  
قليلة . كما ان التصنيع لم ينطلق بسرعة ، كما اعتقد قادة النظام آنذاك ، ولم تحقق  
مشاريعه بالسرعة التي وعدوا بها الشعب ، فصصت بطالة متفاقمة زادت سوءا هجوم  
السلطة على الراساميل الخاصة ، وتضييقها المتعظم على ارباب المبادرات الفردية ، الذين  
عملوا في القطاعات الخدمية وجنوا منها مليارات كثيرة ، الا انهم لم يعيدوا استثمارها  
بما يسمح في حل مشكلة البطالة ، بل ركزوا انشطتهم في القطاعات الخدمية ، لان الدولة  
ابعدتهم عن الصناعة والزراعة ، وضيق عليهم واممت مشاريعهم الصناعية والزراعية  
الكبيرة والمتوسطة في اواسط عام ٦٥ ، ثم انتقلت الى خلق المشروعات الصغيرة خنقا  
منهجيا خلال وزارة يوسف زعين ، الشباب المحب للظهور بغير مناهل يسارى قطع  
صلاته مع برجوازية مجتمعه الصغيرة ( على ذلك ينقله الى ملكوت البروايتاريا الطهور ! )  
كما اعلن في خطبة القاها عام ٦٩ ، بمناسبة انتهاء العمل في المرحلة الاولى من بناء سد  
الفرات ، عندما نفى ان تكون الصفة الطبقيّة للسلطة السورية هي الصفة البرجوازية

الصغيرة ! ( لسنا ندرى لمن كان زعيم يتلو مزاميره الثورية فى فترة احكام الصراخ على السلطة التى اتهم الاسد خلالها تيار جديد ، وكان زعيم من اركانه ، باليسارية والتطرف ، وهى تهمة وجهها الشعب مع الاسد وانتظر تخليصه من اليسارية السلطوية للهوجاء على يديه ) .

ان نمط التنمية الذى اخذت به السلطة الجديدة كان يقوم على استبعاد اية مشاركة مع رأس المال الخاص ، داخليا كان ام خارجي ، رغم ان معظم تجارة النظام الخارجية ( ٧٦ ٪ عام ١٩٦٩ ) كانت تتم مع البلدان الرأسمالية ، ومعظم مستورداتها كانت تأتي من هناك ، وخاصة منها بلدان السوق الأوروبية المشتركة ( ٥٦ ٪ فى العام ذاته ) . بما ان خبرة جهاز الدولة فى العمل للاقتصادى والادارة كانت محدودة ومواردها قليلة ، فان سعيها الى الانفراد بحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع كانت قد انزلت ضربات جديّة بقواه المنتجة والمالكة ، قد اظهرها بمظهر سلطة عاجزة ، تخرب القاطعات المنتجة من اقتصاد بلدها عن عمد ، بينما هى تترك للبرجوازية الخدمية الحبل على غاريه وتتواطأ معها لجنى الفوائد والمنافع المشتركة . هكذا ، بينما كان الاسد يتهم السلطة باليسارية ويشل طاقات البلاد وتخرب حياة الشعب العامل ، كان بسطاء الناس يرون فى انفسهم الضحية الاولى لسياسة تنموية مغلوطة ، يمينية عملا يسارية قولا ، تراعى اثرياء الخدمات وتتركهم يسرحون ويمرحون ، بينما هى تظهر يساريته المزعومة فى مطاردة الصناعيين والمستثمرين الزراعيين ، اى البرجوازية العاملة والمنتجة ، وفى مصادرة املاكها منشاتها ، العاملة فى خدمة الاقتصاد والشعب والدولة ، وفى الامتناع عن حل مشاكل البطالة وتدنى مستوى معيشة القوى العاملة .

من جانبه ، قال الاسد بضرورة ففتح صفوف الدولة على مصاريعها امام الفائض البشرى الدافق من الارياف ، وذلك بتوسيع الاجهزة ، وخاصة منها اجهزة القمع ، الى اوسع مدى ممكن . كما قال باعطاء رأس المال الخاص حرية العمل فى الزراعة ، وتوسيع اسهاماته فى حقول الخدمات المختلفة ، وخاصة ما كان منها على علاقة باطعام الشعب ، على ان تبقى الصناعة فى يد الدولة بالدرجة الاولى . اخيرا رأى الاسد ان مشاكل سوريا الاقتصادية لن تحل بالتراكم الرأسمالى الداخلى مهما بلغ حجمه ، وان تحل ايضا فى اطار العلاقات المميزة مع العسكر الاشتراكي ، بل يلزم لحلها البحث عن موارد خارجية للاستثمارات ، والدخول فى شبكة العلاقات الاقتصادية العربية القائمة ، فذلك هو سبيل الخروج من علق الزجاجة وابعاد البلاد عن الانفجار الاجتماعى الذى يهددها ، فى اعقاب فشل التصدى للمشاكل الناجمة عن التأميد والاصلاح الزراعى ، التى تجلت فى انخفاض انتاجية الزراعة وتحول الصناعات من ميزة الر

عبء على كامل الاقتصادى الوطنى ، نتيجة للاعباء الكثيرة التى القتها على عاتقها ادارة تجهل اصول العمل الادارى وتقيسه بمعايير سياسية جعلت الصناعة تزحف تحت وطأة العلاقات الزينية والاشلالية ، التى ضخمت بدرجة غير مقبولة الكادر الادارى غير المنتج على حساب العمل المنتج ( فى معمل الزجاج غريبى دمشق ( الهامة ) كان ثمة ذات يوم من عام ١٩٦٨ قرابة ٣٠٠ ادارى وفنى " مقابل ٧٥ عاملا ١ ) . باختصار : طالب الاسد بسياسة ترفض النهج المتبع فى التصنيع ، القائم على شكل قاس من اشكال الانذار الاجبارى ، يدفع ثمنه الفلاح والعامل والبرجوازي الصغير وابناء الطبقة الوسطى الدنيا ، وترجع عوائده الى البرجوازية الخدمية والكادر الحكومى بالدرجة الاولى ، مع انه يتسبب ببطالة واسعة وينتج مضطرب لمستوى معيشة الشعب . ورأى ان التنمية عن طريق التضخم والبحث عن استثمارات داخلية وخارجية فى المجالين العربى والدولى هما السبيل لمواجهة مشاكل التنمية ، التى ليست تطويرا للصناعة وتمويثا للقطاعات الاقتصادية الاخرى ، بل هى توسيع مضطرب قدر الامكان للقاعدة الانتاجية للمجتمع والموارد المالية للسلطة ، يتيح لها استيعاب القسم الاكبر من فائض قوة العمل فى اجهزتها من جهة ، والقاء عبء اطعام قسم من الشعب علي هاتق " ارياب الفاعليات " من جهة اخرى .

٢ - بينما كانت الصناعة " اشتراكية " فى عصر جديد ، بقيت الزراعة " رأسمالية " تسودها ما اصطلح انذاك على تسميته " بقوانين السوق " هذا يعنى ببساطة ان عبء الانذار الاجبارى الذى مول الصناعة ، تحملته الزراعة ، وان تمويل جهاز الدولة المتضخم الذى على عاتقها وعاتق بقايا البرجوازية الصناعية والعمال بصورة جزئية ، اذا كانت الطبقة الفلاحية والبرجوازية الزراعية الوليدة قد شرعنا تتحملان اعباء تمويل التحويل الاشتراكى وبناء القاعدة المادية ، كما كان يقال انذاك فى البعاية الرسمية ، فان وضعهما لم يكن يتيح لهما القيام بهذه المهمة الا مقابل ثمن باهظ هو اُنهياريهما وانهايار مستوى معيشة الشعب ، نتيجة لخرابهما وخراب الزراعة . هذا يعنى ان الاشتراكى الصناعية المتعثرة والبطيئة كانت تتطلب تدمير القطاع الذى تكفل باطعام الشعب طيلة الاف السنين ، وتستنزف قاعده الاجتماعية الواسعة ، المتوضعة فى المؤسسة العسكرية ، التى يتحدر معظم ضباطها من الارياف ، وخاصة من الطبقة الوسطى الزراعية ، التى امسكت بالريف بعد اصلاح الزراعى وبالدولة بعد عام ٦٣ ، ووجدت نفسها مهددة من الشريعة القائدة للحزب والسلطة ، التى تطالبها بالقفز من فوق مصالحتها الحياتية ، وتتبعها باسم تنمية اشتراكية لصناعة لا ترى لها نفعا اوجنوى . من هنا اصططمت سياسة التصنيع والانذار الاجبارى بالجيش ، اى بقطاعات واسعة من الضباط المسكين بالمؤسسة العسكرية ، يرون فى

الزراعة الناجحة نموذجاً يجب أن تحتذى القطاعات الاقتصادية الأخرى ، وليس كبش فداء لتجارب تنموية فاشلة . بهذا المعنى كانت سياسة السلطة التنموية تتهدد بتدمير الأساس الاجتماعي للمؤسسة العسكرية وجنت نفسها في موقع مفارق ، تحمى نظاماً لا حوله ولا قوة بدونها ، يدمر قاعدتها الاجتماعية بون انقطاع ويحولها اما الى عاطلين عن العمل في المدن والارياف ، او الى طاقات انتاجية مخزية او معطلة ، ليس منطقياً ان نقف المؤسسة العسكرية ضد سياسة كهذه ، وان نتخلى عن السلطة التي تنفذها وتتخلص منها تماماً ؟

٣ - تضارب السياسة الاقتصادية المتبعة مع المصالح العليا للطبقة المتحكمة بالدولة . اما سبب هذا التضارب فيرجع الى دور سياسة النظام القائم في تقليل الموارد الداخلية الضرورية لتمويل تحول شرائح كبيرة من الطبقة الوسطى الاجتماعية الى طبقة وسطى سياسية او جهازية ، فتحويل شرائحها العليا بدورها الى طبقة دولة مرسطة . ان التناقض بين القوة المتزايدة للموارد ، والاتساع المتعاظم بلا انقطاع لاعداد من يجب على السلطة المرسطة احتراؤهم في صفوفها ، هو الذي جعل استمرار السياسة الاقتصادية المتبعة يعنى نسف نمط السلطة بقوى من داخلها ، او وضعها في مواجهة المجتمع ، لكونها سلطة انجاب ظروف الحرب الأهلية . بالنظر الى ان المؤسسة العسكرية كانت ما تزال هي الجهاز الذي تمسه آثار السياسة الاقتصادية " الاشتراكية " اكثر من سواء ، لان السلطة كانت تعتبر تقوية هذه المؤسسة هدفاً الاول ، فان القوة التي كانت مرشحاً للتصدي للسلطة الحاكمة القائمة تكونت بالضرورة من كبار ضباط المؤسسة ، الذين اتهموا السلطة بخيانة " الثورة " والخروج على مبادئها واعتبروا اشتراكيتهما فعلاً من افعال الانتحار الجماعي ، يجبرهم ولاؤهم " للسلطة الثورية " على انقاذها من الحاكمين ، اي من التيار الجديدي المسك بها ، والذي تتضارب سياسته معها وتخونها . من هنا فانها لم تر في انقلابها على السلطة الحاكمة الحاكمة انقلاب بالمعنى العادي للكلمة ، بل اعتبرته محاولة انقاذية ، و " تصحيحاً " لمسار سلطة مهددة بسياسة الحاكمين ورداً للامور الى نصابها ، ومطابقة لسياسة السلطة مع مضمونها ، بعد ان كاد " شكلها الاشتراكي " ان ينسحق ويطيح بها .

غير ان الخلاف حول هذه النقطة بالذات نبع ، بالاحرى ، من الخلافات بين التيارين المتصارعين حول نمط الدولة والسلطة . اذ بينما رأى تيار جديد ان السلطة ، التي يجب ان تتحول الى سلطة اشتراكية قبل قيامها بتحويل المجتمع ذاته الى النظام الاشتراكي ، انطلاقاً من وضعها الذاتي وظروفه الموضوعية ، قد انزلت اكثر فاكتر نحو وضع يبعتها عن

" الاشتراكية " ، بسبب نمو طبقة دولة عليا فيها ، والتحولات المتسارعة في بنيتها وعلاقتها ، التي نقلتها بسرعة من سلطة شرائح من الطبقة الوسطى السياسية الى سلطة شرائح من طبقة دولة عليا تتميز بطابع عسكري غالب . لم تر قيادة تيار جديد من علاج لهذا النمو البنيوي في السلطة ، الذي حتمته القوانين الاقتصادية والسياسية للنظام ذاته ، سوى تقييد نمو طبقة الدولة عبر تشديد اقتصادي افضى الى تقليل الفوائض التي يمكن ان تمول سيورة هذا التحول ، والتلويح بخطر التحالف مع شرائح مستبعدة عن السلطة من الطبقة الوسطى الاجتماعية ، التي انبثقت السلطة بالاصل منها ، لكنها ابتعدت عنها بفعل تحولاتها الى سلطة طبقة وسطى جهازية - دوائية ، اى سياسية . لم ير التيار اذن حتمية حدوث التحولات في ظل السياسة الاقتصادية " الاشتراكية " للنظام ذاته ، او انه رآها وعجز عن القبول بفكرة انه هو الذى ينجم بداخله حفارى قبره ، فقرر تجميد وضعه على هذه الجبهة الحساسة ، والضرب في الاتجاه الاخر ، اتجاه التدابير السياسية المقيدة للطبيعة البنوية لقوانين النظام الاقتصادية ذاتها .

هنا كان يمكن ، فى الحقيقة ، المأزق العميق لتيار جديد ، الذى كان ينبج الاسدية ويستدعيها ، مثما يستدعى الأب الابن ، وقد عرفت قيادة المؤسسة العسكرية ان معضلة خصوصها تقع هنا ، فى هذه النقطة بالذات ، ورأت ان سير هذا " الواقع الموضوعى " يخدمها ، فاعلنت تمسكها بـ " الاشتراكية " رغبتها فى توسيع وزيادة الانتاج الاجتماعى بجميع وسائل وسبل التوسيع والزيادة الممكنة ، ليقينها ان " الاشتراكية " هى نظام اعادة انتاجها ، وان زيادة الموارد سيزيد بدوره زيادة هائلة قدرتها على توسيع صفوفها وتقوية مواقعها الاجتماعية والسياسية ، على انقاض سائر تالوين الطبقة الوسطى الاجتماعية والسياسية ، وفوق حطام " البرجوازية " والطبقات العاملة ايضا . هل يعنى ما سبق ان قلناه ان انقلاب الاسد ما كان سيقع ، لو ان جديد استجاب لحاجات نمو طبقة الدولة ، وحول السلطة الى قابلة لها بدل ان يجعلها العائق الاساسى الذى يعترض طريقها ويقف فى وجهها ؟ . نعم ، انه يعنى ذلك بالضبط .

من جهته ، قال تيار الاسد بسياسة اقتصادية معاكسة لسياسة تيار جديد ؛ سياسة تنتهى الى السلطة ولا تنطلق منها وحدها ، وتقول ان السلطة يجب ان تمتص قوى وعناصر المجتمع الحية ، وان تضع يدها على عمل المجتمع ، لا لى تحويل نفسها الى أنموذج تيدا ، انطلاقا منه ، سيورة اعادة بناء المجتمع على صورتها ومثالها ، وانما لى تبني نفسها بطريقة تتيح لها انفضالا متعاظما عنه ، يصل بها الى الاستقلال التام حياله ، الذى هو شرط قدرتها على احتوائه والغاء دوره فى كل ماله علاقة بوجودها واستمرارها ، بل وبأسلوب وأليات



ادارتها والحال ، ان تيار الاسد رأى فى هذه النقطة من الصراع الامر الجوهري الذى يتوقف عليه كل شيء. والحلقة المركزية التى لا يمكنه التساهل فيها ، لان التساهل من شأنه ان يودى بكل ما انجزته طبقة الدولة وان يقضى على وجودها ذاته ، فالاستقلال هو نقطة الانطلاق الحقيقية نحو تقوية السلطة وتحويلها الى قوة تنتزع متى ارادت ماهى بحاجة اليه من فوائض قوة عمل مجتمعها ، لتمول به سيورة تحول شرائح وعناصر من الطبقة الوسطى الى طبقة دولة عليا مرسلة ، لا سيما وان هذه السيورة ستشمل الحياة الاجتماعية بأسرها ، وتتضمن عشرات السرورات الفرعية والمساعدة ، التى يتعلق بها اسلوب ادارة الاقتصاد والتراكم والتوزيع والاستهلاك والانتاج ، واشكال انتقاء عناصر الكادر الامنى - للتنفيذ ؛ القوة التى ستشرف على هذه السيوروات ، وعلى شكل ادارة الدولة وعلاقة اجهزتها ومؤسساتها ببعضها ، علما بان هذه السيوروات لابد ان تتم تحت اشراف سلطة قوية تضبطها بوسائل سياسية غالبا ، كى لا تفلت من ايديها خيوطها الاساسية وينهار النظام البالغ التعقيد ، الذى يقوم على توازناتها وتشابكاتها ، الظاهرة منها والخفية ، المجتمع بين يدي المركز الاعلى المقرر الذى هو الرئيس ، مدير اجهزة الامن ، وقائد المؤسسة العسكرية ، والمنسق الاعلى لانشطتها والساخر الاول على حسن سيرها وعلى ابتكار اليات جديدة لعملها ، تتناسب والتطورات الحاصلة هنا او هناك بداخلها او من حولها .

تشبه السلطة فى نظام البعث قمعا مقلوبا لها جنور كثيرة تصل رأس القمع بالقاعدة الاجتماعية الشديدة التشعب ، التى ينقل منها الى رأسه ما يحتاجه هذا من موارد ناتجة عن عمل المجتمع بقطاعاته وشرائحه المختلفة ، وقمعا آخر مقلوبا ، جنوره فى السلطة ورأسه فى القطاعات الاجتماعية المختلفة ، ينقل اليها ما تضخه السلطة فيها من عائدات ، تمول بها صعودها فى اقتنيائها الداخلية ، المفتوحة من قاع المجتمع الى قمة الدولة . وهو ما اسميناه " عملية احتواء القوى المجتمعية الحية فى الدولة " تمهيدا لالغاء جانبها المجتمعى وفصلها عن المجتمع وقضاياها ، واربطها بالسلطة وتقويتها . علما باننا اعتبرنا نجاح هذا التحول من القاع المجتمعى عبر اقية السلطة الداخلية التى يجب ان تبقى مفتوحة امام الصاعدين مهما كان الثمن باتجاه قمة السلطة ، نجاحا لاعادة انتاج السلطة وسبب ادامتها ، فهذه السيورة هى الآلية الاساسية المميزة لنمط اعادة انتاج السلطة السورية والسلطات المشابهة لها ، من هنا فان غرض الاقتصاد هو انتاج فوائض كافية لتمويل اوسع صعود ممكن للشرائح والقوى المجتمعية ، التى تختارها قيادة طبقة الدولة وتجتنبها الى داخل القمع المقلوب عبر اجهزتها ، فى اقية السلطة الداخلية . من جهة اخرى ، بقدر ما تكون الفوائض كبيرة يكون وضع السلطة اكثر استقرارا وقوة ، وتكون قادرة على رفع شرائح وفئات اوسع فى تراتبها الداخلية ، حيث

السلطة السياسية تترجم نفسها الى سلطة اقتصادية ويترجم الصعود السياسي نفسه الى ارتقاء اقتصادي واجتماعي . تقصر هذه الآلية لماذا لم تستغن السلطة عن ملكية وسائل الانتاج ولم تتراجع عن اصلاح الزراعي ، ولماذا نشطت التصنيع تنشيطا فعليا بعد ١٩٧٠ ، وسرعت تحولات الريف باتجاه نموظية من البرجوازية الزراعية والفلاحين المتوسطين المنتجين لقواتس جديدة ، كما نشطت عمل الدولة فى القطاعات الخدمية وحاولت انتزاع حصص لا بأس بها من التجارة الداخلية ، فى الوقت الذى تساهلت فيه مع دخول " القطاع الخاص " الى التجارة الخارجية بقوة ، بعد ان كانت قد انتزعتها منه فى التأميمات ، بأمل ان ترجع عليها عائدات هذه التجارة بالقواتس الاساسية اللازمة لتمويل سيرورة الصعود داخل اقليميتها من القاع المجتمعى الى مراتب السلطة المختلفة . ان تمسك السلطة بـ " القطاع العام " لا يرجع اذن الى اختياراتها الاشتراكية أو الى حرصها على الحصول على امداد اجبارى توظفه فى التصنيع والخدمات ... الخ ، بل على وجود حد مضمون من الدخل الحكومى يمدّها بعائدات تتيج لها التحكم بصورة فعالة بالحياة السياسية والاجتماعية ، وخاصة منها سيرورة الصعود داخل اقليميتها ، التى هى سيرورة توازنها واستمرارها ، ويتيج لها اعتصار فائض كاف من المجتمع تتمكن معه من تعويم نفسها اقتصاديا ، ان هى تعرضت لضغوط خارجية او حرمت من موارد " نمط " الانتاج السياسى " ، القائم على مقايضة السياسة بالاقتصاد ، وتحويلها الى مادة اولية وثروة سلطوية . كما ان اطلاق شيء من الحريات الاقتصادية فى الزراعة والخدمات لم يكن اختيارا رأسماليا أو ليبراليا ، بل على بساطة ان السلطة بحاجة الى موارد هذين القطاعين ، وانها ترى فى نفسها القدرة على التحكم بشيء من عائداتهما ، التى لا يجوز ان تبقى بمعناى عن يدها .

### س : ما هو نمط الانتاج السياسى هذا الذى تتحدث عنه ؟

ج : هو مصطلح استخدمه لوصف حالة خاصة بدولة كالدولة السورية ، تحول سياستها الى مادة اولية ، تتبعها لمن يدفع لها وتقايضها بمواد اولية اخرى أو بنقود . بدهى ان السياسة يجب ان تفهم هنا بأوسع معانى الكلمة كتأجير الجيش لجهات خارجية معينة تكلفه بمهام خارج حدود البلاد مقابل عائدات نقدية تنهب الى السلطة ، او اقتتال ازمات مع جهات معينة داخل سوريا او خارجها ، اذا كان ذلك سيرجع على السلطة بثمن مالى معقول ، او الدخول فى محاور عربية او لولية فى هذه القضية لو تلك او على المدين المتوسط والبعيد ، اذا كانت ستعزز وضع النظام تعزيزا يزيد قيمته فى التحالفات والتناقضات العربية والولية القائمة فى المنطقة العربية ، ويرفع بالتالى تسعيرته المادية ، أى النقدية ( سنورد

عند حديثنا عن سياسة النظام الخارجية امثلة تثبت صحة ما نقول ) . من الجدير بالذكر ان نمط الانتاج السياسى هو ، فى تاريخ سوريا الاسدى ، اهم مصادر الدخل الوطنى ، فقد عاد على النظام ببضعة عشرات مليارات الدولارات منذ عام ١٩٧٠ الى اليوم ، ومول توسعه وازدهاره وكفل استمراره . وبما ان احدا فى سوريا لم يحول قبل نظامها الحالى السياسة الى مادة اولية والدولة الوطنية بقضها وقضيضها الى مرتزق يضع اجهزته فى خدمة من يدفع له ثمن خدماتها ، فاننا نجد انفسنا فعليا امام نمط جديد من " الانتاج " ، لا مفر من تسميته " نمط الانتاج السياسى " ، وهو نمط يقوم على مقايضة سياسة الدولة واجهزتها بعائدات مادية ، وتحويل سياسة الدولة بالتالى الى مادة لولاية بالمنعنى الحرفى للكلمة ، تباع لو تقرر لمن يدفع أكثر ، فى عصر الصراعات الكثيرة المنتشرة فى منطقتنا العربية ، بدءا بالصراع العربى - الاسرائيلى وانتهاء بصراع الدول الغربية على النفط والبترو دولار ، مروراً بالصراعات العربية - العربية ، التي لا نهاية لها ولا حصر لتقلباتها وتبدلاتها المبالغتة .

### س : ما هو الطابع الاقتصادى للسلطة السورية ؟

ج : هذا الطابع يصف الوجه الاخر للسلطة ، فهى ، فى قناعتى ، سلطة " نمط انتاج سياسى - كومبرانورى " ، وبالتالي تابع . فالسلطة هى الجسر الذى يربط الخارج بالداخل اقتصاديا ، والقوة الداخلية الاساسية التى توصل ناتج عمل المجتمع الى الخارج ، بعد ان تجمعها بوسائلها التعسفية ، مستغلة فى جمعها وتحديد اثمانها موازين القوى القائمة بداخلها وبينها وبين مجتمعها عموما والشريحة المنتجة المعنية خصوصا ، ضاربة عرض الحائط بالقوانين الاقتصادية وحسابات اعادة انتاج ادوات الانتاج ، وقوة عمل القوى المنتجة ذاتها .

بتأميم التجارة الخارجية ، وضعت السلطة البعثية يدها على نور برجوازية الكوبرانور ، التى ربطت اسواق بلدانها بالسوق الدولية ، الرأسمالية اساسا ، واحتلت نفسها محليا ، ففقدت " رأسماليا عاما " من جهة ، و " كومبرانورا عاما " فى الوقت نفسه ، من جهة اخرى ، وان اختلقت عن الكومبرانور السابق بأهمية دورها الداخلى فى ايصال منتجات الداخل الوطنى الذى تسيطر عليه الى الخارج الذى تتبع له ، بينما الكومبرانور التقليدى لم يسيطر على داخل بلده ولم يملك وسائل الانتاج فيها ، بل قام طابعه اساسا على ربط هذا الداخل بالخارج عبر دوره التوسطى . بقول آخر : اذا كان مركز الثقل الاساسى للكومبرانور التقليدى هو الخارج

الرأسمالي ، فان السلطة الكومبرادورية ثنائية المركز ، تجمع من خلال ملكيتها لوسائل الانتاج وتنظيم نفسها فى اجهزة ادارية ورقابية منتشرة فوق الرقعة الوطنية الكاملة لبلادها ، ما تستطيع تجميعه من ناتج العمل الاجتماعى لتوصله الى الخارج ، وهى تستجلب من هذا الخارج سلعا وخدمات وقروضا ... الخ توخلفها فى الداخل ازديادة انتاجية العمل الاجتماعى ، اى ازديادة كمية الناتج الاجتماعى ، الذى ستوصله فى الدورة القادمة الى السوق الدولية . انها تأخذ اذن دور الطبقة البرجوازية الكومبرادورية ، وتعمل فى آن معا لتصنيع البلاد بالحدود الدنيا الممكنة ، فتأخذ على عاتقها ايضا دور البرجوازية الصناعية التقليدية ، مثلما تتولى الدور الذى كانت تمارسه البرجوازية المصرفية عبر مؤسساتها المالية ومصارفها ، لتصيح " رأسماليا عاما " يمارس جميع انواع البرجوازية التى الغاها ، وليبرز فى السوق الدولية " ككومبرادور اعلى " اين منه التجار الوسطاء الافراد ، الضمءاء سياسيا واقتصاديا .

هذه السلطة ، التى تلعب داخل بلدانها دور " مالك وسائل الانتاج الاشتراكى " ، المكلف بتأمين الشروط المادية والحقوقية لعملية الانتاج الاجتماعى ، تلعب حيال السوق الدولية دور " الرأسمالى والكومبرادورى العام " فى آن معا . وبينما هى تكتصر الداخل بالطريقة التى يمكنها منها نظامها القمعى وسلطتها الجهازية المحضة ، فانها تتعامل مع الخارج بالشروط التى تحيها لها حاجات طبقتها العليا وموازن القوى القائمة فى داخلها وبينها وبينه . وهى تتصرف طيلة الوقت من منظار انها حاجة من حاجات السوق الدولية ، وان جنورها الحقيقية تقع فى الخارج ، لكونها انظمة اعادة انتاج الرأسمالية على الصعيد الدولى ، فى ظروف تفاقم الصراعات الاقتصادية بين البلد ان الرأسمالية المتطورة ، وتسبقها على الاسواق والرساميل وقوة العمل الرخيصة فى البلدان التابعة لها . انها اذن انظمة تدين بوجودها الى حاجة نمط الانتاج الرأسمالى المتطور الى اعادة انتاج نفسه بقوى العالم كله وعلى صعيد العالم كله ، وهى انظمة " نمط انتاج ثانوى " ، كما اسماء كارل ماركس ، ينبثق من حاجة انماط الانتاج الاصلية المسيطرة اليه ، ومن تقاطعاتها فيه . وليس نمطا قائما بذاته للانتاج ، الا اذا اخذنا صفاته السياسية والكومبرادورية بعين الاعتبار ، وهى صفات تجعل منه نمط انتاج هجين ، " اشتراكى " يضع يده بالقوة على ناتج العمل الاجتماعى داخل بلدانه ، ليوصله بصفته الاخرى ، الكومبرادورية ، الى السوق الرأسمالية العالمية ، التى ينبع مبرر وجوده من حاجاتها ، ومن ضعف الطبقتين البرجوازية والعاملة ، وهيمنة الطبقة طبقة الدولة على الحياتين المجتمعية والاقتصادية فى الوقت نفسه

من المفيد ، عند هذه النقطة ، شرح أسلوب عمل السلطة الاقتصادية ككومبرادور شامل في المجالين الداخلي والخارجي . ولتأخذ كمثال على هذا الأسلوب زراعة القطن . فالدولة هي التي تمد الفلاحين ببذار القطن ، وهي التي تحدد لهم اصناف القطن التي يجب زراعتها في كل ارض ، وتحدد ايضا مساحة الارض . وهي التي تتبعهم للوقود ومحركات الساقية والرى ، ومواد المكافحة التي يتم استخدامها نظريا على الاغلب تحت اشراف مراقبين او مهندسين زراعيين معينين او موظفين لديها ، وهي التي تتفقد الحقول بين الفينة والاخرى ، قبل ان تباع الفلاحين اكياس الخيش التي يجب ان تملأ بالقطن المقطوف الذي تشتريه هي وفق تقديرات تضعها لجان رسمية توفدها وزارة الزراعة الى مراكز محددة بصورة مسبقة ، ينقل الفلاحون قطنهم اليها ، كي تحدد اللجان نوعيته وسعره وتعطي الفلاحين ايضاات بسعره للمصرف الزراعي ، الذي يكون قد سلفهم مبلغا من المال مقابل كل تونم سيزرعونه من الارض ، يسترده منهم عند البيع بفائدة تتراوح بين ٧ و ٨ ٪ . علما بأن زراعة القطن اجبارية وبيعه للدولة الزامي ، بالسعر الذي يحدده خبراءها ، الذي يخضع ، كما كررنا مرارا ، لحسابات سياسية تتعلق بميزان القوى وليس بحسابات اقتصادية ، مثلما هي العادة في حالات كهذه .

يظهر هذا المثال البسيط مجموعة من الحقائق : فالدولة هي التي تحدد مساحة الارض الزراعية التي يجب على الفلاح زراعتها بالقطن ، وهي التي تبقيه بذار القطن بالسعر الذي تحدده ، وتمده بالوقود ومواد المكافحة بالثمن الذي ترتتيه . وهي التي تعيظه القروض بالفائدة التي تراها ، كما انها هي التي تحدد للفلاح المبلغ الذي يحتاجه ، وهي التي تقدر اخيرا نوعية قطنه وثمنه ، وتأخذه منه بسعر غير تنافسي لايد له فيه ، هو يوما جزء من سعر القطن الحقيقي في السوق الدولية وفي البلدان المجاورة ، مع العلم بأن الارض ليست ملكا للدولة بل هي ملكية فردية للفلاح ، الذي يتحمل منفردا جميع الاذى الذي يفرله به الجفاف ، او يصيب محصوله بفعل الافات الزراعية او عسف اللجان ، التي تتكون غالبا من موظفين فاسدين ومرتشين ، يقرضون اتاوات باهظة عليه تصل احيانا الى مائة ليرة سورية عن كيس القطن الواحد . امن المستغرب بعد هذا ان تمتلئ السجون بفلاحين مساكين كثيرا ما يلاحقون بسبب عجزهم عن تسديد قروض المصرف الزراعي ؟ . من الطبيعي ان الدولة تحصر شراء القطن وتصديره بها وحدها ، فهو الحاصل الزراعي الوحيد الذي تصدره بكميات مجزية ماليا ، تعود عليها بارياح هائلة تصل الى ما بين ١٦ و ٢٠ ضعفا لثمن الذي تدفعه للفلاح المسكين ، الذي يكديلا ونهارا في زراعة منهكة له وللارض ( يتسبب القطن في ملوحة الارض وخرابها خلال ثلاثة من السنين ) لكنه لا يصل في النهاية الى شيء سوى خبز يومه او الى السجن .

هذا الفلاح يشتري بالمقابل جميع حاجياته من الدولة ، سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة . وهو يشتريها بأسعار مرتفعة جدا تحدها بأسلوبها التسفسي الاحتكاري ، لانها غالبا ما تكون المستورد الوحيد لها ، المتطلع نحو تحقيق اعلى درجة ممكنة من الارباح ، تبلغ احيانا كثيرة عشرة اضعاف سعر الشراء فى السوق الخارجية . والحال ، ان تفاوت أسعار الشراء والبيع ينطبق على جميع السلع ، بما فيها تلك التى تنتجها الدولة ، او التى تقوم بنقلها من محافظة الى اخرى ضمن سوريا ذاتها ، علما بأن ما يرجع الى فلاحنا العتيد فى شكل خدمات عامة لا يشكل الا قسما زهيدا من فارق سعر الشراء وسعر المبيع ، فى حين يخصص القسم الاساسى منه لاحتواء قوى وعناصر مجتمعية داخل اطار السلطة ، او يرسل للايداع فى مصارف خارجية باسم مسؤولى الدولة العسكريين والمدنيين ، فيكرس فى الحالتين لاعادة انتاج السلطة وتذير المجتمع وتهميشه . من جهة اخرى ، عندما تستورد الدولة مادة ما من الاسواق الخارجية ، ولتكن مثلا السيارات ، فانها تفعل ما يلى : تطلب من المواطنين تسجيل اسمائهم لدى المصرف التجارى السورى ، الذى يعد قوائم بأسماء الراغبين فى شراء انواع محددة من السيارات يعلن المصرف عنها رسميا ، على ان يدفع الراغب قيمة السيارة كاملا بالليرة السورية . فى المرة الاخيرة التى تم بها فتح باب الاكتتاب على سيارات صغيرة وبيكابات للمواطنين ، دفع هؤلاء قرابة سبعة مليارات من الليرات السورية ، اودعت فى المصرف ، الذى لا يدفع اية فائدة على الاطلاق لاصحابها ، مهما طال مدت الايداع ( هناك ٢٥ ألف سورى اكتتبوا على سيارات مازدا او ميسوبيشى يابانية منذ عام ١٩٨١ ، ودفعوا ثمنها نقدا وبصورة مسبقة ، دون ان يحصلوا الى اليوم على اية سيارة ) ولا يقول لهم ما جرى لنقودهم ، مع ان المصارف السورية تدفع فائدة مكفولة قدرها ٨ ٪ للمدخرين ( هذا يعنى ان الراغب فى شراء سيارة ميسوبيشى صغيرة دفع ثمن ٤٥ ألف ليرة سورية ، وان هذا المبلغ الذى جمد بالنسبة لاصحابه كان سيتضاعف لو انه اودعه فى المصرف ذاته . بل ان المصرف يعيد المبلغ ، الذى استثمره طيلة عشرة اعوام ، الى صاحبه بعد ان يخصم منه مبلغ ألف ليرة سورية " اتعابا للمصرف " ، اذا ما اقلق المكتب عن " شراء " السيارة التى اكتب عليها ( لا احد يعرف بماذا تعب المصرف . فهو لم يف بالتزاماته تجاه المواطنين ، ولم يشتر لهم سيارات دفعوا ثمنها وصارت حقا لهم ، ولا احد يعرف لماذا لا يدفع لهم فوائد عنها مادام يشغلها منذ عشرة اعوام ) .

بعد انتهاء عمليات الاكتتاب ، ذهب وفد حكومى سورى فى جولة عالمية زار خلالها بلدانا منها الاتحاد السوفيتى واليابان والمانيا الغربية والسويد وفرنسا ، طالبا تقديم عروض بيع سيارات ليدرسها ويوصى على قرابة ثلاثين ألف سيارة مختلفة الانواع . لن نطيل فى التفاصيل ، بل نكتفى بالقول ان اليابان قدمت احسن العروض ، فاعلنت عن استعدادها لبيع

سيارة المازدا ٩٢٩ الكبيرة بقرابة ستة الاف دولار ، ولأجل طويل (٢٥سنة ) بفائدة قليلة مقدارها ٢,٥ ٪ ، على ان تسد الدولة السورية ١٨ ٪ فقط من ثمن السيارة كدفعة الوى ؛ وسيارات ميسوبيشى المتوسطة والصغيرة مقابل مبالغ هى خمسة الاف دولار للسيارة المتوسطة واقل منا بقليل بالنسبة للسيارات الصغيرة . وقد اشترى المصرف السورى دفعة اولى من السيارات ( احد عشر الف سيارة ) ثم ماتت حكاية بقية السيارات منذ عشرة اعوام كاملة بالنسبة للقسم الاعظم من المكتتبين ، وعددهم ، كما اسلفنا ، ٢٥ الف مكتتب على سيارات الركوب الشخصية ، وتسعين الفا على سيارات البك اب الزراعية .

يوضح هذا المثال العملى ما يقصده بالدولة ككومبرانور شامل وعام ، يحتكر العنف المنظم باعتباره دولة ، ويفرض مصالحه الخاصة بقوة اجهزة القمع على المتعاملين معه من المواطنين ، داخل مجال " سيادته " ، بينما كان الكومبرانور القديم شريحة قليلة العدد من وسطاء كبار ، لا سلاح لديهم ولا يخصصون السلطة لقراراتهم ، او يحتكرون العنف ويملكون منظمات متخصصة به . كما يوضح معنى ان تكون السلطة كومبرانورية ، تنهب بالقوة المسلحة ويكثر الاساليب خروجا على القانون مجتمعا ، ضاربة عرض الحائط بمصالحه وبالقوانين التى تصدرها هى نفسها ، وبالعقد التى توقعها جهاتها وهيئاتها الرسمية مع افرادها او هيئاته .

ماذا يقول المثال السابق ؟ ببساطة : ان السلطة الكومبرانورية قد اختلفت على المواطنين الخاضعين لسلطتها ، وابتزت منهم مدخرات شخصية تقدر بسبعة مليارات من الليرات السورية ، تتصرف بها منذ عشرة اعوام دون رقابتهم او دون دفع اية فوائد لهم عنها ، ثم اخرجتهم ، بالمقابل ، وبدون اى مبرر ، تحت وطأة ديون اخذتها من طرف خارجى هو اليابان ، مع انها لم تكن بحاجة اليها ، مادام المواطنون قد دفعوا ثمن السيارات كاملا وبصورة مسبقة ، فخرجت رابحة فى الحالين : مرة يوضع يدها على اموال المواطنين ، واخرى بالامتناع عن سدادها الى الطرف الخارجى الذى كان يجب ان تسد اليه . بدهى ان هذا الاحتيال والنهب المنظم يختلف اشد الاختلاف عن طريقة الكومبرانور التقليدى ، الذى كان يسدد سلفا ثمن ما يشتريه فى السوق الخارجية او الداخلية ، ثم يحصل على ارباحه نتيجة التلاعب بالفارق بين اسعار المبيع والشراء ذات الطابع الاحتكارى .

فى دولة من هذا الطراز الكومبرانورى تتم اعادة انتاج الطبقة الكومبرانورية القديمة على اسس جديدة تحولها الى طبقة دولة بمعنى من المعانى ، فمعظم عملياتها وصفتقاتها تتم تحت حماية طبقة الدولة العليا او شرائع واطراف منها ، تمارس بنورها مهمة كومبرانورية حين تتاح لها الظروف لممارستها . فى هذه الحالات جميعها ، تنشأ الشرائع الجديدة من الكومبرانور او

يعاد انتاجها على ارضية السلطة ، اى الدولة ، فتكون اما كومبرادورا قديما تحالف مع كبار ممثلى طبقة الدولة ، ليسهلوا عملياته لدى مؤسسات السلطة ويحمون نشاطاته ويتبرون القروض التى يحتاج اليها من مصارف الدولة ، ويساعدونه فى اخراج ارباحه من البلاد وفى الاحتيال الضريبى الذى يمارسه ... الخ ، او يستخدمونه كستار يخفون وراءه ، لان " القوانين " تحرم على نوى المناصب الرقيقة ممارسة اعمال اخرى غير وظائفهم الرسمية . هذه الوقائع معروفة على كل حال للمواطنين السوريين ، ولو سألتهم لقالوا لك ان نذير هدايا ، التاجر الدمشقى الكبير ، كان شريكا لرفعت الاسد ، الذى مكثه فى صفقة واحدة من استيراد القى سيارة نقل يابانية من طراز سوزوكى بحجة انها قطع غيار للالات الزراعية ، ثم يدفع عنها اية ضرائب او رسوم للدولة ، وان آل الطار هم شركاء محمد الضولى مدير مخابرات القوى الجوية "السابق" ، الذى القى رجاله عام ٧٧ ، عندما اصدر الاسد قرارا بمحاسبة الفاسدين من رجال السلطة أحدهم من كتبه فى الطابق السادس ، كى تموت معه اسرار الصفقات والعمولات والتحويلات النقدية غير الشرعية . وليس سرا ان الصحافة كانت تسمى محمد حيدر ، نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية " المستر عشرة بالمائة " .

من الامثلة الباضحة على الوطيفة الكومبرادورية لبعض كادر الدولة صفقة المشروع الرائد ، الذى استورد مديره من الولايات المتحدة مائة اله لحش وتغليف العلف الاخضر ، مع ان المشروع لم يكن بحاجة الا الى خمس الات . لقد اتضح عند التحقيق ان الرجل اشترى هذا العدد الكبير من الات كى يكبر العمولات المدفوعة عنها ، والتي ستذهب الى جيوب عدد كبير من المسؤولين فى وزارة الزراعة . كما ان حكاية معمل الورق فى دير الزور غدت أشهر من ان تروى ، فقد استوردت الحكومة معملا من النمسا لتحويل سوق القمح الى ورق ، رغم عدم توفر المادة الاولية فى سوريا ، بالنظر الى حاجة الحيوانات اليها كعلف نباتى وارتفاع سعر كلفة انتاج الورق مطيا بالقياس الى اسعاره فى السوق الدولية ، وافتقار البلاد الى خبرات مناسبة وكافية فى ادارة منشآت معقدة من هذا الطراز . اما السبب فى الاصرار الرسمى على اقامة المعمل ، فكان العمولات التى قبضتها جهات كثيرة دخلت على خط هذه الصفقة التى مولتها ايران الشاهنشانية ، منها مايسمى لجان الاقلاق ، التى تكونت احداها من ثلاثة اعضاء ترأسهم عبد الله الاحمد عضو القيادة القطرية ورئيس لجنة اعمار مزارع الدولة ائذاك ، قبض اعضاؤها ٣٢ مليونا من الليرات السورية ( زارت اللجان برئاسة الرفيق الاحمد ١٣ بلدا لتفقد صناعة الورق فيها ، منها بلدان اميركية لا تبتية لا تملك اية صناعة ورق على الاطلاق ) بدل اتعاب سفر فقط . هذا الطابع الكومبرادورى الشامل للسلطة السورية هو الذى يحتم حضورها فى كل مكان ، واشرافها على كل فاعلية اجتماعية او اقتصادية او ثقافية - ايديولوجية ،



ويتسبب برقابتها الوثيقة على المجال الاقتصادي ، وهو الذى يستدعى بالضرورة طابعها القمعى الشامل ، الذى يترك بصماته على جميع اجهزة ومناشط السلطة ويزيد ، مع ازدياد فقر المجتمع وتعاملهم ضيق القاعدة الانتاجية والاستهلاكية للشعب ، الحاجة الى عمل اجهزة القمع والى شد يدها على عنق البلاد ، الى ان تصير الحياة الاقتصادية بأسرها وخليفة من وظائف الاجهزة الامنية ومهمة امنية وايست انتاجية . والحال ، ان ضباط الامن يتباهون بانهم يشرفون على الثروة الحيوانية ، ووجودهم فى المجالس العليا المتخصصة فى الصناعة والزراعة والتجارة ، المشرفة على وضع خطط الدولة الاقتصادية وتنفيذها .

يقول آخر : ان خلاص السلطة السورية من هذا الطابع الكومبرادورى ، الذى تعتبره الايديولوجية الستالينية " اشتراكيا " ، هو شرط نقرطتها والمعايير الاساسى لطابعها غير القمعى فالسلطة التى تأخذ على عاتقها الاشراف اشرافا مباشرا ووثيقا على الاقتصاد ، وتضع يدها اولاً باول على ناتج عمل الشعب ، وتعيد توزيعه على اوساط محددة بصورة مسبقة ، وتتملك وسائل الانتاج وتديرها دون ان تعطى العاملين فيها اى حق فى الاشراف الديموقراطى عليها ، وعلى اسلوب استخدامها وطريقة اعادة توظيف فوائض عائدتها ، والسلطة التى لا تستند اقتصاديا الى مواقع مستقل نسبيا فى تقسيم العمل الدولى ، هى بالضرورة سلطة شمالية ، قمعية وكومبرادورية ، وهى سلطة " نمط انتاج سياسى - كومبرادورى " ، مهمتها الاساسية اعداد مسرح بلدانها الداخلى لاعادة انتاج الرأسمالية على الصعيدين المحلى والدولى ، واعادة انتاج نفسها هى ذاتها فى اطارها ، مهما كانت صفاتها الخارجية واليات عملها " اشتراكية " . انها دون ادنى شك شريك الرأسمالية التجارى ووكيلها السياسى والاقتصادى فى بلادها ذاتها .

**س : هل تعتقد أن هناك وضعاً خاصاً لسلطة كهذه ؟ . ما هو هذا الوضع وما هى علاماته ؟ .**

**ج :** حددت فيما قلته عن السلطة فى الاجابة السابقة اوضاعها . ساحاول فيما يلى وصفها ، كما تتوضع فى الواقع العيانى نفسه ، وتظهر من خلال ممارستها لوظائفها العامة .

بادئ ذي بدء ، ثمة سلطتان فى سوريا : سلطة ظاهرية واخرى خفية . السلطة السورية هى عبارة ذات طابقين : طابق تحت الارض لا يظهر للعيان وآخر فوقها ، ظاهر وجلى . هذا الطابقان يرتبطان برباط وثيق ، لذلك لا يمكن الحديث عن انقسام فى السلطة او عن سلطة مزوجة ، ولا يمكن اعتبار ظاهرة توزيعها على الطابقين المذكورين عاملا من عوامل عدم

استقرارها وثباتها . بالعكس ، فالسلطة السورية تتوازن عبر هذا الانقسام ، الذى يصعب على الشعب وعلى خصوصها تحديد موقعها بدقة وتعيين مراكز القيادة واتخاذ القرار فيها ، ومعرفة نقاط قوتها وضعفها . ويموه طابعها ويتيح لها المناورة الواسعة فى الداخل والخارج .

اما السلطة الخفية ، التى هى فى الوقت نفسه السلطة الحقيقية والوحيدة فى سوريا ، فهى تمتد من أعلى الهرم السياسى الى أكثر المواقع الاجتماعية والسياسية تشعبا وسرية ويعدا عن الحياة العامة او العمل العام ، مارة بالاجهزة بمختلف توضعاتها وتظاهراتها ، بما فى ذلك بعض الاجهزة الحكومية او بعض الاوساط او الاشخاص فى هذا الجهاز الحكومى او ذاك . اما السلطة العلنية او الظاهرة فهى تتوضع فى مجلس الوزراء ومجلس الشعب والجهاز القضائى المدنى العادى ، ومؤسسات الحكم والادارة المحليين ... الخ ، وهى تنحصر من الرئيس ، رأس الهرم السلطوى ، الى اجهزة الادارة التنفيذية والتشريعية والقضائية ، التى تصرف الاعمال الحكومية والعامة بالمعنى العادى للكلمة ، او التى ينيها الرئيس فى القيام ببعض الاعمال ، بعد ان يخلع عليها بعض سلطته فى المجال المحدد بدقة ، الذى يفوضها العمل فيه ، تحت اشراف السلطة الحقيقية ، الخفية ، المتجسدة فى اجهزة الامن ، فى كل الاحوال والظروف والميادين .

هذا يعنى باختصار ان هناك مركزا موحدا تنبجس السلطة منه ويتشخصن فيه وترتبط به او تفيض عنه هو رئيس الجمهورية ، الذى هو رئيس السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ، اى رئيس السلطة العلنية ، الشكلية والصورية ، ورئيس السلطة الخفية ، التى يحرك بواسطتها مناحى ومناشط الحياة العامة ، ويشرف لوثق الاشراف عليها ويتحكم تحكما غير مقيد او محدود بها ، فهى الجهاز العصبى والعقل المدبر والقبضة الضارية لدولة ظاهرها شرعى لكنه بلا قوة او حول ، وخفيها غير شرعى ، لكنه يسير كل شىء ، ويعد صاحب الامر والنهى فى جميع قضايا البلاد . وبينما لا تملك السلطة القانونية او الظاهرية ، التى يعتبرها العالم الخارجى السلطة الوحيدة فى سوريا ، ويتعامل المواطن السوري معها بنوره بوصفها السلطة الشرعية التى لا يجوز ان يوجد بالتالى الى جانبها اية سلطة اخرى ، اى شكل من اشكال حرية العمل والقرار ، فان السلطة الخفية ، الحقيقية والمؤثرة والفاعلة هى بين ايدي الاجهزة ، التى يفترض بها ان تكون خاضعة لها من الناحية القانونية وان تاتمر باوامرها . هذه السلطة الخفية ، وهى تكوين منضو فى الدولة ، يخضع الدولة له الى درجة ان السلطة الحكومية ستنهار بالتاكيد ، ان هو سحب ولاه لها . يقول آخر : تستطيع السلطة الحقيقية او الخفية ممارسة جميع اعمالها دون صعوبة ، وتستطيع الدولة ان تبقى سليمة وقوية فى هذا النمط من الانظمة ، اذا ما انهارت السلطة الشكلية او تقرر الاستغناء عن خدماتها ، بينما ستنهار الدولة بالتاكيد اذا ما حصل اى

خلل جدى ودائم بعض الشيء فى عمل السلطة الخفية ؛ سلطة الاجهزة ، التى تمتد من رئيس الجمهورية فى قمة السلطة ، وتصل قاعدتها الى مختلف تجليات القاع المجتمعى لسوريا . من هنا فان وظيفة السلطة الظاهرية هى التعمية على وجود السلطة الاخرى ، او اضافة الشرعية على اعمالها ، كالقول مثلا ان الامن السياسى هو جزء من وزارة الداخلية ، وان المخابرات العسكرية تعمل تحت اشراف وزارة الدفاع ولصالحها ، وان امن الدولة تابع لمكتب الامن القومى ، منسق عمل اجهزة الامن العامن تحت اشراف الرئاسة الشرعية للبلاد . كما ان وظيفة السلطة الحكومية تكمن فى تسهيل مهام السلطة الحقيقية قدر الامكان ، والسماح لها بالتغلغل ، تحت ستار حكومى شرعى ، الى مجالات لا تدخل فى النطاق الامى لاي جهاز كان ، كوجود مندوبين عن الاجهزة الامنية المختلفة فى وزارات ودوائر الدولة المختلفة ، يراقبون نشاطاتها وموظفيها ، ويشرفون على كل صغيرة وكبيرة فيها ، بما فى ذلك الموافقة على منح هذا الموظف او ذاك اجازته الرسمية السنوية ، او ترفيعه او نقله او وضعه تحت اشراف الوزير ( هناك اعداد هائلة من موظفى الدولة السورية ، المفضوب عليهم سياسيا ، يضعون تحت اشراف الوزير او المدير المختص ، فيطلب اليهم الاقتلاع عن الدوام وعدم الحضور الى مقر عملهم ، وتمتنع دوائهم عن تكليفهم بأية مهام وان استمرت فى تسليمهم روايتهم كل اول شهر ) او تسريحه على مسؤولية الوزير السياسية ( تنص المادة ٨٥ من قانون الموظفين على ان للوزير الحق فى تسرح الموظف دون ابداء اسباب قراره ، عندئذ يقال ان التسريح تم على " مسؤولية الوزير السياسية " ) .

لا يشعر احد من ابناء الشعب السورى بالسلطة الظاهرية ، ولا يرى احد فيها شيئا جديا ، اى مؤسسات حكومية مقررة وناقذة ، لها صلاحيات فعلية ، ثبت فى كل ما له مساس بالحياة العامة وتتحمل مسؤولياتها امام مجلس نيابى يتحمل بدوره مسؤولياته امام ناخبيه او السلطة القضائية ، الفعالة بدورها . والحقيقة ان الشعب السورى قد اعتاد على اعتبار مجلس الوزراء هيئة بلدية وقروية عليا ، ذات طابع غير سياسى ، تهتم قبل اى شىء بتصريف الاعمال الادارية البتية ، المتعلقة بالحياة العادية للمواطنين ، الواقعة خارج مجال السياسة العليا للدولة والتي لا تتطلب قرارات كبرى . ويتندر السوريون فى مجالسهم على رؤساء الوزارات الذين تعاقبوا على السلطة بعد ١٦ تشرين الثانى ١٩٧٠ ، لكنهم لا يتطرقون فى احاديثهم الى السياسة ابدا ، ولا يعقنون مؤتمرات صحفية يشرحون فيها السياسات الدفاعية والخارجية والاقتصادية والاعلامية للبلاد ، التى يفترض انهم مسئولون عنها دستوريا . ولعل من الامور المميزة للسلطة السورية ان الوزارات الاربع التى عديناها ( الدفاع والخارجية والاقتصاد والاعلام ) لا تنتمى فعليا الى الوزارة ولا يقع وزرائها تحت سلطة رئيس مجلس الوزراء او

يخضعون لمحاسبتة ، بل هم وزراء اقوياء ، يمارس بعضهم عمله منذ سبعة عشر عاما (طلاس) ، يعتبر منصبه مستقلا عن التقلبات الوزارية الكثيرة التي شهدها سوريا وعن رؤساء الوزارات انفسهم . والحال ، ان طريقة تشكيل الوزارة او انتخاب " مجلس الشعب " او تعيين القضاة تبين المواقع التي تحتلها كل من السلطتين الحقيقية والشكلية وتعطي فكرة عن علاقتهما وموظفان كل منهما . من المعروف ان القصر يرسل لرئيس الوزراء المكلف باسماء من سيشفلون هذه الوزارات الاربعة ، الذين يجب عليه تسميتهم اعضاء في وزارته دون اى اعتراض على اى منهم بطبيعة الحال ، ثم يقترح الرجل اعضاء " وزارته " من قائمة مرشحين تقدمها اجهزة الامن له عن طريق رئاسة الجمهورية ، التي كثيرا ما تتدخل امرة بتزوير هذا وباعطاء الافضلية بالتزوير لذلك ، بعد ان تطلب الى كل حزب من احزاب الجبهة الوطنية التقدمية تقديم قائمة باسماء مرشحينها للوزارات المخصصة لها ، شريطة ان يكون للامن حرية اختيار من ستنطبق للوزارة منهم ، اى شريطة ان ترشح لها اكثر من اسم لكل وزارة من اسماء " تنصصها " بادراجها ضمن قائمة " مرشحينها " . ( كانت الاجهزة الامنية تنصص مثلا الحزب الشيوعي بادراج اسم عمر السباعي في قائمة من يرشحهم لشغل منصب وزير المواصلات . اما السبب فهو تورطه في فضيحة مالية كبرى ، اذ قبض ثمانية ملايين ليرة سورية من شركة سمسنس الالمانية ، التي كانت وزارته قد كلفتها بتجديد وتحديث الشبكة الهاتفية في سوريا . اذذاك بسط شريكه رفعت الاسد اجنته عليه وحماه ، ورغم ان بعض مندوبى حزب البعث طالبوا في احد مؤتمراته بمحاسبتة ومحاكمته . بعد تلك الفضيحة ، وطرد رفعت من البلاد صار السباعي مرشح المخابرات المفضل عن حزبه الشيوعي ، الى ان حل محله المليونير الشيوعي مراد القوتلى ، المعروف بعقد صفقات بناء مشبوهة وبتجارة الاراضى غير القانونية مع ضباط المخابرات ) .

منلما تختار السلطة الفعلية اعضاء الوزارة ، اعضاء السلطة الشكلية ، كذلك تختار اعضاء مجلس الشعب ، الذين تنتقيهم عبر عملية فرز وغريلة طويلة ومعقدة ، تبدأ بالاتصال بقيادات حزب البعث في المحافظات عن طريق القيادة القطرية ، التي يدرس مندوبوها مع قيادات اجهزة الامن المركزية وفي المحافظات قوائم باسماء مرشحي الحزب ، الذين يكون عندهم قليلا في العادة ، لانهم ينجحون جميعهم دون صعوبة اولا ، وكى لا يظهر وكان في الحزب تيارات وخلافات من جهة اخرى . ما ان تفرغ اجهزة الحزب والامن من اختيار مرشحي البعث ، حتى تسارع الى الاتصال باحزاب الجبهة الوطنية التقدمية ، لنتاقشها في مرشحينها ، وتقنعها غالبا باسماء معينة من صفوفها ، تتميز اما بموقف ودى من النظام ، او تعمل مع اجهزة الامن او الحزب . ومع ان الاجهزة الفعلية للسلطة تجد احيانا بعض الصعوبة مع المستقلين ، فانها ما تلبث ان ترتب الامور ، حين تعرض على من لا ترغب به منهم الانسحاب

مقابل ما تسميه " تكاليف " حملته الانتخابية ( وهذه تشكل مليغا من المال يتراوح بين ثمانين ومائة الف ليرة سورية ) اوزجه في السجن بتهمة اخلاقية او مالية تلفقها له . من الطبيعي ان اغلبية " المستقلين " الذين " يختارهم الشعب " يكونون من المضمونين والمتعاونين والمتقمعين ، ممن لم تعترض عليهم الاجهزة او تهددهم .

تعيين اجهزة السلطة الفعلية القضاة ايضا ، بناء على قوائم يقدمها لها وزير العدل بالتعاون مع المنظمة الحزبية في وزارته ، التي تضع تقويما لجميع العاملين في وزارتها ، شأنها شأن المنظمات الحزبية في جميع وزارات الدولة ، المكلفة بموجب قانون العاملين الموحد بالتجسس على موظفي الوزارات ، لتقييمهم وتقرير ما اذا كانوا يستحقون الترفيع ام لا يستحقونه . على كل حال ، فان حساسية الجهاز القضائي ، الذي تعتبره السلطة الخفية جزءا منها ، قد دفعت الجهات المقررة الى تأسيس مدرسة لتخريج القضاة ، والى الامتناع عن تعيين اى قاض يرفض الانتساب الى حزب البعث ، ثمنا لمنصبه .

في مقابل السلطة الظاهرية ، التي هي بلا سلطة ، الا حيث تتقاطع سلطتها مع السلطة الخفية ، تمتلك السلطة الفعلية ، الخفية ، وجودا كاسحا في سائر مجالات الحياة العامة ، وهي ثقيلة الحضور والوطأة على ضمير وحياة الشعب بمراتبه المختلفة . فهي بعكس السلطة الظاهرة ، شاملة ، توجد في كل مكان ، بينما السلطة الدستورية والشرعية محدودة الوجود ، محدودة الاعمال ، محدودة الصلاحيات . الى ذلك ، فان السلطة الشرعية تستمد شرعيتها وقوتها المحدودة من خضوعها لرئيس الجمهورية ، اى انها لا تستمد قوتها من قواعدها في الدولة ، أو من جهازها الإداري ونورها في حياة الشعب العامة ، بينما السلطة الفعلية تستمد قوتها من انتشارها في المجتمع والدولة ، ومن امسакها بالمفاصل الأساسية العاسمة لسائر النشاط الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والايديولوجية ، ولا تستمد من رئيس تمنحه هي ذاتها القوة ، لكونها عينه ويده واسانه ، ولانه سفتقر بدونها الى حتى الى المظاهر الخارجية لقوته . اما الفارق الثالث بين السلطتين فيتعلق بمداهما ، فالاولى ، الشرعية ، موجودة في الدولة لوحدها فقد ، بل انها موجودة في القسم الإداري منها لوحده ، في حين توجد الثانية في المجتمع والدولة جميعا ، لا يحد وجودها حد او يقيد قيد . لذلك فهي ليست بحاجة الى الشرعية ، وليس الدستور بالنسبة لها مصدر وجود . انها هي ذاتها مصدر كل شيء وكل شرعية او وجود في دولة نمط الانتاج السياسى - الكومبرانورى ، وهي لا ترى خارجها ما يمكن ان تكون بحاجة اليه ، كما لا ترى خارجها من هو يغنى عنها . بل انها صارات تعتبر نفسها لولية ليس فقط بالنسبة للدولة ، وانما بالنسبة للمجتمع ذاته ايضا ، لادراكها انها اعادت

صياغته طبقاً ومصلياً ، واعانت صنعه وخلقه ، فهو أذن مجتمعه الخاص الذى خلقته على صورتها ومثالها ، والذى وجد بها وإن يستمر بعدها .

هذه الهوة التى خلقتها السلطة الفعلية بين السلطة والدولة ، وقامت على تجريد الدولة من السلطة وعلى اضعاف طابع دولتى على مؤسسات ذات طابع محض تسلطى بالاحرى ، انحط بالدولة والسلطة معا ، وحولهما عن طبيعتهما العامة والمجردة والشاملة ، ونزل بما اسميناه السلطة الفعلية ، الا وهى اجهزة القمع وتفرعاتها الحزبية والحكومية المتناثرة بين قصر الرئاسة وآخر قرية فى البلاد ، الى مستوى محض عصاباتى تسلطى ، اطاح بالوظيفة الاصلية لهذه السلطة ، النابعة اصلاً من كونها جزءاً من سلطة الدولة ، وحولها الى ادوات تسلطية بيد قوى منظمة على مستوى الدولة والمجتمع ، خربت الدولة والمجتمع بوسائل دولتيه مظهرا ، لاغية لوجود الدولة عملاً ، لان الغاء الدولة هي النتيجة الحتمية التى ترتبت على الغاء المجتمع المدنى وتهميشه والتخلص من الروائز المعنوية والمادية التى تجعل منه مجتمعاً بالفعل ، وهى قيم العمل والديمقراطية ، وفكرة الحق والقانون وحقوق الانسان والمواطن ، ومبدأ السيادة الشعبية كاساس ومنطلق لسيادة الدولة ، التى لا يجوز ان تتشخصن فى احد او مجموعة او طبقة او حزب او مصلحة حزبية ، مهما كانت اهميتها .

باضعاف السلطة الشرعية ، وجعل السلطة الفعلية تلتهمها وتخضعها وتسخرها لاغراضها غير الشرعية وغير القانونية ، كان لابد من الغاء السلطة الشرعية ، الممثلة للدولة ، وهو ما حصل فى سوريا بقرارات واعية اشرف عليها رجل القى الدولة كى يحل شخصه محلها ، وكان من المحال ان يصل تمجيده وتآليه الى المستوى الذى بلغه ، وان تتشخصن الدولة فيه الى درجة النوبان ، لو انه بقى لها انحنى وجود . هذا الرجل هو الرئيس حافظ الاسد ، الذى استغل رئاسته للسلطة الشرعية كى يشل فاعليتها تماماً قبل ان يلغىها لصالح السلطة الفعلية ، الاخطبوطى الامنى القاتل ، الذى التفت حول عنق الدولة السورية الى ان ازهى روحها ، وكان قد استقل مشروعيتها اجهزتها الحكومية والرسمية لازهاق روح المجتمع السورى ايضا .

من الادلة الفاضحة على انحلال واضمحلال الدولة والمجتمع استبدال الدولة ، فى مرحلة الاولى ، باجهزة السلطة الفعلية ، السرية وغير العامة او العلنية ، التى دخلت فى الاعوام الاخيرة فى مرحلة ثانية ذات سمات تتصف بخطورة فائقة ، تتجسد فى بروز تجمعات تسلطية رديفة لاجهزة السلطة الفعلية فى معظم مدن وقرى سوريا ، تعمل فى خمنتها احياناً ، وتسخرها لصالحها احياناً اخرى ، بحيث نشأ نمط جديد من تنظيمات تسلطية ، تختلط فيه بقايا الدولتى بالاجهزة التسلطية والقمعية ببنى ما قبل مجتمعية ، اعيد احيائها كالتوافك والعشائر والاسر والمجاميع المسلحة والعصابات والفئات الجهوية ... الخ ، لتجهز بنورها على اخر بقايا السلطة

العامة فى مناطقها ، ويتسلف بقايا اللحم المجتمعية فى اماكن وجودها ونشاطها . اما اضمحلال المجتمع ، فمن ابلته الفاضحة التمزيق العنيف الذى اصاب بناء وهياكله ومكوناته ، وحولها الى جزر متناثرة من اقلية ، ومجاميع ، واسر ، وطوائف ، وعشائر ، ومصالح متناحرة ، وشرائع اجتماعية مصطرعة مقتتلة ، وجهويات متعادية . اذا كانت قمة السلطة تفرض سياستها المدروسة المنظمات التسلطية ما قبل المجتمعية على القاع الاجتماعى ، فما ذلك الا لى تجعل المسامى التى تبذل للحم النسيج المجتمعى المثير المهشم امرا مستحيلا ، ولجعل اى مشروع للخلاص الوطنى قضية بلا افق او اساس ، اى لجعل البنية المجتمعية القائمة ترفض بحكم وضعيتها ذاتها اى مشروع وطنى قد يتهدد وجود السلطة القائمة ويرسم للبلاد طريقا نحو خلاصها ، لان مثل هذا الطريق سيبقى بالتاكيد رهنا بتجاوز الانقسامات الالئية والطائفية والعشائرية ... الخ التى احدثها النظام الراهن فى المجتمع ، ليكمل استمراره رهنا باستمرارها واطالة عمره رهنا بتعميقها .

**س ، اتوجد ترائن على ان السلطة الاسدية تمتص هذه التنظيمات ما قبل المجتمعية ، وتسفرها لصالحها ؟ .**

**ج :** تدل اسماء رعاء بعض هذه التنظيمات على علاقتها بالسلطة القائمة ، فى " جمعية المرتضى " اسسها جميل الاسد شقيق الرئيس . وهى جمعية طائفية غرضها تعبئة الجمهور العلوى على اسس محض طائفية ضد الاغلبية السنية من جهة ، واعادة علوية قطاعات واسعة من المسلمين فى الجزيرة وبانية حمص وحماه ، بحجة ان بنو وفلاحي هذه المناطق كانوا علويين اجبرتهم السلطة العثمانية على اعتناق المذهب السنى ، ويودون الان العودة الى مذهبهم العلوى الاصلى من جهة اخرى . هذه الجمعية عملت بصورة علنية ، ومهدت نوات واحتفالات ومهرجانات فى مختلف المناطق السورية تحت سماع السلطة وبصرها ، وفتحت مكاتب لها ، ورفعت يافطات فى اكثر شوارع دمشق ازدهاما ، واصدرت شهادات ووثائق طائفية مكتوبة لشعرات الالاف من رجال القبائل البدوية فى مختلف المناطق السورية ، بل انها قامت بتسليح بنو المناطق الحساسة كبنو منطقة شرقى حمص وحماه ، وامتدتهم بسيارات مسلحة من مستودعات سرايا الدفاع ، واعلن اكثر من منتسب اليها انها ستحل حزب البعث بمجرد استلامها الحكم ، وانها ما تأسست الا لى تخلص الشعب من البعث . واخيراً ، انتسب اليها اخيرا عدة مئات من المسؤولين فى السلطة بصورة علنية وبون خوف ، باعتبارها الذراع السياسية لسرايا الدفاع ، الجهاز العسكرى للنظام القائم . وقد عملت جمعية المرتضى بصورة صريحة طيلة اربعة اعوام

كاملة دون ان تتخذ اية خطوة رسمية ضدما او يلاحق اى عضو فيها ، رغم تشدد السلطة مع مؤسسى التنظيمات غير الشرعية ، الذين ارسل بضعة الاف منهم الى المشاق ، ويقبع الاف آخرون فى السجون منذ قرابة خمسة عشر عاما . فى ايار من عام ١٩٨٢ ، عندما انزلت الجمعية الاف المتظاهرين الى ساحة قصر الضيافة تأييدا لرفعت الاسد ضد ضباط الجيش ، تم منع بقرار لم يكتسب صفة رسمية الى اليوم ، دون ان يعتقل او يلاحق احد منها او ان تلقى عضوية رئيسها جميل الاسد فى برلمان يفترض انه لا يمثل فيه الطائفة العلوية او غيرها من الطوائف ، بل الشعب ، الذى ويسلح بعضه ضد بعضه ويثير فيه النزعات الاشد انحطاطا وضررا . اذا كان جميل الاسد واءضاء الجمعية قد بقوا دون عقاب ، فان مئات السوريين قد هوقبوا على يديه ويدي جمعيته ، وامضوا اشهرا كثيرة وسنوات عديدة فى السجون التابعة لسرايا الدفاع الموضوعة بتصرف " قائد المسار الاستاذ جميل " ( هذا هو لقيه الرسمى . اما حافظ الاسد فهو " قائد المسيرة " ) ، ومنهم من امضى اشد ايام حياته بؤسا وقسوة لغير ما نذب جناه سوى رفض الموافقة على انجاز معاملات مخالفة للقانون لصالح جميل الاسد ، بل ان بعض السوريين فقلوا حياتهم ذاتها ، لانهم لم يحتملوا العذاب والاهانة والجوع ، ولان صحتهم لم تحتمل البرد القارس فى لىالى مطار المزة العسكرية والمنطقة الجبلية المحيطة به ، حيث سجون القائد رفعت الاسد وبرك الاسيد التى كان يذوب فيها خصوم النظام ومنهم الشاعر محسن الخير . لقد كان السجناء يوضعون فى هذه السجون عراة كما ولدتهم امامتهم فى بركات من الصفيح رشت ارضها الخشبية بماء بارد ووضعت فيها مراوح كهربائية تعمل ليلا نهارا ، بينما السجناء محرومون من ابسط حقوقهم الانسانية كحقهم فى الطعام والشراب والنوم والذهاب الى الرحاض والاتصال ببعضهم او بنويهم خارج السجن ، وتنهال كراييج عناصر وجلاى سرايا الدفاع عليهم فى الدخول والخروج ، وفى كل وقت من الاوقات .

بتقييد نشاط جمعية المرتضى العلنى ، نقل الاستاذ نفوذ وحصره فى مدينتى اللاذقية وطرطوس ، اللتان اعطيتا له كى يديرهما كما يحلو له . فأسس فى كل منهما مكتبا للاستيراد والتصدير ، ونظم عصابات مسلحة تسهر على حسن سير مصالح رئيسها ، وهى عصابات منظمة بطريقة أمنية حديثة ، تملك سيارات وسجون ومحققين ومنقذين وجهاز استطلاع ومراقبة كامل الانتشار والنمو ، بل ان لديها اجهزة اتصال حديثة واقنية بث خاصة بها . ويرأس هذه العصابات بصورة ميدانية فواز الاسد ، الابن الاكبر لجميل الاسد ، الذى يروع مدينة اللاذقية باساليب من الارهاب والقتل لم تعرف المدينة شبيها لها طيلة هذا القرن .



بدأ جميل الاسد عمله باجتماع عقده مع مدراء واصحاب مكاتب الاستيراد والتصدير في اللاذقية وطرطوس ، طلب اليهم فيه تسليمه نسبة من دخول مكاتبتهم حدهما لكل واحد منهم ، وهدد بمنعهم من العمل في مرفأى المدينتين ، ان هم امتنعوا عن تسديد ما يطلبه اليهم . ثم زار مديري المرفأين الحكوميين ، طالبا اليهما باسم شقيقه رئيس الجمهورية اعطاء مكتبه الافضلية في معاملات الاستيراد والتصدير . اخيرا استدعى موظفى الجمارك فى المرفأين وهددهم ان هم اعترضوا اية بضائع يأمر بتعريضها لىون رقابة . بعد الكلام جاءت الافعال ، بدأت عصابات الاستاذ المسلحة عملها ، وشرعت تختطف هذا وتحقق مع ذاك وتبتز نقود هذا وتنتزع ارض ذلك ... الخ ، والسلطة تغمض عينها كأنها لا ترى شيئا . فى النهاية ، بدأت عمليات العصابات تتجه نحو العدو الحقيقى للنظام ، عنيت الشعب ، فاخذ قواں الاسد يقتحم المقامى ليطلب الى روادها الانبطاح تحت طاولاتهم ، ويدخل الى فندق الهيلتون وغيره من الفنادق مطلقا النار من مسدسه او معتديا على الزبائن ... الخ . فى هذه الاثناء كثرت اعتداءات العصابات على النساء ، وترددت فى سوريا كلها حكايات الفتاة نائلة عاقل ، التى اختطفت واغتصبت طيلة ثلاثة ايام قبل ان يطلقوا النار علي ثديها الايسر ويلقوا بجثتها فى أحد شوارع المدينة . انذاك علق اهلها ورقة نعوة على جدران المدينة يعلنون فيها موتها " على يد عصابات القتل والغر " ، فجاء ضباط من المخابرات العسكرية يهددون ذويها باعتقال شقيقها ، ان لم تستبدل اوراق النعوة باوراق اخرى تحل من ذكر اسباب الوفاة . كذلك ضجت مدينة اللاذقية بموت الشاب والطالب الجامعى صفوان الاعسر ، الذى ضربه أحد أبناء الاسد فرد الضربة . فما كان من ابن توفيق الاسد ، الاخ الثانى لرئيس الجمهورية ، الا ان سارع الى مسلحيه فتيما سيارة الباص التى امتطاهما الاعسر ثم اوقفوها وصعدوا اليها وطعنوا الشاب بالسكاكين الى ان مات على مرأى من جميع ركاب باص النقل العام .

هذه الظواهر الجنيده هى فى تقديرنا جزء من السلطة الفعلية فى سوريا ، وهى تم بتشعبات وطرق جانبية كثيرة ، لكنها تصل فى النهاية الى رأس السلطة الفعلية ، اى الى رأس السلطة الفعلية ، اى الى رئاسة الجمهورية ، حيث المركز الذى قرر اقامتها والافادة منها ، بعد ما جرى فى سوريا بين عامى ٧٩ و ٨٢ ، حيث تزلت السلطة الفعلية منذ الدقائق الاولى الى المعركة ضد المعارضة المسلحة والسلمية وكانت هى نفسها هدف هذه المعارضة . بعد عام ٨٢ الذى انتهى بانتصارها على شعبها ، قررت السلطة الفعلية خلق عصابات تسلطية مسلحة على مستوى الشوارع نفسه ، تخوض معارك السلطة الفعلية ضد القاعدة الشعبية لىون انقطاع ، فلا تتيح للشعب الوقت الكافى لتنظيم نفسه من جهة ، وتحول السلطة الفعلية الى حكم بين فرقاء " شعبيين " مقتتلين ، عوض ان تكون هى نفسها طرفا فى الاقتتال الاهلى منذ مرحلة الاولى ، من

جهة اخرى . لهذه الاسباب قلنا فيما سبق ان هذه العصابات هي جزء بنيوى - تكاملى من السلطة الفعلية ، وان خيوطا قوية تشدما الى اجهزة الامن ، واكدنا انها مرحلة جديدة على طريق انحلال الدولة ، التى بدأت تتلاشى بسبب اجهزة السلطة الفعلية فى البداية ، الى ان سددت هذه لها الضربة القاضية من خلال النمط الجديد من السلطة ، المتوضع فى الشارع باعداد كبيرة من مسلحين خارجين رسميا على القانون ، لا ينتمون الى اى جهاز دولتى او سلطوى رسمى ، ومسلحين قانونيين ينتمون الى الاجهزة الرسمية ، ويضم منظمات خارجة على القانون الى قوى للسلطة الفعلية ، وظيفتها هي الغاء الحياة القانونية للدولة والمجتمع ، مع انها تتوضع داخل النسيج القديم للدولة وتحمل طابعا شبه دولتى وتعمل بامرة رئيس الجمهورية ، وتتبع نواتر ومؤسسات تنتمى الى السلطة الظاهرية ، الشرعية والرسمية . واذا كانت المنظمات العصاباتية تتقاطع مع السلطة الفعلية على مستوى قاعدى وتفترق عنها على مستوى قياداتها الوسيطة وكادرها الاعلى ، فان لقاء خيوطهما عند الرئيس ، وتوجههما نحو تحقيق الهدف ذاته ، وهو تفكيك المجتمع والقضاء على اى مظهر من مظاهر وجود الدولة فى الحياة العامة ، يجعلهما جهازين متكاملين فى سلطة واحدة ، يسيران بالوضع العام نحو حالة جديدة ، تنتفى منها الدولة والمجتمع والسياسة ، التى لم تعد جملة الافعال الضرورية لتدبير الشؤون العامة ولادارة الدولة وتلبية مصالحها العليا ، بل جملة تدابير واجراءات وافعال تسلطية هادفة الى تدمير المؤسسات الدوائية والمجتمعية التى تصدر السياسة عنها . اذا كانت السلطة لا تعرف ما يفعله جميل الاسد ورجال العصابات المسلحة ، فانها تعرف بالتأكيد ما جرى شرقى حمص عام ١٩٨٥ بين عشيرتى الحسنة والفواعة ، اللتان استخدمتا الاليات المبرعة والراجمات والمدافع ضد بعضهما ، مما كان رفعت الاسد قد زودهما به من مستودعات سرايا الدفاع ودرهما عليه . كما تعلم السلطة بوجود عصابات ملحة فى جميع المدن السورية ، تتكون من مجرمين وقتلة اختلت هي نفسها سبيلهم من السجون ، واشرفت على تسليحهم وتدريبهم وشكلتهم فى منظمات تعمل بالتعاون مع الامن ، جهاز السلطة الفعلية ، الذى يكلف هذه العصابات بلغم الحياة العامة باجراء الحرب الاهلية ، وبابتزاز المجتمع وتخويفه من المجازر التى يمكنها ان تنظمها ضده ، مثلما يكلفها باغتيال واختطاف خصوم النظام فى كثير من الحالات ، وبالقيام بالافعال التى كان من المفترض ان يقوم هو نفسه بها .

يبرز الظاهرة العصبانية كظاهرة سلطوية ، ونزول السلطة الى مستوى محض عصاباتي ، تصل الهيئة الحاكمة بالنولة الى حالة من الالغاء التام ، لانها بدأت تستخدم بعض عصاباتها ، كعصابات جميل الاسدياء ، ضد اجهزة السلطة الفعلية ذاتها ، بفرض خلق قوى بديلة لها في الشارع ، والتحكم بحركتها وسياساتها من خلال ادوات تراقبها لها في الشارع ، إن قيادة السلطة الفعلية تستطيع الاستغناء عنها ، لا سيما وأن مركز هذه السلطة لا يريد لاجهزته أن تعمل في انسجام وتناغم مع بعضها ، بل هو يربطها به باعتباره القطب الذي يجب أن يتمحور كل جهاز منها حوله ، فلا تكون الا اجهزة ذاتها هي محور ذاتها ، بل يكون الرئيس هو محورها المشترك رغم ما بينها من صراعات ( بالاحرى ليقى الصراع قائما فيها بينها ) وضمان وجودها وكافل تعايشها السلمي النسبي ، أو لئلا كافل عدم تفجر صراعاتها وتحولها الى صراعات مفتوحة وتناقضية ، علما بأن هذه الصراعات ، التي يديرها ويسهر عليها الرئيس نفسه ، ضرورية لتوازن وتحييد اجهزته المضطربة المتناقضة ، ولكن التي يجب أن يوحدها ولاؤها له ، بحيث لا تصل بها خلافاتها الى اقتتال ملعن سيفجر السلطة الفعلية بالتاكيد وسيهشمها . وإذا كان مركز السلطة الفعلية قد عمل المستحيل خلال السنوات العشرة الماضية لشق وحدة الاجهزة والتحكم بكل جهاز منها بوضعه في مواجهة الاخرين ، وبتقريب هذا الجهاز اليه وابعاد ذلك عنه ، وبتحريض هذا الجهاز ليوقف ضد الاجهزة الاخرى ، غير المؤثرة او قليلة الولاء فإن نشوء الاجهزة التسلطية المرتبطة بتكوينات ما قبل مجتمعية ، طائفية كانت أم سرية ، ليس هدفه فقط اعادة وتأخير وتخريب سيروية الاندماج الاجتماعي للشعب ، بل وزج هذه الاجهزة الطائفية - الاسرية - الشخصية في صراعات وتوازنات اجهزة السلطة الرسمية ، واعتبارها جزءا تكوينيا من هذه السلطة . مزودا بصلاحيات « رسمية » غالبا ما تكون رئاسية ، كصلاحيات عائلة الرئيس في محافظتي اللاذقية وطرطوس ، تضعها فوق جميع مؤسسات وقوى السلطة الفعلية ، التي تنتقل سلطتها الى عصابات تسلطية تتداخل معها وتعمل ضدها في أن معا ، ترتبط بسلطة تمحورت في البداية حول شريحة اجتماعية ، ثم في طور تال حول اجهزة النولة الفعلية ، وما هي تتمحور حول شخص الرئيس وحده ، مع انه مثل وحدتها في الطورين الاول والثاني ، واخذ يمثل الآن تدهورها وانهارها ونشوء بدائل لها ، انبثقت من قاع لاجتمعي يعارض وجوده مع وجود المجتمعين المدني والسياسي ومع وجود أية سلطة نظامية ، بما في ذلك سلطة الاجهزة .

اعتقد اننا على مشارق طور من الصراعات بين الاجهزة من جهة الى التوازنات الشديدة الحساسية القائمة بين اطراف السلطة الفعلية ، رغم ان هناك مناطق ، كاللاذقية ، انتقل فيها

مركز ثقل هذه التوازنات من الأجهزة الى « العصابات التسلطية » هذه الوضعية الجديدة تستحق دراسة متأنية ، لما سيقرب عليها من صراعات في السلطة الفعلية ستحل على مستوى « القاع الشعبي » وستقل الصراع ضد المجتمع من الأجهزة الى صعيد شبه مجتمعي ، ستحسم فيه قضايا لا تتبع من صراعات القوى الاجتماعية ، بل تتعلق بصراعات قوى سلطوية وتسلطية انزلت صراعاتها الى تحت ، لتحصنها هناك ، لان صراعاها الصريح على مستوى السلطة سيؤدي الى تفجيرها وتهشيم اطرافها . واذا كان من سمات السلطة السورية انها تنزل بصراعاتها الى المجتمع ، لتفجرها فيه بطريقة تضعفه وتوفرها من عقابيل تفجر تناقضاتها الذاتية ، فان هذا النمط الجديد من صراعات الأجهزة لن يؤدي الى اضعاف المجتمع والبقاء على وحدة السلطة في المجتمع ذاته ، لأول مرة ربما منذ ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٠ ، ان تغيير جميع قادة فروع الامن العسكري في المحافظات قبل قرابة ستة اشهر . وقد تم بذريعة تقوية اجهزة المخابرات في مواجهة الظاهرة العصاباتية ، هو التعبير الأكثر وضوحا عن الصراعات القائمة وبخول اعلى قيادات الدولة فيها ، واستثمارها ضد هذا الجهاز او ذاك من اجهزة السلطة الفعلية ، لاسيما وان القوة التي اتخذت قرار التغيير ( رئيس الجمهورية ) لم ترجع في قرارها الى الجهة المسؤولة عن قادة الامن ، بل اتخذت قرارها من فوق رأسها ، لانه جزء من الجهد المبذول لضعافها . ومن المميز في هذا الخصوص ان عصابة من العصابات الاسدية يقودها محمد الاسد ، ابن توفيق الاسد شقيق الرئيس ، قتلت في اصطدام مسلح مع المخابرات العسكرية رجاين من هذه الاخيرة ، احدهما برتبة مساعد والآخر رقيب عندما حاول حاجز المخابرات اعتراض سيارات تنقل مخدرات من طرابلس بليمان الى منطقة الحدود التركية ، وان جميل الاسد اتصل برئيس فرع المخابرات العسكرية في مدينة اللاذقية يامره بارسال من يستلم جثة « الكلبين » اللذين نصبوا كمينا « لمواطنين أمنين » . ومن الجدير بالذكر انه لم يجرأ تحقيق رسمي في مقتل رجل الامن ، اللذين قتلتهما مسلحون خارجون على القانون يهريون المخدرات من بلد مجاور الى بلد آخر مجاور ، مع ان زعيمهم اتصل بصورة صريحة معلنا مسؤوليته عن مقتلهما .

**سي ، هل نشأ هذا الواقع نورا استيلاء الاسد على السلطة أم سبقتة تطورات ما ؟**

**ج** : ذكرت ان الاسد حدد لانقلابه مرحلة انتقالية ، ينحجز خلالها التحول نحو وضع السلطة فيه قوة ، ومتماسكة ، ومغطاة بتوازنات داخلية وعربية وهولية ملائمة ، والمجتمع مفتت ومزور وغارق في العجز والاستسلام . قلت ايضا ان الاسد قدم لهذه الغاية تصورا سياسيا

وأسعا ، يوحد السلطة حول مركز واحد قوى ، سيطرته فوق الشكوك يسود الاجماع اطراف السلطة واجهزتها حول قراراته ، التى لا يجوز ان يتم الاعتراض عليها او مقاومتها من اية قوة سياسية او كتلة شعبية ذات وزن مثلما اقام لهذه الغاية مؤسسات تمثيلية وتنظيمية يحتوى النظام عبرها ما قد يفرزه الواقع الاجتماعى والسياسى من نخب فى جميع الاصعدة. اما على الساحة العربية . فقد وضع تصور يتيح له مطابقة موقعه مع موقفى مصر والسعودية ، بحيث يحتسى من اسرائيل بمصر ، ويمول الاوضاع السورية الجديدة بالمال السعودى ، ويضع مصر والسعودية فى الوقت نفسه وراءه فى صراعه مع العراق ، فيكون قد امن اسرائيل والعراق ، خصماه الاساسيان فى تلك المرحلة . اخيرا اعلن النظام قبوله بقرارات « التشريعية الولائية » لتسوية الصراع الاسرائيلى - العربى ، وخاصة القرار ٢٤٢ ، الذى اتاح تقطية عالمية معقولة لوضع السلطة الداخلية والعربية .

فى ظل هذه السياسة ، التى حملت طابعا انفراجيا فعليا بالنسبة لعلاقات السلطة بالشعب ، تم انتخاب الاسد رئيسا للجمهورية وقيم نظام رئاسى شديد المركزية حول الاسد ، الذى امسك بمقائيد الحزب والجيش والحكومة ، وبدأ يتصرف كرجل للاجماع الوطنى ، يعد انتقاده او الخروج او الاعتراض على قراراته جريم من الطراز الاولى عقوبتها الموت وسط هذه الاجواء من « الوحدة الوطنية » وتحت ضجيج اعلامى يصم الاذان حول الاسد كرجل ينتمى الى الوطن كله ولا ينتمى الى اية مؤسسة او قوة او طبقة ، بدأ النظام الجديد يخلق على ارض الواقع ما جاء لاقامته ، فاخذت السلطة تعمل وكأنها قررت نوعا من الاقتسام الطائفى للدولة ، على ان يأخذ العلويون الجيش والامن فى هجمة واحدة ، ضمن سياسة تضع يدهم على هاتين المقسمتين ، بدما باجهزة الامن التى هى اجهزة السلطة الفعلية المتداخلة مع الجيش من جهة ومع المجتمع من جهة اخرى . على ان يتركوا ، فى هذا الطور ، القسم الاكبر من مناهب ، الادارة والحزب لغيرهم . شريطة ان يتوضعا توضعاً انتقائياً بداخلهما .

فى هذا الطور من اقتسام السلطة ، الذى جعل السلطة الفعلية بين ايدي العلويين والسلطة التشكيلة ، المراقبة منهم بدورها ، بين ايدي غيرهم ، تم تجنيد بضعة عشرات الالف الشبان للدخول الى الكليات الحربية ، وتوسعت سرايا الدفاع ( وهى قوة محض علوية نسبة العلويين بين ضباطها وجنودها ٩٩,٩٩٪ ) وكانت قوة صغيرة لا تتجاوز كئيبتين عام ١٩٧٠ فيبلغ تعدادها ٥٥ الفا من الضباط والجنود عام ١٩٨٢ . وتحوت الوحدات الخاصة الى جيش كامل ، وتم توسيع المعاد العسكرية القائمة واستحدثت معاهد جديدة بحجة تحديث الجيش ، للامساك بالمؤسسة العسكرية بفرعها الجيشى والامن . كما شهدت اجهزة الامن ثورة حقيقية

عديدة ووظيفية ، فتدقق اليها عشرات الالف الشبان كل سنة ، الى ان بلغ عدد منتسبيها الان قرابة ٢٦٠ الفا من المتفرجين ، يستخدمون ١٧ الف سيارة ، وحدث ما فى تقنيات الغرب والشرق من اجهزة تنصت وتجسس وتعذيب ومتابعة وتصفية . . . الخ ، بعد ان كانت ملاكاتها صغيرة لا تكاد تذكر عام ١٩٧٠ .

ان اعطاء الاولوية فى سياسة النظام الداخلية لتوسيع وتطبيق السرايا والمخابرات يظهر النوايا الحقيقية للسلطة ، فالسرايا هى قوة عسكرية متفرعة لحماية السلطة من الاخطار الداخلية فقط ، كما اعترف رفعت الاسد خلال صراعه مع المجموعة العسكرية عام ٨٣ . اما المخابرات فهى بدورها قوة متفرعة لحماية السلطة من اعدائها الداخليين . بالنظر الى طابعهما الداخلى الخاص ، فانهما لم يلعبا فقط دور قوتين امنييتين قمعيتين داخليتين ، بل لعبتا كذلك دور تنظيم سياسى على متوضع داخل السلطة ومتفرع مائة بالمائة للعمل السياسى ، تمت من خلاله السيطرة الفعلية على الجيش ، الذى لم تكن قد اكتملت عملية تطبيقية بعد من جهة ، وعلى الاحزاب السياسية وبعض القطاعات الشعبية والمهنية من جهة اخرى ، كالوسط السورى المتعلم الذى انتسب او نسب الى رابطة خريجي الدراسات العليا ، التى كانت تابعة لسرايا الدفاع .

مع اعطاء الاولوية فى العلونة للجيش والمخابرات ، الجهازان اللذان بلغت علونتهما نسبة تقارب المائة فى المائة ، كانت عملية علونة بقية وحدات الجيش تسير على قديم وساق ، بدما بالوحدات الخاصة وانتهاء بضباط الوحدات المقاتلة والضباط الميدانيين ، وبقي القسم الاكبر من جنود وصف ضباط وضباط الخدمة الاجبارية مسلما او مسيحي ، بينما تتعاظم نسبة العلويين بين المتطوعين تعاضما يفوق حجمهم فى المجتمع السورى ( بين ١٠ و ١١ ٪ من السكان ) .

ثم اذن وحدات عسكرية واجهزة أمنية علوية بنسبة مائة بالمائة . وهناك وحدات عسكرية تخضع خضوعا مطلقا للضباط العلويين الميدانيين ، اللذين يسيطرون عليها بنسبة مائة ايضا ، فهم الذين يقودونها ويصدرون اليها الاوامر ويراقبون كوالها وملاكاتها . بينما يتكدس من بقى من ضباط الجيش السنة والمسيحيين فى اقسامه الادارية ، حيث يفقدون حتى الى اسلحة شخصية يدافعون عن انفسهم بها ، او انهم يوحلون كمينات اخيرة فى وحدات الجيش المقاتلة ، حيث يلعبون دورا صوريا وهاشيا تحت ويعاملونهم معاملة المتشكك فى ولائهم ، مع ان بينهم اعضاء قداماء جدا فى حزب البعث .

بدأت عملية علونة الجيش والامن من الايام الاولى للحركة التصحيحية ، لكنها بلغت سرعاتها القياسية واتخذت طابعا صريحا ومكشوفيا وفى اعقاب التدخل فى لبنان ، حين بينت

جريمة مدرسة المدفعية ان جميع المنتسبين الى المدارس العسكرية هم من العلويين ، وان عدد القتلى فى هذه الجريمة المستنكرة كانوا من الطائفة العلوية بلا أى استثناء . من جهة أخرى ، فان انفجار الصراع مع التيار الدينى المسلح عام ٧٨ استغل سلطويا لتصفية الجيش من بقايا الضباط السنين ، فتمت عمليات تسريح منهجية لهؤلاء دون أى سبب ، سوى كونهم « أرض خصبة » ، كما كان يقال آنذاك ، للتيار الدينى ، مع انه من المعروف ان ضباط الجيش السورى هم جميعهم من البعثيين وان أحدا لا يقبل فى الكلية الحربية اذا لم يكن عضوا فى الحزب . كما اعتقل بضعة مئات من خيرة ضباط الجيش اعنو بعضهم وما زال بعضهم الآخر فى السجون ، لمجرد كونهم من السنة ، غير الموثوق بهم . وقد استهدفت الاعتقالات احسن ضباط الجيش ، والمتفوقين منهم ، لاعتقاد السلطة ان هؤلاء اشد خطرا عليها من غيرهم ، وان عليها التخلص منهم ، لتأمين على نفسها منهم ومن الجيش . بالتعبئة الايجابية والعلوية الفعالة من جهة ، والتسريح والطرد والتصفية لغير العلويين من جهة أخرى ، يمكن القول ان تطبيق الجيش والامن غدا تاما ، وان هذين الفرعين من المؤسسة العسكرية هما الميدان الذى تتداخل فيه سلطة الطائفة العلوية بسلطة الاجهزة وتتماثل معها ، بحيث يصبح الحديث عن الجيش حديثا عن الطائفة المنظمة والمسلحة ، والحديث عن الطائفة حديثا عن مؤسسة عسكرية منظمة على مستوى السلطة ، التهمت الدولة والمجتمع واخضعهما لمصالحها ولادوية نظراتها وارتباطاتها ووجودها . والحقيقة ان أى نقد للعلويين يعتبر نقدا للسلطة ، كما ان الاصطدام مع على ما يعد نوعا من العدوان على رجل امن او على احد المنتسبين الى المؤسسة العسكرية ، مع ان الرجل قد يكون بعيدا كل البعد عنها ، وقد يكون من المتعارضين للنظام الراهن ، الذى توجد ثمة معارضة علوية وطنية وديموقراطية شديدة النشاط والقوة له وسياساته .

يعد عام ١٩٨٣ ، الذى كان ذروة تكسير المجتمع ، بدأت عملية الامساك بالمفاصل الحساسة من الحياة العامة وجهاز الدولة الادارى ، وخاصة فى مجالات معينة كالمطب والهندسة والصيدلة واستخراج النفط وبعض الزراعات المتطورة والسياحة والتعليم ، وخاصة حقل العلوم الانسانية ، التى يعتقد النظام انه من خلال السيطرة عليها سيطر على الاجيال الطالعة . وقد انعكست توجهات النظام فى البعثات التى ارسلها الخارج ، وخاصة الى البلدان الاشتراكية ، حيث ارسل عشرات الاف الشبان كل عام لتلقى العلم أو للتخصص . وقد حرص مكتب التعليم فى القيادة القطرية لحزب البعث ، الذى ترأسه بين لواسط واواخر السبعينات رفعت الاسد ، على ارسال شبان من الطائفة العلوية دون غيرها الى الدراسة فى الخارج . من ذلك على سبيل المثال ان دفعة عام ١٩٧٨ ، التى ذهبت من محافظة طرطوس الى الاتحاد السوفيتى ، شملت

١٩٨ علويا ومسلما واحداً ومسيحياً واحداً ، مع ان عدد مسلمي ومسيحيي المحافظة المذكورة يعادل عدد علوييها . انذاك ، اعترض الامين القطري المساعد لحزب البعث محمد جابر بجبور على تركيب الموقدين ونسيهم ، فنشب نزاع عنيف بينه وبين رفعت الاسد ، الذى اتهمه بالطائفية ، وبانه يقيم تمييزات على اساس طائفى بين معوثين « حزيين » تم انتقاؤهم على اساس حزبى ! ثم تعارك معه وضربه بمنقضة سجانر كانت امامه ويجهز الهاتف الذى كان على طاولة الاجتماع ( فى هذه الفترة القى رفعت الاسد اياه مجموعة من الخطابات فى سرايا الدفاع حث فيها جنده العلوى على انجاب اكبر عدد ممكن من الاطفال ، لموازنة الاختلال السكانى الحاصل لمصلحة السنة ، المعروفين بكثرة اطفالهم ، ووعد جنود السرايا باعطائهم مكافأة نقدية مقطوعة وزيادة شهرية ثابتة على كل طفل ينجبونه ! ) . ويمكن القول ان سيرورة علوية الجهاز الادارى للسلطة جارية على قدم وساق ، وان هدفها هو وضع السلطة الحكومية ذاتها بين ايدي الكادر العلوى بدرجة تجعل من المجال ادارتها بكونه او استغلالها عنه ، لان بقاء السلطة فى يد العلويين لا يجوز ان يرتكز الى المؤسسة العسكرية وحدها ، فهذه قد تدمر فى حزب او نزاع اقليمى كبير الى المؤسسة العسكرية وحدها ، فهذه قد تدمر فى حرب او نزاع اقليمى كبير ضد عدو ما . لذلك يجب ان يسيطر العلويون على مفاتيح اساسية ، ليكون التخلى عنهم معادلاً للقضاء عليها او لتعطيل اعمالها .

لاستكمال هذه التلميط للدروس للنواة ، وضعت السلطة الفعلية العلويين فى مواجهة مجتمعهم عبر سلسلة من التدابير هدفت الى اقناعهم باستمالة وجود او قيام روابط تاريخية او طبيعية تشدهم بطريقة ايجابية الى ابناء وطنهم ، كما رمت الى ربطهم بالسلطة ربطاً يلغى أى شكل من اشكال مواطنيتهم او انتمائهم الى المجتمعين المدني والسياسى ابلادهم : يخرجهم من صراع شعبيهم فى سبيل حرية وكرامته ، ويحولهم الى قوة لاحتلال داخلى لوطنهم ، ليس بينها وبينه اية لغة سوى لغة البندقية المسندس ، ترفض مطالبه وتطلعاته وامانيه ، وتعتبرها معادية لها او موجهة ضدها ، وتفرض عليه احد خيارين : القبول بحالة الرضوخ المفروضة عليه واعتبارها حالة دائمة وطبيعية وشكلا وحيدا للتعايش ، او الحرب الأهلية ، كامة كانت ام معلنة .

هذا التطبيق اضفى على السلطة بأسرها ، بما فى ذلك السلطة الحكومية ، طابعا ناقضا للدولة ، وسماها بميسم خاص حولها الى جهاز بيد اقلية نخوية و مجتعية ، فلم يعد همها تطبيق مصالح علوا عامة ، بل صارت اداة لتحقيق مصالح ضيقة وخاصة يستطيع اى سورى فى اية مدينة او قرية تحديدها اصحابها بالاسم ، كأل الاسد فى محافظتى اللاذقية وطرطوس . الخ . هذا التطور المناقض لطبيعة الدولة ، الذى يربطها بمصالح حزئية وفئات



محدودة ، كان اول خطوة على طريق الغاء الدولة كهيئة عامة شاملة ومجردة ، وهو الذى يكون  
اوصل سوريا الى مرحلة تواجه فيها اعلى الالتزامات دون ان تكون لديها دولة بالمعنى الفعلى  
للكلمة ، بل مجموعات منظمة على مستوى السلطة اخلت مصالحها الجزئية محل مصالح الدولة  
والمجتمع العامة ، وجعلتها هى مصالح الدولة العليا . تبدو الآثار الكارثية للتطبيقات فى المؤسسة  
العسكرية . التى تحولت الى جهاز للقمع الداخلى ، فلم تتحرك نحو حدود البلاد عام ١٩٨٢ ،  
عندما اعلنت اسرائيل ضم الجولان رسميا الى اراضيها ، مع ان القانون الدولى كان وما زال  
يعطى سوريا الحق فى تحريره بالقوة ، بل ارسلتها بعد شهر الى مدينة حماه ، حيث دمرتها  
وقتل ٤٥ الف مواطن من سكانها ، علما بأن النظام ادعى فى حينه رسميا وفى صحافته  
المكتوبة والمنشورة ان من نظموا « التمرد » فى المدينة ليسوا سوى « عصابة » لا يتجاوز عدد  
اعضاؤها ١٥٠ شقيا ، وإن سكان المدينة وقفوا ضدهم وقتلواهم وسلموهم للسلطات الأمنية .  
كما يظهر الطابع الكارثى لطائفية الجيش فى احجام النظام عن محورة سياسته الخارجية  
حوال مشكلة الجولان المحتل ، وانهماكه فى مغامرات سياسية موجهة ضد العرب ، منذ عام  
١٩٧٦ الى اليوم .

لا نريد ان يفهم من كلامنا ان ثمة تطابقا ما بين العلويين والسلطة ، وان هذه تعبر عن  
مصالحهم . فالسلطة الحالية ليست ولم تكن فى اى يوم من الايام سلطة العلويين أو سلطة  
علوية . انها ببساطة سلطة ذات طابع دولتى تخضعها نخبتها القائدة لمصالح طبقة الدولة  
الجزئية المتعارضة مع المصالح العليا للمجتمع ، فتبحث عن تغطية « شعبية » او طبقية لنفسها ،  
وتندفع وراء تفكيك الهيئة الاجتماعية تفكيكا مدروسا يكفل لها التفوق عليه وعلى اية واحدة من  
كوناتها ، وسيلتها الى ذلك استغلال عناصر ومكونات قاعدية ، منها الطائفية والاسرية  
والعشائرية والجمهورية والقومية . . الخ ، التى يتعارض وجودها مع اتجاه المجتمع نحو دمج  
مكوناته المختلفة فى كيانية واحدة . فى هذا السياق ، لجأ قياديى طبقة الدولة الى « طائفتهم »  
العلوية ، بعد أن وجدوا انفسهم محصورين بين مجتمع معاد لهم ، وخارج عربى يتحداهم ويؤثر  
على اوضاعهم الداخلية ، ويتدخل او يمكن ان يتدخل لتخريب او تعديل موازين القوى التى  
اقاموها بقوة السلطة الفعلية مع مجتمعهم الخاص . لأن كانت طبقة الدولة قد جعلت من  
العلويين طائفتهما ، فان السؤال يكون : هل جعل العلويون طبقة الدولة معبرا عنهم وطائفتهم  
السياسية ؟ لا نريد تجميل اوضاع سوريا ، أو التقليل من خطورة الطائفية كظاهرة نافية  
للمجتمع ، خاصة وان تنظيمها ضد مجتمعها هو مراعاة السلطة الفعلية ، لكننا نجزم انه ليس  
للعلميين اختيار سياسى واحد ، وان فيهم من خصوم السلطة مثل ما فى غيرهم من فئات

المجتمع السوري ، وإن السلطة ادخلتهم في تقسيم للعمل لا يمكن أن يثير اطمئنانهم الى مستقبلهم ، فقد انزلت اعدادا كبيرة منهم الى المدن كي يعملوا خدما وحراسا ومرافقين لقياداتها ، بحجة أن للجميع العوز ذاته ، الا وهو مجتمعهم ، وإن الحارس او المرافق كسيدة ، عوزا لمتعه يركب معه القارب ذاته وله المصالح نفسها ، بيد أن الحارس يرى بأن عينه أنه ليس كسيدة ، وإن هذا ينأى في سرير فراشه من حرير ، بينما ينأى هو في تخشيبية مرمية في زاوية من شارع ما ، معرضا نفسه لسائر انواع الاخطار يقتله الحرمان واليأس والفقر ، عمله ابقاء عينيه مفتوحتين ضد مجتمع يعلم علم اليقين أنه ينتمى اليه ، وإن مشاكله تعنيه لكونه يعاني ما يعانيها . رغم أن طبقة الدولة تحاول فصله عنه بأشكال وثمن كان .

إن العلويين يعرفون كغيرهم أن الطائفية هي التعبير الأكثر استعصاءا او انحطاطا عن ازمة السلطة الفعلية واجهزاتها ، وأنها ليست الحل لأي شيء كان . وهم يعرفون أن النظام يثير من خلالها طائفية الاسلام السنيين المعاكسة ، التي يأمل أن تتكفل بإبقاء الطائفية اطارا للصراع السياسي وتعبيرا عن الوعي - او بالاحرى عن اللاوعي - الاجتماعي والسياسي والطبقي ، الذي سيصاب ، بسبب هذه الطائفية بالذات ، بتشوّه يكفل للسلطة التلاعب بعب بجميع مكونات وعناصر الهيئة الاجتماعية ، بتشوّه يكفل للسلطة التلاعب بجميع مكونات وعناصر الهيئة الاجتماعية ، ويضمن اضعافها واثارة قدر اعظمي من التناقض والتناحر بين صفوفها ، كما يعينها على التحكم بموازين القوى الداخلية ، وبالمحيط العربي المجاور لها ، كما حدث في لبنان وفلسطين . من هنا نحن نعتبر طائفية النظام شيئا يتجاوز المذهبية المحضة المرتبطة بأقلية من الاقليات ، ونوظفها ايضا في الايديولوجية القومية - الاشتراكية ، التي هي طائفية سياسية عليا ، تنتج للنظام ضم قوى وعناصر طلمانية بل وشيوعية الى أكثر قوى المجتمع السوري طائفية وعشائرية واسرية وبطريكية وتأخرا ، ودمج عناصر ايديولوجية حديثة وحداثية في نسج مذهبى بالغ التخلف ، يتنافر معها ظاهريا اشد التنافر ، لتكون الحصيلة سلطة لاغية للدولة والمجتمع ، وطائفية مذهبية - علمانية - ستالينية لاغية لأي شكل من اشكال الوعي السياسي والاجتماعي ، يؤمن بها ويتبعها عدد من الناس لا تربطهم رابطة بالطائفية العلوية ، يكون لها اشد انواع الكره والاحتقار ، منهم جماعة في رأس السلطة كعبد الحليم خدام ومصطفى طلاس وعبد الله الاحمر ، فضلا عن اناس من الطائفة العلوية يجرون على لسانهم خطابا طلمانيا معاديا لأي ارتباط بين الدين والدولة ، بل هو معاد للدين والمذهبية في سائر تجلياتها الاجتماعية وضمن الوعي الانساني .

ما الذي ابرز هذا التحول نحو الطائفية على صعيد بني السلطة ونحو الخطاب القومي -

الاشتراكي - العلماني على صعيد الايديولوجية ؟ . لماذا لم تطور النظام خطابا ايديولوجيا طائفيا يتفق والواقع المطيف ويعبر عنه ؟ الاجابة المباشرة و البسيطة هي : لان الخطاب الطائفي كان من شأنه ان يفضح في الوقت نفسه جزئية مصالح السلطة القائمة ، التي بررت انقلابها بخطاب حول انقواسم الوطنية المشتوكة ، اجرتة على لسانها في السنين الاولى للحركة التصحيحية ، ثم قالت في عودة صريحة وغير معترف بها الى خط القادة السابقة التي انقلبت عليها وعليه . انها طورت قواسمها المشتركة . بعد تحرير القنيطرة ، باتجاه خطابها الراهن الثوري - الاجتماعي - الاشتراكي والطبقي . الم يجعل رفعت الاسد عنوان اطروحة « الدكتوراه » التي تقدم بها الى جامعة موسكو : « من الثورة الوطنية الى الثورة الطبقيية » ؟ . ان فرض الخطاب ليس فقط التعمية على الواقع المتطيف بصورة متفارقة ، بل خلق الاجماع من حول سلطة تحول عارها السياسي الى فضيلة ثورية بتحويل التطيف الى سياسة طبقية ثورية ليس العلويون فلاحين بالا صل وفقراء ؟ . الم يكونوا قبل قيام السلطة الحالية انصار للعروبة والعدالة والعلمانية و الديمقراطية ؟ . ما ضر لنن ان تذكر السلطة الراهنة بما كان ذات يوم ، حين اسهم علويون في تأسيس حركات سياسة وطنية وقومية واشتراكية ؟ . وما ضرها ان هي وضعت يدها على ميراث ينفي عنها تهمة الطائفية التي يرددها الشعب بأسره ، بما في ذلك العلويون انفسهم ، الذين يعون اكثر من غيرهم عمق المأزق السياسي الذي دفع النظام البلاد ودفعهم اليه ؟ . اخيرا ، فان مهمة هذه الايديولوجية العلمانية - الاشتراكية هي تبرير التناقض الصارخ بين طبيعة النظام الشمولية وبين ارتباطاته المصلحية غير الوطنية وغير الشعبية . ان طبيعة النظام الشمولية تستدعي بداهة سلطة ذات طبيعة عامة وشاملة ، قامت في حالات كثيرة على اعتبارات قومية لو وطنية شاملة وعامة بدورها . هنا ، في الحالة السورية ، ثمة تناقض بين شكل الحكم الشمولي وطبيعته الطائفية ، اي الجزئية ، وليس هناك من وسيلة للتغطية على هذا التناقض الا العريضة الايديولوجية الشمولية ، التي وسيلتها ايديولوجية ذات طابع لقاطي ، يستطيع تضليل اطراف كثيرة متباينة في مطالبها السياسية والايدولوجية . يفسر هذا لماذا يرفض النظام برامج الحزاب المتحالفة معه وينكر عليها حق صياغة برامج كهذه ، كما يرفض ادعائها تمثيل هذه او تلك من الشرائع والطبقات الاجتماعية ، ويعترض عليه ان هي ادعت كونها قوى سياسية ذات قاعدة مجتمعية ( ان قاعدة جميع القوى السياسية هي بالنسبة للنظام السلطة ، اما السلطة ذاتها ، فقاعدتها هي الشعب ) بينما يقبل ايديولوجياتها ، ويرى فيها تيارات ايديولوجية يجب الحفاظ عليها والافادة منها . من الادلة الحية على صحة ما نقول ان النظام فتت الوحدة التنظيمية لجميع القوى السياسية التي تعاونت معه لكنه ابقى على اسمائها وايديولوجياتها جميعها ، ورفض اقتراب خطابها ايديولوجيا من خطاب البعث ، رغم انه الزعم

ببرامجه وقراراته السياسية كمحدد لتوجهاتها وخططها السياسية . ان غرض هذا التنوع الايديولوجى هو ايهام الشعب بأنه يعبر عن طبيعة السلطة الشاملة ، التى ما كانت لتقبل به ، لو انها كانت سلطة جزئية لو طائفية ، لا تستجيب فى طبيعتها ذاتها له من هنا ، فان الاحزاب التى تؤجر النظام خطابها الايديولوجى تفقد حقها فى لعب دور سياسى ، مادام دورها السياسى هو قيامها بهذه المهمة دون غيرها . ومادام النظام يرى فيها تجمعات تميز من خلال خطاباتها الايديولوجية وليس بفعل طابعها السياسية وارتباطاتها الطبقية ، التى يجب ان تكون واحدة او متقاربة ، لكونها تتبع من علاقاتها به ، وليس من روابط ما تشدها الى هذا التلوين او ذاك من تلوين القاع الاجتماعى او الطبقي .

**س ، هل يمكننا القول ان تطور هذا النمط من السلطة انطلاقا من الطبقة الوسطى الاجتماعية الى الطبقة الوسطى السياسية ، ثم انغراز طبقة الدولة من هذه الاخيرة ، بما صاحبه من تحول فى السلطة ذاتها ، كان سيمر حتما بالطائفية ؟**

ج : ليس حتما بالطائفية ، لكنه كان سيمر حتما بالطائفية ، المنفتحة على سائر الاحتمالات الاقلمية ، وعلى رأسها الطائفية . ان مسار هذا النمط من السلطة يسير ، بقوة قوانينة السياسية والاقتصادية ، ويفعل تسلط المؤسسة العسكرية عليه ، من الكثرة الى القلة ، ومن الطبقة الاجتماعية كمقولة للعمل الى الطبقة السياسية كمقولة منطوية ، ومن انتاج السلطة انطلاقا من القاعدة الاجتماعية الى انتاج المجتمع انطلاقا من اعتبارات سياسة القيادة السلطوية . ومن النزوع الديموقراطى الكامن فى الطبقة الوسطى الاجتماعية كخزان مجتمعى يضم خلأط اجتماعية متنوعة الى حتمية التوجه الشمولى والاستبدادى لطبقة دولة تقف معزولة على رأس السلطة ، تتدارك وضعها بقوة السياسة مرة بقوة اجهزة القمع مرات ومرات ، يتهدها مجتمع تضبطه بقوة السلطة ، وسلطة تكفل ولائها بتخويفها من المجتمع ، يتوقف استمرارها على التلاعب بتناقضاتها والسهر على ابقائها فى حالة من التحفز العدائى المتفجر ضد بعضها ، مع انها تدرك ، فى الوقت نفسه ، ان توازناتها مرتبطة اشد الارتباط بقرارات قياداتها ، وانها لن تفلح فى تطوير آليات خاصة بها ، تكفل بصورة تلقائية وجودها كطبقة دولة وتفرض القبول بها على من لا ينتمون اليها من الطبقات الاجتماعية والسلطوية الاخرى .

فى هذا المسار ، الذى ينقلها من سلطة طبقية اجتماعية الى سلطة طبقة دوائية ، ومن

تعبير عن كثرة مجتمعية متنوعة الى تعبير عن اقلية سلطوية متحكمة ، تفتش طبقة الدولة عن ركائز تستند اليها غير مجتمعتها فلا تجد سوى نوعين من الركائز : اجهزتها ، وخاصة منها اجهزتها القمعية والعسكرية ، التي تضم اعدادا لا يستهان بها من المنتسبين ، وما اسميائه التكوينات ما قبل المجتمعية ، التي تضم قبل كل شئ الطوائف والاقليات الاثنية والمذهبية والسياسية والاسرية والعشائرية ، كالطائفة العلوية والطائفة الدرزية واقسام من الطائفة المسيحية ، والاقليات والطوائف السياسية ، كالطائفة البعثية والطوائف شبه البعثية كالشيوعية والقومية ... الخ .

مع تطوره الاقتصادي والسياسي من الطبقة الوسطى الاجتماعية الى طبقة دولة لا يربطها رابط ايجابي مجتمعتها ، استبدل النظام قاعدته دون انقطاع ، فاحل الطبقة الوسطى السياسية التي صنعها هو نفسه محل الطبقة الوسطى الاجتماعية التي انبثق اصلا منها . ثم احل طبقته العليا ، طبقة الدولة ، محل الطبقة الوسطى السياسية التي تحولت الى قاعدة مجتمعية للنظام ، قبل ان تسقط اقسام كبيرة منها ، خلال سيرة التشكل السياسي - الاجتماعي السريعة هذه للتكوينات والمقولات الاقتصادية - الاجتماعية - السياسية في القاع الاجتماعي ، حيث اندمجت بطبقته الوسطى الاجتماعية ، التي كانت قد خرجت بالاصل منها ، تاركة مكانها لتشكيل جديد لا علاقة له بالطبقات الاجتماعية ، بل يمثل نتاجا « اجتماعيا » للسلطة ، شأنه شأن طبقة الدولة ذاتها ، هو طبقة الاجهزة ، المتكونة من منتسبي هذه الاجهزة السلطوية ، الذين تتبع وحدتهم « الطبقية » من ولائهم للسلطة بما ترمز اليه من جهة ، ومن حلم صعودهم في سلمها وخوفهم من السقوط في القاع الاجتماعي من جديد ، من جهة اخرى . هذه الطبقة الجهازية هي اذن قاعدة طبقة الدولة « الاجتماعية » التي ما عادت تستند الى اية طبقة اجتماعية ، بل هي تستند الى تكوينات في اطواره ، نسميها طبقات متعم مضاد صنعتها السلطة ليقف حائلا بين المجتمع الاجتماعي وبينها ، ليشكل درعا يحميها منه من جهة ، وجسرا يطلها به من جهة اخرى ، تنتقل عليه عناصر وقوى مجتمعية فاعلة وكفومة الى مراتب السلطة ، لحرمان المجتمع الاجتماعي من النخب التي قد تتشكل فيه ، ويربطها بطبقة الدولة من خلال ادخلها الى الاقنية الداخلية المفتوحة للسلطة وتمكينها من الصعود فيها ، لتصبح جزءا من المجتمع المضاد يتجه نحو الانتماء الى طبقة الدولة .

بما ان طبقة المجتمع المضاد تملك اقنية مفتوحة الى المجتمع الاجتماعي دون ان تمتلك قواعد وركائز فيه ، فانها تبحث عن ركائز كهذه في التكوينات ما قبل المجتمعية ، لما يمكن لهذه ان تلعبه من دور على مستوى القاعدة الاجتماعية ذاتها ، فيما يتعلق بشل المجتمع وتقنيته ،

ولادها ، بارتباطها بالسلطة الشمولية وبأجهزتها ومؤسساتها العسكرية ، تستطيع تفجير قد كبير جدا من التناقضات فى القاع الاجتماعى ، فضلا عن انها تستطيع بفعل آليات تحكم طبقة الدولة بالمجتمع ، يكون من تخلق نمطا من التوازنات الشاملة على صعيد السلطة والمجتمع ، يكون من طبيعة ايجابية على صعيد السلطة وسلبية على صعيد « المجتمع » بكلمات أخرى : ان دور التكوينات ما قبل المجتمعية هو شحن المجتمع بعوامل تفجيريه شحنا متواصلا ، بحيث تعطى السلطة الضوء الاخضر للانفجار متى شئت ، وتتدخل للفاظ على « السلام الاجتماعى » متى ارادت ، وتوازن العوامل المكونة لها فى اطار مستقل عن الازمات الاجتماعية الطاحنة التى تميز حياة المجتمع . بينما يكون دور الاجهزة هو نقل الازمات التى قد تصيق السلطة الى المجتمع ، وحلها هناك بما هى ازمات محض مجتمعية ، والحيلة دون وصول ازمات المجتمع الى داخل السلطة وتفجيرها فيها بما يهددها لو يمس بوحدةها او يطيح بتوازناتها . اما سبيل السلطة الى تحقيق غرضها فى ابعاد ازمات المجتمع عنها ، فهو ابعاد المجتمع عن الدولة ، وبفعها هى ذاتها الى التلاشى والاضمحلال كنولة عامة وشاملة ومحددة ، وتحويلها الى « نولة جزئية » مضادة بنيويا لمجتمعها .

ليست الطائفية عيبا فى نمط السلطة السورية ، كما تتحدث ادبيات المعارضة فى الغالب ، بل هى حاجة عضوية كم حاجات السلطة المرسملة ، مهما كانت اسماء قادتها ، انها لا ترتبط اذن بهذا التيار او الاتجاه او ذاك ، بل ترتبط ببنية هذه السلطة ، التى تعيد انتاج التكوينات ما قبل المجتمعية ، ومنها الطائفية والجهوية والعشائرية ، لتجعل منها فى طور اول جزءا تكوينيا من قاعدتها الاجتماعية ، ثم فى طور ثل جزءا من اجهزتها القاعدية ، وتحويلها اخيرا الى جزءا من السلطة متوضع على صعيد القاع الاجتماعى ، بما ان السلطة الفعلية تتوضع ايضا على هذا الصغير وتلعب دورا أساسيا فى استقرار وإعادة انتاج طبقة الدولة العليا ، من خلال احكام رقابتها عليه وضبطه .

ان نمط السلطة السورية الراهنة سيبقى نمطا يعيد انتاج التكوينات ما قبل المجتمعية ، اكان اسمها الطائفية ام العشائرية لم اى شئ آخر مهما حدث فيه من تبدلات وتلاوين ، لكونه نمطا قائما على عدااء للمجتمع والدولة مدفوع الى حده الاقصى . يرتكز الى سلطة نافية للديموقراطية ، تعيد انتاج عوامل وشروط منعها فى صعيدى السياسة والمجتمع ، لان السلطة ترى فى المجتمع المضاد قاعدة سياسية وفى تكوينات ما قبل المجتمعية قاعدة « اجتماعية » لها . نستنتج مما شروحناه ان الطائفية وسواها من الاشكال ما قبل المجتمعية ليست فقط النتاج لنمط السلطة القائم بل هى ايضا شرط استمراره ، مثلما كان هو من اعد انتاجها ومثلما صار

يدوره شرط استمرارها ، بعد ان كان التطور الاجتماعى - السياسى لسوريا البرجوازية الديمقراطية ، ثم لسوريا المتحدة مع مصر ، قد اضعفها وحد من نفوذها ووجودها الاجتماعى والسياسى .

**سي :** هذا يعنى ان الطائفية ليست جديدة على سوريا ؟ .

**ج :** كلا . ليست الطائفية جديدة على بلادنا ، لكنها كانت تضمحل نتيجة للمعركة الوطنية من اجل الاستقلال ، التى خلقت لدى الجماهير الشعبية قواسم وطنية مشتركة تتعارض مع قيم الطائفية ، ولمعركة تثبيت الاستقلال فى وجه الاستعمار الجديد او الامبريالية ، وهى معركة ادخلت الى البلاد مفاهيم وطنية توحيدية اضعفت اثر ونفوذ القوى التقليدية ، الحاضرة التى تعيش فيها الطائفية ، أخيرا ، خلال الصراع من اجل مفاهيم ومثل التقدم الاجتماعى كالعادلة والمساواة والديموقراطية ، والمثل القومية كالوحدة العربية والعلمانية . . الخ تعززت القيم الموحدة للمجتمع فى الحياة الاجتماعية والفردية لمعظم السوريين ، الى درجة ان سوريا انجزت وحدتها السياسية مع مصر عام ١٩٥٨ ، محققة بذلك اعلى اشكال الغاء الاقلية والطائفية والجمهورية السياسية .

بيد ان الطائفية كانت تتوضع ، كما يبدو ، على صعيد ما بعد المباشر ولا يعبر عن نفسه تعبيرا مباشرا فيه . بهذا المعنى انتمت هذه الظاهرة وما تزال تنتمي الى ما اعتبره مفكرين عرب ( عبدالله العروى وباسين الحافظ ) لفنقار فاضحا لدى الفرد والمجتمع العربيين الى وعى ليبرالى ، ترتب على عجز العرب عن انجاز ثورة ديموقراطية وبرجوازية فى الفكر ، تنبسط ثورتهم القومية والاشتراكية فى السياسة والمجتمع ، ويعد نجاحها شرطا لحولتها . هكذا تنضدت . فى نظر هؤلاء ، مثل الثورة وقيمها فوق موجودات ثقافية تقليدية ومتأخرة ، برزت الى الواجهة من تحت الطلاء الحديث والثورى ، مع تصدع الثورة القومية والاشتراكية وانهارها فى اعقاب حرب وهزيمة حزيران ، بهذا المعنى لم تختف الطائفية فى اى وقت ، بل انتقلت الى طور الكمون والترقب ، بعد ان توضع فى الطبقات الدنيا لوعى بدا من الخارج حديثا وتقديميا ، مع انه كان سطحيا ومفوتا . انطلاقا من المنظار يطرح نفسه السؤال الثانى : هل قبلت قوى التى تتبنى خطاها ايدىولوجيا قوميا - اشتراكيا التعايش مع الواقعة الطائفية كى تحافظ على بعض اشكال الوجود فى الوجود فى الواقع الجديد ، بعد ان دفعها فشل ثورتها الى التراجع فى الواقع والى الانكفاء امام موجودات الوعى التقليدى ومنها الطائفية ؟ . ام ان القوى التقليدية هى التى اقلت الايدىولوجيا القومية - الاشتراكية وقواها مع حاجاتها الخاصة ، بعد ان نزعت عنهما لومهما وكيفيتهما مع النتائج المترتبة على هزيمة « الثورة العربية » فحولتهما الى هيكل لفظى « حديث وتقديمى » ، يخفى فى اهابه واقعا متأخرا ومفوتا وطائفيا ؟ . اعتقد اننى اجبت على هذا السؤال فى فقرة سابقة .

ان الخلاص من الطائفية القائمة على الصعيد السياسى ممكن بتدابير سياسية تتخذها سلطة ما اما الخلاص من الطائفية كظاهرة مجتمعية عامة فيبقى رهنا بثورة ثقافية تترتب عليها صحوة فكرية - عقلية ، شاملة قدر ما هى عميقة الجذور ، تتم خلالها اعادة صياغة الوعى الاجتماعى بدرجة تجعله حديثا وديموقراطيا ، يعتمد الذات الانسانية الفردية بصفتها هذه كموضوع لوحد للسياسة ويقطع عن اعتبار السلطة او الدولة او الحزب او الطبقة او الشخص موضوعها الاساسى . مع ان التدابير السياسية ليست امرا قليل الشأن ، فهى من حيث المبدأ ، احد السبل الاساسية لانتفاذ الهيئة الاجتماعية والدولة ، بل والسلطة الصالية نفسها ، من الاخطار الرهيبة التى تعرضها الطائفية لها . ان الموقف من الطائفية صار معيارا صائبا للوطنية ، فليس من المعقول سكوت المرء عليها باسم الوحدة الشعبية ، ما دامت وظيقتها الاساسية هى تمييز وحدة وطن والوطن والدولة والمجتمع ، ولانه بقدر ما يتم السكوت عليها ، بقدر ما ستكون اخطارها اكبر وأثارا افدح .



## س : هل نميز أدن بين طائفية سياسية وأخرى ثقافية ؟ .

ج ، اعتقد أن علينا التمييز بين هذين النمطين من الطائفية ، علما بأن الانتماء والشعور والسلوك الطائفي لا يقتصر على العلويين ، وإن كانت السلطة قد منهجته لديهم أكثر من سواهم ونظمته وحولته إلى مؤسسة عامة ورسمية ، كما بينت الأمثلة التي سقناها حول شهداء مدرسة المدفعية من قتلى العملية الإخوانية الفاشدة في حزيران من عام ٧٨ ، وملاب الأياد إلى الاتحاد السوفيتي من محافظة طرطوس . بهذا المعنى نقول : الطائفية السياسية هي أسلوب في العمل العام ، تميز السلطة من خلاله المواطنين على أساس معيار حاكم هو انتمائهم المذهبي ، ضاربة عرض الحائط بمعايير المواطنة القانونية والدستورية . أما غرض هذا التعامل فهو أضفاء طابع مذهبى موحد قدر الإمكان على المتقسبين إلى السلطة يعود بإفصليات اقتصادية - اجتماعية وسياسية مادية ومعنوية على المنتمين إلى طائفية ما ، تنتج لهم التحكم بالحياة العامة لما فيه مصلحتهم بالدرجة الأولى ، على حساب غيرهم من المواطنين وضد إراداتهم . من أمثلة ذلك تعليمات صدرت ذات يوم من عام ١٩٧٦ إلى اللجان الحزبية الفاحصة في وزارة الخارجية ، التي أجرت مقابلات شفوية لمشترات المتقدمين بهدف انتقاء خريجي دراسات قانونية تريد الوزارة تعيينهم في السلك الخارجى . فقد أصدر أحد رجال أمن الوزارة آنذاك توجيهات شفوية إلى رئيس اللجان يأمر بإعطاء الأفضلية للعلويين . وأن كانوا من غير الحزبيين ، على السنة ، وأن كانوا إعطاء في الحزب . من أمثلة ذلك أيضا توزيع المعلمين على المدارس في المدن والقرى والأحياء ، فالمعلم الذى يرسل التجمعات السكانية الكبيرة أو المعادية يكون عادة من العلويين ، ومدرسو المواد ذات العلاقة بتكوين الوعى السياسى والاجتماعى للتلاميذة كموا التاريخ والتربية القومية والاشتراكية وعلم الاجتماع والفلسفة يكونون بدورهم من هذه الطائفة .

## س : لكن الطائفية هي حاجة من حاجات السلطة المالية ، كما قلت ، اليس كذلك ؟

ج ، نعم ، بالضبط . على نفهمها بالمعنى الواسع الذى يبرز فكرة وضع الاقلية في مواجهة الاغلبية والتكوينات ما قبل المجتمعية في مواجهة المجتمع ، وهو معنى يجعل احزاب الاقليات السياسية المنضوية في « الجبهة الوطنية التقدمية » طوائف سياسية الخطاب ، تنضاف إلى الطوائف الدينية والاعتنية ذات الخطاب المذهبي أو العشائري ، الطائفة هي ،

بهذا المفهوم ، كل اقلية لاغية للمجتمع الاجتماعى او السياسى ، لذلك نود التحدث عن الطائفية سلطة تتكون من قانتها واتباعها ورجالات اجهزتها الذين يفرضونها بالوسائل للدستورية واللاقانونية على اغلبية ترفضها .

اذا عدنا الى الطائفة العلوية وجننا انها ليست تاريخيا طائفة طائفية ، اذا جاز هذا القول ، فقد اطلقت منذ مرحلة مبكرة فى عشرينات هذا القرن كفاحا وطنيا لاهبا من اجل وحدة الوطن السورى ورفض اى كيانية سياسية خاصة بالعلويين تضعهم خارجه او فى مواجهته . بهذا الصدد ، نظم الرمز المكافح لهذا التيار الشيخ صالح العلى ، قصائد فى تمجيد العرب وسوريا ، وشارك بفاعلية فى المقاومة الوطنية السورية العامة للاحتلال الفرنسى . وقام بثورة مسلحة فى جبال العلويين استمرت ثلاثة اعوام ضد الاحتلال الفرنسى للساحل السورى ، وضد فصله عن وطنه الام بحجة ان له كيانية تاريخية خاصة . هذه الثورة كانت على اتصال مع حركات المقاومة فى بقية انحاء سوريا ، وخاصة مع ثورة الشمال بقيادة ابراهيم هنانو . من الجدير بالذكر ان مدينة حماه هى التى تولدت تسليح ثورة جبال العلويين وهى التى امتدت بما احتاجته من مال . كما ان بعض اينائها ساهموا فى القتال معها .

فى مقابل هذا التيار العربى - الوطنى ، برز فى ظل الاحتلال الفرنسى تيار آخر مثله ابراهيم الكنج ، رئيس مجلس نواب دولة العلويين ، وسليمان المرشد ، الرجل الامى الذى اعلن فيما بعد الوهيته فى اواسط الثلاثينات . وقاد ثورة مسلحة ضد الدولة السورية المستقلة عام ١٩٥٤ بقصد فصل المنطقة الساحلية عن الداخل السورى ( هذه المنطقة هى آخر ما ترك لسوريا من سواحل - بعدما اعطى وعد بلفور ساحل فلسطين للصهيونية ، اقتطعت فرنسا من سوريا قسما من ساحلها لاقامة « دولة لبنان الكبير » عام ١٩٢٠ ، واعطت تركيا عام ١٩٣٨ لواء اسكندرون مع مرفأ انطاكية ، لوقيض لتمرده سليمان المرشد النجاش لكان لدينا الان ما اسماء اتفاق سايبك - بيكو « دولة سوريا الداخلية » الممتدة على الطريق من دمشق الى حلب مرورا بحمص وحماه ، واخلتلف التكوين الاستراتيجى لاسيا العربية اختلافا جذريا عنه اليوم . تبرز هذه اللوحة التاريخية خطورة الالاعاب الطائفية التى يمارسها النظام السورى ، وبين الاخطار التى تمثها الطائفية بالنسبة لمستقبل المنطقة العربية برمتها . ان اعلان دولة طائفية فى جبال العلويين سيعنى حتما اختفاء سوريا التاريخية والسياسية من خارطة المنطقة ) . وكانت ذريعة الفرنسيين وانصارهم هى ان « للشعب العلوى » خصوصية تاريخية تبرر انفصاله اخيرا عن البلاد التى فرض عليه الانتماء اليها وبالفعل ، اقيمت كيانية سياسية خاصة ما لبثت ان تكرست كدولة الى عام ١٩٣٦ ، حين تقرر اعادتها الى سوريا الموحدة ، وكان الفرنسيون قد قسموها

الى خمس دول مستقلة . اثناء فترة قيامها ، امتلكت « الدولة العلوية » ادارة وجيشا خاصين بها وحاكما عاما افرنسيا . ولعبت اسرة الاسد دورا فى السعى لادامة هذه الدولة ، اذ وقع والد الرئيس الحالي رسالة وجهها ستة « زعماء » علويين الى المقيم العام ببيروت يطلبون اليه فيها منع ضم اراضى دولة العلويين الى الدولة السورية ، بحجة ان الاسلام السني سيضطهدونهم . « كما يضطهدون اليهود فى فلسطين » مثلما تقول الرسالة .

هذان التياران فى الوسط العلوى كانا غير متكافئين ، فالتيار الاندماجى الوطنى كان اكبر بكثير واغوى بكثير من التيار الانفصالى ، الذى تلقى ضربة قاتلة باعدام سليمان المرشد عام ٤٦ ، فى اعقاب احباط الثورة المسلحة التى نظمها بمعونة فرنسا . ولم تقم له قائمة الا بعد إستيلاء تنظيم البعث العسكرى على انقلاب ٨ اذار عام ١٩٦٣ وخاصة بعد ما عرف باسم الحركة التصحيحية ، التى يقول خصومها انها صححت خطأ كان صلاح جديد على وشك ان يرتكبه ، تجلى فى الانعطاف بالسياسة نحو الشعب فى اعقاب هزيمة حزيران ، وفى ابعادها عن الصبغة الطائفية ، التى كانت المؤسسة العسكرية بقيادة الاسد تمنع فى اضعافها عليها .

مهما يكون من امر ، فان التقاسم الطائفى للسلطة السورية غدا شيئا طبيعيا وسياسة قائمة ، فالوزارة يجب ان يكون فيها درزى ومسيحى من حوران وآخر من محافظة اللاذقية . كما يجب ان يكون رئيسها سنيا فى جميع الاحوال ( فى العهد السابق للوحدة شكل فارس الخورى ، المسيحى الوزارة مرات عديدة ) ، كما يجب ان تضم فى كل الاحوال اسماعيليا من سلمية ، وان تذهب معظم مناصبها للسنة ، لاثارة الوهم بأن السلطة فى ايديهم وليست للعلويين ( تمثل الحكومة كما قلنا مرارا السلطة الشكلية فيه ( ممثلة فى منصب وزير الدفاع الحكومى ) هى لرجل سنى هو مصطفى طلاس المعروف بميوله الاستعراضية وخفته وطيشه ، بينما السلطة الحقيقية فى المؤسسة العسكرية بين ايدي ضباط علويين ، يمسكون تماما بجميع المواقع القيادية فى فرق والوية الجيش وفى افواجه وكتائبه المستقلة ، تاركين المناصب الشكلية والادارية كمناصب قائد جحفل لهذا الضابط السنى او ذاك ، ممن لا حول لهم ولا طول . الى ذلك يحتل العلويون احتلالا احتكاريا سائر المراكز فى الامن العسكرى والدخلى وامن الدولة والامن السياسى والامن الخارجى وامن القوى الجوية ، والرئاسة . . . الخ حيث من النادر ان يصادف المرء ضابطا سنيا ولو فى مواقع شكلية ، بسبب ما تعزوه السلطة للامن بمختلف افرعه من اهمية وما تكلفه به من اموال ويصله من اسرار داخلية وخارجية تمس امن النظام وقد تعين خصومه على الاضرار به ، ان هى تسربت اليهم . هنا ، فى المؤسسة العسكرية ، لا توجد تمييزات بين سلطة صورية - شكلية واخرى فعلية ، بل توجد مركز وروح السلطة الفعلية ، سيما

وان الامن ، والعسكرية منه بوجه خاص ، هو المدير الاعلى لشئون المؤسسة العسكرية والطائفة والسلطة الفعلية ، وهو متنسق اعمالها ومحدد اهدافها والمشرف على علاقاتها بمختلف القوى السياسية في الداخل ، كما انه هو الذي يقترح اسلوب توزيع الثروة على شرائح المجتمع المضاد المختلفة ، ويحدد الجهات التي تذهب هذه اليها ، تحت اشراف الرئيس ، الذي هو اعلى ضابط الجيش رتبة وأمر مجموع اجهزة الامن وضابط الخابرات الاعلى . وقد اشيع ابان مرض الاسد عام ١٩٨٣ انه تم تقاسم وظيفي للسلطتين الفعلية والحكومية ، جعل على اصلان العلوي مشرقا على الاولى ، وعبد الحليم خدام السننى مشرقا على الثانية ، مع وعد بتنصيبه رئيسيا للجمهورية في حالة وفاة الاسد ، شريطة حرمانه في الوقت نفسه من صلاحيات هذا الاخير التي تضعه في موقع المشرف على المؤسسة العسكرية والمتحكم بسياساتها .

### س : هل السلطة الاسدية سلطة طائفية فقط ؟ .

ج . كلا ، انها ليست سلطة طائفية فقط . اعتقد انه من المستحسن الان رسم صورة كاملة للسلطة ، لنظهر حقيقتها وتعرف طبيعتها الاجتماعية والسياسية وتلاوينها الداخلية .

فلنا منذ قليل ان السلطة هي سلطة جهازية ، وانها لا تستند الى قاعدة مجتمعية ولا تشكل جزءا من دولة بالمعنى العلمى للكلمة ، بل هي تستند الى ما اسميناه « مجتمعا مضادا » لاغيا للهيئة الاجتماعية ، والى « سلطة مضادة » لاغية بدورها للدولة ، تتراكم من حول نواة صلبة تختلط فيها عوامل طائفية وايدىولوجية وسياسية واجتماعية واقتصادية ، لينبثق عنها في النهاية الوضع الذي نحاول التعرف عليه ، حيث المجتمع مهشم مذرر والنولة مغيبة ، وعلاقة السلطة « بالشعب علاقة عدائية ، ترتكز الى قهره وقمعه ونهبه ، الكون السلطة فقدت طابعها كجهاز للادارة الاجتماعية وتحولت الى جهاز يفتقر لاية صفة عامة من الصفات التي تميز سلطة الدولة ، اى لكونها تحولات الى سلطة بلا دولة وضد الدولة .

بيد ان هذه السلطة ، ذات العلاقات الخاصة ، ليست سلطة اقلية معزولة تقبع على رأس الحكم ، تمسك بأيديها اجهزة القمع واعادة انتاج الحياة العامة وفق شروط تتيح لها تنبيجا اعظميا للموارد التي تتوزعها بل هي سلطة اقلية « شعبية » اذا جاز القول ، تتصل عبر الفئات العليا من الطبقة الوسطى السياسية بتوزعات الطبقة الوسطى الاجتماعية ، وعبر هذه بالقاعدة الاجتماعية العريضة في المدينة وخاصة في الريف ، حيث تختار اجهزتها عناصر من مختلف تراتبات المجتمع ، عمالية كانت هذه ام فلاحية ، متعلمة ام قليلة العلم ، غنية ام فقيرة ، مؤمنة ام مسلحة ، قريبة من السلطة وابحارها ام بعيدة عنها ، لتدفع بها ، تحت اشرافها الوثيق

والمباشر ، ويعد ان تنسبها الى احد قرومها الحزبية او الامنية ، فى اقتية السلطة الداخلية متيحة لها الارتقاء فيها بصورة شبه مفتوحة فى معظم الحالات . رغم ان مسار الصعود يعنى فى الوقت نفسه القطع بصورة متزايدة مع الهيئة الاجتماعية ومع التراتب الاجتماعى الذى منه تحدرت العناصر الصاعدة فى هرمية السلطة الداخلية ، كما يعنى ايضا الانتماء بصورة متزايدة الى احد تلاوين طبقة الدولة التى تتداخل مع التراتبات الاجتماعية وخاصة منها الطبقة الوسطى السياسية فإن المنبت المجتمعى لهذه العناصر كان الى سنوات قليلة شريحة ما من الشعب العامل ، الذى تطلب طبقة الدولة الى المرشحين للصعود الى صفوفها عدم قطع صلاتها به كى تحولها الى رؤوس جسور ومركزات لها فيه ، علما بانها تخضع علاقتها بقاعدتها المجتمعية السابقة لرقابة خاصة ، لقضمن عدم تحول هذه العناصر الى رؤوس للشعب داخل السلطة ، لان من شأن تحول كهذا ان يضع لبنة أول على طريق نسف السلطة وتغيير طابعها وسينفجر تنقاضات المجتمع فيها ويؤدى الى انهيار توازاناتها .

بهذا الجذور والفروع الممتدة الى الشعب ، من الطبيعى ان تبدو السلطة شعبية او ذات جذر شعبى ، وهو ما يؤكد عليه خطابها ، ويلج عليه كثيرا رجالاتها . يقول هؤلاء : انظروا الى فلان الفلانى ، لقد كان الى ما قبل سنوات قليلة ابنا لاحد العمال الزراعيين . راقبوا هذا المسؤول فى الامن ، انه ابن راع سابق . تأملوا هذا الضابط السامى فى « جيشنا الشعبى » لقد كان عتالا فى المرفأ او معلما بالوكالة او موظفا صغيرا فى دائرة الاحوال المدنية . . . الخ الحقيقة ان ما يقوله هؤلاء صحيح او كان صحيحا فى الماضى اما اليوم ، ويعد ان استغرقت عملية صعوده فى هرم السلطة عشرات السنين ، فان هذا الضابط او ذاك العتال السابق او موظف الاحوال المدنية لم يعد ابنا للشعب ، بل غدا بالآخرى ، وهنا الطامة الكبرى ، ابنا للسلطة الفعلية التى اكتشفتها وصنعتة وارقت به من قاع البؤس الاجتماعية الى نعيم ثورة اقتصادية ليس صاحبها مالكا لوسائل الانتاج ، ولم يتحول شكليا الى « برجوازي » ولم يفادر ، بالمعايير المحض صورية صفوف الشعب . بهذا المقياس ، تكون « السلطة شعبية » وتضم أبناء الشعب . بيد ان هذا المقياس لا يخدع أحدا ، بما فى ذلك من يروجون له ويعتبرونه معيارا لاشتراكية النظام وتقدميته ، لان حائز السلطة على وسائل الانتاج التى لا يملكها ينتمى الى « الرأسمالى العام » الذى هو « الدولة » المالك الفعلى لوسائل الانتاج والقوة المنظمة التى لا تنتزع فائض قوة عمل العمال لوحدهم فقط . كما فعلت الطبقة البرجوازية الغرب اوروبية ، بل هى تستولى على فائض قوة عمل المجتمع بأسره ، بما فى ذلك فائض قواه التى تعيش من دخل ثانوى ، ولا تنتمى الى الطبقتين العاملة والبرجوازية . من الواضح إذن ان الابتعاد عن الجذور والمنابت

الشعبية لانتسبى السلطة يعنى شيئاً أساسياً من الناحية العملية : تعظيم الحصص الخاصة من السلطة تعظيماً متصلاً يتصيح لما لكها تكبير حصته الاقتصادية من « الدخل الوطنى » تكبيراً متزايداً يدخله فى النهاية ضمن حلقة طبقة النخلة العليا ، التى تقرر كيفية توزيع فوائض ونواتج عمل المجتمع على مختلف التراتبات السلطوية والاجتماعية .

بكلمات أخرى ان للسلطة جنوباً تمدها الى المجتمع المذرر ، لتلقط من تراتباته المختلفة النخب التى يمكنها ان توضع نفسها على رأسه ، لو لم يتم احتوائها فى الاطار الداخلى للنظام ، وتركت تواجه مصيرها فى اطار المجتمع ذاته ، حيث عناصر التفجر كثيرة ، ان الاجراءات والتدابير التى تتبع هذا الاحتواء تشكل فى مجموعها ما يسمونه السياسة الداخلية للنظام . التى تقوم على ادارة الحكم ادارة تتيح احتواء النخب المجتمعية . التى قد تتكون فى التراتبات الاجتماعية المختلفة ، داخل اطار السلطة . لعزلها عن مجتمعها وتمكين السلطة من اخضاعها فى سائر الظروف والاحوال . من هنا ، ليست علاقات النظام مع مجتمعه مبنية على توازنات جديدة وبعيدة المدى ، بل هى تقوم على فكرة حذفه ، واخراجه من السياسة ، دون اقامة اية توازنات معه ودون ابداء رغبة فى الوصول معه الى قواسم مشتركة من اى نوع كان .

بيد ان آلية التقاط العناصر من القاع المجتمعى تضافى على السلطة ، من حيث الشكل ، طابعاً يبرز خطابها الشعبوى ، ويبرز ايضاً ما تقوله عن نفسها كسلطة شعبية مفتوحة امام المجتمع وهو يضع يدنا على وظيفة أخرى من وظائف الايديولوجية القومية - الاشتراكية - العلمانية للنظام ، فهى ايديولوجية معيرة على هذا الطابع الاستدراجى للنخب المجتمعية الى داخل السلطة ، فرضها خلق قناعة لدى النخب الاجتماعية والجمهور العريض بأن المزايم الشعبوية للنظام تتفق مع طابعه الحقيقى ، العلمانى - الاشتراكى - القومى ، والا لما قام النظام بتبنى ايديولوجية تخالف جوهره وتجافى طبيعته ، الامر الذى ما ينفى عنه ، بصورة غير مباشرة ، صفة الطائفية التى كثيراً ما الصقت به .

هذه الشروح المختصرة تصل بنا الى نقطة هامة : ان العناصر التى يدخلها النظام فى تراتباته الداخلية ليست بذاتها جزءاً من الشعب وليس لديها اية التزامات حيال مجتمعها ، بل هى تصبح ممثلة للشعب وتتوب عنه لحظة تدخل فى النظام او السلطة . لذلك فان منبتها الشعبى لا يجب ان يدفعها الى اقامة علاقات ما بالهيئة الاجتماعية التى تحدثت منها ، مستقلة عن علاقات الانضواء فى الهيئة السلطوية ، بل يجب ان يدفعها الى القطع التام مع تاريخها الاجتماعى السابق ، لان انتماها الى السلطة هو بداية تاريخ اجتماعى جديد بالنسبة لها ،

تحل السلطة فيه محل المجتمع تماما ، حيث السلطة مجتمع المنتسبين اليها ، وخاصة منهم قادة واعوان طبقة الدولة ، وحيث المجتمع الاصلى ، المجتمع الاجتماعى ، هو العدم السياسى او السلوى ، وبالتالي نقيض السياسة كنمط انتاج يتبع للمسلطين من سائر تراتبات السلطة الانتساب الى عالم برجوازى تغطية ايدىولوجية اشتراكية ، وعالم طائفى تغطية ايدىولوجية علمانية والى عالم اقليمى منتشر بجلالبيب ايدىولوجية قومية .

ربما كانت شروحنها قد ابانت ان اعظم خطر يتهدد السلطة هو انقطاع سيرورة اعادة انتاجها من « الشعب » ، سيرورة احتواء بالنخب المجتمعية بداخلها . ان التوازن الرئيسى للسلطة السورية قائم على هذه السيرورة وعلى استمرارها . لذلك تتجه انظار النظام اليها اساسا . ويتركز جزء رئيسى من همومه فى تأمين مستلزماتها ، وفى رأسها تأمين موارد داخلية وخارجية تبقى السلطة مفتوحة امام استيعاب اكبر عدد ممكن من المنتسبين الى الشرائع والفئات الاجتماعية المتوسطة الدنيا ، التى سقطت من عالم السياسة الى عالم العمل العبودى لصالح طبقة الدولة ، ولم يبق ثم ما يحول بينها وبين الانفجار سوى حرمانها بصورة منهجية ومتصلة من النخب والعناصر والقوى القادرة على التعبير عن معاناتها ، ودلها على السيل الكفيلة باخراجها من عيوبيتها . بما ان قطع سيرورة اعادة انتاج السلطة قد غدت شبه مستحيلة على الصعيد السياسى ، بسبب موازين القوى القائمة بين السلطة والمجتمع ومجمل الاوضاع التى شرحناها فى الصفحات السابقة فان القطع لايمكن ان يتم الا على صعيد اقتصادى ، صعيد اعادة انتاج السلطة عبر العمل الاجتماعى .

لرد على هذا الاحتمال . زادت السلطة من الطابع الخارجى لنمط الانتاج السياسى ، بأن زادت استعدادها لتأجير دورها السياسى والاقليمى لمن يدفع . مهما كان المبلغ الذى يدفعه تأفها ، هذا يعنى انها قللت من اعتمادها على الشروط الاقتصادية الداخلية لاعادة انتاجها ، وان كانت قد قاومت فى الوقت نفسه هذه الشروط ، بأن شددت نهب مجتمعتها تشديدا لا سابقة له ، زاد من وطأته تعرض طبقة الوسطى الاجتماعية ، وشرائح واسعة من طبقة الوسطى السياسية ، وعماله وفلاحيه وبرجوازيته الصغيرة لافقار لا سابقة له ، جعل السلطة عاجزة الاول مرة منذ قرابة عقدين عن احتواء الاعداد الهائلة من المتعلمين فى جهازها ، واضطرها لغلاق اقبنتها الداخلية امام هؤلاء وابقائها مفتوحة بصورة انتقائية امام المخلصين لها ، وخاصة امام العلويين . بالمقابل ، وازنت السلطة هذا الخلل الجلى فى اوضاعها البرجوازية من الطبقة الوسطى فى الصناعة والتجارة ، لحرمان التذمر الشعبى من « بازا » يعبر عنه او يعمله او ينظم طاقاته ويدفع به الى الانفجار ، فى ظروف الانهيار الاقتصادى والبطالة الرهيبة التى اصابت

خلال السنوات الخمس الاخيرة بضعة مئات الاف الشبان ، والتبدل العالمى ، الذى يطرح تحديات خطيرة على نمط السلطة السوية القائم ، مع انها لا ترى فى الشعب حقيقة سياسية - وطنية ترتكز الدولة اليها وتستمد شرعيتها منها ، بل تعتبره حقيقة اقتصادية - اجتماعية ، قل مجموعة من القوى العاملة والمنتجة المنزرة ، التى وظيفة السلطة حرمانها من ثمار عملها ، كى لا تفيد من فوائض ونواتج عملها الاجتماعى فى اقامة حقيقتها السياسية فى دولة معبرة عنها ، ديمقراطية وشعبية فى أن معا . بالنظر الى ان السلطة ترى فى المجتمع مجموع القوى العاملة ، وفى نفسها مجتمعا سياسيا قادر على خلق هيئة اجتماعية مكافئة له ومطابقة لحاجاته ، تستمد عناصرها من المجتمع الاجتماعى ، لكنها تتحول عبر السلطة الى مجتمع دولة مضاد له ، فانها لا تعتبر نفسها معبرة عن هذا الاخير ولا تقر بوجود التزامات عليها حياله ، بل تعتبر نفسها حقيقة سياسية ، وطنية ومجتمعية متقدمة عليه ، وترى انه هو الجهة الملزمة بواجبات محددة حيالها تنحصر فى ضرورة تسليم ناتج عمله اليها ، والاقلاع عن النظر الى نفسه كواقع وطنى يتطلب الى امتلاك سلطة سياسية مطابقة لحاجاته ومعبرة عنه .

هذه العلاقة ، التى تفكر الى اى بعد سياسى يربط السلطة السورية بمجتمعها ، والمفعمة ببعد يلزم المجتمع بتقديم ما ينتجه الى سلطته التى تنفية سياسيا ، هى ادنى درجة من درجات العبودية انحدرت اليها الهيئتان الاجتماعية والسياسية السورية فى تاريخها البعيد او القريب . وهى لا تعبر فقط عن نشئت وتمزق وموت المجتمع المدنى ، وانما تعبر بدرجة اكبر عن موت وتنشئت وتمزق الدولة والمجتمع السياسى ، لانه اذا كان طبيعيا ان يكون للمجتمع المدنى مجتمع سياسى يعبر عنه ، فانه من الطبيعى ان يكون للمجتمع السياسى بدوره مجتمعا مدنيا ينبع منه من عمله وتعاونونه وطبيعته العامة والشاملة والمجردة . بالمقابل عندما تقوم السلطة على الغاء كيانية المجتمع فانها لا يمكن ان تكون سلطة لنولة ، بل هى تكون سلطة تلغى كيانية الدولة . ليس هذه هو السبب الذى يدفع السلطة الى تآلية رئيسها والقول بايديته وخلوده ( يكرر ملايين المواطنين السوريين من مؤلفين وجنود وطلبة وتلامذة صباح كل يوم ثلاث مرات شعارا يقول : قاتلنا الى الابد ، الامين حافظ الاسد ! ) . ان الاسد ليس مجسد السلطة والنولة ، بل هما اللتان تجسد انه ، باعتبارهما تصدر ان عنه وتقيضان عن حقيقته الخالدة ، التى لا محل فيها لشيئ سوى ارادته ، لولة كان هذا الشئ . ام قانونا ، ام ارادة عسامة ، ام مجتمعا مدنيا او سياسيا .



## س : من اين تأتي السلطة بفوائض تمول بها سيرورة إعادة انتاجها ؟ .

ج : ثمة مصدران لهذه الفوائض : داخلي وخارجي . اما المصدر الداخلي فهو المجتمع بمختلف فئاته ، اكانت مطلقة ومنتهجة دخول اولية ام ثانوية أية ذلك ان الرأسمالي العام لا يستغل فقط قوة عمل من يشتغلون لديه ، بل هو ينهب المجتمع العامل كله ، كي يعطي المجتمع السياسي ممثلا في مجتمع السلطة القائمة ، ما هو بحاجة اليه ، ليس لانه يقوم بعمل ما ، بل كي يبقى مواليا لها ويمكنها من انتزاع فوائض قوة عمل الشعب ، بما يتيح لها توسيع نفسها وزيادة عائداتها كسلطة مرسلة ، تملك قسما اساسيا من وسائل الانتاج ، وتضع يدها بقوة اجهزتها وبالعنف العارى على قوة عمل المنتجين الخاضعين لها . فى هذا النمط من الرسمة لا يأخذ الرأسماليون الفلاحين المحررين من الزراعة الى الصناعة ، ومن الريف الى المدينة حيث يعملون باجور هى دون سعر قوة عملهم ، ويذهب القسم الاكبر من هذا الفارق الى الصناعة فى دورة إعادة انتاج تتسع باضطراب ، وانما يغادر الفلاحون المحررون الريف الى ضواحي المدن ، يحث يتكسبون فى مدن الصقيع ويشكلوا هناك احتياطيا جاهزا للتدخل ضد « المجتمع العامل » الضعيف سياسيا والسيئ التنظيم ، او يتكسبون فى هذه المدن املين ان يبقوا فى اجهزة الامن او فى المؤسسة العسكرية ، حيث يتحولون من قوى هامشية الى قوى طفيلية . من الزراعة الى الاجهزة ، وليس من الزراعة الى الصناعة : هذه هى مسيرة ملايين الفلاحين السابقين ، الذين يعيشون فى مدن لا مكان لهم فيها ، تخلو من أية خدمات تقدمها لهم ( يوجد فى مدينة دمشق منشآت خدمية لقرابة مليون ونصف مليون انسان ، بينما يعيش فيها قرابة ثلاثة ملايين ونصف مليون مواطن . الى ذلك ، فان ٤٣ ٪ من سكان سوريا يعيشون فى مدينتى دمشق وحلب . مع انهما ليستا مدينتين صناعيتين او زراعتين ، بل هما مقران اساسيان لنواة الاجهزة . ان النتيجة المباشرة لسياسة السلطة التنموية هى اذن تريف المدن ، وتصحير الريف وافراغه من سكانه . ومن يراقب نمو مدينة دمشق او أية مدينة سورية اخرى ، سيلفت نظره وجود نواة مدينية تتوفر على خدمات منتظمة ، تحيط بها احياء كالقرى مبنية بطريقة عشوائية تفقر افتقارا مزريا الى سائر أنواع الخدمات ، بما فيها الماء والكهرباء والخدمات الصحية والتعليمية ) .

بانتمائهم الى الاجهزة يتحول الفلاحون من قوة منتجة الى عبء على القوى المنتجة ، ويصيرون قطاعات طفيلية واسعة فى مدن تضيق بهم فلا تقدم لهم شيئا سوى البؤس . لكن هذا

التحول يربط التزامات وإعباء هائلة على العاملين في الأرض والصناعة ، الذين يطلب اليهم الان تمويل من كانوا يعملون معهم الى الباحة في الأرض وتحولوا اليوم الى عبء عليهم . مع ان انتاجية العمل في الزراعة تتراجع بسبب اعتماد الفالحين على تقنيات ووسائل انتاج تقليدية وصغر المساحة التي يزرعها الفلاح . بعد ان فتت اصلاح الزراعى الملكية الزراعية تقنيًا تحول الى عقبة حقيقية في وجه استخدام وسائل انتاج حديثة وتقنيات زراعية متطورة ، مما جعل العمل الزراعى يقوم على استنزاف الأرض الى درجة الانهك ، ويقدم للمدن فيضًا لا ينقطع من الايدي العاملة والافواه الجائعة . من جهتها ، لم تجد السلطة مكانا يستوعب هذه الملايين سوء اجهزتها ، فشددت عملية نهب الزراعة بشكل خاص ، وقوت اجهزتها أكثر فأكثر مع تحولها الى سلطة نهب معمم لمجتمعها . اما الصناعة ، فان التطور الذي شهنته كان محدودا جدا ، وقد اتسم بالعشوائية والمزاجية ، كما اتسم بالاسراف والتبذير الناجمان عن الرغبة في احداث قدر من الفوضى كبير الى درجة تسمح لكادر السلطة باكبر قدر ممكن من الرشاوى والنهب . في هذه الأوضاع ، كان لا بد ان من البحث عن نمط جديد من فوائض العمل ، لا يقتصر على نهب العمال الصناعيين لوحدهم ، كما حدث في التجربة البرجوازية الاوربية ، فوجد « الرأسمالى العام » بروايتاريا عاما هو الهيئة الاجتماعية بتلاوينها وتراتباتها المختلفة ، فشرع ينظم نفسه فوق رقعتها كلها كى ينهب منها كى يرفعها كلها الى نهب منها وتراتباتها المختلفة ، فشرع ينظم نفسه فوق رقعتها كلها كى ينهب منها ما نسميته « فائض قوة العمل الاجتماعى » الذى يقدمه الفاحون والعمال والمتسبون الى التراتبات المختلفة للطبقة الوسطى ، وخاصة العاملون منها في الصناعة والزراعة والتجارة .

بهذه الهيكلية المجتمعية العاملة ، وهذه الهيكلية السلطوية الناهبة ، تتدهور الزراعة دون توقف ، وتدور التنمية الصناعية فى حلقة مفزعة ، ما انها تبدو من الناحية الشكلية وكأنها فى تقدم وتنهار قوى الطبقة الوسطى المنتجة انهيارا متعاطلا ، بينما السلطة تنمو كسروطان لا تعرف حاجته الى النهب الداخلى حدودا ، يبتلر يوما بعد يوم الهيئة الاجتماعية دون ان يثورها او يسمح حتى بتنظيمها وتسييسها ، الى ان يصل بها الى حافة اليقوس والعجز ، ويجعلها تهبًا لشقاء لا تعرف منه مخرجًا . عندئذ تكون السياسة الوحيدة التى تتقنها السلطة هى فن ابتزاز اشكال متجددة من فائض القيمة الاجتماعى ، وتكون السياسة هى فن الابقاء على السلطة فى حالة تفوق على عنوها الوحيد ، مجتمعها ذاته ، وبالاخص منه قواه العاملة . ويكون من الضرورى توسيع نمط الانتاج الكوميرانورى - السياسى ، الذى يحتم اراها ان البلاد أكثر فأكثر لدى الخارج ، ويرهن بالفعل حياة السلطة باستعدادها لخدمة من يملونها بالمال ، مصدر حياتها

الاساسى ان لم يكن الوحيد كسلطة رأسمالية طفيلية . قال كارل ماركس فى مكان ما من مؤلفاته ان سلطة نمط الانتاج الاسيوى عرفت ثلاث ادارات : الجباية لنهب الداخل ، والحرب لنهب الخارج ، وادارة بناء وصيانة المشاريع الكبرى . ونقول : ان سلطتنا المرسمة والشرقية لا تعرف الا ادارة واحدة هى ادارة نهب الداخل والتسول فى الخارج . اما المشاريع الكبرى ، فهى لا تهتم بها الا من اجل توسيع القاعدة الداخلية للنهب ، فالغرض منها هو زيادة انخراط المجتمع فى عالم العمل ، او استدراج قوى جديدة اليه بصورة تتيح لها زيادة نهبها زيادة تتناسب مع حاجاتها الى موارز تكفى لتمويل حاجات طبقتها المتزايدة العدد والحاجات ، والاتفاق على سيورة دخول بعض ابناء الشعب الى عالمها ، التى قلنا ان توازنها الداخلى يتوقف بدرجة كبيرة عليها .

لن نطيل حديثنا عن موارد النظام الخارجية . سنكتفى بالقول انها ترتبط بمجموعة معقدة من العوامل ، كحجم موارده الداخلية ، الذى يتيح له هذا القدر او ذاك من الاستقلالية . المؤقتة على الاغلب ، عن موارده الخارجية ويؤمن له بالتالى هذا القدر او ذاك من حرية المناورة على الاوضاع والقوى الخارجية . عندئذ تكون اوضاع النظام الداخلية هى الورقة الرابعة فى سياسة ابتزاز الخارج وتأمين حد اعلى من موارد نمط الانتاج السياسى . من العوامل التى ترتبط بها موارد النظام الخارجية قدرته على ابتزاز القوى والبلدان المحيطة به ، وهذه تعبر عن نفسها فى قدرته على تحويل نفسه الى قوة محورية بالنسبة لهذه البلدان ، يهدد استقراره واضطرابه استقرارها ووجودها ، فتسهم بما لديها من موارد فى حمايته ، لان لها مصلحة ذاتية وداخلية فى ذلك . كما يعبر عن نفسه فى ضبط اوضاعه بحيث لا يضيع اوراقه كلها فى سلة واحدة ، وانما يبقى لنفسه حرية مناورة تكفى لممارسة الدور والتلويح بنقيضه فى أن معا ، ولقبض ثمن الموافقة على سياسة طرف الاطراف بطريقة تجعله يحصل سلفا على ثمن عدم ذهابه الى خصومه . لهذا السبب يصوغ النظام موقفه صياغة تتضمن دوما الايحاء باستعداده لتغيير مواقعه وتبديل تحالفاته ، التى يجب ان تكون عارضة ومصلاحية فيما يتعلق بالمدى القصير والمتوسط لسياسته ، خاصة فيما لا يتعلق بالتوايت الاستراتيجية العليا ، النابعة ليس من سياسة النظام ، بل من وضعه الجغرافى وعند سكانه وموارده وعلاقاته وروابطه التاريخية . الخ .

من العوامل المقررة لموارد النظام الخارجية الحالة الدولية القائمة اذا لاحظ النظام ان السياسة الدولية تميل الى تهديد المواقف فى العالم العربى ، سارع الى طرح سياسة تازيمية ، واذا كان التازيم مطروحا ، عاجل الى الاخذ بسياسة تهينة ، ليقبض فى الحالتين ثمن مواقفه :

فى المرة الاولى لانه لعب ورقة الابتزاز ، وفى الحالة الثانية لانه لجأ الى التطمين والعقلانية . هذه التكتكات والسياسات تكفل له البقاء فى مركز اهتمام الخارج ، وتثير الانطباع بأنه يمسك مفاتيح الموقف ، كما تكرر دعيته بلا تعب وفى سائر المناسبات . من العوامل الهامة فى تأمين موارد مالية خارجية للنظام اخذه بسياسة تقوم على التوافق مع مصالح الطرف الدولى الغالب فى المنطقة ، فاذا كانت اميركا هى القوة المهيمنة على منطقتنا ، كما هو الحال بالفعل ، وجدناه يرسم سياسته الخارجية بطريقة لا تستفزها أو تتعرض لمصالحها العليا ، ومنها حماية النفط وانظمته وممراته ، وعدم الانحياز الى الجانب السوفياتى بما يحدث تحولاً جدياً فى علاقات القوى الدولية داخل المنطقة العربية . الا انه لا يقلع فى الوقت نفسه ، عن الامسك بمفاتيح ضاغطة على سياسة اميركا تؤثر على صراعاتها العامة مع خصوصها ، وتتهدها ، بين فينة وأخرى ، بتبدل يسبب لها بعض المتاعب فى هذه القضية الجزئية أو تلك ، سواء كانت هذه المفاتيح سوفياتية أم عربية أم داخلية ، وسواء امسك بها لشهر أم لسنة . يقودنا هذا الى استنتاج هام ، وهو ان الخروج من ساحة التوازنات والتناقضات العربية والدولية يعنى موت نمط الانتاج السياسى ، وان غرض السياسة الخارجية هو البقاء فى مركز التناقضات والتوازنات فى آن معا ، وامتلاك جميع الاوراق الضرورية لتأدية الادوار المترتبة عليهما ، فى الداخل وعربيا وديوايا ( سنشرح فيما بعد ما تعنيه هذه التخطيطات ضمن الواقع العملى من سياسات ) . ولكننا نسارع الى القول ان السلطة تعتبر مجالها الداخلى الساحة الوحيدة الخاضعة خضوعها مطلقا ، لا تحده حدود من الناحية النظرية ، لسيادتها ، وترى فيه ، بمقارنته مع الساحتين العربية - الاقليمية والدولية ، المكان الذى تستطيع ممارسة سياستها فيه نون قيود ، بما يحدد بدرجة كبيرة طبيعية دورها فى الساحتين الخارجيتين ، اذا كانت سياسة السلطة الخارجية تنطلق من ترتيب وضعها الذاتى ترتيباً قويا الى ابعد حد ممكن ، فلايمانها ان مكونات هذا الحقل هى العنصر الاساسى الذى تستطيع الضغط به على الخارج . من هنا يتداخل العامل الداخلى فى سياسة النظام الخارجية مع العامل الخارجى تداخلا لا فكاك منه ، يصل الى اعتبار الداخلى خارجيا والخارجى داخليا ، حسب الحالات المختلفة والاستخدامات المتباينة للسياستين . ودليلنا على ذلك ان السلطة مولات قسما كبيرا من سياساتها وتحالفاتها وتحولاتها الداخلية من خلال سياسة موجهة نحو الخارج « الصمود والتصدى والتوازن الاستراتيجى » . . . الخ وعلى سبيل المثال ، فقد رفع النظام السورى طيلة الاعوام الخمسة عشرة الماضية شعار التوازن الاستراتيجى بينه وبين اسرائيل ، بحجة انه غذا قوة لمواجهة العربية الوحيدة بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر واميركا واسرائيل . من البدهى ان احد اهداف هذا الشعار الملّك عربيا كان زيادة عائدات السياسة الخارجية ، فالبلد الذى يتطلع نحو التوازن

الاستراتيجي مع اسرائيل القوية يحتاج الى مبالغ طائلة جدا ينفقها على التسليح وتحديث مجتمعه . الى ذلك ، فان بناء توازن استراتيجي يحمي العرب يتطلب بدوره نمطا من العلاقات مع القوى العربية ، وخاصة منها فلسطين ولبنان والاردن ، يضعها في خدمة هذا الهدف ، ويخضعها لنمط العلاقات التي يقرها البلد القائد ( سوريا في هذه الحالة ) ويضفي الشرعية على تدخله في شؤونها وتقرير اوضاعها . من جهة اخرى ، ستجمل هذه السياسة من السلطة السورية مركز استقطاب سياسي عربي ودولي ، يحولها الى نقطة تتبلور حولها المواقف العربية وتفترق ، مما سيزيد وزنها كثيرا بالنسبة للعلاقات العربية - العربية وتشابكاتها الدولية ، دون ان يؤثر بالفعل على التفوق الاسرائيلي أو يستفز ردا اسرائيليا ضد ما اكتسبه النظام من قوة ونفوذ عربي ودولي . اخيرا ، فان سياسة التوازن الاستراتيجي قد استخدمت افطع استخدام داخل سوريا ذاتها ، فقد اقتيد الاف المواطنين الى السجون بحجة انهم ضد التوازن الاستراتيجي مع اسرائيل او يضعفون عن عمد سياسة النظام الذاتية نحو هذا التوازن باضعاف مواقفه الداخلية . باختصار : بعد خمسة أعوام من التلطيل والتزوير والابتزاز والاعتقالات حصل عنوان اسرائيل على لبنان عام ١٩٨٢ ، فاذا بالجيش السوري اضعف منه في اى وقت مضى ، مع ان جريدة تشرين كانت قد اعلنت بلسان العشرات من رجال النظام على ان التوازن الاستراتيجي قد انجز ، وأن مفاعيله ستظهر في اول صدام مع العدو ( من هؤلاء مستشار د . رفعت الاسد للشؤون العلمية د . سليم بركات والعماد مصطفى طلاس وزير الدفاع . الذي قال بعد هزيمة لبنان المخزية في محاضرة له بكلية القيادة والاركان في القابون ان الحرب اثبتت قدرة الجيش السوري منفردا على انزال الهزيمة باسرائيل ، مع ان العامل رأى الطريقة المهيئة التي خرج بها اللواء ٨٥ من بيروت ، وعلم انه لو لا ان امدته منظمة التحرير بالطعام لهلك جوعا ) .

يظهر هذا المثال ، كما يظهر مثال الصمود والتصدى ، الطريقة التي تحولت بها سياسة النظام الخارجية الى مائة اولوية وثروة مادية ، وكيف قدمت الشعارات والاهداف الضرورية لنقوية السلطة وابتزاز العالم العربي ، واضعافه بزرع التناقضات بين اطراف واخضاع بعضها لاغراض ، وقمع الداخل والابقاء على موازين القوى مع اسرائيل دون أى تغيير ، فى أن معا ، فكان سياسة التوازن الاستراتيجى كانت موجهة ضد العرب والشعب السورى ، ومكرسة لخدمة النظام واسرائيل : الاول لانها اتاحت له موارد هائلة مول بها نفسه وقوى مواقفه ، والثانية لان سياسة الصمود والتوازن لم توجه ضدها ، بل لالة ما اضهرته هزيمة عام ١٩٨٢ الحزيرية بكل معنى الكلمة ، فقد تشتت جيش سورية بعد ان حاول تفادى الحرب طيلة اربعة ايام كاملة ، وهلت اسرائيل فيها الى مشارف بيروت ، ثم وجد نفسه يخوض معركة واحدة ( يوم ١٠ حزيران ) قصمت ظهره تماما واضطرت رئيسه لارسال محمود الايوبى الى السفارة السوفياتية ليلينغ السفير السوفياتى بترديد ضرورة تدخل عسكري سوفياتى ، لان اسرائيل ستكون « صباح اليوم اليوم التالى فى دمشق » كما قال الاسد ، بعد ان تمزقت الوحدات السورية فى لبنان ودمر اللواءان المنرعان ١٢١ و ٤٧ وهما محملان على ناقلاتهما داخل الاراضى السورية ، واسقطت ١٣٧ طائرة سورية ، دون ان يقلع سلاح الجو السورى فى اصابة اية طائرة اسرائيلية ( يوجد لدى سوريا طيار اسرائيلى اسرته حركة فتح فى جنوب لبنان خلال عدوان ١٩٨٢ ، عندما اسقطت مدفعيتها المضادة طائرة ال ف ١٦ التى يقودها قرب قلعة الشقيف : ويوجد لديها ايضا اسيران من جنود الدبابات سقطوا فى يد الجبهة الشعبية - القيادة العامة خلال هذا العنوان ) .

بل ان الاحتلال الاسرائيلى للجولان تحول هو نفسه الى مورد مادي للنظام ، فاسهم فى اضعاف مجتمع سوريا وتقوية سلطتها ، مع ان هذه الاخيرة هى التى اضاعته ، حتى لا نقول فرطت به ، ومع ان المجتمع بذل لظى التضحيات من اجل الحفاظ عليه ثم فى سبيل استرداده ، لنستمع الى عبد الطيم خدام يشرح فى اجتماع اعلامى سياسة السلطة حيال الجولان : ان سياستها تقوم فى هذه المسألة على ابقائها مطروحة باستمرار كعامل من عوامل السلم والحرب فى المنطقة ، دون أن نسمح بجرنا الى أى منهما ، فى الوقت نفسه . هذا يعنى ببساطة ان علينا طرح مشكلة الجولان وابقاها ساخنة بلا انقطاع من جهة ، ورفض كل ما يعرض علينا بخصوصها من جهة اخرى لان طرحها سيعود علينا باموال الدعم العربية ، بينما سيجرنا حلها من الحصول على هذه الموارد الهائلة ، التى مولت « التنمية » النظام ، وسيعرض سلطتنا لمخاطر داخلية كبيرة ووخيمة . فهل نضحى بالنظام من اجل جرف صخرى مثل قبل

احتلاله عبثاً مالياً واقتصادياً جسيماً على البلاد ؟ .

لمعرفته بأهمية الخارج في إعادة انتاجه ، تهدف سياسة النظام السوري الخارجية الى وضعه في مركز التوازنات والتجاذبات العالمية في منطقتنا . لهذا فان سياسته حيال العالم لا تقوم على اساس استراتيجية يجابه بها القوى العالمية ، بل هي تقوم على اقلية اهدافه مع امکانات المتاحة في اطار سياسات واستراتيجيات القوى العالمية ، لذا فهي تركز قسماً كبيراً من جهدها على رقابة المتغيرات الدولية في منطقتنا رقابة مباشرة وبديقة ، واقلية تكتيكاتها واستراتيجياتها المتوسطة الاجل مع التبدلات الجارية ، بحيث يبقى للنظام في مركز التوازن الدولي ، ويجسد قوة تستجيب للمصالح الخارجية في العالم العربي ، مهما تغيرت الاحوال واشتدت الازمات والصراعات .

لا يعني البقاء في مركز التوازنات والصراعات الاخذ بسياسة انكفائية او سلبية بطبيعتها الحال ، بل هو يتطلب سياسة فعالة ودينامية من طراز عال ، كما يتطلب تحويل المراكز المقررة في السلطة الى مراكز متخصصة في السياسة الخارجية ، مثلما هو حال الرئاسة ووزارة الخارجية والاعلام ومصالح الجيش والامن ، التي تشكل حلقة خاصة في ادارة البلاد ، تصل الخارج بالداخل ، وتصور طاقات بلادها الداخلية كي تستجيب استجابة اعظمية لمصالح الخارج ، سواء على مستواها الداخلي الخاص ام على مستوى الوطن العربي والعالم . لذلك تركز هذه الحلقة المقررة والفعالية من السلطة نظرها على الخارج ، وتولى السياسة الخارجية الاولوية في نشاطها ، وتبذل القسم الاكبر من وقتها في مراقبة تطورات السياسات الدولية وفي استنباط الاستجابات المناسبة لها ، وتعتبر الداخل مضمراً تختبر فيه نجاحات سياساته الخارجية وقاعده ذاتية يجب ان ترتبها لتحقيق انطلاقة منها سياسة خارجية فعالة .

لهذه الاعتبارات تتصف السياسة الخارجية للنظام السوري بمرونة فائقة وانتهازية ، فقد جاء الى السلطة باسم اولوية تحرير الجولان ، وما هو يحكم البلاد باسم المعركة المؤجلة والصمود والتوازن الاستراتيجي ، ولا يتردد لحظة في زج من يطالبون بتحرير الجولان او باثارة مشكلت في السجون والمعتقلات ، بحجة انهم يستعملون « المعركة » . كما جاء باسم قومية المعركة التي يجب ان يشارك فيها كل العرب دون استثناء ، ثم تحول الى خوض معركة حياة وموت ضد جميع العرب تقريباً بدءاً بالمقاومة الفلسطينية الى الشعب السوري الى الشعب لبنان بمخبتاً فئاته وطوائفه ، الى العراق فالاردن قمصر . . . الخ وبيئتما هو يوزع اليوم « جيوشه » ، لبنان والخليج واليمن السورية ، فان حدوده مع اسرائيل تظل من اى وجود عسكري . اخير

فان شعاره المعلن كان حين استلم الحكم ، الابتعاد عن السوفييات الذين لا يعطوننا سوى الاسلحة الدفاعية ( كما قال الاسد فى تعميم وزعه على الجيش عام ١٩٦٨ ، وتسبب فى غضب عبد الناصر عليه الذى ويخه خلال احدى زيارته الى مصر فى السنة ذاتها ورساله : اذا كانت الاسلحة التى بين يديكم دفاعية ، فلم تدافعوا بها عن انفسكم خلال حرب حزيران ؟ . لولا هذه الاسلحة ومن يرسلونها لكان لاسرائيل ١٣ علما فى ١٣ عاصمة عربية اولها دمشق ، فلا تعد الى اصدار بلاغات وتعميمات جوفاء كهذه ا ) ، ثم اكتشف بعد استيلائه على السلطة اساسيات اللعبة التى يجب عليه ممارستها ، ومنها استخدام الورقة الاميركية لتحسين مواقعه السوفياتية ، واستخدام ورقته السوفياتية لاستخدام مواقعه الاميركية . وعدم القطع فى اى من الاتجاهين ، او الانحياز الى اى منهما بما يجعله اسيره او منفذا طيعا لارادته ، مع تذكر ان التفوق الاميركى فى المنطقة العربية من طبيعة استراتيجية - بنوية تتجاوز حقل السياسة الحبيثة القصيرة الامد والمباشرة ، وإن من الصعقة المساس به او عدم الانصياع لمستلزماته ومتطلباته العليا لذا ، يجب حصر المناورة السياسية فى حقل الاحداث الجارية ، الذى تفصله اميركا نفسها عن مصالحها الاستراتيجية العليا ، وهى ، فى المنطقة العربية : الوصول الحر الى النفط ، وتقيد بلدان المنطقة بمواقف لا تفل بالتفوق الاميركى العالمى والاقليمى على السوفييات ، والا تتعرض لاسرائيل بما يقضى الى تحسين مواقع السوفييات والعرب الاستراتيجية العامة على حساب الولايات المتحدة واسرائيل .

بهذه السياسات القائمة على حد اعلى من المناورات وحد اننى من المبدئيات ، يعلن مسؤولون كبار فى النظام السورى انهم لا يعترفون بالمبادئ الدائمة ، اذا كانت تقيد كحركاتهم باتجاه مصالحهم ، المتغيرة من حال الى حال ومن وقت لآخر ، يلفت الانظار بقوه ، فى هذا السياق ، ان السلطة التى تقدم خطابا علمانيا - اشتراكيا وثوريا قد تقيدت طيلة العقدين المنصرمين بالثوابت الاستراتيجية العليا للسياسة الدولية فى منطقتنا ، وخاصة منها الثوابت الاميركية ؛ وانها بدأت ، فى الوقت نفسه ، مواقفها تبديلا لا ينقطع فى علاقاتها بالقوى الاقليمية ، عربية كانت ام اسرائيلية ، دون ان يرف لها جفن او تأبه بما تعلنه هى نفسها . من ذلك مثلا تحالفها فى المرحلة الاولى من الحرب الاهلية اللبنانية مع حزب الكتائب ، الذى وصفته فى مرحلة لاحقة ب « الطائفى والفاشى » وتحالفها الدائم مع السعودية ، النواة التى تدار بطريقة اسرية وعشائرية ومذهبية متزمنة . من ذلك ايضا تحالف طليقة السلطة مع المؤسسة الدينية داخل سوريا ، وهى واحدة من اكثر المؤسسات تأخرا ومعاداة « للعلمانية والاشتراكية والثورية » منها ايضا توازنات السلطة مع العالم الخارجى ، حيث تذهب التجارة فى معظمها



الى بلدان اوريا الغربية ، ويأتى القسم الاكبر من الصناعة الى البلدان الاشتراكية ، ويتم الحصول على رساميل من مؤسسات قريبة من الولايات المتحدة الاميركية ، وعلى معظم الهبات والمعونات المالية من البلدان النفطية ، التى يهتمها قادة السلطة بالرجعية والعداة للتجربة السورية ، بينما هم يغلغون حوهم مع بلد كالعراق ، ثورى وعلمانى واشتراكى . . . الخ .

بايجاد سبل عملية لتحقيق مصالح متغيرة فى الواقع ، تسعى السلطة السورية للامساك بوقة العوامل الخارجية التى قد تؤثر عليها . وتحولها ( هذه العوامل ) الى لوراق بيدها نتيج لها موارد خارجية كافية لتمويل سيورة صعود النخب « الشعبية » فى هرميتها الداخلية ، وتكفل لها الاستقرار الناجم عن تفوقها على مجتمعا ، المثرر والمهمش . هكذا تتداخل اذن السياستان الداخلية والخارجية ، وتتهولان الى جهد واحد يسوق سياسة السلطة كما تسوق اية مادة اولية ، فيعرضها فى سوق البيع والشراء وفقا لقوانين عرض وطلب ، تتعامل معها كسلعة بالغة الحساسية فى سيادة الدولة المباعة او المؤجرة لهذه الجهة او تلك .

#### س . كيف تتجلى سلطة الاجهزة فى الحياة العامة ؟ .

ج : توجد الاجهزة فى هيكل وانشطة السلطين الفعلية والشكلية ، وبينما تعد السلطة الاولى سلطتها العملية الصريحة ، فان السلطة الثانية ، بما تتصف به من هامشية وهرفية ، هى مجرد غلاف خارجى لها ، تقتضيه علاقات السلطة الفعلية بالخارج ( لا يعقل ان تكون وزارة الخارجية او الثقافة فرعا من فروع الامن ، وان كان احتلالها بعناصر من الاجهزة الامنية يعد امرا طبيعيا فى السلطة السورية ) او نقص المعارف والخبرات ( من الصعوبة بمكان تحويل وزارة الاقتصاد او المالية الى مقرين لرجال الامن ، بسبب ما يتطلبه العمل فيهما من دراية علمية وتقنية ) . اذا كانت الاجهزة لا تحتل تماما ملاك السلطة الشكلية ، فان هذه الاخيرة لا تستطيع ، فى سلطة كالسلطة السورية ، ان تكون الاتصيرا عنها وتجسيدها لها . فهى لا تتجو من تدخلاتها ، بل ان سياستها تعبر عما قررتها لها فى مختلف المجالات والحقول . ومهما يكون امر ، فان السلطة الشكلية مسؤولة فى النهاية امام السلطة الفعلية ، وهى تعمل تحت اشرافها المباشر ، وتخضع لرقابة دائمة تمارسها عليها ، سواء كاجهزة حكومية ام ككابر عامل فيها .

اما بالنسبة للمجتمع ، فان وجود الاجهزة يأخذ شكلين اساسيين : فهى موجودة فر مواجهة المجتمع وجودا مستقلا عنه تمام الاستقلال ، حتى اننا اسميناها « مجتمعا مضادا » اى انها مضادة « للمجتمع الاجتماعى » كما توجد منتشرة ومبثوثة فى ثنايا المجتمع

الاجتماعى ، فتأخذ شكل رؤوس جسور بداخله ، تحتل فيه مراكز تصنت ورقابة حساسة ، او تكون على شكل توضعات منضوية فيه ، تمارس عليه رقابة توجيهية مباشرة ، وتحدد له السبل التى يحسن به ان يتحرك بداخلها ، والافكار التى يجب عليه تبنيها ، بل وحتى الاحساس والمشاعر التى عليه السماح لنفسه بها . فى الحالة الاولى يكون وجود الاجهزة داخل المجتمع الاجتماعى فريدا ، فى الثانية سياسيا ، تجسده الاحزاب والمنظمات التابعة للسلطة الفعلية كحزب البعث وحلفائه من احزاب الجبهة الوطنية التقدمية ، واتحاد نقابات العمال والفلاحين ومنظمات الشبيبة والطلبة واتحادات الحرفيين والمرأة . . . الخ . غير ان الوجود الفردى لاعضاء الاجهزة فى المجتمع الاجتماعى هو ، من الناحية العددية ، وجود جد قوى ، وهو من الناحية السياسية حيوى ، بل بالغ الحيوية ، بالنسبة للسلطتين الفعلية والشكلية ، لان العاملين فى خدمة الاجهزة هم تكوين اساسى من تكريئات المجتمع المضاد يحتلون اسفل هرمه ويشكلون قسما اساسيا ، شعبيا ومجتمعا ، من قاعدته العريضة ، وصلة وصل اساسية بين المجتمع الاجتماعى والقيادات الرسيطة للاجهزة ، المنضوية بدرجة كبيرة فى رأس الطبقة الوسطى الجهازية . لو اخذنا مثالا على الاهمية العددية للمتممين الى قاعدة المجتمع المضاد ، العاملين فى خدمة الاجهزة لو جدنا انفسنا امام المائى التالى : فى محافظة اللاذقية بلدة صغيرة اسمها « الحفة » تقع على الطريق بين اللاذقية ومصيف صلفندة ، يبلغ عدد سكانها ١١ الف مواطن ، يتوزعون على الطوائف الدينية الثلاث : المسلمة السنية والمسلمة العلوية والمسيحية ، التى تعايشت دون اية اشكالات مذهبية او سياسية طيلة بضعة مئات من السنين . هذه المدينة الوادعة تحتلها ثلاثة من فروع الامن ، يبلغ عدد منتسبيها قرابة ١٤٥ موظف ، وفيها جهاز من المخبرين العاملين فى خدمة الامن لكنهم ليسوا من ملاكك الرسمى ولا يقبضون رواتب منتظمة ، تعدادهم ٢٥٠ مخبرا . هذه البلدة التى نصف عدد سكانها من النساء ، و ٦٥ من ذكورها تحت سن الثامنة عشرة ( هذه هى نسبة الفتيان من هذه الفئة العمرية فى المجتمع السورى ) تضم اذن ٥٥٠ شخصا يعملون فى خدمة الامن ، بينما عدد ذكورها الذين يتجاوز سنهم ١٨ عاما هو ١٩٢٥ شخصا . لنفترض الان ان كل واحد من هؤلاء يحترف السياسة ، فان نسبة العاملين فى الامن الى المجتمع ستكون واحد الى اربعة . اما اذا اخذنا ارقاما واقعية ، وهى ان نسبة العاملين فى السياسة ، بمن فيهم المنتسبون الى احزاب السلطة ونقابات واتحاداتها ومنظماتها . . الخ لا تتجاوز نسبة عشرة بالمائة من السكان ، فاننا سنجد انفسنا امام واقع مذهل يجعل لكل مهتم بالشؤون العامة ، مهما كان انتعاقه السياسى ، اربعة مخبرين وموظفين فى الامن ، يتفرغون له ليلا ونهارا وبون اى كلال او تعب ! .

هذه الاعداد الهائلة ، التي تضم المنتسبين الى الاجهزة وقرعاتها السياسية - الحزبية ، ونقاباتها ، و« منظماتها الشعبية » واتحاداتها المهنية . . . الخ ، الى جانب الاعداد الكبيرة من الخبراء الذين يتلقون مكافأة مالية محددة مقابل كل تقرير يكتبونه ، تبرر ما قلناه حول وجود « شعب الاجهزة ، وحول » المجتمع المضاد « المجتمع الخاص بالسلطة والمضاد للمجتمع المدني ، وحول اعتماد السلطة الفعلية على تكوينات « مجتمعية أو شعبية » من صنعها ، تحلها في محل التكوينات الاجتماعية الحقيقية ، المتشكلة في سياق التطور الطبيعي للمجتمع ذاته والمتكونة في سيرورة انصهاره وتوحده التاريخية الجديدة . بينما تتسم تكوينات المجتمع المضاد بصيرورتها وتشكلها بقوة السلطة الفعلية التي تفكك المجتمع وتلغي حالته الطبيعية ، بقوة هذه السلطة وقوة الاليات « المجتمعية » النابعة من وجود التكوينات الجديدة ، النافية للمجتمع وضد المجتمعية وفي مقدمتها التشكيلات السياسية - المجتمعية - المذهبية ، المدعومة والممولة من السلطة ، التي تضم عشرات بل مئات الاف الاشخاص ، مثل جمعية المرتضى شبه الرسمية ، التي نسب جميل الاسد ، بعلم السلطة وتشجيعها ودعمها المادى والمعنوى ، عشائر وقبائل كاملة اليها ، اريد لها ان تتجاوز . من خلال ارتباطها عبر السلطة بالتكوينات للشباب لها والمتاثرة فوق البلاد بأسرها ، محليتها ، كى تتحول الى « تكوينات اجتماعية » مبنية تمام البنية ومهيكله افقيا وعموديا في « مجتمع » سطوى يلقى ويفكك المجتمع التاريخى المتكون في سياق تطور طبيعى - انسانى مديد . مثل هذه التكوينات لا تعيد فقط انتاج السلطة القائمة من اعلى « الدولة » الى ادنى تراثيات المجتمع المضاد ، بالضرورة ، بل هي تفرض عليها ايضا اعادة انتاج سياسة تقضى حتما الى استبداد شمولى يقع جذره فيها كتكوينات مجتمعية - سطوية ، لكونه نتيجة من نتائجها السياسية من جهة ، ولكونها نتيجة « الاجتماعية والشعبية » المصنوعة بوسائله السياسية والتحكمية ، من جهة اخرى .

### س : ما علاقة الطبقات الجديدة بالمجتمع الاجتماعى ، بعد أن عرفنا شيئا عن علاقتها بالمجتمع الحضار ؟ .

ج : قامت التكوينات الطبقيّة الجديدة فى مجتمع لم يشهد توسيعا فعليا لقواه المنتجة او لطاقتها الانتاجية ، وتثورا للادوار التي تمارسها طبقاته ، كما اتسم نشوء هذه التكوينات بطابع سياسى غائب تطابق مع حاجات سلطة مرسطة ، وليس مع ضرورات تطلبتها تحولات مجتمعية وتغييرات اقتصادية ترقبت عليها تبدلات عميقة فى البنية الاجتماعية القائمة ، شملت كل ما فيها من جوانب . صحيح ان النتيجة العملية للتبدلات الطبقيّة التي شهدتها المجتمع السوري جات متفككة والحاجة الى رسملة السلطة الجديدة ، وخدمت فى



تهمشت المراتب العاملة من الطبقة الفلاحين وتهشمت اجتماعيا واقتصاديا ، وانتقلت اقسام كبيرة منها ، مع رسكلة الدولة ، الى مدن الصفيح ، او احتلت المواقع الاقل اجرا الاسوأ عملا في الجيش واجهزة القمع ، بعد ان ارتقى قسم من « ابنائها » السابقين الى مراتب عليا في الطبقة الوسطى السياسية وحتى في صفوف طبقة النولة السائدة ، وعمل من موقعه الجديد على تحويلها الى طبقة عبيد للنولة المرسمة ، يخدمونها في المدن فتسرقهم في الارياف والمدن ، وتحرمهم من مقومات الحد الأدنى من العيش الكريم والمواطنة الصحيحة . ام الطبقة العاملة فقد تعرضت لما هو اقسى من ذلك ، اذ حرمت من حقها في امتلاك تعبيرات سياسية او نقابية او مهنية خاصة بها ، بعد ان تم الحاق جميع تعبيراتها السابقة بجهان النظام السياسي والايديولوجي والامن . حيث شكلت واحدة من اهم ركائز ومكونات الطبقة الوسطى السياسية ونسبت تماما للعالم الاجتماعي الذي جاء منه قسم كبير من كادرها ، في هذه الشروط ، انحدرت هذه الطبقة بدورها الى مهاوى اليأس والحرمان ، فعانت وما تزال تعاني الامرين في معامل يفترض انها تشارك في ملكيتها ( وارياحها ! ) ، فصلت عنها اولاً باول العناصر التي كانت تبرز من حين لآخر في صفوفها ، وتتصف بشئ من الكفاءة المهنية او التنظيمية او السياسية ، لتتحول ، بفعل ارتباطها بالطبقة الوسطى السياسية وبلاجهزة ، الى عبيد اضافي عليها ، وزاد الطين بلة ان السلطة نصبت هذه العناصر لو ما يشبهها « كقيادة » للعمال ، « تنطق باسمهم وتدافع عن مصالحهم » فكان اول ما نطقت به اعلانها اهم ليسوا بحاجة الى اية حقوق ، وانهم على استعداد للاستغناء بصورة دائمة عن جزء من قوة عملهم للسلطة ، يقدمونه لها نون اجر او مقابل ، اسهاما منهم في تمويلها ودعمها . من جهتها كانت السلطة قد فرضت على العمال ، الذين تحب ان تتحدث باسمهم ، مبدأ « النقابية السياسية » بديلا لما اعتبرته « النقابية المطالبية » ، واضعة بذلك معيارا سياسيا للمطالب النقابية المحضة ، تمهيدا للتصدي بوسائل القمع والاستبداد لمن يرفعون مطالب كهذه . ثم اصدر رئيس الجمهورية ، الذي تسميه « القيادات » العمالية التي عينتها اجهزته « العامل الاول » مرسوما جمهوريا رقمه عشرة لعام يمنع العمال من اقامة دعاوى عمالية على الدولة امام القضاء ، وهو ما تسبب في ضياع مبالغ تقدر بعشرة مليارات من الليرات السورية على الطبقة العاملة ، كان القضاء قد اصدر احكاما قانونية نافذة بها ، وقد عوض الاسد الطبقة العاملة عن خصاصاتها هذه بصينية نحاسية قدمها هدية الى رئيس اتحاد نقابات العمال خلال مؤتمرها الثالث ، عرفانا منه بدور هذه الطبقة في خدمة الثورة ، كما قال في خطابات خلال افتتاحه المؤتمر . كما اصدرت القيادات مجموعة قرارات تمنع العمال من المطالبة بزيادة اجورهم ، مهما كانت الاحوال ، وتحظر عليه رفع مطالب من اى نوع كان الى السلطة وفرضت عليهم افعالا لاتطوعية مختلفة

الاشكال كالعمل ايام الجمعة خلال اسابيع متتالية دون اجر ، يدعمون خلالها المجهودات السياسية للسلطة ( عندما يتعلق الامر بنهب العمال ، فانه يحق لهم العمل لاهداف سياسية . اما حين يطالبون بزيادة في الاجر ، فهذه سياسة معادية للثورة وبرجوازية عقوبتها المخابرات ) .

بكلمات ماركسية : لقد اعادت الدولة المرسلة الطبقات الاجتماعية ، وخاصة منها الطبقات العاملة ، الى طور « طبقات بذاتها » بعد ان كانت في الطريق نحو التبلور « كطبقات لذاتها » بل انها رقصت القبول بابقائها في حالة خام ( اى طبقات بذاتها ) ، وشرعت تفتت اساس وجودها الاجتماعي والاقتصادي ، وتحظر عليها اللجوء الى وسائل سياسية او نقابية تعينها على بلورة نفسها كطبقات وتكوينات ذات مصالح ورؤى متميزة ، ولور ووزن وحقوق . ان سرعة دوران الايدي العاملة في الصناعة هو دليل شديد المعنى ، يبين الاتجاه الذي تردت اليه احوال « الطبقة العاملة » والفلاحين . من ذلك على سبيل المثال ان احد اعضاء المكتب التنفيذي لاتحاد نقابات العمال ذكر في حوار مع جريدة تشرين الحكومية عام ١٩٧٩ ان عمال معمل الاسمنت في عذرا ، وعددهم ٢١٢ عاملا ، يتغيرون بنسبة ٩٥ ٪ سنويا ، وان العامل المدرب والواعى اصبح نادرا تماما في الصناعات السورية . كذلك نشرت جريدة الثورة بعد ذلك باعوام ( ١٩٨٥ ) تحقيقا حول الصناعات النسيجية قالت فيه ان احد عشر الف عامل تركوا هذه الصناعة في عام ١٩٨٤ ، وان من حلوا محلهم يفتقرون في حالات كثيرة الى الخبرة العملية والمعرفة الكافيتين .

اما الفلاحون ، فانهم يعانون في بلد كان يعيش الى الامس القريب من الزراعة بدرجة اساسية ، عمل ٥٤ ٪ من قواه العاملة في الريف ، من التحولات العاصفة التي اقتلعتهم من قراهم ، ولقت بهم الى مدن الصفيح حول المدن والبلدات الكبيرة والمتوسطة ، بل والصغيرة ، وحولتهم الى احتياطي واسع جدا من عاطلين غير مؤهلين ، او الى جيش للقمع ، او وهذا هو مصير معظمهم ، الى هامشيين لا عمل هم . بينما تعاني الزراعة من نقص فادح في الايدي العاملة لا يعوضه اى تجديد تقني ، نتيجة الوحيدة تراجع الانتاج الزراعي ( انتجت سوريا عام ١٩٨٨ ، وفق تقرير سرى لرئاسة مجلس الوزراء ٢٩ ٪ من حاجتها الى الحبوب و ٦٩ ٪ من حاجتها الى الخضار بينما كانت سابقا من البلدان المصدرة لهما ١ ) وخراب الارياض ، وسير الطبقات الفلاحية نحو تقلص متسارع وتهشم متعاظم ، حيث ينزوي اعضاؤها في مدن الصفيح المحرومة من الخدمات وفرص العمل ، ويعيشون في الفقر والنسيان الى ان يوافيهم الاجل .

## س . هذه العداة بين السلطة والطبقات ، اليس من الضروري الافاضة في شرحها ؟ .

ج : مع انتقال حقل السياسة من الطبقة الوسطى الاجتماعية ، وكانت تمثل المجتمع بالطريقة السلبية التي وصفناها ، الى السلطة الرسمية ، وامتلاء هذا الحقل بحضور طبقة الدولة العليا والطبقة الوسطى السياسية وبايديولوجيتها « القومية - الاشتراكية » ، وجزئها واجهزتها القمعية ، حصلت اكبر عملية فرز سياسى و« طبقي » عاشتها سورية في العقود والقرن القليلة المنصرمة . وجرى تبديل عميق للحقل الاجتماعى ذاته وحصل تطور لا مثيل له في تاريخ البلاد ، اوصل الرسمية الى الدولة ومنع النظام الرأسمالى عن المجتمع بقوى هذه الدولة الرسمية ، التى كان يفترض بها هى نفسها ان تنقله اليه وتشره فيه .

تجلى اولى علامات هذا الفرز فى الانقسام الجديد كل الجدة الى دولة تؤسس طبقات خاصة بها وذات صفات سياسية بالدرجة الاولى ، ومجتمع تتعوض طبقاته لتحول كبير على يد هذه الدولة الرسمية الجديدة ، ينتهى الى حالة خاصة لا تستند السلطة فيها الى طبقات المجتمع بعد اقليمتها مع حاجاتها ، بل الى « طبقات » وتكوينات مجتمعية تطلق الدولة الرسمية سيرورة تشكيلها من الطبقات الاجتماعية ، التى تنفع بها هى نفسها الى سيرورة انفراط وتلاشى متعاضمة ، يترتب عليها فصل « طبقات » الدولة عن مجتمعها فصلا سياسيا ووظفيا مراقبا ، وتحولها الى مجتمع مضاد تركز السلطة اليه ، ينضوى فى اجهزتها القمعية والاقتصادية والسياسية . اما السبب فى نشوء هذه الحالة الخاصة ، فيرجع الى ان السلطة الرسمية لم تنشأ فى سياق التطور الاجتماعى الطبيعى لاية طبقة اجتماعية ، او لاي حلف طبقي ، بل ترتبت على التمايزات السياسية لطبقة وسطى امسكت بسلطة سياسية واقتصادية استخدمتها فى رسمية الدولة واعادة بنية المجتمع . بهذا الشكل ، نشأ مجتمعان فى الدولة : « مجتمع سياسى » تكون من السلطة وطبقاتها المحنة ، و « مجتمع اجتماعى » قوامه المجتمع القديم بطبقاته الماهرة والمفككة ، المفترقة الى وعى سياسى خاص بها وتعبيرات سياسية متبلورة تمثلها . على الرغم من بقاء قنوات المجتمع الاجتماعى مفتوحة امام المجتمع المضاد ، مجتمع الدولة السياسى ، فان هذا الاخير قد اقلل ابوابه باحكام امام المجتمع الاجتماعى ، ليحول دون تغفل اى مؤثر من مؤثراته اليه ، واكفل وجوده بفصل ما هو سياسى عما هو اجتماعى ، حيث السياسى محصور فيه ومفصول عن مجتمع يعد اخراجه من عالم السياسة شرطا لا لغائه بوصفه مجتمعا قائما بذاته ، تتوفر له مقومات الاستقلال عن سلطته السياسية ومجتمعها المضاد . بكلمات اخرى : تشكل السلطة طبقتها العليا والوسطى ، ويقاعلتها « الشعبية » المتحدرة من سائر

التشكيلات الاجتماعية ، وبإقتصادها وسياستها ، عالما متكاملًا ، يمتلك حقلا سياسيا مهمين وتشكلات مجتمعية مطابقة ، ومصالح اقتصادية سائدة وإيديولوجية خاصة ، بينما لا يشكل المجتمع ، الانفصل عنها والخاضع لها وغير المتمثل فيها ، في آن معا عالما كهذا ، بل هو يشبه ركابا اجتماعيا ملقى في فراغ سياسي ، يعيد انتاج سلطته التي تثرره وتلقيه على صعيدة الاجتماعي الخاص وتعتمد على صعيدها السياسي .

ان ازمة الطبقات الاجتماعية ، التي عاشتها سوريا في الماضي على شكل ازمة للطبقات الاجتماعية مع الطبقة الوسطى الاجتماعية ، ولهذه مع « البرجوازية والاقطاع » قد انتقلت ، مع التطور الذي وصفنا ملامحه العامة ، الى طور بالغ الخطورة والتأزم هو طور الازمة الحادة للمجتمع الملغى والمهش ، الخارج من حقل السياسة والداخل الى حقل العبودية .

### **س ، هل ، طبقات الدولة ، كبيرة العدد ، وهل تتطابق مع المنتسبين الى جهاز الدولة ، وما هي ، طبقة الدولة العليا ، ؟ .**

ج : غنى عن القول ان اعداد المنتسبين الى طبقات الدولة السياسية تكون كبيرة في دولة تمتلك وسائل الانتاج الاساسية وتحكم بفوائض قوة العمل الاجتماعي ، وتتصرف بجهاز هائل من المنتسبين الى اجهزتها ، بمن فيهم المنتسبون الى القاع الاجتماعي الذي تستند اليه ، ممن لا ينضمون في اطار كادرها الدوائى المباشر . اما عدد المنتسبين الى طبقات الدولة فيكون كبيرا بسبب عوامل كثيرة ، ذكرنا بعضها في اول الاجابة على هذا السؤال ، ونود العودة الى بعضها الآخر هنا . ومنها ان تحكم السلطة في عمليات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية نافذة لحركتها وحركة المجتمع يتطلب وجود اعداد كبيرة من الكادر ، يتوزعون على هذه المجالات المختلفة ، ليمسكوا بخيوط التوازنات الحساسة بين السلطة والمجتمع وفي داخل السلطة نفسها ، ويتحكموا باى تبدل قد يصيبها منذ الاطوار الاولى لنشوءه ، ان عجزوا عن التحكم به تحكما وقائيا يحول دون حدوثه اصلا ، ويسيطر على التشابكات الكثيرة لعملية اعادة تشكيل البنية الاجتماعية الشديدة التعقيد والكثيرة الترابطات ، التي يتوقف نجاحها على صحة ما تتخذه طبقة السلطة العليا من قرارات وتدابير في الحقل السياسى ، تنعكس على الحقلين الاجتماعي والاقتصادى ، بما هما حقلان تكوينيان للسلطة ون المجتمع .



هذه المهمة تتطلب توزيع مراكز اتخاذ القرار والتنفيذ داخل النسيج السلطوى والاجتماعى توزيعا كشف ، كما يتطلب هو ذاته وجود ما لاحظناه من تنافر بين الانتماء الى جهاز السلطة الوطنى والانتماء الى جهازها السلطوى ، وبين انعدام التوافق فى حالات كثيرة بين الهرمية الوظيفية والصلاحيات الفعلية لكادر السلطتين الشكلية والفعلية ، وهو تنافر حرى باثارة اشد انواع الفوضى ابداء فى دولة من النمط الغربى - الليبرالى ، لكنه لا يثير هنا اى قدر من الاضطراب ، الا عندما تضعف السلطة الفعلية ، التى تقع السلطة الحقيقية بين يديها . او حين تنشأ ملاسبات بين السلطتين فى مجال من المجالات التى يتقاطعان فيها . وهو ما يتم نتيجة لهجوم السلطة الفعلية على صلاحيات الحكومة ، ويؤدى الى تقليص مجالات عملها وطردها منها واحدا بعد آخر . يفسر هذا الواقع تلازم الفوضى و الانضباط فى الدولة المرسمة ، حيث الملك الحكومى فى حالة من العطالة المتزايدة ، بينما تعمل الافنية والاجهزة الخفية لتسيير دولة تبو عصية على التسيير ، اذا ما حكمنا عليها بمعير الواقع الحكومى المعطل الى ذلك ، فان سلطة تمتص مجتمعا وتسعى الى دمج قسم منه فيها والغاء قسمه الاخر ، تكون ميالة فى العادة الى احتواء اكبر عدد ممكن من افراده فى صفوفها ، لما يلعبه هذا الاحتواء من دور هام فى تحييد القوى المجتمعية الجديدة والمتنامية ، وفى شل القوى المهددة ، التى هى فى الواقع القوى المجتمع الحقيقية وبلقاته العاملة . من هنا قلنا ان التنسيب الى جهاز السلطة تهدف الى تعطيل ، وليس الى تفعيل الطاقات الداخلة اليها ، وتخضعها لرقابة دائمة ترصد حركاتها وسكناتها وتبلور وعيها السلطوى المعادى لمجتمعها وترسم نورها بطريقة تضعها فى خدمة قيادة السلطة . نستنتج مما سبق قوله ان مفهوم « طبقة الدولة » ، الذى اعتبرناه مفتاحا معرفيا هاما لشرح لوضاح وبنى سائدة فى السلطة المرسمة ، لا يشمل جميع العاملين فى الدولة ، بل يصف شريحة العند ، تقرر شكل وطرائق اعادة انتاج الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والايدىولوجية ، ونمط عمل السلطة واسلوب توزيع الدخل الوطنى وبالتالى اسلوب اعادة انتاج « طبقات وتكوينات » السلطة ، ونمط العنف الضرورى لتسيير هذه السيوروات جميعها تسييرا متوازنا .

بيد ان مفهوم « طبقة الدولة » لا يفسر شيئا بذاته ، بل هو يكتسب دلالاته الهامة يربطه بالمفهوم الاوسع مفهوم المجتمع السياسى للدولة الرسمية ، الذى كان يشمل بالاصل طبقات ثلاثا تصور منها ، فيما بعد مجتمع الاجهزة الذى اسميناه « مجتمعا مضادا » اعتبرنا المنتسبين اليه شعبيا خاصا بالدولة الرسمية ، وبديلا للشعب الاجتماعى . هذا المجتمع المضاد يتداخل من جانبه ، مع المجتمع السياسى تداخلا يقوى كلما صعدنا الى فوق ، الى « طبقة الدولة » اى كلما ابتعد المجتمع السياسى عن مثابته ومصابره الاجتماعية ، مثلما يتداخل المجتمعان الاجتماعى والسياسى كلما نزلنا الى الادنى فى هرمية هذا الاخير . من هنا تبدو طبقة الدولة ، التى هى رأس المجتمع المضاد ، منفردة فى المجتمع الاجتماعى من خلال الطبقات الدنيا للمجتمع السياسى ، ومن خلال تداخلات الطبقة الوسطى السياسية مع الطبقة الوسطى الاجتماعية . وتبدو مستقلة ومعزولة عنه ، فى الوقت نفسه ، من خلال الشريحة العليا لطبقة الدولة ، التى قطعت جنورها داخل الشعب قطعا حاسما ، ولم تعد تحمل شيئا من علامات ماضيها السياسى والاجتماعى السابق ، بل غدت حريصة بالاحرى على الظهور بمظهر طبقة غريبة عنه فى سلوكها وتفكيرها ونمط استهلاكها وعلاقاتها ، كأنها قوة خارجية غازية ، تحتل وطنها بقوة الاجهزة القمعية . وتخريه باليات السياسة الاقتصادية والاجتماعية التى تأخذ بها ، وتشمل مقاومتها بوسائل مبتكرة كالشفط المتواصل لقواه وطاقاته ، الذى يطوع هذه القوى تطويما يجعلها متلائمة مع حاجات الدولة الرسمية ، ويفقدها القدرة على اعادة انتاج جسدية اجتماعية واقتصادية وسياسية وايدولوجية خاصة بها ، مستقلة عن المجتمع المضاد .

## س : هل شهدت طبقات الدولة تطورات ما خلا هذه التبدلات الهامة ؟ .

ج : حدثت خلال السنوات الفائتة تبدلات جنية فى علاقات القوى الداخلة فى السلطة ، نجمت عن التبدلات البنوية التى شهدتها الدولة ١٩٧٠ وانتهت الى اختيارات كان من المحتم ان توحد هيمنة الاجهزة القمعية على غيرها من اجهزة السلطة . هذه الواقعة تستحق اكبر الاهتمام ، فقد بدأت تجربة الدولة الرسمية انطلاقا من شرائح فى الطبقة الوسطى ، شكل ضباط الجيش ذراعها الضاربة واراثها الانتقالية . بما ان هؤلاء تظلوا المجتمع والسلطة على الطريقة التى يعرفونها ، عنيت الطريقة العسكرية ، واقاموا نمطا من السلطة نافيا للدولة والمجتمع ، فان العنف المنظم ، وهو طابع الدولة المحدث لها ، الذى تحرص السلطة فى الاحوال العادية على اخفائه انكاره وتعد ناجحة بقدر ما تبتعد عنه ، اصبح سياستهم الحقيقية لو روح السياسة بالنسبة لهم ، وحالتها الدائمة ، وشكل الادارة العامة للشؤون

العامه ، بالمقابل ، تزايدت الحاجة الى اجهزة العنف المنظم ازديادا متعاظما ، الى ان تحولت السلطة بأسرها الى تفرعات لهذه الاجهزة واستندت سياستها في سائر مناجها وتجلياتها ، بما فيها الأكثر بعدا عن العنف اليها . مثلما انفردت . بعد الاستيلاء على السلطة بخاصة ، طبقة وسطى سياسية من الطبقة الوسطى الاجتماعية التي تحلنا سابقا انها كانت قد امتصت الطبقات الاخرى في حقلها السياسى والمجتمعى الخاص ، قبل انقضاضها على السلطة وتعرضها للتحويلات الداخلية الهامة التي وصفناها ، كذلك انفردت من المؤسسة العسكرية ، الادارة السياسية والقمعية الأكثر بروزا للطبقة الوسطى السياسية ثم لطبقة النولة العليا ، اجهزة قمع وتحكم وادارة وتوجيه عام وعنف منظم تسميها مجتمعة اجهزة السلطة المرسلطة التي انتزعت من البيروقراطية وظائفها ، بعد ان كلفتها مع حاجاتها وحلت محلها الى حوالتها الى مجرد ذراع لها ، يمارس ما يفيض عنها من مهام او ما تكلفها هي به من اعمال داخل اطار الادارة التقنية المحضة للسلطة . ( تم الغاء البيروقراطية فى الطريق نحو الغاء الدول بزرائع مختلفة كعدم ثورتها ، وانفصالها عن الشعب ، وتمسكها الحرفى بالقوانين . الخ ) . هكذا التهمت الاجهزة الدولة ، وخنقت لنفسها اطار السلطوى لرسالتها ، وغدت كافة الرسلطة الرئيسية ان لم تكن الوحيدة ، الى ان صار من الممكن القول : ان رسلطة الدولة هي نطع من الرأسمالية الحض الوطنية يعبر عن حاجات وهيمنة طبقة سياسية تتمحور حول اجهزة السلطة القمعية . لهذا السبب غدا البعد والقرب من اجهزة القمع معيارا البعد والقرب من مركز اتخاذ القرار فى السلطة المرسلطة ، وللقرب والبعد من الثروة ، والعامل الذى يحدد موقع ومكانة الموظفين فى التراتب الهرمى للادارة ، وغدا التقيد بالتدابير البيروقراطية للعمل الرسمى ضربا من التامر على المصالح العليا للدولة ، وبرهاننا على عدم الولاء للسلطة المرسلطة . كما سقطت قيمة القوانين النازمة لعلاقات الاجهزة ، وحلت محلها « قوانين » مستمدة من عالم القمع والتعشش ، ترتكز الى الشللية والزينية والولاءات الشخصية ، تقوم على الغاء المواطنة كمعيار للعمل الوظيفى العام ، والى انكار وجود مصالح خاصة بمواطن الدولة بل والى انكار وجود المواطن والدولة معا .

هذه العلاقات الزيتية حولت السلطة الى اقطاعات متفرقة ، يهيمن على كل واحدة منها امير من امراء الاجهزة القمعية او تابع من اتباعها الموثوقين ، بعد ان تحول موقع « الموظف » فى الاجهزة الى رائز لقدرته على انتزاع قسم من فائض العمل الاجتماعى ، وسبيل الى الاثراء الشخصى ، واداة لنهب الاملاك العامة والخاصة ، وتوزيع قسم من ناتج عمل المجتمع المنهوب

على الاتباع والازلام . فى هذه الظروف ، يعيد رؤساء الاجهزة انتاجها من فوق ، وفق حاجاتهم السياسية ومصالحهم الاقتصادية ، لتكبير حصتهم من قرار سياسى تتناسب عواشدهم المادية وحجم حصتهم فيه كما تتناسب اعداد اتباعهم وزبائنهم مع حجم هذه العواشده ، وتتعكس على موقعهم فى القرار السياسى .

بهذا النمط من العلاقات والمصالح ، يقطع قادة الاجهزة عن اعتبارها مؤسسات رسمية تابعة للدولة وخاضعة لقانون ، ويتعاملون معها بوصفها مراكز سياسية وشخصية خاصة ، يسهمون من خلال قوتهم المتراكمة فيها فى توزيع الدخل الوطنى ، وتأسيس انوية اجتماعية خاصة بهم وتابعة لهم بصفة شخصية ( لهذه الاسباب يعتبر رئيس الجمهورية ، اى رئيس جميع الاجهزة الشخصيين مواطن الدولة ابتاع شخصيين له ويرى فى الاجهزة زبانية و انواته الشخصيه ويعتبر الدولة اقضاعا له يهبه لئن يشاء ويحجبه عن يشاء ، نون ان يقيده قانون او عرف او دستور ) مثلما يسهمون عبره فى ادارة السلطة وفى وضع يدهم على مقاضلها ، محولين وظائفها العامة والمجردة والعنلية الى ملكية شخصية خاصة ، يقطعونها لهذا اوداك من اتباعه والعاملين فى اجهزتهم . فى هذا الوضع ، يرى المسك الاعلى بالسلطة فى السياسة فن انشاء وادامة التوازنات بين كبار قادة الاجهزة القمعية ، ويعيد النظر بلا انقطاع فى نمط ادارة هذه التوازنات وفى بينتها ، على ضوء التغيرات والتبدلات الحاصلة فيها . من المعروف ان قيمة السياستين الداخلية والخارجية تتبع بدورها من فن التحكم بالتوازنات ، وان رئيسا مهيدا اضاعة حكم » « .

يسيطر قادة الاجهزة على ما بين ايديهم من سلطة وعلى اتباعهم بأسلوبين متكاملين ، يقوم اولهما على التقيد بالاجماع سبيلا الى زيادة وزنهم ومواقعهم الخاصة ، فيبذل عندئذ وكائهم يسعون الى توطيد الوضع القائم واپس الى تعزيز وزنهم ومواقعهم الخاصة . لكنهم يقومون من جهة اخرى بزيادة وزنهم ووزن جهازهم الشخص زيادة تمكثهم من تحويل دعمهم للاجماع الى نور يوطد مكانتهم ويرجحها على مكانة سواهم من قادة الاجهزة ، لذا فهم يعملون دون انقطاع لقراءة الاجماع قراءة تحد هويته ونمطه على ضوء مصالحهم ، عند هذه النقطة يبدأ الاسلوب الثانى ، المعاكس تماما للاسلوب الاول ، والقائم على اعادة النظر فى الاجماع ، الذى كان قادة الاجهزة يتسابقون على اظهار الاخلاص له ، بحيث يعاد انتاجه بمايتفق ومصالحهم ويزيد من وزنهم داخل السلطة ويعزز قدرتهم على طيغها بطابع جهازهم . من ذلك مثلا ان الاجماع كان يعنى ، فى بداية تطور طبقة الدولة من الطبقة الوسطى الاجتماعية ، الائتلاف حول ما اسمى فى عهد صلاح جنيد « قيادة الحزب » . اما بعد تطور مركز الرئاسة

كمركز مقرر ، فتغير معنى الاجماع الى عكس معناه السابق وصار « الائتلاف حول شخص الرئيس » ، الذى استغل الائتلاف « حول قيادة الحزب لتعزيز موقعه وموقع الجهاز العسكرى داخل السلطة ، وراكم من خلال التبدل الذى أحدثته قراعه للاجماع فى علاقات السلطة القوة الكافية لقب الحكم وتسف الاجماع ، والاحلال مفهوم جديد للسلطة والاجماع فى محلها . هكذا يأخذ كل جهاز من الاجهزة بسلوكين متناقضين ظاهريا متكاملين عمليا : ينطلق اولهما من الاجماع نحو تعزيز الموقع الخاص ، وينطلق الثانى نحو اعادة انتاج الاجماع على ضوء وقوة الموقع المعزز ، فلا تعنى عملية اعادة الانتاج نفس الاجماع القائم او تعزيزه ، بل تعنى اعادة نظر جد بطيئة فيه والانتماء اليه فى آن معا . فان حدثت ومست الحاجة الى اعادة تعريف الاجماع او الى اعادة النظر فيه بصورة جدية ، وجب ان يتم ذلك على قاعدة وحدة السلطة ، دون ان يلاحظه احد من خارجها ، لاعتبارات اهمها ان سلطة تتمحور حول مركز تقريرى واحد ومهيمن لا يجوز ان تخضع لغيره ، مثلما لا يجوز ان تسمح لمن هم خارجها بالتدخل فى آليات عملها .

هذه العلاقات ، القطاعية الى حد بعيد ، السائدة بين قادة الاجهزة وتابعيهم ، وبين رئيس الاجهزة ( رئيس الجمهورية ) وتابعيه من قادتها تلعب دورا اساسيا فى احتفاظ كل شخص بموقعه ، وتبادل الولاءات المادية والمعنوية داخل هذا النظام المطلق من العلاقات الزينية ، التى تختلط بعلاقات سلطوية او شبه سلطوية ، وبولتية او شبه بولتية . وهى ترتكز الى جوانب معنوية لا يستهان بها كاثارة « روح الجهاز » لدى المنتسبين الى جهاز مقفل من الاجهزة القمعية القائمة ، حيث يعد الولاء للجهاز شكلا للولاء الوحيد للسلطة ، والولاء لهذه ولأه لسيد الجهاز الاعلى ولتابعه فيه . مما يلفت النظر فى هذا السياق ان المعايير والنواظم التى تحول الجهاز الى اداة شخصية لصاحبه هى عينها التى تمكته من التحكم بمن ينتمون اليه واخراج العصاة منه . انها معايير « ديموقراطية عسكرية مقفلة » تضع منتسبى الجهاز فى مواجهة مجتمعهم دون انقطاع ، عقب تزويدهم بوعى مغاير لوعيه ومصالح نافية لمصالحه ، وتحويلهم الى حلقة مفتوحة نحو مركزها ، قادرة فى اى وقت على توحيد مافيه من طاقات واستخدامها ضد العدو الذى يقع خارجها ، والذى تحكم علاقاتها به التوازنات السلطوية ان كان جهازا ، والقمع الاعمى ، ان كان تكوينات مجتمعية او سياسيا من خارج السلطة .

## س ، كيف يحافظ أرباب الأجهزة على ولائها لهم ؟ .

ج : بالطريقة التي يحافظون بها على السلطة ، وهي القمع أولا ، والفساد والافساد ثانيا . ثمة علامستان تبرزان في النظام السوري تصفيان طابعا خاصا كثيرا ما حير وجوده المراقبين . فهو نظام اشتراكي وثوري وشعبي وجمهوري في خطابه ، واقطاعي في بنيته وراثته وإدارته للسلطة وعلاقته بمجتمعه . كما انه نظام قمعي للأسباب التالية .

١ - لأنه نظام حملته من المؤسسة العسكرية ، التي قادت عملية رسملة الدولة . العسكر عندما يعملون في التغيير لاجتماعي والسياسي يميلون الى الاخذ بأساليب القهر والاكراه لاعتقادهم ان المجتمع يرفض السير وراهم بسبب جهله وقلة انضباطه وفوضاه ، وان مصلحة الوطن والشعب يتطلبان انتهاز سياسة حازمة وعنيفة فيها وحدها النفع العام ، لكنهما تطيع المجتمع المدني بطابع الجماعة العسكرية المنظمة والمنضبطة ، التي يعد قيامها شرط نجاح الهيئة الاجتماعية في تجاوز معضلاتها المتفاقمة . ينبع القمع في السلطة السورية من ميل الجيش الى عسكرة الحياة العامة وإحلال اسس التنظيم الجيش محل تلك الاسس النابعة من كيانية المجتمع الاجتماعي ذاته . ينبع القمع كذلك من الرغبة في تسريع التطور بالقوة وفي قطع السبورة الطبيعية للنمو . هذه الاسس الجيشية تتعارض مع ركائز الهيئة الاجتماعية ، المنبثقة من حاجتها الى التعاون في العمل ومن ضرورات تعايش مكوناتها المختلفة ، ومن مستلزمات سيطرتها على الطبيعة وامتلاكها للمعرفة . هذه الاسس ليست الا في المحصلة النهائية وبصورة غير مباشرة أسسا تقنية للتنظيم والمعرفة ، وهي لا تشبه الاسس العسكرية القائمة على الاكراه والقسر ، وعلى هيمنة الروح القطيعة والنمذجة والاقتراد . . . الخ . من جهة اخرى ، فان علاقات المؤسسة بالهيئة العامة الاجتماعية هي علاقة جزء بكل ، فلا يصح الزام الكيان الاجتماعي بالاخذ بمبادئها وحده ، لكونه يعيش ويستمر من منابع معنوية ومادية اخرى اوسع وأشمل من مبادئ العسكر ومقايير في طبيعتها لها ، مع العلم بان اكراه المجتمع بالاقتران على اسس التنظيم العسكري هو سبب رئيسي للقمع ولطبع الحياة العامة بطابع فاشي صريح .

٢ - لان السياسة ترتكز في نظام من النمط السوري على اوسع استخدام للاكراه غير الاقتصادي ، الذي يلعب دورا هاما في اقامة المستلزمات الضرورية لاعادة انتاج السلطة المرسملة واقامة شروط اعادة انتاج الدولة المرسملة في مجتمع غير رأسمالي . من المعروف ان الاكراه غير الاقتصادي هو الاسم السري للقمع الموسع ، اساسه استخدام وسائل

سياسية - اجتماعية اكرامية لتحقيق اهداف من غير طبيعتها ، يصعب بلوغها بوسائل اقتصادية عادية ، مع ان غرضها هو احداث تأثير في اقتصاديات المجتمع ، يدفع بها في هذا الاتجاه او ذاك . هذا الاخذ بأساليب من خارج الحقل الاقتصادي للوصول الى اهداف اقتصادية - اجتماعية هو قسر يفرض على التطور واقحام للمسارات وآليات خاصة عليه ، لا تنبع من طبيعته الموضوعية او من حاجات وضرورات منبثقة منه او كامنة فيه ، وترجمته العملية واليومية هي القمع المكثف .

٣ - لان ثمة شبيها كبيرا بين الاقطاع السياسي للسلطة السورية ونظام اقطاع الارض ، في نظام الاقطاع الاوربي ، كان الملك او الامير . . . الخ يقطع اتباعه اراض تتفاوت مساحتها بتفاوت مراتبتهم ، مقابل التزامات معينة يقومون بها حياله ، وحقوق خاصة يحصلون عليها من خلال الارض المقطعة . في السلطة السورية ، يقطع رئيس الجمهورية ( الملك الجمهوري ) جزءا من سلطته « ه » السياسية لاحد رجالات الاجهزة ، يتناسب حجمه عادة واهمية الموقع الذي يحتله هذا الاخير في الهرمية العسكرية ( ثم السياسية ) القائمة ، فيحصل من خلاله على سلطة اقتصادية - اجتماعية مقابل التزامات محددة حيال رئيس النظام وحقوق شخصية غير محدودة تجاه شريحة مجتمعية معينة او قطاع محدد في السلطة ، هذا الاقطاع قد يكون تكريسا لمكانة الاقطاعي ضمن النظام القائم واعتراف بموقعه في اطار الامر الواقع ، وقد يكون ايضا الفعل المؤسس لسلطة الاقطاعي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، التي يحتل بفضلها موقعا في الهرمية النواتية القائمة . لذا يعد لجوء الرئيس الى الحالة الاولى علامة ضعف ، والى الحالة الثانية علامة قوة ، او اشارة الى ما في السلطة من صراعات وتناقضات ، يحسمها الملك الجمهوري باعادة انتاجها في اطار وضع سلطوى جديد ، يتمحور حوله اكثر من الاوضاع التي يحل محلها .

هذا الاقطاع السياسي هو ضرب من اقطاع مقلوب ، الاقتصادي تابع فيه لسياسي وليس العكس ، كما كان الامر في الاقطاع الاوربي ، ولئن كان آليات نمطى الاقطاع متقاربة او متطابقة في حالات كثيرة ، فان الاقطاع الاقتصادي انجب دولة قطاعية ، اما الاقطاع السياسي فانجبته دولة مرسطة تعمل ادارتها وفق آليات قطاعية ، تقسر القدر الكبير من التوحش والقسوة الملازم لها ولعلاقاتها بالاتباع الذين تتحكم بهم بهذه المكونات القطاعية للسلطة ليصبح القمع كافل الحياة العامة ، ويحول ضمان القوة الاقتصادية والموقع الاجتماعي عبر السلطة السياسية اساسا القمع الى سياسة يومية ويجعله حقيقة العلاقات الشخصية

والزينة داخل السلطة من جهة ، وبين هذه والشعب من جهة اخرى . عندئذ يصب العمل والانتاج والاجماع والتوزيع والاستهلاك رهنا بالقمع ، وتقود هذه كلها موضوعات ووظائف له ، ويتوقف على نجاح القمع نجاح رسملة الدولة .

**س ، ها قد وصلنا الى القمع ، تما هو معناه هنا وما هو ميدانه ؟ .**

**ج :** للقمع فى سلطة من نمط السلطة السورية غايات تتجاوز حقل السياسات تعدى علاقات السلطة بالمواطن واعادة انتاج الاجماع ، الى المجال الاقتصادى - الاجتماعى العام . حيث يعيد القمع انتاج الشروط المادية الضرورية لرسملة الدولة من جانب ، ولنزع رسملة المجتمع المحتجز التطور المذير رسملة معمة من جانب آخر ، بسبب هذه الطبيعة المتناقضة يتجز القمع مهمة تتنافى مع السير الطبيعى للحياة الاقتصادية والاجتماعية يحتاج تحقيقها الى تدخل متصل فى السير الموضوعى والطبيعى للمجتمع ، وهو تدخل يحل تدابير ارادية محل النتائج المترتبة فى الواقع العملى على التطور الاجتماعى . بكلمات اخرى : ان استخدام وسائل ادارية - سياسية لاقامة نظام دولتى مرسل تتجزه اساسا اجهزة القمع ، هو السبب الذى يجعل القمع قابلة قانونية للسلطة المرسملة ، تحقق مهامها نمجية على صعيدى السلطة والمجتمع ، وتتجز الرسملة على الصعيد السياسى بينما هى تقيدھا على الصعيد الاجتماعى ، رغم ان الرسملة تعيل ، شأنها شأن اى تطور ، الى الانتشار فوق رقعة الدولة والمجتمع ، وتسير بقوة طبيعتها ذاتها الى تجاوز حالاتها الجزئية ، والى التوسع من حالة انتاجية الى نمط انتاج الى تشكيلة اقتصادية - اجتماعية ، ترتكز الى العمل الاجتماعى وليس الى نظام يفترق لجذور اقتصادية حقيقية تكونت ونمت فى المجتمع نفسه ، لو الى نظام اقتصادى قائم فى الدولة يقابله نظام مغاير له على صعيد المجتمع .

هذا الوضع المتناقض ما كان له ينشأ دون القمع ، الذى يتجاوز فى حالتنا التدابير الاكراهية التى تمارسها اجهزة سلطوية متخصصة ضد خصوم وهميين او حقيقيين ، ويعنى ايضا ، وبالدرجة الاولى ، اخضاع أنشطة الدولة والمجتمع لضرورات ومعايير سياسية متعارضة مع سيرهما الطبيعى وحصر السياسة بالسلطة ، واعادة انتاج طبقات المجتمع انطلاقا من حاجات السلطة وليس العكس . هذا يعنى ان النشاط الاقتصادى الخاضع لمستلزمات واوامر السياسة لا يمكن ان يكون من طبيعة غير قمعية ، وان التدابير الاجتماعية التى تشرف عليها السلطة تكون ذات طبيعة قمعية بدورها ، مهما كانت اغراضها ومصادرها ، تنتشر معايير



وضرورات الحقل السلطوى بقوة الاجهزة الدوائية ، فى سائر مناحى الوجود الاجتماعى والدوائى ، وتعيد صياغة الشروط المادية اللازمة لاستمرار الهيئة الاجتماعية وفق حاجات طبقة الدولة المحددة عددا وانتشارا ، وحاجات السلطة المرسله التى تخدمها .

فى اوضاع كهذه ، يكون ثمة معنى ضيق للقمع ، يتجلى فى الحملات التى تقوم بها اجهزة متخصصة ضد قوى وعناصر منلوثة للنظام او معارضة لسياساته ، او فى ممارسة سياسة وقائية تلحق المجتمع بالطبقة المهيمنة تحت كافة الظروف والاحوال ، وتمنعه من تكوين بدائل لها ، ومن القيام بأى عمل يحد من نهجها أو يؤثر فى طريقة توزيعها للدخل الوطنى ، يهدد الطبقة العليا للسلطة او التوازنات السائدة بين اطرافها . فى سياق هذا النمط من القمع ، تخضع سائر الفئات والقوى الواقعة خارج مركز القرار الاعلى له ، كما تخضع له اجهزة السلطة بطريقة تجعلها تندفع الى تنفيذ ما ينتظر منها او يطلب اليها تنفيذه دون تردد او تفكير ، ويمنعها ، فى الوقت نفسه ، من وضع نفسها خارج الحقل « السياسى » المهيمن او خارج ما يرتبه على عملها من التاحيتين الاقتصادية والاجتماعية ، وما يتفرع عنه بالنسبة لعمل طبقة الدولة العليا ، المهيمنة. ان غرض هذا النمط من القمع هو تدمير ثقة المجتمع بنفسه ، وغرس اليقين لدى ابناءه بعجزهم عن القيام بما من شأنه تخليصهم من اوضاعهم ، وتسجيل القمع فى الاجهزة المختلفة للسلطة تسجيلا يجعلها قادرة على انجاز النمط الثانى من القمع وهو نمط لا تقوم به اجهزة متخصصة ضد خصوم فعليين لو موهومين للسلطة ينتهى بهم الى السجون او المنافى ، بل تمارسه السلطة بجماع اجهزتها وطاقاتها وفى جميع انشطتها ، وقرضه خلق ظروف مادية ومعنوية تحتم اعادة انتاج وتوسيع الرسالة على مستوى الدولة ومنعها على الصعيد الاجتماعى من جهة ، وتوسيع السلطة الفعلية داخل التكوينات والتراتبات الاجتماعية او شبه الاجتماعية توسيعا متصلا ، يجعلها حاضرة فى هيئة اجتماعية هى نمط وجودها ، او بالاحرى غيابها السياسى ، الوحيد ، اذا كان النمط الاول من القمع ينجز اغراضه عن طريق وقوع فعل القمع ، فان الثانى لا يحتاج بالضرورة الى وقوع هذا الفعل ، اما بسبب ما قد يترتب على وقوعه من تصدعات فى وحدة الجهاز السياسى ، التى تعد شرطا لاستمرار السلطة المرسله ، او لتعارض الفعل مع جوانب اخرى من مستلزمات هذا النمط من القمع كبعض مكونات الايديولوجية الرسمية ، التى تمارس فعلا قمعيا يفوق تأثيره ، فى معظم الاحيان فعل سائر المكونات القمعية الاخرى للسلطة ، بهذا المعنى ، تمارس السلطة النمط الثانى من القمع وتعممه ، لتحد من فعل القمع المباشر ، ما دام هذا النمط يحقق اغراضها ، النتائج التى يفترض ان تترتب على حدوث القمع . بيد ان فشل الرسالة الواقعى ما يبيات ان يكرهها على اضافة هذا النمط الى ذلك ، مما يعمق طابعها التسلطى ، الشامل والمعمم الصلا .

ثمة في الفلسفة السياسية لسلطة الدولة المرسلات بدهيات شديدة الأهمية بالنسبة لعملها ، منها استقلال السلطة عن مكوناتها مستقلا لا تاما ، وارتباط هذه المكونات بمركز القرار ارتباطا مطلقا ، وتوزع اعمال السلطة على مقررين لهم حق اشراق غير محدود على منفذين لا يحق لهم التدخل في اى مستوى من مستويات المجال القبرى . من هذه البديهيات ايضا ان نوعية المواطن تتحسن بقدر ما يرتقى في عالم السلطة السياسية الفعلية ، حيث تبلغ الذروة في شخص رئيس الجمهورية ، اهل المنتخبين اليها ، والحضيض في المواطن العادى ، خاصة اذا كان من المعارضين . كما ان المنتخبين اليها ، حتى لو كانوا من العلماء والمفكرين المبرزين او العاملين المنتجين ، الى ذلك ، فان العاملين في الاجهزة هم بدورهم افضل من المنتخبين العاديين الى ادارات الحكومية ، الذين هم افضل من اى مواطن خارجها . ينظره كهذه ، ترى السلطة في رجل الامن ، الشخص الخانع والامتثال المرتبط بها وليس بوطنه او مجتمعه ، انموذجا لمواطن امثل تسعى لاعادة انتاجه في الواقع ، بتحويل الشعب الى شعب من المخبرين وعملاء الامن والمتعاونين معه . ولا شك في ان خلق المجتمع المضاد هو علامة بالغة الأهمية على نجاح مسعاها .

#### س : كم جهازا للقمع يوجد في سوريا ؟ .

ج : هناك اجهزة عددا بعدد الحقول والمجالات التي تغطيها هي : الامن الخارجى ، والامن الداخلى ، وامن الدولة ، والخابرات العامة او الامن الخارجى ، والامن الداخلى ، وامن الدولة ، والخابرات العامة او الامن العسكرى ، والامن السياسى ، وامن الرئاسة ، ومخابرات القوى الجوية ، وتوجد فروع أمنية متعددة تابعة للامن العسكرى هي فرع المنطقة المتخصص بمنطقة دمشق العسكرية وبالجبهة القريبة منها ، حيث تتمركز الوحدات العسكرية الاساسية للجيش ، وفرع فلسطين المتخصص بملاحقة الفلسطينيين والحالات السورية المتداخلة معهم ، وفرع التحقيق العسكرى ، وهو مركز التحقيق الذى يمر به جميع معتقلي الامن العسكرى ، ليعاد التحقيق معهم في حالات كثيرة ، ويفرغوا من هناك الى السجون العسكرية المنتشرة في مختلف انحاء سوريا ، هذا الفرع الذى يترأسه ضابط مسيحي من بانياس اسمه كمال يوسف ، هو مصنع للقتل والتعذيب يعمل ليلا ونهارا ، بلا توقف او استراحة . كما يوجد في كل محافظة وقضاء سورى فروع لاجهزة الامن التى ذكرناها .

### س : كم عدد العاملين في أجهزة القمع ؟ .

ج : لا احد يعلم بالضبط ، لكن بعض العارفين يجعلون العدد بين ٢٥٠ و ٣٠٠ الف في مختلف الاجهزة الامنية . ويتركز العاملون في الامن في الجيش بالدرجة الاولى ، الذي يخضع لرقابة مستمرة تحص انفاص منتسبيه وخاصة ضباط الوحدات القريبة من دمشق . كما تولى اجهزة الامن القطاعات الطلابية والعمالية اهتماما خاصا ، بالنظر الى تجمع اعداد كبيرة نسبيا من العمال والطلاب في اماكن الدراسة والعمل ، وللمحرك الاجتماعي المميز لهاتين الفئتين والدرجة وعيهما المرتفعة ، وخاصة لدى طلبة الجامعات الذين يخضعون لرقابة صارمة من اجهزة الامن ومن الاتحاد الوطني لطلبة سوريا ، « المنظمة الشعبية » التي يفترض بها انها تمثل المصالح المهنية للطلبة ، لكنها تمتلك جهازا امنيا خاصا بالجامعات يضم « فرعا للادامة » . الى ذلك ، يعبر طلبة الثانويات بنورهم عناصر شديدة الخطورة ويخضعون لرقابة « شبكية الثورة » ، المنظمة شبه العسكرية ، التي تملك بنورها « قسما للمتابعة والادامة » . من جهة اخرى ، تتركز في المصانع السورية وحدات من الاجهزة الامنية المختلفة باسماء صريحة او مستعارة ( كجنان نقابية خاصة ) تعمل بالتعاون مع مخبرين يجندهم الامن من العمال ، كي يراقبوا زملائهم خلال العمل . وتوجد على ابواب المعامل حراسات امنية خاصة تقفش العمال عند دخولهم الى المصانع وخروجهم منها ، تحرس الاسوار الخارجية للمصانع كي لا يتسلل اليها من قد يوزعون فيه منشورات او يكتبون على جدرانها شعارات معادية للسلطة . اذا اضعنا الى ذلك الجهاز الاداري للمعمل ، المعين من قبل السلطة ، اي المختار عمليا من قبل جهاز الامن ، والجهاز النقابي « المنتخب » من العمال وفق قوائم يوافق عليها او يضعها الامن ، عرفنا حجم الرقابة التي يخضع لها العمال في مصانعهم اما الطلبة فهم يدخلون بنورهم الى الجامعات من ابواب تحرسها مفارز من رجال الامن ، تمنع دخول اي طالب او طالبة اليها ما لم يبرز ( تبرز ) هويته ( هويتها الجامعية . فاذا ما دخل الطالب او الطالبة الى حرم الجامعة ، اخضعوا لرقابة عناصر الامن المنتشرين فيها بشكل ظاهر ، الذين يتجولون في قاعات المحاضرات والحدائق وقد يفتشون من حين لآخر كتب وحقائب الطلاب والطالبات اليدوية ، خشية ان يكون فيها مناشير الى بيانات معادية للسلطة . في قاعة المحاضرات يتعرض الطلبة لرقابة مخبرين مبشورين في صفوفهم وعناصر « الاتحاد الوطني لطلبة سوريا » واسانتتهم ، الذين غالبا ما يكونون من عملاء الامن . جديد بالذكر ان الطلبة والعمال المعارضين يتعرضون للبطش القوي بهم ، فيعتقلون في معاملهم ، او في قاعات المحاضرات والصوف في جامعاتهم ومدارسهم ، دون اي تمهل او تسامح لما لهاتين الشريحتين من خطورة وقدرة على الحركة ، اذا ما اقلت زمامهما من يد السلطة ، ولو بصورة مؤقتة او جزئية .

لايعنى تركيز الرقابة على الجيش بالدرجة الاولى ، وعلى العمال والطلبة بدرجة ثانية ، أن بقية قطاعات المجتمع هي بمنأى عن الرقابة والملاحقة الامنية المكثفة . فالرقابة شاملة والحضور الامنى مكثف ودائم فى كل وقت ومكان ، يتعرض لهما الكبار والصغار من النساء والرجال ، فى البيوت ، والاحياء ، والمتاجر ، والمدارس ، والمساجد ، والكنائس ، الكراجات وسيارات النقل العام والخاص ( ٣٠ ٪ من سيارات التاكسى فى مدينة دمشق هي ملك للأمن يعمل عليها عناصر منه ، وكثيراً من هذه السيارات مزود بأجهزة للتصنعت والتسجيل ) والمكاتب ، والمزارع ... الخ . لرسم لوحة تبين حجم الرقابة التى يخضع لها المواطنون العاديون ، نكتفى بالقول ان المواطن يخضع للملاحقة والرقابة طيلة الوقت بين استيقاظه وعودته الى النوم ، ان هو لم يعتقل خلال هذه الفترة ، حيث يتعرض فى السجن ذاته لاجهزة التسجيل الميثوثة غالباً فى زنازنته . يستيقظ المواطن العادى ، أى غير النشيط سياسياً وغير المهتم بالسياسة ، ليجد مخبرى ورجال الأمن فى انتظاره امام الافران والمجمعات الاستهلاكية والاسواق ويدأخلها ، حيث يترصصونه ويراقبونه ، ويتدخلون لجزره او حتى لاعتقاله ، ان هو تنمر من نوعية البضائع المباعه له ، او من عدم وجود ايه بضائع او خضار او مواد غذائية ، او احتج على المعاملة التمييزية والتعسفية التى يلقاها على يد رجال وزلم السلطة ، الذى لا يقفون بالدور كما يقف المواطنون ويأخذون كميات السلع التى يطلبونها ، والتى تزيد غالباً عن حاجتهم وتكون احسن ما هو معروض للبيع ثمة الا فى القصص حول سيدات مستات احتجن على هذه المعاملة التمييزية فقصر رجال الأمن شعورهن فى الاستهلاكيات أو امام الافران ، او تعرضن للضرب والسباب ، او اعتقلن لساعات عملن خلالها أسوأ معاملة قيل أن تتم اعادتهن الى المكان الذى اعتقلن منه ليكن عبرة للناس . اذا حدث وتحمل المواطن ما تراه عيناه من مظالم وتسمعه اذناه من اهانات ، وعاد الى بيته ، فانه سيقصد بعد دقائق قليلة موقفاً من مواقف الباصات فى طريقه الى عمله ، حيث سينتظر لفترة تصل فى بعض الاحيان الى ساعة كاملة ، تمر امام عينيه خلالها سائر انواع السيارات الحديثة التى يركبها مسؤولو وأعضاء المجتمع المضاد ، وهى فى الغالب من التوقيات الفارهة كالمرسيدس وال ب م ف واللاتسيا . عندما يأتى الباص سيقصد اليه عدد من المخبرين ورجال الأمن الميثوئين بين المنتظرين فى جميع محطات الباصات وسيارات النقل العامة ، للاستماع الى ما يقوله الناس ، فى الباص ، سيجد صاحبتنا عدداً آخر من المخبرين ورجال الأمن المتجولين فى انتظاره . ولا يستبعد ان يشتم ادهم السلطة ، التى تترك المواطنين يتعذبون ، بينما رجالها يمتطون اقصر السيارات ، التى دفع هو وامثاله من المواطنين ثمنها ، ليعرف رنود افعاله ويختبر حقيقة افكاره . اذا سكنت المواطن وتصنع عدم سماع السباب ، وهو ما يحدث غالباً ، ووصل اخيراً بخير الى عمله ، وجد على باب وزارته حراسات امنية شاكية

السلاح ، ومراقفى الوزير المسلحين حتى استأنهم ، وهم من رجال الامن المختارين ، ثم وجد ، عندما يجلس وراء طاولته أو يقف وراء آلتة ، احد أعضاء المنظمة الحزبية ، أو احد المخبرين السريين ، ممن يحصون عليه أنفاسه ويتفرسون فى مراجعته وضيقه ( مازالت عادة استقبال الاصدقاء والمعارف وزملاء العمل دارجة فى سوريا ) بل ويسألونه عنهم بال خجل ، ان كانوا يأتون اليه للمرة الاولى أو اطالوا زيارتهم .

عندما سيعود مواطننا الى بيته ظهرا ، وقد امضى وقت دوامه دون اى عمل على الاغلب ، فانه سيلاحظ ، مهما كانت قدرته على الملاحظة محدودة ، الاعداد الهائلة من بائعى الخضار ، الذين يدفعون امامهم عربات خشبية سيكتشف مواطننا ، ان حدث أمر ما ، انها مزودة بجهاز هاتفى ، فى حالات كثيرة . سيرى صاحبنا ايضا الاعداد الكبيرة من مبائعى الناصيب وماسحى الأحذية ، ومن المباعة الذين يفرشون بضاعتهم على الارصفة داخل الحارات ، والمتسكعين الذين يسبرون فى اعداد تتراوح بين شخصين وثلاثة اشخاص ، كما سيرى العدد الهائل من اكشاك الحراسة امام بيوت المسؤولين فى الجيش ، الامن والوزارات ، واعداد حراس المقرات الحزبية المنتشرة فى كل مكان ، واعداد اكشاك بيع الصحف فى الزوايا الاستراتيجية من مدينته ( اقامت وزارة الاعلام عام ١٩٧٨ اكشاكاً لبيع الصحف فى مدينة دمشق بلغ عددها ٥٥ كشكاً ما ليث فرع الامن الداخلى ، الذى يترأسه محمد ناصيف ، ان انتزعها ووضع فيها رجاله ، بل انه مزود بعضها بالهاتف ، كالكشك الذى يقع امام مبنى الهاتف الاالى بدمشق وكشك ساحة العباسيين ) . اما ما لا يراه مواطننا ، فهو البيوت المسدلة النوافذ التى استأجرها جهاز الامن فى مختلف انحاء مدينته ، والتى ركب فيها اجهزة رقابة وتصنت حديثة ، يستمع من خلالها الى ما يجرى فى البيوت والشوارع ، ويراقب « الغريباء » الذين قد يدخلون الى هذه الحارة أو تلك ، أو يتجولون فى هذا الشارع أو ذاك . لكنه سيرى السيارات الكثيرة التى تقف مطفاة الانوار اثناء الليل فى الزوايا والمنعطفات ، وقد جلس ركبائها يراقبون ما حولهم ، تتوهج رؤوس سجانهم فى عتمة الليل ، وينبعث سخانها من سياراتهم ، وقد ركزوا انظارهم على المارة المتأخرين ، أو لوقفهم ، وفتشوهم ، وطلبوا هويتهم وعنوانهم ، ورافقوهم فى احيان كثيرة الى بيوتهم ليتأكدوا من انهم لم « يكنبوا » عليهم .

اذا انتهت النهار على خير ، كما يقولون ، وجلس المواطن امام تلفازه ، وقال ما يشئ بتزمنة من الاخبار والبرامج التى لا تدور حول ما يجرى فى الدنيا ، بل حصول الرئيس الاسد ، « القائد المحنك ، والبطل المغوار ، والاب الرحيم لشعبه ، والمناضل الوحيد من اجل الحقوق العربية والسورية ويأتى سوريا الحديثة ، العامل الاول ، والصحفى الاول ، والعسكرى الاول ،

والطالب الاول ، والرياضى الاول ، الذى سيقود سوريا وجميع ابناء العرب والانسانية الى الابد ... الخ ، فان احد اطفاله قد يقع فى الفخ ويقول فى المدرسة صبيحة اليوم التالى ان والده شتم البابا حافظ ، الذى علموه فى المدرسة اغان تجعل منه الاله ، وقالوا له انه افضل من ابيه الذى انجبه وانه هو ابوه وابو الشعب ، الذى يجب عليه ان يحبه اكثر من ابيه الاجتماعى.

### **س : مالى يحدث لهذا المواطن ان هو اعتقل او كان له قريب يعمل فى السياسة وينتمى الى احد احزاب المعارضة ؟**

ج : لنفترض الآن ان لهذا المواطن قريبا ميسسا يناضل ضد السلطة . فى هذه الحالة ، ستوقف الازعاجات التى سيتعرض لها على درجة القرابة ونوعية الانتماء السياسى للقريب واهميته وعلى شكل العلاقة التى كانت بينهما . لنفترض انه قريب بعيد للمواطن اياه ، وانه ينتمى الى احدى المنظمات التالية : الحزب الشيوعى السورى ( المكتب السياسى ) او حزب البعث العربى الاشتراكى الموالى للعراق او حزب الاخوان المسلمين ؛ لنفترض ايضا ان القريب ليست له اية علاقة حزبية او منظمة بمواطننا ، فماذا سيحصل لهذا الأخير ؟ ان اول ما سيجرى ، ان كان القريب معتقل بعد ، هو ان احد فروع الامن سيسمعه ليطلب اليه فى اجواء من الاهانات والسباب والضرب المبرح ، وبعد سجنه فى زنزانة مظلمة وقذرة لفترة قد تمتد لايام عديدة يحرم خلالها من النوم والطعام ويهدد باحضار زوجته او احدى الاناث من أسرته ( ابنته او شقيقته او امه ) واغتصابها امامه ، ان هو رفض توقيع تعهد يلزم نفسه فيه بمتابعة اخبار قريبة واعلام الامن عنه ، او يلتزم بالتعاون مع الامن لاستدراج قريبة الى بيته وتسليمه لكمين ينصبه جهاز الامن المعنى فيه ، يستمر احيانا اسابيع عديدة ، يحصى خلالها عناصر الامن الذين يحطون بيته وينزلون فى ضيافته انفاسه وانفاس أسرته ويضعونهم تحت رقابة دائمة ، تتخللها تقيييدات وامانات له ولزوجته ، وتنتهى يوما الى انتزاع ما لديه من نقود وما لدى اهله من حلى ومجوهرات واشياء نفيسة . اما اذا كان مواطننا شقيق او اب او ابن المطلوب اعتقاله ، فانه يعتقل ببساطة ويعتبر رهينة تبقى فى السجن الى ان يسلم هذا الأخير نفسه او يتم اعتقاله ، فاذا ما اخفق جهاز الامن فى اعتقال هذا « المطلوب » ، بقى قريبه فى السجن . وهناك اطفال من مدينة حماه اعتقلوا عام ١٩٧٦ وما زالوا الى اللحظة فى السجن ، لا امل لهم فى الخروج منه ، اذا لم يعتقل اخوتهم او اباؤهم ، الهاربون الى خارج سوريا ، بعد ان حكمهم الامن بالاعدام .

اذا ما وافق المواطن على « التعاون » مع الامن ، كان عليه ان يحضر كل عدة ايام لتلقى

توجيهات جديدة ، تتعلق غالباً بشخص آخر غير قريبه ، تحوله الى مخبر لدى الجهاز المعنى . او كان عليه تقديم تقرير الى المسؤول عنه فى الجهاز ، علماً بأن هذا المواطن لا يذهب الى الجهاز الامنى بصفته شخصاً له ماسم موصفات مدنية ، بل بوصفه « متدنيا » للامن له رقم لا يعرفه الا الضابط المسؤول عنه وحلقة ضيقة من رؤسائه .

لنتقرب الان ان هذا المواطن بحاجة الى قليل من النقود وأنه اجر غرفة يملكها لاحد الاشخاص ، ثم اتضح ان هذا الشخص مطلوب للامن ، فان عقوبة المواطن تكون الحبس لمدة خمسة اعوام ، لانه اجر او باع غرفة او بيتاً دون موافقة الامن المسبقة ، التى تعد شرطاً لانجاز اية عملية بيع او شراء او ايجار في سوريا . فان كان المواطن المذكور صيدلانياً وياع عقاراً مانعاً للزف الى احد الاشخاص دون ان يخبر الامن بالامر ، فانه يعتقل ايضاً ، لان الشارى قد يستخدم العقار فى معالجة جراح اعضاء التنظيمات المسلحة ، ممن قد يصابون فى معارك مع المخابرات . فى هذه الحالة ايضاً يعد الصيدلانى متواطئاً وشريكاً فى اعمال مسلحة ، وقد يعدم كما جرى بالفعل لبعض الصيادلة فى اعوام ١٩٨٠ - ١٩٨٢ .

عندما يعتقل هذا المواطن لسبب من الاسباب ، فان ابناؤه وبناته وزوجته واباه وامه واخوته واخواته يبدؤون مسيرة عذاب لا تنتهى . اذ ان اول اجراء تتخذه السلطة هو قطع راتب المعتقل ان كان موظفاً ، ومصادرة بيته وماله ، فى اغلب الاحيان ، ان لم يكن من العاملين فى الدولة . فى الوقت نفسه ، تبدأ سلطات الامن بمضايقة أسرته ، وخاصة الاناث منها ، فيتم على سبيل المثال ، استدعاء زوجته او احدى بناته او اخواته او امه الى فرع الامن ، حيث يطلبون اليها اقامة علاقات معهم ذات طبيعة امنية جنسية ، والا لفقوا لها تهمة ما ووضعوها بدورها فى السجن او اعتدوا على اولادها وبناتها امام اعينها ، او اخذوها رهائن ، او اغتصبوها ، او اعدموا زوجها بحضورها ... الخ . هناك مثال شهير حول هذه الممارسات قام به العميد محمد مسعود ، الذى امر باعتقال احد الشبان من العاملين فى جهازه ( كان محمد مسعود هذا رئيساً لفرع فلسطين ) ليساومه على اخته ، التى كان قد رآها مرة وامر اخيها باحضارها اليه كى يمارس الجنس معها . بعد اعتقال الشاب ، ارسل مسعود دورية احضرتها من بيتها الى احد البيوت السرية التابعة لفرعة فى حى المزة ، حيث قال لها بعد ان فكوا العصابة عن عينيها وادخلوها الى البيت ، انه امر العناصر باطلاق النار عليها ان هى خرجت بغير صحبته من المنزل ، ثم امرها بخلع ملابسها والاستلقاء على السرير ليمارس . حين اخبرته أنها ما تزال عذراء ، اجابها انه يعرف طريقة تمكته من اsexual عضوه فى فرجها دون ان يفقد عذريتها . بعد اشهر من العلاقة ، ذكرت الفتاة بوعده اخلاء سبيل شقيقها ، فاجابها انه لن يخلى سبيله

الى ان « يشيع » منها ، او تجد له فتاة اكثر جمالا منها تنام معه .

فى العادة تتعرض اسر المعتقلين لعمليات تعذيب نفسى وارهاب معنوى فظيعة ومتصلة . من ذلك ايقاظها فى الليل او عند الفجر بالطرق على الباب او باستخدام الهاتف ، وتهديدها باختطاف اطفالها ، أو اخبارها انهم قتلوا المعتقل او قطعوا عضوة التناسلى وسيرسلونه لها فى اليوم التالى ، ويسألون زوجته ان كانت تريد بدلا له العضو التناسلى لاحد رجال الامن ، او يسمعونها كلمات سباب وتهديد بافحش الافعال الجنسية ، ان هى خرجت من منزلها ... الخ . هذه الاعتداءات اليومية تستمر سنوات عديدة يحطمون خلالها الروح المعنوية لاسرة المعتقل ، التى تجهل عنه كل شئ ، لانهم يمنعونها من زيارته او الاتصال به بأى شكل من الاشكال . فى هذا السياق ، لا يندر ان يختلف رجال الامن احد الابناء او البنات من اسرة المعتقل لساعات او لايام قليلة لارغام احدى نساء اسرته على الاستسلام لهم او لاجبار احد من اسرته على التعاون معهم ، ولتحطيمهم نفسيا واشعارهم ان حياتهم لا تساوى شيئا ، وان الامن يمسك بهم بيده الفولاذية وانه قرر القضاء عليهم ، نون ان يشعر بهم او يهب لمساعدتهم احد . فى هذه الظروف الزهيبية يسمعون لاسرة المعتقل بزيارته لمرّة اولى ، لتجد امامها ابنا او اخا او زوجا او ابا حطمه التعذيب والارهاب الجسدى والمعنوى وانهكه الجوع والاذلال ، فترجوه القبول بتنفيذ ما يطلبونه منه ، ويطلب بدوره منها القبول بأى شئ يطلبونه مقابل اخراجه من السجن ، ويكون الانهيار والتحطم نصيب الجانبين .

**س : نعود الآن الى مواطننا ، الذى سنفترض انه اعتقل . ما الذى سيجرى له فى هذه الحالة ؟**

**ج :** قبل الاعتقال ، يرسل الامن احد رجاله الى الحى الذى يسكنه المواطن لاجراء تحقيق عنه ولوضع خطة الاعتقال ، ودراسة جغرافية البيت ومداخله ومخارجه . بعد اعداد الخطة ، يأتى رجال الامن المسلحون فى القسم الاول من الفجر ليطوقوا المكان ، ثم ليطرقوا الباب ويناديهم على زناد بنائيتهم ومسبباتهم ، الجاهزة لاطلاق النار . حين يفتح المواطن الباب ، يقتحمه عناصر الامن ويدخلون الى البيت كى ينتشروا فى غرفه ويفتشوها ويعدوها لدخول الضابط المسؤول عن الاعتقال الى المنزل . ان يعرف سكان المنزل بالطبع من يكون مقتحمو منزلهم ، فان طلبوا ايضاها ما ، اجابهم هؤلاء : سنأخذكم معنا بوركم كى تترقوا من تكون . وهم يأخذون احدا ما معهم بالفعل ، حيث يبقى فى حالات كثيرة عشرات الاشهر بل بضعة أعوام ، لانهم ينسونه بمنتهى البساطة او يعتبرونه عاصر يستحق التربية والسحق . قبل اعتقال المواطن ، يصدر رئيس الفرع الامنى المعنى امرا



عرفيا مدته ستة اشهر باعتقال المواطن . ان اصدار امر عرفي بحق اى شخص يراد اعتقاله هو امر بالغ السهولة ، لكونه من صلاحيات رئيس الفرع الذي يقوم بالاعتقال . كما ان اصدار امر عرفي ضد شخص معتقل هو بدوره امر بالغ السهولة ، ان يكفى ان يؤرخ الامر بتاريخ سابق للاعتقال ، حتى يصبح الامر والاعتقال قانونيين . علما بان الاوامر العرفية تتجدد بصورة تلقائية ، اذا لم يلغها رئيس الجمهورية ، حتى عندما يتعلق الامر بمواطن تجرأ وسأل رجال الامن من يكونون ، عندما اقتحموا بيته ، او طلب اليهم ابراز نسخة الامر القضائى الذى يجيز لهم اقتحام منزله وتفتيشه ، وهو الامر الذى يمنع القانون دخول بيوت المواطنين بدونه .

خلال اعتقال المواطن فى بيته ، يتم توجيه الالفاظ النابية اليه واهنته امام أسرته وإطالة ، وكثيرا ما يعتمد رجال الامن من ارتداء وثيابة ويأخونه معهم بثياب النوم ، مثلما يقيدون يديه وراء ظهره ويربطون عصبة سوداء على عينيه داخل بيته ، على مرأى من افراد أسرته ، وليست قليلة الحالات التى يطلقون فيها اقوالا غامضة حول اسباب اعتقال المواطن غرضها وضع أسرته فى حالة من الشك حول سلوكه او اثارة قلقها عليها وبعث الحيرة فى نفسها ، فى السيارة ، خارج البيت ، يجبر المعتقل على الانبطاح فوق ارض السيارة ، وقد جلس فوق المقاعد القريبة منه معتقلوه واسلحتهم مسددة الى راسه او الى جسمه وهم يتوعونه بأسوأ عقاب ، متى بلغوا الفرع . ببلوغ الركب اخيرا الفرع ، وانزال المواطن المعصوب العينين المقيد اليدين من السيارة ، ينضم عناصر من الفرع ، يقفون باستمرار قرب بابه بانتظار المعتقلين ، الى الدورية التى قامت بالاعتقال فيبدؤون بدفع المعتقل وجره الى داخل الفرع ، حيث يجردونه من ساعتهم وخواتمهم ونظاراتهم وهدائهم وثيابه ونقوده وهويته وربطة عنقه ... الخ ، ويدفعون به تحت ضرب السياط ، التى تنهال عليه ما ان يضع قدمه داخل الفرع ، الى احدى الزنايات المظلمة ، ترافقه التهديدات ، وتملأ مسامعه اصوات من يتم تعذيبهم وصرخاتهم ، بعد ان اخبر السجانون مواطننا انه اصبح رقما يسمونه له ، وانه سيعاقب ان هو استخدم اسمه او نسي رقمه ، فى هذا الجو المشحون بالحيرة والخوف ، يأتى سجان فيسأل عن اسم المواطن ، الذى يجيب عادة ذاكرا اسمه الحقيقي ، عندئذ تنهال عليه الضربات والامانات ، ويقال له انه غدا رقما ، وانه يجب ان ينسى اسمه وعائلته القديم ونفسه . بعد قليل ، يأتى سجان آخر ذو مظهر مسالم ، فيقدم له سيجارة وينصحه ان يعترف كى لا يطيل عذابه ، ثم يقول له بصورة حميمة وسرية انه سبمع بالصدفة حديثا بين الضباط يقولون فيه ان جريمته فظيعة وانهم سيعذبونه حتى الموت ان هو انكر شيئا من المعلومات التى يعرفها او اخفى امرا ما عن العدالة . ينكر المعتقل بالطبع انه خطير الى هذا الحد ، بل انه قد يتحدث عن عدم قيامه باى دور ضد

النظام ، فيذكر له محدثه الناصح حالات عذب فيها بعض المعتقلين حتى الموت ، لانهم انكروا التهم الموجهة اليهم أو رفضوا الاعتراف على رفاقهم والوشاية بهم ثم يذكر له اسماء بعض من ماتوا بالفعل أو اختفوا ، تاركا له هو ان يقرر مصيره ويكون مسؤولا عما سيحل له ، علما بأن الأوضاع العامة لا تتطلب منه تحمل الاذى من اجل رفاق له سيعتقلون عاجلا أم آجلا ، وسيشون به ، فالسلطة قوية وجهاز الامن يعرف كل شئ عن المعارضة او عن الشعب ، ومن الحكمة ان يكون المرأ واقعا ، ويقر بما يعرفه جميع الناس ، وهو ان التنظيمات السياسية جميعها مختربة من الامن ، وان ما يخفيه منتسبوها مكشوف ، وما يحرسون على ابقائه سرا معروف ... الخ . اخيرا ينهض الرجل ، الذي كان يخاطبه طيله الوقت باسمه ، دون كلفة او رسميات ، والذي ادعى عندما جاء اليه ، معرفته به واستغرب وجوده فى السجن ، قائلا : اذا شئت ان تعترف فاطرق باب الزنزانة واطلب الى الحارس احضار اوراق وقلم كي تكتب اعترافاتك قبل بدء التحقيق معك وتعليك .

ينصرف « الصديق الناصح » ليقدم تقريراً اوليا الي الجهات العليا فى الفرع حول نقاط ضعف المعتقل ونقاط قوته ، وحالته المعنوية والعقلية ، مقترحا الاسلوب الافضل للتحقيق معه . بينما يقوم عنصر مختص باعداد هذا المعتقل المسكين للمرحلة القادمة ، مرحلة التحقيق ، بوضعه داخل اجواء تخويفيه يراد بها اثارة اكبر قدر من الذعر لديه ، بأن يروى له حكايات مخيفة عن صراخ بنات المعتقلين وهن يفتصبن تحت انظار ابائهن وامهاتهن ، او عن صراخ الرجال ونسائهم يفتصبن تحت ابصارهم . خلال هذه المرحلة الاعدادية ، يحرم المعتقل من الخروج الى الحمام وتقدم له وجبة طعام واحدة فى اليوم ويحرم من حلاقة ذقنه او من الاغتسال ، كما يعامل بقسوة متعمدة . اثناء هذه الساعات الحرجة يظهر من يخبره ببعض ما يجرى فى خارج الفرع ، مدعيا انه عضو فى حزبه أو قريب منه ، مدلا على ذلك بذكر بعض الاسماء او الوقائع ، وعارضا خدماته كايصال رسائل واخبار منه الى خارج الفرع .

اخيرا ، يأتى من يأمر المعتقل بالسير الى التحقيق ، متسائلا بدهشه عما فعله بنفسه ، ولم يتسبب لاسرته بالقدر الكبير من الشقاء ، الذى ينتظرها على يديه . يخرج المواطن من الزنزانة مربوط العينين يجره السجان ، بينما تنهال عليه عشرات الشياطين من ايدى جلادين تروذوا لهذه المناسبة بكل ما قد يخطر على البال من ادوات الضرب والتعذيب . ويستمر هذا الضرب الى ان يبلغ المواطن غرفة التحقيق ، حيث يطلب اليه صوت ما ان يخلع ثيابه ( او ما تبقى منها ) ، كي يبدأ التحقيق ، بعد ان احترمه الفرع واعطاه مهلة يراجع فيها موقفه ويعترف بمحض اختياره ، دون اكراه او اذلال ، وبعد ان رفض هذه اليد الممدودة لمعاونته ، علما بأن الفرع يعرف كل شئ عنه وعن حزبه ، وانه لا يطلب معلوماته ليعرف ما يجعله ، بل لتدقيق

معارفة وانقاذ الابرياء من ظلم قد يقع بهم . ولكن ، بما انه رفض اليد الممدودة اليه ، فانه هو المسؤول عما سينزل به ، وعن العذاب الذى سيتعرض له . يتوقف المحقق لحظة ، ثم يصف بالتفصيل ما بحوزته من وسائل تعذيب لا يصمد فى وجهها انسان ، ثم يخبره بما باح به قادة الحزب الذى ينتمى اليه اثناء التحقيق ، ويصف كيف انهاروا واعترفوا وحكروا كل شئ ، ذاكرا نتفا من « اعترافاتهم » ، يتوقع ان يكون المعتقل على علم بموضوعاتها ، على ذلك يسهل انهياره وسقوطة فى الفخ المنسوب له .

### **س : لنفترض ان المعتقلبقى صامدا ، وان التحقيق بدأ بالفعل . فما الذى يجرى له ؟**

ج : يعذبونه بجميع الوسائل المتوفرة لهم ، ومنها الدواب والكهرياء والمروحة والكرسى وبساط الريح والفروج المشوى والخشبة ذات المسامير التى يضغطون بها على ركبتيه ، وزجاجة الكولا الى يدخلونها فى مؤخرته ، والصاج المحمى ، الذى يضعونه فوق طباطح الكاز ويجلسونه عليه وهو عارى القفا ، والمشقة والعصا الفيزرانية ذات الرأس الحديدية المديبة ، التى يضرِبونه بها ضربات متواترة على ظاهر قدمه او مؤخرة عنقه ، الى ان يفصل اللحم نتفا صغيرة عن جسده وتظهر عظام ظاهر قدمه او مؤخرة رقبته . كما يطفون السجائر المشتعلة فى صدره ، ويريطونه من خصيتيه الى حبل رفيع يشدون الى بكرة مثبتة فى السقف ، فيعصر الحبل الخصيتين عندما يتم لفه حول البكرة ، او ينخلون يده فى آله ذات بكرة دوارة تلفها وتعتصرها كما تلف الغسالة الغسيل وتعتصره ، الى ان تتكسر عظامها قطعة بعد قطعة وجزءا بعد جزء . اخيرا يمارسون العنوان الجنسى عليه او على احد اقراد عائلته وخاصة النساء منهم .

مالم يكن المواطن المعتقل شخصا بالغ الخطوره ، فان تعذيبه يستمر طيلة يومين او ثلاثة نون ان يطلب احد اليه شيئا . انهم يعذبونه بلا توقف ، نون ان يطرحوا عليه اى سؤال او يطلبوا اليه الاعتراف عن اى شئ ، بل انهم لا يخاطبونه ابدا ولا يسمعون اصواتهم ، فكأنه بين ايدي اشباح تفعل به ما تفعل مجرد التلذذ به ، واپس لانها تريد منه شيئا محددا . فى هذه الاثناء ، يكون المواطن فى حالة فظيعة لا يعرف من جهة متى ينتهى العذاب المتواصل الذى لا غاية له ، ويجهل من جهة اخرى ما يريرونه منه ومتى سيسمحون له بالاعتراف ويكشف ما لديه ، عله يضع حدا لعذاب لا نهاية له ، ويخلص نفسه من القبضة العاتية المسكة به ، التى ازهقت روعة طيلة ايام طويلة من العذاب ، نون ان تمكنه من التقاط انفاسه او معرفة ما تطلبه اليه . عندئذ يرجو المسكين سكانية وجلاديه ان يسمحوا له بالاعتراف ، لكنهم لا يستجيبون له ،

بل يواصلون « عملهم » دون توقف وهم يأمرونه بالخرس . فى الليل ، عندما سيريدون المعتقل الى زنزانه ، حيث سينفرد بنفسه ، سينظر الى جسده فاذا هو مهشم ممزق ، يمز وينزف من سائر جراحة ومساماته . وسيكتشف أنه عاجز عن النوم أو النهوض أو قضاء حاجاته ، وأن كل ذرة من جسده تؤلمه ، وأن روحه المعنوية تكاد تفارقة . فان هو طلب طبيبيا يعالجه ، قال له الجلاذ الذى يحرسه انه لا يستحق الرعاية ، واخبره انه ليس مسموحا لاحد ان يراه ، وشتمه وذكره انه ليس فى مشفى أو مصحة ، وأن الفرع هو الذى سيقدر عالجتة ، متى ساعات حالته بالفعل واصبح ميؤوسا منه . اخيرا يقول الجلاذ : انت لم تر شيئا بعد ، فانتظر الغد . فى هذه الحالات ، لا يندر ان يتذكر السجين الزيارة الاولى التى تلقاها فيطلب ورقة وقلم ليكتب اعترافاته ، الا ان السجن يرفض طلبه ، بحجة ان تقرير امر كهذا ليس من اختصاصه .

فى اليوم الرابع ، يحضر الجلاذ دون المعتقل الى امام « لجنة أمنية » مكونة من ضباط ينتمون الى فروع أمنية مختلفة مكلفة بملامحة حزب من الاحزاب ، فيطلب المحققون من المعتقل رواية ما لديه ، دون ان يحددوا له موضوعا بعينه او يطرحوا عليه اسئلة محددة . يأخذ المعتقل بالرد ، بينما يشير المحققون للجلاذ ان يعذبه او ان يتوقفوا لفتره عن تعذيبه ، بحسب اجاباته . فى العادة ، يكون لدى الامن اعترافات ما عن المعتقلين ، انتزعت بالطرق التى نصفها من معتقلين آخرين ، يعرفونهم او ينتمون الى احزابهم . هذه المعلومات تكون غالبا قليلة ، نتقا من معارف ووقائع جزئية وناقصة ، لذا فان مهمة التحقيق هى استكمال هذه المعلومات وانتزاع ما يعرفه المعتقل من معطيات يجهلها الفرع . لهذا الغرض يضع المحققون فرضية معينة يعذبون المعتقلين لأيراد ادله وبيانات تثبت صحتها ، وهى اعترافات وبيانات تدعينهم بالتهم التى يفترض الفرع توفرها ضدهم او يريد اثباتها عليهم ، من خلال اعترافهم هم انفسهم ضد انفسهم . لذلك يتجه التحقيق نحو التركيز على الوقائع التى تؤكد فرضيات الفرع ، كاذبة كانت هذه ام صحيحة ، منطقية ام متهافته . من هنا يأخذ التعذيب طابعا موجها نحو اكراه المعتقل على البوح بما يريد المحققون له ان يبورح به ، وهو ما يؤدى اثناء التحقيق الى تعذيب المعتقل تعذيبا اضافيا قاسيا ومتصلا ، خاصة اذا كانت فرضية الفرع حوله غير صحيحة ، او بعيدة عن الواقع ، او عجز صاحبنا عن التقاطها بسرعة ؛ فهو سيبدأ عندئذ كمن يحاول المقاومة او التضليل ، وسيعرض نفسه لتعذيب يصل الى حد الموت أو التشويه الجسدى أو الاصابة بعاهة من العاهات . تقوم التحقيقات اذن على النقاط كلمة من « اعترافات » المعتقل او على ارسال كلمة ما اليه ، يفترض بها ان تثير لديه تداعيات ذهنية تدفعه الى اقرار مخزونه العقى امام المحققين فى شكل يرضيهم ، ويتفق والاتجاه الذى كانه قد افترضوا ان تحقيقاتهم ستتجه او

ستصل اليه . اما في الحالة الاولى ، حالة التقاط كلمة من اعترافات المعتقل ، فان على هذا ان ينسج على كلمته وقائع تقنع المحققين ، ويفكك ما يكمن وراءها من معان وما ترمز اليه من مدلولات . فان « خيب » امال المحققين ، عد « غير متعاون » وممتنعا عن تقديم ما لديه من معلومات ، وامر هؤلاء باستئناف تعذيبه نون هواده . اما ان هول لعب اللعبة وعرف اصولها ، وهو ما سيمكنه من اخفاء القسم الاساسى من معلوماته ، فان التعذيب يكون معتدلا . غير ان التحقيق يستمر ، في جميع الاحوال لفترة ليست بالقصيرة ( بين ثلاثة وخمسة عشر يوما ، وقد يصل الى ستة اشهر او حتى سنة بحسب أهمية الشخص وطبيعة التنظيم الذى ينتمى اليه ونوع التهم الموجهة له ، فمن يعرف على سبيل المثال اسماء اعضاء تنظيم عسكرى يعذب تعذبا مفتوحا وان استمر عشرة اعوام ، اما من يعمل على اطراف تنظيم صغير وغير معروف ، فانهم يعذبونه لايام او لساعات ) ، ويكون في معظم الحالات مفتوحا على احتمالات غير مرئية ، كأن يدخل فرع ما على خط التحقيق ويقدم معلومات كان المحققون من الفروع الاخرى يجهلون بها ( يحصل هذا نادرا ، بالنظر الى التنافس الشديد بين الفروع الامنية ) . وهناك حالات لا يفلق التحقيق فيها ابدا ، كحالات زعماء التنظيمات المعتقلين ، الذين يستدعون للتحقيق ويعذبون كلما لقي القبض على احد انصارهم الهامين سياسيا ، وقد اعيد التحقيق مع رياض الترك ، الامين العام للحزب الشيوعى السورى ( المكتب السياسى ) عدة مرات خلال فترة اعتقاله الطويلة ( اعتقل عام ١٩٨٠ وما زال الى اليوم نزيل زنزانة منفردة ، ممنوعا من الاتصال باحد خارج السجن ، او من قراءة الصحف ، او مقابلة الزنزانة او لقاء أسرته ) .

عندما يعتقد المحققون انهم انتزعوا من المعتقل كل ما لديه ، تبدأ مرحلة جديدة في التحقيق ، هي مرحلة مطابقة اقواله ومقاطعتها مع اقوال سواء من المعتقلين . هذه المرحلة تكون قاسية بصورة خاصة ، لانها مرحلة رسم الصورة الكلية « للمؤامرة » ، التى كان المعتقلون يحيكون خيوطها ، وهى تقوم على مقابلة اعضاء التنظيم المعنى ببعضهم ، وجعلهم يقدمون ما لديهم من اعترافات ضد بعضهم ، حيث يجب على كل واحد فيهم ان يقول كلاما ينسجم واعترافات سواء ، وان ينسق اعترافاته مع اعترافاتهم ، والا اعتبر « كتابا » وتمت اعاده التحقيق معه . هذه المرحلة يفوق ما تسببه من ألم نفسى وانساني للمعتقلين الالم الجسدى الذى تعرضوا له فى فترة التعذيب الفردى ، وهى فترة احساس بالعبث وبانهيار التنظيم الذى ينتسبون اليه ، وبضياع جهودهم السياسية ، وانسحاقهم كافراد امام سلطة كليه القوة والحضور ، اخطاؤا فى معرفتها وتقدير ما تستطيع عمله ضدهم ، فاكرهم على الاعتراف بضعفهم حيالها ، كافراد وكجماعة سياسية .

بنهاية هذه المرحلة تنتهى فترة العزل ، التى كان مواطننا يعيشها داخل زنزانه المظلمة ، وتنتهى مبدئيا ، مرحلة تعذيبه ويسمح له بالتدخين ثلاث مرات فى اليوم ، ويقع عناصر السجن عن ضربه وأهانتته كلما رأوه ، وينقل ، بعد حين ، الى زنزانه جماعية ، تضمه الى الاشخاص الذين كان قد وشى بهم او كانوا قد وشوا به ، تمهيدا لنقله الى سجن من السجون الكثيرة التى تضمها الاراضى السورية ، حيث يسجن الى اجل يعرفه الله ورئيس الجمهورية ، الوحيد في سوريا الذى يرتبط به مصير المعتقلين والمساجين ، مهما كانت طبيعتهم أو مواقعهم الحزبية والسياسية . هذه المرحلة من العزلة والتحقيقات تدوم فى العادة ثلاثة اشهر كاملة ، يمنع المعتقل فيها عن الاستحمام وحلاقة ذقنه وتنظيف اسنانه وزيارة الطبيب ومقابلة احد من خارج ملاك السجن ، ويتعرض فيها لصنوف العسف والمهانة ، فهو لا يستطيع السير الا منكس الرأس ، ولا يستطيع الحديث الا بصوت هامس كي لا يسمعه احد من شاغلي الزنزانات المجاورة فيتعرف اليه ، ولا يستطيع استعمال اسمه ، بل يستعمل رقم زنزانه عوضا عنه ، كما يستعمل رقم دورة المياه التى يدخلها ، عندما يذهب لقضاء حاجته ، فيقول بصوت هامس : رقم خمسة انتهى ( الرقم هو لنوره المياه التى يستعملها ) . كما يحظر عليه مخاطبة حراسه بأى شكل من الاشكال ، وعليه ان يقصر اجاباته على الاسئلة التى توجه اليها وحدها ، علما بأن هؤلاء كثيرا ما يخرجونه فى ساعات فراغهم من زنزاناته لتعذيبه على مسؤوليتهم الشخصية ولتسليته انفسهم. من ذلك انهم يطلبون اليه ان يصف لهم جسد زوجته مثلا ، وكيف يمارس الجنس معها بالتفصيل ، وقد يأمرونه بالحرق والحبس والقذف ، مقلدا القرعة او الصير ، وقد يربطونه الى سلم مقلوب يقضى الليل مشدودا اليه ، راسه الى الاسفل وقدماه الى الاعلى . او انهم يجبرونه والسياسات تنهال عليه على تنظيف دورات المياه ومسح ارض السجن وتلميع احدثيهم ... الخ .

بانتقاله الى زنزانه مشتركة او جماعية ، كما يسمونها ( يعاقب اى سجين يسمى مكان سجنه الانفرادى زنزانه ؛ عليه ان يتحدث عن « الغرفة التى يسكنها » ) تتغير حياة السجين بعض الشيء ، وان كانت تتغير فى بعض النواحي الى الاسق . من ذلك على سبيل المثال ان المساحة المخصصة له تكون اقل من مساحة الزنزانة الانفرادية ، التى امضى فيها اشهر التحقيق ( مساحة زنزانات فرع التحقيق العسكرى هي ٨٠ سنتيميترا لعرض ومتران للطول ، ومساحات الفروع الاخرى اقل من ذلك ، وهناك زنزانات يعيش المرء فيها محنى الظهر على الدوام ، واخرى ينام فيها وساقاه مرفوعتان نحو الاعلى ، واخرى تضم حفرة القوابل المفتوحة التى تخرج منها باستمرار روائح الغائط والبول ، لا يغادرها السجين علين الاطلاق ، إلا للتحقيق ) . من ذلك ايضا ان العلاقات بين المعتقلين تكون متوترة على الدوام ، لان كل واحد

فيهم يرى في رفاق واصدقاء الامس خونة وكذابين انحرقوا عن خط التنظيم وتعالوا مع الامن ووشوا برفاقهم ، فيكثر العراك والخلاف بينه وبين رفاقه ، الامر الذي تقيدها منها سلطات الامن ، التي تضع اجهزة تسجيل في الزنانات الجماعية ، تستر عن طريقها ما فاتها خلال التحقيقات ، او اخفاء عنها هذا أو ذاك من المعتقلين اثناء المواجهات . هذه المرحلة الصعبة يستغلها المحققون للقيام « بزيارات ودية » الى المعتقلين في الزنانات الجماعية ، حيث يجرون معهم « حوارات حره » يسعون خلالها الى معرفة حالتهم المعنوية وقياس التغيرات التي احدثها اعتقالهم فيهم . فيناقشونهم مثلا في برامج حزبهم والاحزاب المعارضة وفي اوضاع البلاد العامة ، ويشرحون لهم سياسات النظام وما يعتقدون انه اخطاء المعارضة .... الخ . اخيرا يطرحون السؤال التالي على كل واحد من المعتقلين بصوره فردية : اذا افترضنا انك خرجت اليوم من السجن ، فهل ستعود الى ممارسة العمل السياسي ؟ انهم يحاولون كذلك معرفة الخفيات الاجتماعية التي دفعت المعتقلين الى المعارضة ، واللافتة التي تسلل منها الوعي المعارض اليهم لأول مرة ، واليات واشكال الاتصال والتأثير التي خضعوا لها في حياتهم السياسية والفردية ، ووصلتهم الى الانضمام في احزاب المعارضة . بل ان بعض القياديين من المعتقلين قد يتلقون زيارات من اشخاص يقدمون انفسهم لهم كباحثين يعدون اطروحات علمية حول الفكر السياسي الحديث ، ومنه الفكر السياسي المعارض ، او حول المناهضة الاجتماعية والايديولوجية للمعتقلين ... الخ ، ويطلبون اليهم تعبئة استمارات تبني محايدة وعامة ، لكنها تتركز حول موضوع واحد هو معرفة الاسس السياسية والاجتماعية والفكرية الموجهة لخط من الخطوط السياسية او لتنظيم من التنظيمات ، بما يمكن السلطة من التنبؤ بالخطر العملية المستقبلية التي قد يقوم بها ، ومن العمل على احباطها بصوره مسبقة ، بطمر الحاضنة الاجتماعية التي يستهدفها بمقولات مضادة او محبطة لمقولات ، وخطط معاكسة بصورة مسبقة لخطه .

قد تمتد فترة الزنانة الجماعية لسنوات ، ذلك يتوقف على القرار الذي اتخذته ادارة الفرع الذي اعتقل المواطنين حول العقوبة التي يجب فرضها عليهم ، وبحول وجود او عدم وجود مكان لهم في السجون العادية ، حيث الانسحاب على اشده . ( يقول بعض معتقلي سجن المرة السابقين انهم دخلوا السجن فكان عرض المساحة المخصصة لهم هو ٧٤ سنتيمترا ، وخرجوا منه او نقلوا الى غيره من السجن بعد ان تقلص عرض هذه المساحة الى ٤٧ سنتيمترا ، فقدت المساحة المخصصة للشخص الواحد اقل من متر مربع ، اي ٩٤٪ من المتر المربع ، باعتبار ان طول المكان المخصص لكل شخص هو متران ! ) ، خلال هذه الفترة ، تمنع زيارات المعتقلين

منعاً باتاً ، الا اذا كان اهليهم نوى الجاه والسلطان او من اصحاب الثروات الطائلة ، يستطيعون الوصول الى هذا او ذاك من كبحار ضباط الامن ، للحصول منه على اذن بزيارة المعتقل ، مقابل مبالغ معلومة وصلت فى سجن تدمر العسكرى الى نصف مليون ليرة سورية ، قبضها مديره السابق المقدم فيصل غانم من رجل يعيش فى احدى المدن الساحلية مقابل السماح له بمشاهدة ابن له ، وهو يمر امامه ، على مسافة خمسة امتار منه ، علماً بأن هذا الابن كان معتقلاً منذ سبعة اعوام كاملة .

اذا ما نقل المعتقلون الى احد السجون العسكرية او المدنية ، فان حراسهم وجلاذيتهم السابقين يعنون لهم وداعاً حافلاً باصناف الضرب والامانة والتعذيب . فهم يجمعونهم فى ساحة داخلية ما من ساحات القبو الذى يوجدون فيه ( فأتى القول ان جميع مراكز التحقيق توجد فى اقبية بعضها على عمق عشرين متراً تحت الارض ، كقبو فرع التحقيق العسكرى فى دمشق ، الذى يقول الاسد لزواره انه ليس سجنًا ، بل هو شبه مصحة ومكان للاستراحة ! ) ، ثم يبدؤون بضربهم بكل ما تقع ايديهم عليه من ادوات ، ويستمر الضرب ساعات عديده ، قبل ان يربطوا يدي كل معتقل الى بعضهما ويضعوا العصبة السوداء على عيون جميع المعتقلين ، تمهيداً لنقلهم الى السيارة التى ستقلهم الى السجن ، حيث تنتظرهم حفلة تعذيب فردى طويلة تستمر ساعات بالنسبة لكل سجين يتخللها ضرب بالسياط ودواليب وكهرياء ... الخ ، قبل توزيعهم على مهاجع مليئة بالمساجين ، لكنها على كل حال تتيح لهم التدخين وتناول الشاي والقهوه واكل وجبات طعام عادى بعد ان تناولوا طيلة فترة التحقيق والزنايات الجماعية شايًا بارداً مغطى بطبقة من السمن البارد فى الرابعة والنصف صباحاً ، وصحن برغل مليء بالحص الى جانب صحن من الكوسا المسلوقة المنقوعة بماء بارد فيه رب البندورة عند الظهر ، وصحنًا صغيراً من حساء العدس فيه قدر كبير من الملح مساء ( لم يخرج احد من فروع التحقيق الا ومعدته مدمرة ومصاب بالبواسير والربو ، وقد فقد عدداً من اسنانه خلعها له سجانوه ، نظراً لقرار منعه من زيارة اى طبيب ومن اخراجه من الفرع قبل استكمال التحقيق معه ! ) . كما يستطيع المعتقل قراء الجرائد المحلية والاستماع الى الراديو . والنوم قبل الحادية عشرة مساء والاستيقاظ متى شاء فى الصباح . الى ذلك ، فان زيارة المعتقل تفتح ، من حيث المبدأ ، بعد ستة اشهر من وصوله الى السجن . ( هذا التقليد لم يعد يطبق الا فى حالات قليلة ، وهناك معتقلون منذ عشرة اعوام لم يثقلوا زيارة واحدة من ذويهم ، ولم تعترف السلطات بوجودهم لديها ، اشهرهم المحامى رياض الترك ، الامين الاول للحزب الشيوعى السوري ( المكتب السياسى ) .



خلال هذه الفترة الطويلة يتلقى اهل المعتقل نوعين من الزيارات يقوم بها رجال الامن :  
نوع يطلب اليهم النقود مقابل اطلاق سراحه ، ونوع يضغط عليهم ، وخاصة على النساء منهم ،  
للتعاون مع أجهزة الامن واقامة علاقات جنسية مع ضباطها وعناصرها . وقد يصل رجال الامن  
الى احد هذين الهدفين او اليهما معا عبر العنف والابتزاز . من ذلك مثلا اقتحام احد البيوت  
 واعتقال احدى السيدات بحجة انها من تنظيم منائى للسلطة ، واقتيادها الى مكان يغتصبونها  
فيه واحدا بعد آخر قبل اعادتها آخر الليل الى بيتها او عدم اعادتها اليه ، بل القاسا في مكان  
ما وتركها تواجه مصيرها . مثل هذه الممارسات شاعت كثيرا في الفترة التي حدث بها الصدام  
مع الاخوان المسلمين ، فكانت دوريات الامن الكثيرة تنتزع النساء من أزواجهن وابنائهن وابائهن  
بحجة انهن مع « العصابة » ( الاسم الذي اطلقت الاعلام الرسمي السوري على حزب الاخوان  
المسلمين ) او كانوا يوقفون السيارات ، ويطلبون الى الرجال تسليم نسائهم مقابل عدم  
اتهامهم بالانتماء الى « العصابة » ( كان الانتماء الى « العصابة » وما زال يعنى حكما مضمونا  
بالموت ، فالمرسوم رقم ٤٩ ، الذي اصدره الاسد عام ١٩٨٠ يقضى باعدام كل منتسب الى  
حزب الاخوان المسلمين ) . وما زالت مدينة دمشق تتذكر الى اليوم عشرات جثث النساء ، اللواتي  
كان الفلاحون يمشون عليها في الحقول والبساتين المحيطة بالعاصمة السورية ، وخاصة في  
منطقتي السيدة زينب ومرج السطان .

### س : ألا توجه تهم رسمية الى المعتقلين ؟

✽ : كلام مع أن الدستور السوري ، الذي اصدره الاسد نفسه عام ١٩٧٢ يحظر اعتقال أي  
مواطن لفترة تتجاوز ٢٤ ساعة دون توجيه تهمة قضائية اليه ، ويمنع دخول بيوت المواطنين  
الا لمثلئ النيابة العامة ، يصاحبهم ممثل عن الهيئة الادارية في الحي او المنطقة ، على  
ان يتلو بصوت مسموع ومفهوم عليهم التهمة الموجهة اليهم ، ويسلموا نسخة مكتوبة عنها ،  
ويعطوا حق تعيين محام لهم يختارونه بانفسهم . هذا كله لا يعمل النظام به ، علما بأن  
القانون السوري يعتبر الانتماء الى احزاب معارضة للنظام القائم جنحة وليس جريمة ،  
ويحكم القضاء المعارضين ، اذا ما حكمهم ، بالحبس لمدة لا يجوز ان تتجاوز ثالثة اشهر  
او بغرامة مالية قدرها مائة ليرة سورية لا غير . اما النظام فانه لا يوجه تهمة الى احد ،  
بل يتحدث في خطابه السياسي عن نمطين من المعارضين : مجرمون ( الاخوان المسلمون  
وحزب البعث العراقي ) ومضللون ( احزاب التجمع الوطني الديموقراطي ، الذي تأسس  
عام ١٩٨٠ ، وحزب الحزب الشيوعي السوري ، وحزب الاتحاد الاشتراكي العربي ، وحزب  
العمال الثوري ، وحزب البعث الديموقراطي العربي ، وبعض الاشتراكيين العرب . قال

التجمع في بياناته بضروره التعدديه وبالتغيير الديمقراطي السلمي للنظام القائم ، وإطلاق الحريات الفردية والعامه ، وإقامه نظام برلماني واستقلال القضاء ... الخ ، وهو يلاحق منذ ذلك الوقت بلا رحمه ) . عندما يعقل احد ما ، فانه يرسل ، ان كان من الاخوان او من تنظيم البعث الموالي للعراق الى المحاكم الميدانية والفوريه ، التي تشكلها فروع الامن من ضباطها وتصدر بناء على اعترافات المتهمين احكامها او هو يرسل الى السجون باعتباره من المضللين ، حيث يقضى قتره مفتوحه ، قد تمتد لعقدين من الزمن ، حتى ان كان من الاعضاء الصغار في المعارضة الديمقراطية .

### س : ماهي هذه المحاكم الميدانية والفورية ؟

هي محاكم تشكلت بامر من الاسد عام ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، تنتشر من مستوى كتيبه في الجيش الى المحاكم الميدانية العليا . بذلك اعطى الاسد ضباطا برتبه رائد حق تشكيل محكمة ميدانية عسكرية ، واصدار احكام باعدام من يرون انه من اعداء النظام ، فكانت نتيجة مرسوم جمهوري كهذا تشكيل فروع عسكرية للتعذيب في معظم وحدات الجيش ، ونشر الارهاب على كامل رقعه البلاد . اما المحاكم الفورية فهي محاكم امنية تتشكل في فروع الامن من ضباطها ، تحاكم المعتقلين بناء على اعترافاتهم المنتزعه منهم بالطرق التي وصفناها وتقدمهم داخل الفرع نفسه ، لان احكامها واحكام المحاكم الميدانية غير قابلة للطعن او للنقض او للاستئناف .

### س : اما زالت هذه المحاكم قائمة ؟

ج : بطبيعة الحال ، وان كان عملها قد تقلص بعد القضاء على « العصابه » .

### س : باسم ماذا يسجن النظام خصومه ؟

ج : باسم امن البلاد والاحكام العرفيه المفروضه على سوريا منذ ٨ آذار عام ١٩٦٣ . اما مبررات القمع فتختلف من حاله لآخرى . اذا كان النظام متخاصما مع الفلسطينيين اتهم خصومه بانهم من العرفاتيين . واذا كان في عراك مع المصريين ، قال ان خصومه عملاء للسادات او لمبارك ، وبما انه على خلاف « استراتيجي » مع العراق ، فان « العمال » لنظام صدام الفاشي « هي تهمة دائمة توجه لهن لانهن انقطع الى سائر خصوم السلطه ، وان كانوا من غير المؤيدين للسلطه العراقيه ، بل ومن المعادين لها . يقول خطاب النظام العام ان المعارضه تجند في صفوفها قسما صغيرا من اناس يعملون بايحاءات خارجيه ، لذلك يستحقون الاعدام اذا ما حملوا السلاح ، والموت البطئ ان هم اكتفوا بالمعارضه

السياسية ، لان هؤلاء واولئك يعارضون نظاما في « حالة حرب مع اسرائيل » ، يدافع عن الوجود « القوي » لبلاده ضد الاخطار الخارجية ؛ يتعرض لمعارضة سياسية تربيته ولمعارضة عسكرية تضعفه ، وعليه ان يرد اذن على خصومه ردا يتفق ومستوى الخطر النابع من هذا « الصراع الوجودي » ، وان يجعل بالتالى من القمع سياسته ثابتة له ، سيما وانه لا يجمع اعدادا كبيرة من شعب موال له ، بل يركز قمعته على اقلية سياسية او مسلحة ، تتعامل مع العدو العربي وتقوى مواقع العدو الاجنبى ، كما يقول الخطاب الرسمى . من جهة اخرى ، فان الاحكام العرفية المفروضة منذ قرابه ثلاثين عاما على البلاد تبرر بنورها بوجود سوريا في حالة حرب مع « العدو الامبريالى - الصهيونى » ، لا يجيب النظام بالطبع على السؤال المتكرر ، الذى يطرحه ابناء سوريا : هل يجوز فرض الاحكام العرفية على بلاد حاربت خلال السنوات الثلاثين الماضية اياما معدودات ، بينما القانون السورى يمنع فرضها الا في حالات نشوب الحرب الفعليه او وقوع كوارث طبيعيه لا تستطيع الحكومة مواجهتها بالصلاحيات العادية المعطاه لها ؟ لماذا لا تفرض فى اسرائيل حالة الطوارئ الا فى اوقات الحرب الفعليه ، مع انها اقل عددا من سوريا ومحاطه بالعرب من جميع الجهات ؟ لماذا يتعلل النظام « بالحرب » مع اسرائيل ليفرض حاله من الحرب الداخليه ضد الشعب السورى ذاته ؟ للجابه على اسئلة الشعب ، نذكر ما قاله الاسد فى اجتماع للقياده القطريه عام ١٩٨٠ ، حين نوقشت مسأله الغاء الاحكام العرفيه : اذا الفينا الاحكام العرفيه ، اضطررنا لترك الحكم خلال اربعة وعشرين ساعه .

### س . كيف يلاحق النظام السورى خصومه ؟

عندما يقرر الرئيس ، بناء على تقارير تصله من اجهزة الامن او على تقديراته السياسيه الخاصه ، شن حمله اعتقالات ضد حزب من الاحزاب او جماعة من الجماعات ، فانه يدعو مستشاريه الامنيين لاجتماع معه ، وعلى رأسهم اللواء على دوبا ، رئيس شعبه المخابرات العامه فى الأركان العامه ( المخابرات العسكريه ) ، يبحث معهم خلاله الجوانب المختلفه للموضوع ، ويشرح لهم حدود الحمله وابعادها واغراضها والقصد منها ، ويحدد الفتره الزمنية التى سيطلب اليهم القيام بالحمله خلالها ( تتراوح عاده بين ثلاثه وستة اشهر تاليه للاجتماع ) . يطرح مستشارو الامن استلتهم على رئيسهم ، ويقدمون موجزا عما فى ملفاتهم من معلومات حول تحركات الحزب المعنى ، وأماكن انتشاره فى مختلف القطاعات والمناطق ، ويشرحون مآلديهم من ملاحظات حول العلاقات التى تسجها مع هذه الجبهة او تلك ، ومدى قوتها ومعناها بالنسبة لامن البلد الداخلى وعلاقاتها الخارجيه ... الخ .

بنهاية الاجتماع التداولي ، تشكل فروع الامن المكلفه بملاحقة التنظيم لجنة تنسيق عليا من مندوبيها تكون رئاستها عادة للفرع الامنى الاكثر معرفة بالتنظيم ، تشرف على عمل لجان جمع المعلومات واستكمال الملفات والمطاردة والتحقيق . تضع لجنة التنسيق خطة تفصيليه لاختراق التنظيم المعنى ، وجمع اكبر قدر من المعلومات عنه . فتبدأ بمراقبة من تتوفر لديها معلومات عنهم من اعضائه مراقبه دقيقه ، تستخدم فيها سائر انواع التقنيات الحديثه كاجهزه تسجيل صغيره تعمل بالليزر ، الى جانب الطرق العاديه فى المراقبة ، التى تجعل من رجال الامن باعة متجولين للخضار ، وباعة اوراق اليانصيب ، وجماعات بحث احصائية ، وسائقى سيارات تاكسى ، وعمالا فى مؤسسات الكهرباء والمياه والهاتف ، وموظفى ضريبة دخل ، وماسحى احييه ... الخ . اخيرا يراقب جهاز الامن هواتف اعضاء التنظيم ، ويستأجر شققا مقابل بيوتهم يستعملها فى مراقبه الداخلين اليها والخارجين منها طيله اربع وعشرين ساعه ، وفى تصوير الذاهبين والفاعرين وتسجيل ما يقولونه داخل البيوت . يدهى انه بمقدار ما تتجمع المعلومات من داخل التنظيم وخارجه ، بقدر ما تتقدم المراقبه وتتخذ طابعاً نوعياً متقدماً ، وتتركز على رؤوس التنظيم ومسؤوليه الكبار وعلى مراكز قيادته ... الخ

خلال مرحله جمع المعلومات هذه ، يعتقل الامن بعض اعضاء التنظيم السابقين وبحقيق معهم تحقيقاً دقيقاً وصارماً ، اما لمعرفة اكبر قدر من المعلومات عن التنظيم ، او لتجنيدهم وادخالهم اليه من جديد . مثلاً يعتقل نشطاء من التنظيم نفسه يعيشون فى مناطق طرفيه كى لا يثير اعتقالهم الكثير من الانتباه . ويكون اعتقالهم لفترة قصيره فى العاده تصاحبها اشاعات تزعم انهم اعتقلوا لاسباب غير سياسيه ، كى لا ينتبه التنظيم الى الغرض الحقيقى من الاعتقالات ويتخذ احتياطات ما . بل ان الامن قد يعتقل اعضاء من تنظيمات ليست مستهدفة بالحملة القادمه ، اما لأن لهم صلات ما مع اعضاء فى التنظيم المعنى ، او لانهم يستطيعون اقامه علاقات كهذه ، تنفيذ الامن ان هو جندهم فى صفوفه وديهم داخل التنظيم المعنى ، او لتضليل التنظيم وطمأنته الى انه ليس مستهدفاً بآيه ملاحقه خاصه . تستمر حملة استكمال الملفات ثلاثه اشهر عاده ، توضع اثناءها خطه الملاحقه على ضوء تعليمات القيادة ( تسمى لفة السياسه السلطويه رئيس الجمهوريه للقياده السياسيه ) ، وجورها تسديد ضربه ماحقه الى الكادر القيايدى الذى هو الجهاز العقلى والعصبى للتنظيم ، تصيبه بشلل تام ، وتلفد التنظيم القدره على الحركة اورد الفعل ، وتجعل اعضاءه كما مهملاً عاجزاً عن القيام بأى شئ يمكن التعامل معه فى مرحله لاحقه بالطريقه التى تحلو للامن . لذا يوضع تصنيف دقيق للتنظيم المعنى ، يحدد تراتباته الهرميه ، ويعين نشاطاته ونقاط قوته وضعفه ويقرر مراحل الضربه

وأسماء وصفات من ستصيدهم الموجة الاولى من الاعتقالات وما هو مطلوب من التحقيق كشفه ، وكذلك أسماء الموجة الثانية من المعتقلين ، ان كان ثمة موجة ثانية ، وطريقة التحقيق معها ... الخ ويسبق الحملة الفعلية على التنظيم حملة من الشائعات ضد سياسته وقادته تتهمه بمختلف أنواع التهم ، صحيحة كانت أم باطلة ، وعلى رأسها العداء للعرب ، بحجة أن التنظيم طائفي ، وتهمة التعامل مع العراق او عرفات او الاميركيين او الاسرائيليين . من أمثلة هذه الحملات الكراس الذي أصدره عضو المكتب السياسي السابق في الحزب الشيوعي السوري ( المكتب السياسي ) يوسف نمر ضد حزبه السابق قبل الاعتقالات التي تعرض الحزب لها عام ١٩٨٠ بفتره قصيرة ، ودعا فيها الى وحده الحركة الشيوعية السورية بمختلف فصائلها عدا ما اسماه « عصابة الترك » ( وهو وصف اقتبسته منه السلطة السورية فيما بعد ) التي خانت الشيوعية والوطن وتعاملت مع نظام بقداد والافخون المسلمين ( كررت السلطة التهم ذاتها فيما بعد ، لكنها عجزت الى اليوم عن نشر اية وثيقة او اعتراف يثبتان صحة تهمة ) مع أن المئات من قادة الحزب وأعضائه في معتقلاتها منذ عشرة اعوام ) ثم اتضح ان يوسف نمر كتب كراسه بالتعاون مع الرائد هيثم الشعمة ، المشرف في فرع الامن الداخلي على شؤون الحزب الشيوعي السوري ( المكتب السياسي ) .

عندما تستكمل الملفات وتضوع الخطط ، يرفع الامر للرئيس مع مقترحات وبدائل ، فيجتمع هذا من جديد مع مستشاريه الامنيين ليدقق معهم بعض الامور المتعلقة بالحملة المزمعة ، قبل أن يصدر ، في يوم يكون في العاده قريبا ، امر البدء بالحملة . عندئذ يتم اعتقال قيادة التنظيم المركزية وقياداته الفرعية في وقت واحد وساعة واحدة ، وتنصب التحقيقات الاولى على استكمال معلومات الامن حول قيادات ومخابى احتياطية او بديلة يمتلكها التنظيم . بعد اعتقال القيادات يبدأ اعتقال النشطاء من اعضاء التنظيم العاديين ، مع ان الامن يفضل ان لا يكون عدد المعتقلين كبيرا ، كي لا يخلق الانطباع بأنه يخوض معركة داخلية ، ويتحضر أطروحة النظام القائلة : ان الشعب يقف مع القيادة ، باستثناء قلة من المضللين والمحرفين لا يعتد بها .

باعتقال القيادة تبدأ عملية تصنيف لاعضاءها واطراف الحزب تلعب دورا هاما في سير التحقيقات . فيقول رجال الامن للمعتقلين انهم ليسوا ضد حزبهم او تنظيمهم بل ضد انصار التشدد والمعارضة الهوجاء فيه ، الذين يقولون الحزب نحو معارك خاسرة لا مصلحة له فيها ، ويتحالفون مع أنظمة او سياسات منوطة لخطه السياسي ووجوده ذاته . وهو ما ثبت انهم عملاء لهذه الأنظمة لا يابتهون لمصير حزبهم ، الذي يجب على اعضاءه أنقاذه منهم وتحرير ارادته من تسلطهم . عندئذ يعلن الامن استعدادهم لمساعدتهم . هكذا يقدم الامن نفسه كقوة تريد مساعدته

الحزب الحقيقي على التخلص من قياده تتسلط عليه ، وليس كقوة تقمعه وتقضى لى نشاطه وتعرض على وجوده . وهو يتابع اثناء التحقيقات ، ومن خلال المعلومات التى حصل عليها فى المرحلة السابقة للحملة الامنية حول مختلف قيادى وأعضاء التنظيم ، رسم التلاوين الداخلية للتنظيم المعنى ، بغرض فرطه وتشجيع انشاء قيادة بديله « للقيادة المضلله ، المتشددة ، المتحكمة به » لذلك تتناسب درجة التعذيب والاكره خلال التحقيق مع درجة التمسك بخطر التنظيم المعارض وقيادته . فاذا كان المعتقل مخلصا لهذه القيادة ، تعرض لتعذيب شديد وأبقى لفترة طويلة فى اقبية فرع التحقيق ، حيث يعرضونه لمضايقات لا حد لها ، قبل ان يرسل الى سجون مشهورة بقسوه العيش فيها كسجن تدمر وسجن المزة وسجن امن النولة فى كفر سوسة بدمشق ، حيث يعزل عن بقية معتقلي حزبه كى لا يؤثر فيهم اثناء الاعتقال ويحول دون رضوخهم للضغوط التى يتعرضون لها من الامن ، كى يغيروا مواقفهم . اما اذا وجد الامن فيه ضعف وميلا الى الانفكاك عن قيادته وخطها ، فانهم يقلعون عن تعذيبه ، ويوهموه بان الغرض من اعتقاله كان التواجد معه فى ظروف مناسبة ، وانه يستطيع التحرك بحرية فى اطار المعتقل ، ليتحدث الى رفاقه عن الحقائق التى اكتشفها او تعرف اليها خلال اعتقاله ، ويخرج معهم الى الحرية ويستأنف واياهم العمل الحزبى . هكذا يجد المزيبون من اعضاء التنظيم معاملة حسنة ، بينما يتعرضون هم انفسهم للذل والهوان والتعذيب والتجويب ؛ فيميلون الى اعتبارهم اختراقا امنيا كان كامنا داخل الحزب ، مع انهم فى الحقيقة ليسوا كذلك .

ليس فى تاريخ سوريا بعد عام ١٩٧٠ حزبا سياسيا تعرض للاعتقال دون ان يتعرض ، فى الوقت نفسه ، لانشقاق ما ، سبق الاعتقالات او ترتب عليها ( هذه الحالة الاخيرة هى الحالة الغالبة ) . كما تعرضت الاحزاب الموالية للسلطة بدورها الى انشقاقات لم تتوقف ، وان كانت من اسباب اخرى سنعوذ اليها بعد قليل ، اما اسباب الانشقاقات فى الاحزاب التى تتعرض للاعتقال ، فهى مساعي الامن ، المنصبة على خلق تيار مناوئ لقيادة الاحزاب بداخلها ، تمكنه من استلام القيادة بدلا عنها ، بحيث تنقلص قياده الحزب الشرعية الى مجموعه صغيره من السجناء ، يتم عزلهم فى احد السجون ، فيجهلون ما جرى لحزبهم ويجهلون ان رفاقهم تخلوا عنهم وتحولوا الى نقاد لهم وخطط الحزب الاصلى ؛ وانهم سيقون فى السجن الى امد لا يعرفه الا الله والارئيس ، ولكن بصفتهم افرادا لا قاده لاحزاب تدافع عنهم ، « ضلولا » تنظيما تهم ذات يوم ودفعوها الى تشديد لا مبرر له ، فحررها جهاز الامن منهم وعزلهم فى السجون عقاب لهم على ما اقترفته ايديهم .

لا يعتقل الامن عادة جميع افراد التنظيمات المناوئة له ، وان عرف اين يكونون ومن يكونون ، بل يبقى باستمرار بعض الحزبيين طلقاء ، ليراقب من خلال حركتهم بقايا التنظيم ، ويربوا افعال اعضائه وجهوده وانصاره على الحملة القمعية التي تعرض لها ، وليصطاد نشطاءه الذين قد يبرزون بعد الضربة الاولى ، ويتحكم بطريقة اعاده تربيته . كما يجند من المعتقلين جماعات يعتقلها سرا ويطلق سراحها بسرعه شريطة ان تعود الى التنظيم ، بعد ان يأخذ عليها عهدا بالتعاون معه ويكلفها بمهام محددة بدقة ؛ او انه يكلف عناصر تعمل في خدمته بمحاوله اقامه صلة مع من لم يتم اعتقالهم من التنظيم ، لتسرب اليه وتكشف اسراره وخباياه . اخيرا ، فان الامن يتعاون على نطاق واسع مع قيادات واعضاء من احزاب « الجبهة الوطنية التقدمية » ليحصل على معلومات حول الاحزاب المعارضة ، التي انشقت عن هذه الاحزاب او طرد اعضاؤها من صفوفها سابقا ، والتي قد توجد تقاطعات وعلاقات شخصية بين بعض اعضائها او كوادرها . في هذه الحالة ، تمتد احزاب الجبهة الامن بما لديها من معطيات ، وقد تعاونته مباشرة ، كما عاون كوادر من الحزبين الشيوعيين المواليين للسلطة ، حزب خالد بكداش وحزب يوسف فيصل الامن في اعتقال بعض اعضاء المكتب السياسي في مدينتي حلب واللاذقية عام ١٩٨٠ ، بأن ركب عناصر منهما في سيارات الامن ليلا وذهبوا يداونهم على بيوت واعضاء الحزب الشيوعي المعارض ، الذي يسميه اللسان الشعبي : المكتب السياسي . مثلما تعاون اعضاء سابقون من الحزب الشيوعي السوري ( المكتب السياسي ) مع الامن ، على رأسهم يوسف نمر ، الذي كان يتلقى اسماء المعتقلين على الهاتف من فرع الامن الداخلي او مكتب محمود الايوبي نائب رئيس الجبهة الوطنية التقدمية ، فكان يعطى تقييما سياسيا لكل واحد من المعتقلين ، وينص بتعذيب هذا والتخفيف عن ذاك ويطلق سراح ذاك .

اذا نجح الامن في شق الحزب المعتقل ، كفل وضعه تحت رقابته ، وحيد واستغله ضد اعضائه المعارضين للسلطة . في هذه الحالة يواجه التنظيم المعارض صعوبات رهيبه ، غالبا ما تكون قاتلة . اما اذا اخفق الامن في شق الحزب ، وهو امر لم يحدث الى اليوم الا في حالة المكتب السياسي ، فان الملاحقات تأخذ طابعا هستيريا والتعذيب يكتسب طابع تصفية جسدية يذهب ضحيتها العشرات من اعضاء الحزب ، لان النظام يعن حريا مسعوره على جميع من كانوا ذات يوم في التنظيم ، ويبدأ باعتقال اشخاص لم يشاركون في اي نشاط حزبي منذ عشرات السنين ، ويعذبهم عليهم يداونهم على طرف خيط يمسك به ، ليمسك عبره بالتنظيم او باحدى حلقاته . كما تراجع الاجهزة الامنية الملفات التي بحوزتها حول تاريخ التنظيم ، لتركيز انظارها على اوساط معينة تخضعها لرقابة مستديمة ، علما تصل من رمى شبكتها الواسعة هذه

الى اصطلياد الاسماك القليلة ، التى ربما كانت ما تزال تسبح فى القاع الاجتماعى ، بعيدا عن عينيه وعن ضوء الشمس . فى هذه المرحلة ، يلجأ جهاز القمع الى اخذ رهائن ، فتمتله السجون بهؤلاء المعتبين ، الذين غالبا ما يكونون من اطفال ونساء وشيوخ ، يحتجزون لسنوات طويلة لاجبار احد ما من اقاربهم على تسليم نفسه ، او بالاصح على العوده من الخارج وتسليم انفسهم ، وهو ما قد يعنى موته . والحقيقة انه يوجد فى قواويش السجون السورية ، ومنها على سبيل المثال المهجعان رقم ١١ و ١٢ من فرع التحقيق العسكرى بدمشق ، عشرات الاطفال والنساء ، بل ان بعض الاطفال ولدوا فى السجن ، اما لان امهاتهم كن حوامل عند اعتقالهن ، او لانهن حملن من السجائين ، الذين يفتصبونهن كلما سنحت لهم الفرص او رغبوا فى ذلك . وقد روى سجين من اصل عراقى انه افاق ذات يوم فى قبو سجن الحلبوى بدمشق على صوت امرأه ترجو سجانها ان يعفو عنها لانها حامل تو شك ان ولد ، وسمع صوت السجان يقول لها : الحامل الذ لانها تكون ضيقة . ثم سمع عذابات المرأه وهى تفتصب . ومن البديهي ان الرهائن من الاطفال لا يعرفون القراءة والكتابة ، ولا يعرفون ايضا اى شئ عن عالم الاطفال خارج السجن ، اذ لم يسبق لهم ان خرجوا منه او من زناياتهم . كما لا تعنى كلمات كالطيور والارانب والكرات والطائرات والسيارات والانهار والبحار والعصافير شيئا بالنسبة لهم ، فلم يسبق لهم ان راوها او لعبوا بها او معها .

## س : ما هى الشروط التى تتيح للنظام الانفراد بالاجتمع وقومه الى هذا الحد غير المعتول ؟

ج : هناك شروط كثيرة سنذكر واحدا من اهمها ، هو بنية الحياة السياسية فى سوريا . فالسلطة السورية التى قامت فى السادس عشر من تشرين الثانى عام ١٩٧٠ ارسى نفسها على قاعده سياسية واسعة ، شملت طيلة سنوات كثيرة القوى السياسية الفاعلة فى الساحة السورية ، التى دخلت فى « جبهة وطنية تقدمية » مع السلطة الجديدة ، ضمت جميع الثلاثين ، الاحزاب السياسية غير الدينية ، وخاصة الاحزاب « الاشتراكية والقومية » ، باعتبار ان الحاجة الى اىحال الاحزاب والتيارات الدينية فى الجبهة لم تكن ضاغطة ، فهذه الاحزاب كانت ترتبط بعلاقة مباشرة خاصة بالعهد الجديد ، عبر الاسد ، الذى كان ، كما شرحنا فى مكان آخر ، يسعى لوضع يده على احزاب المجتمع السوري المنظمة ، التى رأى انها تمثل شرائح اجتماعية يجب احتوائها من قبل الطبقة الوسطى السياسة وطبقة النبلاء من جهة ، ولإقامة رأى عام واسع مؤيد له يحل محل جمهور الاحزاب السياسى او المسيس ، والذى يشكل قوة شارعية ضاربة وواعية نسبيا ، من جهة اخرى .



هذه القاعدة السياسية الواسعة ، التي تضم الاحزاب فى مؤسسه رسميه هى الجبهة ، وتستدرج التيار الدينى والبرجوازية السورية الكومبرادورية الى علاقة سياسية منظمة مع رئيس الجمهورية ذاته ، بينما هى تستعيد الجمهور المسيس من العمل العام ، اتاحت للسلطة الجديدة استقرارا سياسيا لا شك فيه ، نقطه ارتكازه ربط الاحزاب بالسلطة وقصلاها عن جمهورها وعن الفئات والشرائح الاجتماعية التى تسمى تمثيلها ، وتحويل الجمهور المسيس الى رأى عام يتلاعب به تجار غرف التجاره وشيوخ وزارة الاوقاف ، ويضعوه فى خدمة ارباب السلطة الجديدة . اذا تذكرنا ، اضافة الى ذلك ، ان ميثاق الجبهة يلزم الاحزاب بالامتناع عن العمل فى اوساط الطلبة والجيش ، وبالتقيد بالقرارات الصادرة عن مؤتمرات حزب البعث وبالمنهاج المرحلى لهذا الحزب ، ادركنا ان قيام الجبهة الوطنية التقدمية كان غرضه الغاء الحياة السياسية ومنع الاحزاب بما هى تكوينات سياسية مستقلة ، ودمجها بحقل طبقة الدولة دمجا منهجيا يمنعها من الانفكاك عنه ، بعد ان كان دمجها فى الماضى مقتصرا على مستوى عملى فضفاض ، يمكنها العوده عنه . فى مقابل هذا الالغاء او الالحاق الفعلى للاحزاب السياسية بحقل طبقة الدولة السياسى وخاصة منه اجهزة الامن ، وعدت السلطة باشتراك قيادات احزاب الجبهة فى القرارات السياسية وفى مغامرات النظام ، ثم سمحت وعددها بالشراكة السياسية وابقست على منافع صغيرة كسيارته عضو القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية ( مرسيدس ٢٨٠ ) وسيارات المرسيدس التى يمنح نواب الاحزاب الجبهويه رخص استيرادها ( مرسيدس ٢٣٠ ) ، وعددها بالنسبة لكل حزب من احزاب الجبهة سبع سيارات يستوردها « ممثلا الشعب » ليبيعوها ويبيعوها بضعة مئات الالف الليرات . اما العلامات الدالة على وجود هذه الاحزاب فى الحياة العامة فليس لها من اثر ، لان من المنوع عليها اصدار صحف او فتح مكاتب او ممارسة ايه نشاطات بصوره علنية او الاعلان عن قيامها بنشاطات من اى نوع كان ، بل انها ما تزال احزابا غير قانونية الى اليوم ، لم تعطها السلطة تراخيص رسمية تجيز لها العمل الحر والعلنى ، اى القانونى .

بالغاء الاحزاب والحاقها بالسلطة ، والغاء الجمهور المسيس ، واقامة رأى عام غير مسيس مفاتيحه فى ايدى غرف التجاره ووزاره الاوقاف ، وحصر العملية السياسية بالمركز المقرر دون غيره ، وابقاء المعلومات بين يديه لا يحق لاي كان مشاركته فيها او الافادة منها ، تم عمليا وضع الاسس الكفيلة بالغاء الحياة السياسية ذاتها ، خاصة بعد ان تمت عسكره الحياة العامة . فى هذه الشروط راхنت السلطة الجديدة على منع نشوء احزاب بديلة للاحزاب المحتواه فى الجبهة ، مع انها لم تترك شيئا الا وقطعت لشقها ، والتلاعب بتناقضاتها ، وتسريب عناصر

من المخابرات اليها او تجنيد عناصر منها تعمل في خدمة المخابرات ، لانهاك هذه الاحزاب والقضاء على اية صلة لها بالقاعدة الاجتماعية ، وسد اقنية الاتصال التي تشدها الى هذه القاعدة او الى الاحزاب الاخرى ، واخضاع هذه الاقنية لرقابة امنية مستمرة . لكن علاقة الاحزاب بالسلطة ادت الى انشقاقات عاصفة اجتاحتها جميعها ، قام في اثرها حزبان او اكثر من كل حزب من الاحزاب ، علما بأن السلطة لعبت دورا مركزيا مع الانشقاق ، فهي التي حرصت بكداش على الانشقاق عن حزبه في الثاني من نيسان عام ١٩٧٢ ، وهي التي نظمت انشقاق فوزي كيالي عن حزب الاتحاد الاشتراكي العربي عام ١٩٧٣ ، وهي التي شقت فيما بعد الحزب البكداشي واخرجت منه مجموعه مراد يوسف التي اتهمها بكداش بخدمة اميركا والعراق ، بسبب مطالبتها بأخذ مسافة في موقف الحزب من النظام . كما لعبت السلطة دورا اساسيا في شق حزب خالد المره الرابعة ، عندما اخرجت يوسف فيصل منه ، بعد ان تعالت الاصوات البكداشية الناقده لسياسة السلطة ، ولاح في الافق شبح الخلافات بين السلطة السورية والسوفييات . أخيرا ، فان السلطة هي التي رتبّت انشقاقات الاتحاد الاشتراكي التالية ، التي جعلت كل اثنين من أعضاء الحزب الستة يشكلون تنظيما خاصا ، وجد له مكانا في الوزارة والبرلمان والجبهة . من الامور الواجبة الذكر في هذا السياق ما قاله الاسد لخالد بكداش عام ١٩٧٣ ، حين حاول مصالحته مع الدكتور الاتاسي ، امين عام الاتحاد الاشتراكي العربي ، لاعادته الى الجبهة التي كان قد انسحب منها . قال الاسد : عندما اسسنا الجبهة كنتم اربعة احزاب ، اما اليوم فانتم ثمانية احزاب ، وان يكون بعيدا اليوم الذي تستصبحون فيه اثنان وثلاثون حزبا ... وهكذا . ان حزب خالد بكداش نفسه انقسم خلال خمسة عشر عاما اربع مرات ، وكان قد نجح في تفادي الانشقاقات طيلة قرابة خمسين عاما ، عاش خلالها على حملات التطهير المتكرره .

باحتماء الاحزاب في السلطة خسرت جميعها طابعها الاصلى وتحولت الى احزاب سلطوية متطابقة في « بناها وطبائعها وبرامجها وجمهورها » ، تستمد شرعيتها ومبررات وجودها من علاقاتها باجهزة ومؤسسات رسمية خلقت بالاصل لمعارضتها ، مع انها ليست ، في الوقت نفسه ، جزءا تكوينيا منها ، لان هذه الاجهزة والمؤسسات لم تسمح لها بالدخول اليها ، وانما ابقيتها مجرد تكوينات هامشية ليس لها من قيمة بذاتها ، لكنها ذات قيمة كبيرة بالنسبة للسلطة ، لكونها تخلق وهم التعددية في نظام يقرر اموره مركز زمامه في يد شخص واحد او مجموعه جد قليلة من الاشخاص ، لا يخضع لايه رقابة او محاسبة او مسائلات قانونية ، بل يخضع كل من هم خارجه لرقابته ومساءلاته ؛ ولانها احاطت سلطة لها هذا القدر من الفردية

والصلاحيات بتشكيلات سياسية متنوعة شكلت نطاقات حماية لها ، فاثارت لدى الشعب الاحساس بانّه دون تعبير سياسى ، متروك لقدر عات تتكاثر فيه جميع القوى السياسية المندمجة فى السلطة الطغيانية المتحكمة به ، بينما هو وحيد يفكر الى ايه وسيلة من وسائل الدفاع عن نفسه وحياته ومصالحه . فى عام ١٩٧٠ ، عقد الاسد اجتماعا للقيادة القطرية تحدث فيه عن رؤيته السياسية ، فقال ان احزاب سوريا تطلعت طيلة تاريخها نحو هدف واحد هو الالتحاق بالجهان الادارى للسلطة ، رغم انها كانت تغطى رغبتها هذه بصراخ مسعور حول عزيمها القيام بثورة تقلب الاوضاع رأسا على عقب . بل ان هذه الاحزاب تحدثت عن الثورة بسبب عجزها عن الالتحاق بجهان السلطة الادارى واعتقادها ان هراخها سيخيف الحكام وسيقنعهم بالحاقها بهم . نحن ، قال الاسد ، سنلحقهم بجهاننا الادارى ( بالسلطة الشككية ) وسنفيد منهم فى احتواء الحياه السياسية داخل السلطة واصالحها ووقف رؤاها ، مقابل الحاقهم بسلطة لا تقدم شيئا فى سياسة الدولة ولا تؤخر ، بالمقابل ، سيبقى هناك على الدوام بضعة مئات من اصحاب الاموال الذين يعتقدون ان الدنيا تسير بالمبادئ والمثل العليا . هؤلاء ، سنحاول شراهم بالمال او بالسيارات او بالبيوت او سنورطهم سياسيا ، فان نحن اخفقنا فى تحييدهم ، ادخلناهم الى السجون ليموتوا فيها .

### سي . ماهى فلسفة القمع ، ان كانت له فلسفة ؟

ج . توضح الفقرة السابقة ان القمع يتم بجماع قوه السلطة ، التى احتوت تعبيرات سياسية كانت تعبيرات عن المجتمع فى يوم من الايام ، وبالتالي فان القمع لا يقتصر على اعمال الاجهزة المتخصصة المكلفة به ، بل هو يتعدى اجهزته الى الدولة بأسرها ، ولا يقتصر على الانفعال الزجرية او الاكراهية المنصبة على خصوص النظام ، بل يصل الى سائر مجالات أنشطة الدولة التى هى أنشطة قمعية تختلف طبيعتها باختلاف الحقل الذى تمارس فيه ، فتسمى تارة أنشطة اجتماعية او سياسية او ايدىولوجية او ثقافية ... الخ . مع انها فى جوهرها أنشطة قمعية بالمعنى الواسع ، الذى جوهره احتواء المجتمع فى السلطة ، والغاؤه او الحد من وجوده وتأثيره لصالح وجودها وحده .

الى جانب هذه الممارسات القمعية ذات الاسماء المختلفة ، توجد فلسفة سياسية للقمع ، يعطنها النظام بصورة شبه يومية ، ويطلق عليها صفات تحسينية كثيرة ، لارتباطها بشخص رئيسه المعصوم ، وبالمركز التقريرى الضيق المحيط به . تقول هذه الفلسفة ان للرئيس وحده القدره على رؤية اللوحة العامة والكاملة للحياتين الداخلية والخارجية لسوريا والبلدان المحيطة

بها ، فهو الشخص الوحيد الذى يجلس فى القمة من مركز القرار ، حيث تتجمع كميات شاملة وتفصيلية فى الوقت نفسه من المعلومات ، يفكر اليها جميع المهتمين بالشأن العام والعاملين فى حقل السياسة . ينفرد الرئيس ، لهذا السبب ، برؤية الصورة الحقيقية للاوضاع ، عامة كانت ام جزئية ، وينفرد فى قدرته على اتخاذ قرارات صحيحة تراعى جميع المعطيات الفعلية لمشكلة من المشاكل . اخيرا فانه ينفرد فى قدرته على وضع السياسات الصحيحة والاستراتيجيات المناسبة للبلاد ، لكونه الشخص الوحيد المطل عليها من عل ، وصاحب النظرة الشمولية الوحيد فيها . هذا يعنى ان ما يراه الآخرون يكون اما جزئيا او ناقصا او مشوها ... الخ ، وان قدرتهم على التصدى للمشاكل هى بدورها جزئية او ناقصة او مشوهة . ويعنى ان اى تدخل لهم فى السياسة العامة للبلاد او فى المجالات التى يفتقرون بالضرورة القاهره لمعلومات حولها ، بحكم الموقع الذى يحتلونه فى المجتمع او فى الهرم السياسى للسلطة ، قد يشوش رؤية الرئيس ، وقد ينقل احكاما نابعة من حقل جزئى ، قد يراه المعنى بحكم موقعه فيه ، كحدير المعمل مثلا الذى يدلى بآرائه حول معمله ، الى ميدان عام ، هو الميدان الذى يخص الرئيس وحده ، فيسبب عن غير قصد او عن تصميم مسبق الاذى للبلاد والارياك للقيادة السياسيه ( اسم الرئيس فى لغة السياسة السورية ) . ان حل هذه المشكلة هو امتناع جميع المواطنين والحزاب عن الادلاء بأى رأى يمس الحياه العامة ، واحجام جميع المواطنين والحزاب عن التعاطى مع قضايا تتجاوز دائرتهم الشخصية القريبية والضيقية ، شريطة ان يتعاطوا مع هذه القضايا بامر من مركز القرار وليس بمبادرة ذاتيه ، لان ذلك قد يطرح على الرئيس مشاكل فى غير الوقت المناسب ، فيريكه او يشوش رؤيته .

ليس من حق الحزاب اذن اتخاذ مواقف حول قضايا عامة ، وليس من حق الاشخاص اتخاذ مواقف حول القضايا الخاصة ، فالاحزاب كالأشخاص محكومة ، بالضرورة وبحكم موقعها ذاته ، بجزئية معارفها وبجهل الحقائق والميل نحو استنتاجات مغلوطة تمس مجالات لاعلاقة لها بها ، فهل هناك ما هو أكثر من هذه الفلسفة القمعية تبريرا للقمع ، وهل هناك فلسفة تجعل أكثر من هذه الفلسفة القمعية ايدولوجية معلنة للسلطة ، وهل هناك فلسفة تشخصن السلطة أكثر من فلسفة القمع الاسدي التى تزيلج حرمان الحزاب السلطوية والمواطنين من حقهم فى الادلاء بآرائهم ، بحجة أنهم ليسوا جديريين بمعرفة الحقيقة او حتى برؤيتها وتكوين آراء صحيحة حولها ؟

س : يمثل هذه « الفلسفة » تعد جميع الآراء ممنوعة ، أليس كذلك ؟

ج : بطبيعة الحال ، عدا الآراء الجزئية التي تتعلق بمجالات محدودة من الحياة العامة ، التي يدلى بها صاحبها أو ينشرها بناء على طلب الرئيس أو أحد من ممثليه . عندما تكتب جريدة ما آراء حول القضايا العامة على لسان هذا المفكر أو ذاك أو هذا الحزب أو ذاك ، فإنها تتجاوز حدودها . أما عندما يكتب حزب موال مقالة حول الوضع في أحد المصانع يقترح فيها إصلاح بعض الخلل ، فإنه يمارس تقريبا أعماله وما هو متنتظر منه ، أن هو أحسن اختيار اللحظة المناسبة لقول ما يريد قوله . هذا هو المسموح به . فإن أنت تعلت بأن الرأي المعبر عنه ليس ملزما لأحد ، وأنه ليس من الضروري أن ينتج عنه ضرر ما ، اجابك محدثك : ليس ثمة من مجال للخطأ في فكر أو أعمال القيادة ، فما حاجتنا الى الاجتهاد اذا كنا قادرين على معرفة الحقيقة ومعرفة كيفية الوصول اليها ، بحكمة » القيادة « ويعد نظرها وشمولية نظرتها ؟ لماذا نجتهد ، اذا كنا نعرف منذ البداية أن اجتهادنا لن يفيد ولن يفيد وأن يعتد به ، لصدوره عن جهة تجهل معطيات الحقيقة ؟

من الطبيعي أن السلطة تعرف ما ترمى اليه فلسفتها : أنه ليس فرق الخطأ من الصواب والتمسك بهذا الأخير وحده ، بل منع التفكير بجعله جريمة ضد أمن الدولة . فالسلطة تعرف أن الخطوة الأولى على طريق تحرر سوريا من وضعها الراهن ستتم على صعيد الفكر ، من خلال جهد عقلي جبار سيبدله افراد ينتمون الى نخبة مفكرة ، يضع الاسس الأولى لمعرفة نظرية وعملية تعين الطبقة الوسطى الاجتماعية ، بدرجة أولى ، على العودة الى ميدان الحياة العامة بحقل سياسى مستقل عن حقل السلطة ومعاكس تماما له ، يتسع لساكن الطبقات الاجتماعية التي تم تهميشها وسحقها تحت اقدام طبقة الدولة العليا في السلطة المرسمة . تعلم السلطة أن تكون هذه النخبة محال دون قدر معين من حرية التفكير والتواصل ، وحرية الوصول الى معلومات ومعارف ضرورية تكون قواسم مشتركة بين اعضائها ، ينقلونها الى الهيئة الاجتماعية التي تحتاج اليها في تحررها ، وخاصة منها الطبقة الوسطى الاجتماعية ، عبر اقنية وجسور معينة ، يجب أن تكون قائمة بين هذه النخبة ومجتمعها . لذلك تحاصر السلطة بنظريتها وممارساتها القمعية تشكل هذه النخبة ، وتحول دون وصول المعلومات اليها واكتسابها لى قدر معقول من المعرفة الضرورية لعملها ، مثلما تحول دون تفاعل اعضائها فيما بينهم ومع مجتمعهم ، بأن تغلق اقنية اتصالها معه وتجعل التفكير والاتصال بالمجتمع جريمة ضد « أمن الدولة » ، علما بأن هذه النخبة قد توجد داخل حزب أو مجموعة احزاب ، وقد تكون مستقلة اليوم عن الحياة السياسية ذاتها وعن منظماتها .

بهذا المنظار يغزو التفكير جريمة كبرى ويعد المفكرون العضويون الملتزمون بالمصالح العليا لمجتمعهم ، اعداء الداء « للنظام العام » والسلطة الرسمية ، وتحول طاقات المفكرين العقلية والمعرفية الى شرط لازم لتحرر مجتمعهم ، وإلى ديناميته يتهدد السلطة الرسمية ، ومن يراجع علاقة السلطة بالثقافة بالمتقنين العضويين سيجد انها سمعت نوما الى معاملتهم بالطريقة التي وصفها الاسد ، فهم اما في السجون او في المنافي ، بينما اشباه المثقفين غارقون في امتيازات لا يستحقونها ، تعطى لهم تعويضا لهم عن الدور الذي كان يجب عليهم القيام به من اجل تحرر مجتمعهم . ولقد سلك النظام سبيلين مختلفين الى افساد المثقفين وتخريب دورهم : الاول قام على الحاق الثقافة بالسياسة ، وعلى اعتبارها تابعة تبعية مطلقة لها ، تستمد معاييرها منها وتقاس بمقاييسها ، فصارت الثقافة تعنى اية معرفة تخدم سياسة السلطة ، سواء كانت معرفة صحيحة ام مجموعة من الترهات والاضاليل ، وصار المثقف هو ذلك الشخص الذي يعرف كيف يقدم صياغات ثقافية لما اسموه « خط القيادة السياسية » ، الذي يحدده العارف الوحيد والمثقف الوحيد السيد رئيس الجمهورية . اما الثاني فهو تحويل الثقافة الى عمل اعلامي ، وتحويل المعرفة الى عملية تطويل وتزوير في وسائل الاعلام ، غرضها قتل المحاكمة العقلية الصحيحة والحس السليم لدى المواطنين ، والغاء ملكة النقد لديهم واحلال ملكة الامتثال الفكري حيال النظام في محلها . لهذه الغاية عدا التفكير ممنوعا ، واقلعت البلاد عن انجاب رجال فكر وثقافة جديين ، وخذت الصحافة من مقالات فكرية خلوا شبه تام ، وتم تعويض المجتمع عن ملكة العقل بقرض الشعر بنظم القوافي ، فكثر الشعراء الذين لا معنى لشعرهم ، وكثر تجرؤ الجهلة على الثقافة والابداع والمعرفة ، الى ان ظهر جيل من الفلمان لا يتجاوز المنتسبون اليه العشرين من العمر ، لبعض افرادهم كتب عديدة في مواضيع مختلفة ، في رأسها قرض الشعر . وحلت محل المعالجات الجدية الصادقة لقضايا الواقع بهلوانيات « الصور الطوه » ، التي موضوعها الحياة الخاصة لبعض مخرجي السينما المرضى نفسيا والتافهين ، الذين لم يفعلوا شيئا في حياتهم ومع ذلك فقد وجنوا الجراة على سرد قصص حياتهم الشخصية التافهة على شاشات السينما ، يشجعهم على ذلك نظام اقلقتهم افلام ممتازة ، عاجلت بسويه فنية عالية ( كفيلى « حادثة النصف متر » و « وقائع العام المقبل » لسمير نكري ، و « نجوم النهار » لاسامة محمد ، و « ليالى ابن أوى » لعبد اللطيف عبد الحميد ) مشاكل جديده يعانى المجتمع السوري منها كالظاهرة العسكرية تاريا واثارها على الحياه العامه ، القمع وجنوده في واقع سوريا الاجتماعى والحياتى ، والنتائج الكارثية التي تترتب عليه بالنسبة للمجتمع .

لقد منع الفكر اذن ، وحلت السياسة والايديولوجية محل الثقافة . وانزوى الرسامون الكبار ، من اصحاب الرؤى والهموم الحقيقية والمواهب الصادقة فى الظل ، ليحل محلهم المتعاملون مع الامن واعضاء الحزب والجهة من كتبة التقارير . مثلما حل محل الغناء الاصيل نيق منافق يمتدح السلطة ويمجد وحشيتها وعنفها ، وينزل بالعلاقات الانسانية الى حضيض علاقات حسية محض جنسية ، ترى فى المرأة كيانا شهوانيا يحيا للنكاح ، وليس كائنا انسانيا ساميا ومضحيا ، يحمل فى نفسه انبل مشاعر الحب والعطف والكبرياء . لئن كان مطربو السلطة هؤلاء يفتقرون الى الصوت الحسن والاداء الجيد ، فانهم يتوفرون ، بالمقابل ، على مسدسات زودتهم بها نواثر الامن التى يعمل فى خدمتها ، يتباهون باظهارها تحت ستراتهم حين يبدؤون « وصلاتهم » الغنائية . اخيرا فقد بذلت جهود هائلة لافساد الذوق العام للشعب ، من حيث الملابس والمأكل ، فصار المواطن يجد المايونيز معروضا للبيع على قارعة الطريق ، بينما هو ينتظر على ابواب الافران ساعات طويلة لشراء الخبز لاطفاله ( مؤخرا ، اخذت بعض فروع الامن تصادر المايونيز من لبنان كى تبيعه للمعتقلين ، الى جانب كريم تنف الشعر المستورد من فرنسا وايطاليا ، بينما يتصور هؤلاء المساكين جوعا ، لا يعرفون ما يفعلونه بهذا المعجون الاصفر ذى الرائحة الكريهة ، الذى اجبرهم سجانوهم على شراؤه بالقوة ، ولا يدرون كيف يستخدمون كريم تنف الشعر ، وهم المنوعون من الخروج الى الصوامت واستخدام المياه ) . بل ان افساد الذوق العام وصل الى نمط البناء ذاته فاصبحت المدن السورية « الحديثة » ككله من الاسمنت ، تفتقر الى اية مساحات داخلية وتخلو من الحدائق والمنتجعات والاستراحات والاشجار والارصفة فى احيان كثيرة ، وغدت بيوتها منخفضة السقوف وبنياتها متلاصقة الجدران ، يكدس سكانها كالسردين فى عليه صغيرة وضيقة .

ان لفلسفة القمع غرض خطير اذن ، يتجاوز مجرد الدفاع عن تدابير « القيادة السياسية » الى منع المجتمع من القيام بالخطوة الفكرية المعرفية الاولى ، الضرورية لخروجه من المنطق الذى اغرقه النظام فيه . لهذا السبب ، لا تربط السلطة منع التفكير بالسياسة او بالمعارضة ، ولا تقصر المنع على الفكر المعارض ، بل هى تمنع وتقمع جميع انواع المعرفة والتفكير ، ومن يقرأ الكتب الدراسية او الجامعية ، سيكتشف دون عناء كيف يربون الاطفال والشباب على الامتثالية والسطحية ، وكيف يوهمونهم ان بضعة صياغات عامة وسطحية هى مؤونه كافية لمواجهة العالم ، وانها هى العلم بعينه ، من المميز فى هذا السياق ان النظام يمنع اى شكل من اشكال المعرفة العقلية ، ويحول بين المواطن وبين تنمية ملكاته العقلية والنقدية ، ليقينه ان اى حضور للفكر سيسبب له المتاعب ، وان المعرفة ، مهما كانت بعيدة عن السياسة ، ستجده ضده ان عاجلا او آجلا . لذلك فهو يلقي بالطلبة الذين حصلوا على ابنى العلامات في

البيكالوريا الى كليات العلوم ، حيث الرياضيات والفيزياء والكيمياء والجيولوجيا ، ويشترط اعلى العلامات لدراسه الطب والهندسة والصيدلة ، وينظر الى العلوم الانسانية نظرة من لا يرى فيها علوماً جديرة بالتعليم او بالمعرفة ، فيسلط عليها « اساتذة » جهلة بكل معنى الكلمة من امثال « الفيلسوف » سليم بركات ، الذى يدرس الفلسفة الاوروبية الحديثة ( القرن التاسع عشر ) والذى رد على مدرس فى قسم التاريخ يطالب بزياده ساعات تدريس التاريخ والحضاره الرومانيه قائلاً : كفوا عن هذا العبث . لقد علت البارحة من بوخارست ، فلم اجد حضاره رومانيه ولا من يحزنون ! .

فى الاونة الاخيرة انتقل النظام القمعى الى القيام بدراسات تحليل كمى ونوعى للمقالات التى يكتبها الكتاب والصحافيون السوريون ، ليعرف ، من خلال المصطلحات والافكار التى يستخدمونها ، درجة ولائهم له وتشبعمهم بايديولوجيته وعناصر الخطوره فيما يكتبونه . وقد استدعى بعض الكتاب والمفكرين الى اجهزه الامن ، حيث هندهم ضباطها باشد انواع العقاب ، ان هم لم يكفوا عن تبني بعض الافكار المطالبه بالديمقراطيه بديلاً للوضاع الراهنه . كما شرع الامن باعداد ملفات لكل كاتب معروف فى سوريا ، تهديداً لايتزازه بما ربما يكون قد كتبه او قاله فى الماضى ، مما يعاكس مواقفه الحاليه . من ذلك ما جرى قبل فتره للمفكر والكاآب حافظ الجمالى ، الذى نشر فى جديده الحياه اللندنيه مقاله يطالب فيها بالديمقراطيه فى سوريا ، فزاره ضابط امن بعد حملة سباب عنيفه عليه فى صحف السلطة ، ومهدده باعادته نشر مقاله كان قد كتبها فى تأييد سلطه الزعيم حسنى الزعيم الدكتاتوريه عام ١٩٤٩ . ( كتب الجمالى وغيره من كتاب البعث القدماء مقالات كهذه يطلب من زعيم حزبهم المرحوم ميشيل عفلق ، الذين كان معتقلاً آنذاك ) .

## س : هل الكتاب والمفكرون والمثقفون هم العدو الوحيد للسلطه القمعيه ؟ .

ج : من حيث المبدأ ، هناك اعداء عديدين للسلطه القمعيه منهم الكتاب والمفكرون والمثقفون العضويون ، والمناضلون السياسيون وجماهير الشعب عامه . فالكتاب والمفكرون والمثقفون لن يغيروا الدنيا بافكارهم وحدها ، بل سيفيرونها من خلال الشعب : اذا ما التقطها وأمن بها وسار على هديها ، وخاصه منه النخب المتعلمة والقطاعات الواعيه والمستنيره ذات المصلحه فى التحرر من الوضع الراهن ، وخاصه منها العمال والفلاحين والموظفون والضباط والجنود ... الخ او ما اسميناه الطبقة الوسطى الاجتماعيه ، التى نعتقد انها الطبقة الوحيدة المرشحة للتصدى للوضاع الراهنه التى تركز السلطة قمعها عليها .



تركز السلطة القمعية انظارها على المفكرين والمثقفين ، لتحول بينهم وبين وضع منظومة فكرية - معرفية هي شرط انعتاق المجتمع ، بقوة الطبقة الوسطى الاجتماعية بالدرجة الاولى .  
لنفترض ان نخبة ما بلورت منظومة فكرية ما نجحت في ايصالها الى شريحة من الشرائح الاجتماعية ، فما الذى تقعه السلطة ؟ . انها تتجه بقمعها الى الوسط الاجتماعى الذى يحتضن هذه النخبة ، لتنزل به اشد انواع الارهاب ، قبل ان تلتفت الى النخبة وتجتثها بالمعنى الحرفى للكلمة ، بوصفها اقلية معزولة افقدها قمع وسطها الاجتماعى الحاضنة التى كانت تحميها .

من هنا يمكن تمييز مرحلتين فى القمع : مرحلة وقائية ينصب القمع فيها على النخبة ، ومرحلة تالية لهذه المرحلة الاولى او مصاحبة لها ، ينصب فيها القمع على الجمهور . اذا كانت المرحلة الاولى تقوم على منع تبلور نخبة بديلة ، فان المرحلة الثانية تستهدف اجتثاث العناصر والقوى التى قد تكون اصيبت بمعنى ما انتجته النخبة من افكار او سياسات ، عن طريق قمع وسحق الوسط الاجتماعى الذى انجب هذه العناصر والقوى . على ان يكون معلوما ان قمع المجتمع لا يعنى دوما تعريضة للارهاب الجسدى والمعنوى ، بل هو يتجسد غالبا فى سياسات اقتصادية واجتماعية وثقافية وايدىولوجية ... الخ تبدو بعيدة كل البعد عن القمع والارهاب ، لكنها تمكن السلطة من الامساك بجنور الحياه العامه ، وتتيح لها التحكم بها بطريقة تجعلها كتيمة تجاه تكون او تبلور نخب بديلة ، بحيث ينضاف الى قمع السلطة الموجه نحو النخبة وضع مجتمعى يمنع بنيته ذاتها ، تبلور ونشوء نخبة كهذه او يحبط امكانية التفاعل الاجتماعى الذى يترتب على تبلورها ، فتدور فى فراغ يسهل على السلطة اصطيادها ، وقمعها ، وافسادها والتسرب اليها ، واثاره للتناقضات بداخلها ، وشغلها بمشاكلها الذاتية التى تكبحها بدورها وتحول بينها وبين الوصول الى مجتمعها ، بأن تعكس اتجاه اقنية التواصل بينها وبين خارجها الاجتماعى ، فتحولها الى اقنية داخلية يقتصر الحوار والتواصل فيها على اعضائها وحدهم ، بوصفهم قلة معزولة وغير فاعله ، تتعاطى بقضايا لا يفهمها مجتمعها ، وتتحدث لغة ليست لغة الشعب . وكان المطلوب ان تنعكس علاقاتها الداخلية المفتوحة على خارجها ، وان تكون اقيمتها الداخلية موصله الى المجتمع ، مفتوحة عليه ومسخرة له . فى هذه الحالة ، تنعزل النخبة وتتلاشى شيئا فشيئا الى ان تختنق بوحدتها ومشاكلها وتختفى .

حين تقلح السلطة فى عزل النخبة او تحول دون تكونها او تقضى عليها ، يبدأ عمل المبدأ الثانى من الفلسفة القمعية ، الموجه الى الهيئه الاجتماعية ، وفحواه اجتثاث السياسة من المجتمع ، لانها ستكون بالضرورة سياسة ديموقراطية ، وبالتالي اجتثاث جنور الديموقراطية الكامته فى المجتمع ذاته ، فذلك اقصر السبل نحو قتل النخب التى ينجبها وتجفيف الماء الذى

تسبح فيه . وقد ظهرت تطبيقات هذا المبدأ بكل جلاء في أحداث ١٩٧٨ - ١٩٨٢ ، وخاصة في مدينتي حماه وحلب ، حيث تركز العنف في الاعوام الاربعة المذكورة ، و طبقت السلطة فلسفتها القمعية بطورتها وعدلتها ، الى ان وصلت بها الى طورها الراهن ، حيث القمع سياسة شامله موجهة نحو المجتمع غرضها منعه من قبول ما يتكون فيه من نخب ، او ايصاله الى حالة يمنع هو نفسها فيه ، ببنيته وشروط وجوده ، تكون نخب كهذه . لهذا السبب ، بدأت السلطة سلسلة تضييقات اقتصادية - اجتماعية امتدت لتتطال كل شئ من حياه الهيئة الاجتماعية وتركزت بالدرجة الاولى على معاشها بالمعنى المباشر للكلمة . فتهورت الخدمات المعاشية والطبية والتعليمية ونزت القدرة الشرائية للقسم الاكبر من المواطنين واوشكت ان تتلاشى تماما ، وانهارت قيم العمل والحياة واختفت من التداول مفاهيم مفتاحية كالشرف والكرامة الشخصية والرحمة والاخلاص ، وكثرت القسوة والانانية والجشع والعنوانية ، وتضخمت الاسعار بسرعة تضخما لا مثيل له ، فاطلق الناس عن العمل ، واهملوا اراضيهم واملاكهم وانفسهم ، وتدنّت الى الحضيض قيمة العلم والتفكير ، وغدا العقل علوا لصاحبه ، وصار لقب « مفكر » او « منظر » يعد سبه في جبين من يطلق عليه ، حتى صار رجال الامن يلقبون المنحرفين اخلاقيا والحشاشين ... بلقب استاذ ، ويتهكمون على المثقفين باطلاق لقب « المنظرين » عليهم . بل ان الناس انفسهم صاروا يرون في العامل الشريف ، الذي يرفض الرشوة والفساد « همارا » لا يساير وقته بل يسبح ضد تيار جارف يموت من يقاومه فقيرا ووحيداً ، الى ذلك ، تفككت الروابط والعلاقات الاجتماعية ، وتحولت الى معايير غريبة عن مجتمع سوريا ، فاطلق الابن عن العناية بابه ، وادار هؤلاء له ظهورهم بدورهم وكثرت الحرائم كثرة لا مثيل لها ، وتحولت الحياه الى غابة تعج باناس يسبيرون على جثة غيرهم من اجل الوصول الى ما يريدونه . وازدهرت في المجتمع فلسفة تبرر كل شئ ، معيارها الثراء الشخصي دون تطلع الى مصادره ، والتسلط والقوة والتوحش كقيم جديدة لهيئة اجتماعية يقاثل افرادها من اجل النجاة بانفسهم ، مهما كان الثمن الذي يدفعه غيرهم او كانت الالام التي يعانونها . في هذا السياق كثر اقتناء السلاح وحمله واستخدامه ، وصار من النادر وجود تجمع صغير ، مهما كان عارضا ومؤقتا ، الا وفيه بضعة اشخاص يحملون سلاحهم بشكل ظاهر ، ويتباهون باستخدامه في هذه المناسبة او تلك ، حتى صار المرء يسمع قصصا لا تصدق حول بيوت تم اقتحامها بالقوة واغتصاب نساءها بحضور نويهم ، الذين اكرهوا على التفرج على ما يجري والمسندسات موجهة الى اصداغهم ، او طردوا من بيوتهم وامروا بالعودة اليها بعد ساعتين او ثلاثة ، والا جرهم رجال الامن الى الفروع واذاقوهم البول ... واغتصبوا نساءهم . وهناك اسر كثيرة غادرت سوريا فرارا من هذا الوضع التوحشي الاعمى ، ولا زالت مدينة اللاذقية تتحدث عن الفتيات ، اللواتي لم ير اهلهن وسيلة

الحفاظ عليهن من فواز ومحمد وهلال الاسد وعصاباتهم ، سوى الفرار بهن الى اليونان او تركيا او لبنان . لقد دفع المجتمع كله الى حافة منحدر خطير شرع ينزلق عليه نحو هاوية لا قرار لها ، في الوقت الذي تمت فيه عسكرة الاقسام الاكثر تأخرا منه والاقل اندماجا فيه ، لتمارس ضده بطشاً وتوحشاً لاهداف لهما سوى افقاده توازنه ومنعه من استرداد وعيه وتحسس جسديته ، المدمرة او المنهكة والمخرية . على كل حال ، فان الانقسام الاجتماعي ، الذي اصاب الشرائع والطبقات الاجتماعية الشعبية بالاهتراء ، ونزل بها الى درك الفقر والفاقة ، واخذ لدى الشرائع والفئات العليا شكل تغرب وجوهى عن مجتمعاتهم ، التي ما عادوا ياكلون ما تاكله ويشربون ما تشربه ويحسون بما تحسه ، قد وضع اغلبية الشعب الساحقة فى قبضة شقاء لا تعرف كيف تخرج منه ، فاخذ الناس يتسابقون تسابقاً فريداً على النجاة ، مهما كانت شروطه والنتائج المترتبة عليه ؛ كما اخاف الاقلية على امتيازاتها ، وجعلها تحافظ على الوضع القائم بقوه السلاح ، ويشحن المجتمع بالحرب الاهلية والقمع ، تستخدمهما ضده وقائياً فى حالات خنوعه ، وعملياً عندما يفكر بالتمرد عليها .

فى اوضاع كهذه ، يصعب من الصعب على الهيئة الاجتماعية الاستماع الى ما نقوله لها النخب ، بافتراض ان هذه موجوده . ويصعب من الصعب تكون نخب بديلة للنخبة السائدة والمهيمنة ، المسيرة للعمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، والمسلحة حتى الانياب ، التي تعيد انتاج نفسها « كمجتمع مضاد » يضم القوى الاكثر تفكيكا للمجتمع واعاقة لاندماجه ، التي تصل بالسلطة الى آخر وكبر من اوكار التكوينات ما قبل المجتمعية والعصائرية ، وترتقى بها ، من جهة اخرى ، الى سماء العلاقات الدولية العليا ، حيث يجمع الغرب والشرق على دعم طبقة الدولة المرسلة وتأييدها .

### س : اين طبق النظام شفافاته القمعية ومتى ؟ .

ج : انه يطبقها طيلة الوقت ، لكنه كان الى احداث ١٩٧٨ - ١٩٨٢ المسلحة التي عاشتها سوريا يطبق القمع كتدابير تتدرج فى اطار سياسة معيته ، ثم شرع منذ الاحداث يمارسه بوصفه الاطار العام لسياسته ، الذي يجب ان يظهر فى سائر تجلياتها . فتحول منذ ذلك الوقت من نظام سياسى يقوم بين فينة واخرى باجراءات قمعية الى نظام قمعى يغطى قمعه بتدابير سياسية - اقتصادية - اجتماعية - ايديولوجية ... الخ . تلك الاحداث كانت حقل اختبار رأت السلطة المرسلة من خلاله حدود وابعاد سياساتها ، واختبرت لأول مرة القمع كسياسة شاملة تحققت على الارض من فعاليتها حيال كتلة كبيرة العدد ، تتنوع

انتماءات منتسبها وتختلف ترتيباتهم فيها باختلاف اوضاعهم الاجتماعية والثقافية ... الخ . بالنظر الى ان السياسة الناجحة لا تستخدم العنف الا بصورة جزئية ومحدودة المدى فى الحالات العادية ، لان استخدام العنف بديلا للسياسة هو معيار فشلها الاكيد ، فان انتقال السلطة من الاخذ بسياسة تستخدم القمع استخداما محسودا ، الى الاخذ بقمع يلتهم السياسة ويحولها الى جزء منه ، هو تغيير لطبيعة السلطة وتحويل لها من سلطة سياسية الى سلطة قمعية - عنفية ، ترمى هى نفسها السياسة عنها وتضع السيف بينها وبين مجتمعها ، وتقلع عن التعامل معه بمنظورات الشرعية الشعبية والسياسية ، وتجعل القمع والعنف مبرر وجودها الوحيد ومصدر شرعيتها : فاذا هى سلطة الحرب الاهلية والاقتيال الوطنى ، واذا تدابيرها لغتها السياسية وخطابها مستمدة كلها من عالم القمع والعنف ، حيث معايير العمل العام نابعة من ضرورات الحرب الاهلية ، لغتها تابعة لغتها ، ومستلزماتها هى عينها مستلزماتها . هذا التشوه الذى يلغى السلطة السياسية ويحل محلها سلطة الحرب الاهلية ، القمعية والعنيفة ، يلغى فى الواقع علاقة الدولة بالشعب ويؤسس لعلاقة جديدة بينهما هى علاقة غاز خارجى بشعب محتل ومقهور ، جرده غزاته من سائر حقوقه واخضعوه للعسف وحده ، وحالوا بينه وبين أى شكل من اشكال العمل العام ، لان السماح له بممارسة العمل العام سيفضى بالضرورة الى قدره على مقاومه وسيهدد وجود الغزاه والاحتلال . هكذا ، بدخول السلطة من بوابة القمع الى العنف كعالم بديل للسياسة ، يخرج الشعب بدوره من السياسة ، ويجد نفسه مكرها على الدخول الى عالم العنف . اما نتيجة وضع كهذا ، فتكون شديدة التباين ، تتراوح بين فرار « المواطن » من وطنه الى اى مكان خارجة تتاح له امكانية الوصول اليه ( وهذه لا تعنى طبعها امكانية البقاء فيه ) وبين قيامه باعمال ذات طبيعة انتحارية ، مع انها ليست اعمالا عنفية كالمعارضة السياسية المحضة التى تلجأ الى اساليب بعيدة كل البعد عن العنف ، مروراً بالعنف ، الذى يكون فرديا على الاغلب ، يتجه بصورة شبه دائمة تقريبا فى اتجاه افقى ، ويكون ضد مواطنين بسطاء ، ولا يتجة الا فى حالات جد نادرة ضد السلطة ، العدو الحقيقى للمجتمع ولما رسى العنف انفسهم . فى هذا الوضع ، الذى يتيح للسلطة تفوقا راجحا على مجتمعها ، المتخبط فى انفساماته ، وفوضاه ، وانعدام القوى المحورية القادرة على تأطيره من حولها وتوجيهه نحو اهدافه الحقيقية وضد السلطة الطغيانية ، يتكشف ارياب السلطة ان السياسة القمعية هى السياسة الحقيقية ، لكونها تكفل لهم « ادارة » المجتمع بطريقة تؤدى الى تفكيكه سياسيا واستعباده اقتصاديا ، اى لكونها تقضى عليه كمجتمع سياسى وتبقى عليه كمجتمع من العبيد ، وتتكفل بادامه شروط اعاده

انتاج السلطة ، مهما كانت الاحوال والظروف ، هكذا غدت السياسة فن تحويل السلطة الى سلطة قمعية وفن وضع امكانات الدولة والمجتمع في خدمة الاجهزة القمعية ، واقامه انماط من توازنات وعلاقات القوى تضمن استمرار القمع وتفصح عنه بدل ان تقنعه ، وتنتشره في سائر مجالات عمل السلطة والمجتمع ، وتكفل فاعليته القسوى . لذلك اقلعت السلطة عن النظر الى اية قضية او اى مطلب الا بالمعايير والمناظير الامنية والقمعية ، فحظرت على الجائع ان يطالب بالطعام ، وعلى السجين ان يتطلع الى الحرية ، وعلى المريض ان يرغب في الدواء ، وعلى المشرود ان يطالب بمسكن ، وعلى العاطل ان يطالب بالعمل . ولعله من الامور الدالة على نجاح سياسة القمع ان ذوى عشرات الاف المعتقلين ، وبينهم من يقبضون في السجون منذ قرابة عشرين عاما ، لا يطالبون بهم ، او يسعون لمعرفة ما اذا كانوا احياء ام امواتا . اليس « نجاحا » للقمع ما بعده نجاح ان لا تجرؤ الام علي المطالبة بائنتيتها ، اللتان اعتقلتا ذات يوم من شهر آذار عام ١٩٨٠ ، واختفتا منذ ذلك التاريخ ، نون ان يعرف احد عنهما شيئا ؟ . ( جرت هذه القصة في حمص لاسرة من بيت الدروبي ) اليس « نجاحا » فذا لسياسة القمع المكثف ان لا يطالب ذوى المعتقلين بمعرفة اخبار ابنائهم وبناتهم ، المختفين في بعض الاحيان منذ خمسة عشر عاما ، مع انهم سمعوا انباء الاعدادات الجماعية التي شهدتها السجون السورية المختلفة ، وراح ضحيتها ١٢ الفا من المواطنين ، اعموا رميا بالرصاص او شنقوا ما بين بداية عام ١٩٨٠ ونهاية عام ١٩٨٢ ؟ . ان سلطة تتجح في تخويف مواطنيها الى درجة ينسون معها ابنائهم وبناتهم ، هي بالتأكيد سلطة قمعية من طراز فريد ونادر ، فنسيان المرء لابنه او لابنته نتيجة الخوف يعنى انه ما عاد في حياته شيىء عزيز ، ويعنى انه ما عاد كائنا بشريا يمتلك حدا ادنى من الرغبة في الدفاع عن وجوده ، والتعاطف مع المخلوقات الاكثر قربا الى نفسه وانغراسا في جوارحه .

### س : نعود الى جهاز ، كيف طبقت السلطة القمع فيها ؟

ج : باختصار : اذا كانت جنود الديموقراطية في الشعب ، فان سياسة السلطة قامت على اجتثاث الشعب ، كى تحتث طاقة المجتمع على المقاومة وتوقف عملية نمو القوى البديلة لها من داخله وتخلص من الديموقراطية . للوصول الى هذا الهدف ، وضعت اجهزة القمع وعلى رأسها المؤسسة العسكرية خططا غرضها ترويع وسحق الشعب بحيث يسارع ، نتيجة القمع الذى يتعرض له ، الى تسليمها القوى المعادية لها ، لان وجودها بين صفوفه يلحق به من الاذى اضعاف ما يلحقه بالسلطة . هكذا لم تركز السلطة قمعها ، في البداية ،

على القوى القليلة المعادية لها ، التي كانت تقاثلها بالسلح ، بل ركزته على الجمهور العريض ، ذو التلاوين والتباينات والتراتبات المختلفة ، بما فى ذلك المنتمين منه الى حزب من احزاب « الجبهة الوطنية التقدمية » وحزب البعث العربى الاشتراكى « الحاكم » . كانت خطة السلطة تقوم اذن على ترك « المقاتلين » طلقاء في مرحلة اولى ، وعلى قمع الشعب الى درجة تجعله يرى فيهم خصوما له ويسارع الى تسليمهم لها بمحض اختياره . من الطبيعى ان تحقيق اغراض خطة كهذه كان يتوقف على فك التماهى القائم بين المعارضة المسلحة وبغير المسلحة وبين الشعب ؛ ذلك كان شرطه نشر قدر من القمع فى المجتمع كفيلا بايصال العنف الى كل فرد فيه طيلة النهار والليل ولفترة غير محدوده ، فلا يكون امامه من اختيارات سوى المفاضلة بين وجوده الفيزيائى المحض واخلاقه للمعارضة ، التي ستحول بسبب القمع النازل به الى مصدر اساسى للتهديد الحياتى الموجه اليه ، فيرى ان من الحكمة انقاذ نفسه بالتخلي عنها ، اى بتسليمها . كيف نظمت السلطة القمع الذى تكفل بايصال الاهالى الى التخلي عن ابنائهم ، والمجتمع الى تسليم القوى التي دافعت عنه ؟ بادئ ذي بدء ، تم الامساك بمدخل المدينة ومخارجها لعزلها ، عند الضرورة ، عن العالم الخارجى ، فوضعت حواجز في مداخلها ومخارجها ، اتاحت التحكم بحركة الدخول اليها والخروج منها ، الى ذلك ، تم تقسيم حماه الى دوائر صغيرة وضعت كل دائرة منها تحت اشراف ضابط كبير من الوحدات الخاصة ، ياتمر بامرهم عدد من العسكريين يتناسب واهمية دائرته . وقد بلغ عدد جنود وضباط الوحدات الخاصة عام ١٩٨٠ فى المدينة وضواحيها قرابة عشرة الالف رجل ، فضلا عن جهاز امنى بلغ عدده قرابة احدى عشر الف عنصر وضابط ، يعاونه عدد غير معروف من المتعاونين والمخبرين . وقد كلفت الوحدات الخاصة بالعمليات القتالية ، بينما تم تكليف جهاز الامن بمشاركتها في المعارك من جهه ، وبالقيام تحت اشرافها وبحضورها بالمداهمات والاعتقالات ، الاغتيالات ... الخ من جهة اخرى . علما بأن الانتشار الامنى بلغ حدا من الكثافة جعل جنود الوحدات وعناصر الامن يقفون على بعد امتار احدى من الاخر . اما قائد هذه القوات ، فكان العميد ( يومها ) على حيدر ، قائد الوحدات الخاصة ، الذى انزل الى المعركة مدرعات وعساكر محمولة بالهليكوبترات ومدفعية هاون وسائر انواع الاسلحة الخفيفة والثقيلة . بينما قامت الخطة التي وضعها على ترويع سكان المدينة ترويعا متواصل باى شكل من الاشكال او اسلوب من الاساليب ، واعطاء عساكره وضباطه وعناصر الامن صلاحيات كافية لتحقيق هذا الهدف ، دون خوف من المساءلة او المحاسبة لاحقة . هكذا ظهرت فجأة فى مدينة حماه حواجز ثابتة لجنود الوحدات ، تحرسها المصفحات وراجمات الصواريخ ، شرعت

تعذب جميع المارة دون أى سبب ، فكان عناصرها يتهاونون بالضرب على الرجال والنساء والأطفال ، ان ضحكوا ، بتهمة انهم يضحكون من الجيش ، وينهاون بالضرب عليهم ان وجدوا انهم لا يضحكون ، بتهمة انهم يكثرون لرؤية الجيش ... الخ . وقد اكتسب حاجز المدخل الجنوبي للمدينة شهرة كبيرة ، لان صف الضابط المشرف عليه لم يترك انسانا من به دون ان يؤذيه فى جسده او شرفه او كرامته ، فكان يعتدى على لابس البنطال بحجة انه متغربين ، وعلى لابس الشرطال بحجة انه رجعى ، وعلى من اطالوا شعورهم بحجة انهم من المخنثين ، وعلى من قصروها بحجة انهم من التقليديين ، وعلى من يسير رافع الجبين بحجة انه يتحدى الوحدات ، وعلى مطاطى الرأس بحجة انه ليس فخورا بانجازات القائد الاسد ... الخ . وقد استمرت هذه الاجواء الفظيعة شهورا كاملة ، روع خلالها عناصر الوحدات والامن سكان المدينة امام الافران وفى المشافي ودوائر الدولة والمقاهى والمطاعم ودور السينما والمؤسسات الاستهلاكية ... الخ ، وحوالوا حياتهم الى جحيم مقيم ، فغدت قصص الجلد والتعذيب والاهانة والاعتداءات على كل لسان ، لا توفر احدا او توقف عند احد ، واحجم الخلق عن مغادرة بيوتهم الا لسباب قاهرة وفترات جد قصيرة .

فى هذه الاثناء ، كانت المخابرات تقوم بمداهمات واسعة فى كل مكان من المدينة وضواحيها ، معتقلة الافا كثيرة من المواطنين ، اذاقتهم من التعذيب ما لا يخطر ببال . وما يزال كاتب هذا النص يتذكر ان من تعرضوا للتعذيب كانوا يصلون الى درجة من الاحساس بالالم والمذلة ، يعجزون معها عن مواصلة كلامهم ، فيطلبون اعفاهم من وصف ما جرى لهم ولمعهم تترقق فى اعينهم او تجرى على خدوهم . وكانت السجون فى المدن السورية الاخرى تتلقى نهرا دافقا لا يتوقف من معتقلي المدينة ، لا لذنوب سوى انهم حمويون . فى هذه الفترة ، كانت تعليمات السلطة الى جهاز الامن تقول باعتبار كل حموى مذنبا الى ان تثبت براءته ( ثم عمم هذا المبدأ وما يزال معمما الى اليوم على مواطنى سوريا بأسرها ) ، فكانت حواجز الامن فى المدن السورية وعلى الطرق بين المدن تعتقل اى حموى وتقتاده الى مراكزها للتحقيق معه ، بل ان عناصر حاجز الامن عند مستديرة تتمر جنوب حمص كانوا يصعدون الى الباصات صابرين : هل بينكم احد من حماه ؟ . فان نفى المسافرون عن انفسهم تهمة الانتماء الى المدينة المطاردة ، سمحوا لهم بمواصله السفر ، وان قال احد ما انه من حماه ، انزلوه وتركوا الباص يواصل طريقه . هكذا كانت حماه اسم نوع للمجتمع الاجتماعى ، اسم نوع للاخر ، الذى ليس هو السلطة ومجتمعها المضاد ، وعوقبت على رأى من المجتمع بأسره ، ليكون عقابها عقابا له ، وتحديا لابنائته .

بعد اشهر من الازلال والاعتقالات والقتل فى الشوارع والطرق ، بدأت عملية التعذيب الجماعى الفظيع للمدينة ، فاخذت الوحدات الخاصة « تقتش » حيا من الاحياء كل يوم ، فى الوقت الذى تختاره وبن اعلام الالهين بالطبيع . فكان الالهالى يقومون بالخروج من بيوتهم الى الشوارع المظلة عليها ، والوقوف امام ابواب بيوتهم ، وقد اذاروا ظهورهم للشوارع ورفعوا ايديهم فى الهواء وباعدوا ما بين ارجلهم ، وشرعوا يهتفون بحياه القائد الاسد ، ويطلقون كلمات نابية تحط من قيمة رسول الله ( ص ) ورب العزة والجلال نفسه . بينما جتود الوحدات ينتشرون بينهم باعداد كبيره وينهالون عليهم ضربا بكرايبج مجبولة من كابلات هاتفية مغلقة بالرمصاص ، او باعقاب بنادقهم ، او بعصى الخيزران . خلال هذه الاحتقالات المجنونة للهوس الوحشى ، كان الجنود يطلبون من الابناء التبول فى قم ابائهم او امهاتهم ، ومن الاباء اغتصاب بناتهم او ابنائهم ، ومن الرجال جلد نساءهم ، ومن الشبان جلد ابائهم او جيرانهم ... الخ ، وكان الجنود ينفقون ما يرفض المواطنين المعذوبون تنفيذه ، بينما رفاق لهم يدمرون البيت ويحرقونه ، فيخلطون ما تحتزنه الاسر من مؤونه ببعضه ، ويحرقون ما يعثرون عليه من ثياب وفرش ، ويرمون من النوافذ بالكراسى والاسرة ... الخ . اخيرا ، كانت حفلات التعذيب الجماعى تنتهى بصوره شبه دائمة تقريبا الى اعتقال مجموعات كبيره من الشبان او الشابات واقتيادهم الى ملعب المدينة الرياضى لاطلاق النار عليهم ، بحجة انهم « ارض خصبة » لانبثاق « عصابة » الاخوان المسلمين . كان الالهالى يحاولون انقاذ ابنائهم وبناتهم بالتوسل لجنود الوحدات فيرد عليهم هؤلاء مكررين ما قاله احد ضباطهم لآب حاول انتزاع ابنيه القادمين لزيارته من موسكو ، حيث يدرسان منذ ثلاثة اعوام : الا تعرف اننا نأخذ بسياسة تقييد النسل ؟ قبل ان يطلق النار عليهما امامه .

بعد اشهر من التعذيب المجنون ، الذى لم يترك شخصا الا وطاله ، شرع الصمويون يتركون مدينتهم ويتشربون فى المدن السورية الاخرى . لكن السلطة كانت لهم بالمرصاد فى كل مكان ، لم تكف عن ملاحقتهم وتكيد حياتهم واعتقال ابنائهم . فاخذوا عندئذ يفرّون الى خارج سوريا ، وخاصة الى منطقة الخليج العربى . فى هذه الفترة ، ادلى العميد على حيدر بحديث الى جريدة الفداء ، جريدة السلطة فى حماة ، قال فيه انه لا يتفد الا خمسة بالمائة من ترجيحات القائد الاسد . وانه يحس بالآلم لما تعانيه مدينته درس فيها وله فيها اصدقاء اعزاء ، وان الاسد يلومه على تسامحه حيال الشعب ، الذى يتمنى ان يقلع عن تأييد « العصابة » . هذا الحديث كان انذارا مبطنا للصمويين ، وقد فهموه وشرعوا يكتفون فرارهم الجماعى الى خارجها . وقد اتضح فيما بعد ان من فروا نجوا بجلودهم ، ومن بقوا فى المدينة هلكوا بعشرات الالاف ، فبعد ثلاثة اعوام كاملة من احتلال حماه وترويعها بالطرق التى وصفناها ، ادعت السلطة ذات يوم من



شهر شباط عام ١٩٨٢ ان « مائة وخمسين عضوا في العصاة » نظموا هجوما على المدينة لاحتلالها ، وان قوات الجيش والوحدات والامن تعمل للقضاء عليهم . كان ذلك يوم ٢ شباط من عام ١٩٨٢ . حين انتهت المعارك ، التي شاركت فيها اقوى فرقة عسكرية فى الجيش السورى هى الفرقة الثالثة ، التى يامرها ابن عمه الاسد العميد ( يومها ) شفيق فياض ، يوم ٢٦ شباط ، كانت المدينة القديمة قد محيت عن وجه الارض ، بكل ما فيها من احياء وشوارع وحمامات ومساجد وكنائس وتحف وبيوت ، وكان ٤٦ الف من سكان المدينة قد انتقلوا الى دار البقاء ، على يد المقيسه العسكرية ووحداتها الخاصة ومخابراتها . وكان كبار ضباط الامن يقولون : ان السيد الرئيس قد نصب للمدينة فخا متقنا جعل بوسع اى حارس ليلى ان يحكمها ، لقد تمرد مائة وخمسون شخصا بعد ثلاثة اعوام من احتلال المدينة عسكريا ، وبعد قتل الاف الناس فيها واعتقال عشرات الالاف من ابنائها ( هذا التمرد ليس سوى اكلوبة بررت الفخ ) فكانت النتيجة اباده المدينة وقتل ابنائها بالجملة ، فى واحده من افظع مجازر القرن العشرين الوحشية ، تعادل فى فظاعتها القاء قنبلة ذرية على المدينة المسكنة ، التى استمر القتل فيها اياما كثيرة بعد نهاية « الاحداث » ( هذه المأساة التى يخجل المرء حتى من سرد وقائعها ، اسمها النظام فى اعلامه « الاحداث » ) ، فقد اعدم يومى ٢٧ و٢٨ شباط ٢٥٠٠ شابا فى الملعب البلدى رميا بالرصاص لمجرد انهم شبان من المدينة التى قرر الاسد تحديد النسل فيها ، كما اغتصبت خلال ذلك الشهر المشؤم ثمانية الاف سيده وفتاة ، ويقال ان المدينة قررت اجهاض جميع من حملن فيها خلال شهر شباط ١٩٨٢ ، خشية ان يكن قد حملن سفاحا .

وكان قد سبق مجزرة حماه بعام ونصف مجزرة سجن تدمر ، التى نفذتها قوات الاسد الخاصة المسماة سرايا الدفاع ، وخطط لها رفعت الاسد نفسه وقام بها عناصر وضباط من لواء يامره صهره الضابط معين ناصيف . وصف بعض جنود السرايا ، ممن القت السلطات الاردنية القبض عليهم عام ١٩٨١ بتهمة محاولة اغتيال رئيس وزراء الاردن حينذاك السيد مضر بدران ، كيف قتلوا المحاييس فى السجن ، وذكروا ارقاما حول الاعداد الهائلة من القتلى ، الذين كان بينهم مئات الرهائن ، المعتقلين بسبب قرار اقارب لهم وليس لانهم قاموا هم انفسهم بنشاط سياسى ما . وقد تحدث العقيد عدنان بركات ، قائد محاولة اغتيال مضر بدران ، عن قرابة ثمانمائة شخص تمت تصفيتهم فى السجن ، لكن الحقيقة هى ان ١٠٨٢ شخصا لقوا مصرعهم خلال نصف ساعة فقط ، بينما هم فى السجن ، بين يدين السلطة ، لا حول لهم ولا قوه .

## س : هل طبقت تدابير وسياسات تمهية مماثلة في المدن السورية الأخرى ؟

ج : نعم ، في جميع المدن ودون أى استثناء ، أخذ مثلاً ما جرى في مدينة جسر الشغور ، الواقعة على الطريق بين اللاقية وحلب ، في القسم الأوسط من سهل الغاب ، أنها مدينة صغيرة تفتقر لاية أهمية سياسية ، ولم يسبق لها أن لعبت أى دور هام في التاريخ الحديث أو القديم لبلادنا ، هذه المدينة شهدت في الأيام الأولى من شهر آذار عام ١٩٨٠ مظاهرات متواضعة هدف بعض الشباب لمشاركين فيها قائلين : « لا دراسه ولا تدريس ، حتمى يسقط الرئيس » . اعطت السلطة عندئذ أوامرها لكتيبة وحدات خاصة مجوقة بالتوجه الى البلدة ومعاقتها على ما يهتف به طلبة المدارس فيها . فما كان من المقدم هاشم معلا ، قائد الكتيبة المذكورة ، الا ان انزل قواته قرب معمل السكر شرق المدينة ، وعلى التلال المحيطة بها من الغرب ، وشرع يقصفها بمدافع الهاون ، قبل ان يقتحمها بالنار . لم تكن المدينة في حالة مقاومة ، ولم تعرف بأن فيها تنظيمات مسلحة . ومع ذلك ، فان عددا كبيرا من مواطني المدينة اعتقلوا في الشوارع ، وبينهم طفلان صغيران هما ماهر وجمال المصري ( ١١ و ٩ اعوام ) اختبأ وراء حائط بناء قيد الانشاء عندما سمعا القذائف تنفجر في البلدة ، بينما كانا في طريقهما لشراء الخبز من قرن قريب . ساقطت الوحدات الخاصة « الثوار » الى مبنى البريد ، في الطرف الجنوبي الشرقي من البلدة ، حيث كان ينتظرهم عضو القيادة القطرية توفيق صالحة ، الذين شكل محكمة « ميدانية ثورية » ضمته الى ضباط من الوحدات ، حكمت على ١٥٤ شخصا بالاعدام فورا ، كان بينهم الطفلان ماهر وجمال المصري ، اللذان قتلتهما جنود الوحدات بضربهما على رأسيهما بالكابلات الرصاصية الى ان ماتا .

مثل هذه المأسى البربرية حدثت في بلدة المعرة القريية ، بلده الفيلسوف والشاعر ابو العلامعري ، احد اكبر المثورين والانسانيين في تاريخ العرب ، الذى يطلب الى الانسان السير برفق فوق التراب ، لانه تكون من اجساد الموتى من البشر . هنا ايضا ، قتلت الوحدات الخاصة ٥٤ شخصا دون محاكمة او دليل ، بناء على لوائح اعدتها فروع المخابرات . ويقال ان احد ضباطها كان على وشك ان ينسف قبر ابي العلاء المعري ، لو لم يسارع بعض ابناء المعرة لانقاذه في آخر لحظة . ( نسف جنود الوحدات في حماه ثانيا اقدم كنيسة قس تاريخ المسيحية ١ ) . كذلك حدثت مجازر رهيبة في حلب ، حيث قتل تقيب في الوحدات الخاصة يوم عيد الاضحى من عام ١٩٨٠ ، ٨٦ شخصا ، ردا على مقتل عنصر من الوحدات في مكان قريب

من مقبرة حلب . عندما سمع النقيب ابو الغضب ، كما كان يسمى نفسه ، نبأ مقتل الجندي ، امر جنوده بالصعود الى بنائين مجاورين وانزال من فيهما من رجال وصفهم قروب حائط البنائين . عندما انزل الرجال من البنائين ، سأل ابو الغضب احد ضباطه عن عدد من انزلوهم ، فقال هذا له انهم ٦٧ شخصا ، فما كان من النقيب الا ان قال له : هذا قليل ، انزل سكان بناية ثالثة . انزل رجال البناية الثالثة ، وكان بينهم استاذ فى جامعة حلب وعضو قيادة فرع البعث بالمدينة ، وعقيد فى الجيش . امر ابو الغضب باطلاق النار على الرجال ، فرفض الضابط الامر الذى لا مبرر له ، فما كان من النقيب الا ان اطلق النار عليه وعلى الرجال الوافقين قروب الحائط ، الذين قتلوا لتوهم . قبل اطلاق النار قال العقيد لابي الغضب : انا عقيد فى الجيش وهذه هويتى العسكرية ، فاجابه هذا : نحن لسنا هنا فى حفلة تعارف ، بل فى ساحة حرب .

اما مدينة اللاذقية فقد شهدت فى شهر آب من عام ١٩٨٠ مجزرة دبرتها السلطة بعناية ، عندما قتل عملاقها شيخا علويا فاضلا هو يوسف الصارم ، خريج الازهر المعروف باعداله ، قيل ان ترسل مخابراتها الى الاحياء الشعبية تستقن الناس وتطلق النار على جنازة ، قتل خلالها ستة عشر شخصا من سكان المدينة . قبل مقتل الشيخ بيوم ، تنفق الى مدينة اللاذقية سائر قادة الفروع الامنية بصحبة رفعت الاسد ، واقاموا لهم مقر قيادة فى مبنى المحافظة الجديد قروب نادى الضباط ، حيث جلسوا فى روف المبنى المطل على البحر يديرون المجزرة ويلعبون النرد ، على ان يبيع الفائز نصف مليون ليرة سورية . حدثت المجزرة يوم الثامن من آب ؛ فى اليوم السابق ، كان فرع الحزب فى المدينة قد وزع خمسة الاف نسخة من بيان سياسى طويل يقول انه تبين للحزب ، بعد التحقيق والتحقق ، ان محافظتنا خالية من « عصابة » الاخوان المسلمين ، واننا بمنأى عن اعمال القتل والشغب وسنحافظ على وحدتنا الوطنية . هل كان فرع الحزب يجهل ما يدبر للمدينة ، ام انه اراد اصدار بيان براعته مما سيجرى قبل وقوعه ؟ لا احد يدري . كل ما نعرفه ان القيادة الحزبية فى دمشق اصدرت فى اليوم التالى بيانا يتهم العصابة بقتل رجال الدين ، وان بندقية الكلاشينكوف ، التى كان الريف العلوى المحيط بالمدينة يرفض شراها من سرايا رفعت الاسد التى عرضتها عليهم بمبلغ زهيد ، بيعت بعد الاحداث بكميات هائلة وباسعار جد مرتفعة . فى هذا اليوم ، قتل ٤٨ شخصا من مدينة اللاذقية و١٦ عنصرا من الامن ، ووضع حد للتعايش الذى كان قائما طيلة العقود الاربعية الماضية بين العلويين والسنة ، وتحولت المدينة الى رهينة لدى السلطة تضغط بها على المجتمع السورى وتبتز الشعب .

لم تشهد مدينة حمص عمليات مسلحة من أى حجم كان ، لكن هذا لم يكن كافيا لنجاتها من القمع المكثف . فقد افادت المدينة ذات يوم على الوحدات الخاصة والامن وهم يقتحمون المدينة الصناعية ويعتقلون كل من فيها من اهالى حمص واريافها ، ليقنطونهم بسيارات كبيرة الى ظاهرها ، حيث اقاموا معسكرا فى الوعر محاطا بأسلاك شائكة وخندقا عميقا مليئا بالماء ، على غرار ما كانوا قد فعلوه من قبل في حلب ، حيث كان يتكسب قرابة خمسين الف شخص في العراء خارج المدينة ، ضمن معسكرات تقتقر الى كل شئ سوى السياط واجهزة التعذيب . نزل الناس من السيارات لا يدرون لم اعتقلوا ، فانها عليهم الاف الجنود وعناصر الامن بالسياط والعصى وعذبوهم وضربوهم من الصباح الى المساء ، حين اطلقوهم دون ان يحقق احد معهم او ي طرح عليهم أى سؤال . هنا ، كان الجنود يعتدرون قائلين : اننا مجبرون على فعل هذا ، كى لا يعاملوننا كما عاملناكم .

لم تشهد دمشق العنف المسلح الذى عاشته المدن السورية الاخرى ، وان تعرضت بدورها لعملية سحق منظم طالت أعدادا كبيرة جدا من ابنائها ونباتها . من المعروف ان مجموعات العنف المسلح كانت حموية المنشأ والقوة وانها لم تكن منضوية في حزب الاخوان المسلمين ، بل تحلقت حول الشيخ مروان حديد ، الرجل المتطرف الذى درس فى مصر ، حيث تعرف على افكار سيد قطب والتنظيمات الاسلامية المتطرفة التى قالت بحاكمية الله في الارض ، وانبثقت منها فيما بعد « جماعة التكفير والهجرة » بزعامة مصطفى شكرى ، صديق محمود حديد ، التى صاحب تكوينها تشكيل تنظيم الطليعة المقاتلة فى حماه ، الذى أسسه الشيخ مروان . اما حزب الاخوان المسلمين ، الذى كان قويا فى مدينه دمشق ، فكان ضد العمليات المسلحة ، وضد فلسفة الحاكمية والقائلين بها ، فلم تنتشر الاعمال العنيفه فى دمشق الا على مستوى محدود نسبيا . هذه لا يعنى ان اقبية المخابرات ، التى بلغ تعدادها فى تلك الفترة ٧٦ قويا لم تكن تعمل بكامل طاقتها ودون توقف ، وهو لا يعنى ان عدد المعتقلين هنا كان اقل منه فى أى مكان آخر من سوريا . هنا ايضا ، استقبلت اقبية التعذيب مئات الاف الاشخاص ، خاصة عندما شرعت السلطة تطبق سياسة القضاء على الوسط الدينى المنحجب لحزب الاخوان المسلمين ، الذى اتهمته ظلما وكنبا بأنه مشارك فى العمل المسلح ، واصدرت مرسوما يقضى باعدام المختتمين اليه ، وان لم يمارسوا نشاطا سياسيا او عسكريا معاديا للحكم . هنا ، فى العاصمة ، اخذت اجهزة المخابرات تعتقل الاطفال والنساء والشيوخ واليافعين ، وكل من يقصد مسجدا للصلاة او يستمع الى درس ديني ، وهكذا استغلت الاحداث لتقضى قضاء جسديا على حزب الاخوان المسلمين ، فشرعت تبحث عنه فى ضمامر الناس وقلوبهم ، لتجثته منها او لتجثتها هى ذاتها من انفسهم

وصدورهم . وقد تم اعتقال الالاف من اعضاء الحزب واصدقائه ومن المؤمنين العاديين ، وارسلوا الى المشانق في واحدة من اكبر عمليات القتل التي شهدتها سجون العالم في هذا القرن ( شنتت السلطة ١٢ الفا من الرجال والنساء والشبان بين عامى ١٩٨٠ ، ١٩٨٢ ) ، عدا من ماتوا تحت التعذيب ، وهم الالف كثيرة ايضا .

### س . هذه نتائج لا تصدق ، نهل هناك دليل على صحتها ؟ .

ج . دليلى على صحتها ما كان المساجين يسمعونه فى سجن تدمر خلال هذين العامين من تكبير وتهليل . عندما كان المحكومون بالاعدام يساقون الى الموت . ان لىالى الله اكبر ستبقى فى ذاكرة من عاشوها ما داموا احياء ، فقد كان المعتقلون يستيقظون فى ساعات الفجر الاولى على صرخة « الله اكبر » ، تطلقها حناجر الشبان الذاهيين الى المشانق يوميا . دليلى كذلك الحديث الذى اجراه الاسد مع وفد من مدينة حماه ، جاء بعد شهرين من نهاية « الاحداث » يرحوه سحب الوحدات الخاصة من المدينة الى المدينة الرياضية وكلية الطب البيطرى ، حيث كانت تتمركز من قبل ، لان افرادها يضايقون السكان وخافه النساء ، وقد يتسبيون بكارثة جديدة للمدينة . هذا الوفد ضم مفتى المدينة وخمسة وعشرين شخصا من وجهائها واعيانها ، وقد تعهد رئيسه ، مفتى حماه ، بتسليم السلطة كل من يعارضها من السكان ، فسأله الاسد : اما نسيت شيئا هاما يا شيخى ؟ حار الشيخ ، فاضاف الاسد : اما كان من النوق واللباقة ان تبدأ حديثك بشكرى على انقاذك وصحبك من الموت ؟ ارتبك المفتى . لم يفهم لماذا يشكر رجلا قتل قبل شهرين فقط ثمن سكان مدينته ، فقال الاسد متسائلا : الم يكن يوسع من اصدر امرا بقتل قرابة خمسين الفا من سكان حماه ، اصدار امر بقتلكم انتم ايضا ؟ فهم المفتى فاجاب : نون اذننى شك . قال الاسد : الا يستحق من انتقذك من الموت كلمة شكر كان يجب ان تبدأ بها حديثك ؟ ثم التفت الى مدير مراسم القصر الجمهورى وقال له : غدهم ثم اوصلهم بسيارات المراسم الى بيوتهم فى حماه . ونهض مفادرا القاعة .

### س . لماذا نشبت النزاعات المسلحة بين السلطة والتيار الدينى ؟

ج . هذه مسأله تستحق الروايه بشيين من التفصيل . عندما استولى الاسد على السلطة ، فكر بخلق رأى عام غير ميسس يسهل عليه التحكم بمفاتيحه لاحتلاله محل الجمهور الميسس المنضبط ، وباحتلال رجال الدين محل الادعاء الحزبيين والايديولوجيين . لذا شدد قبضته

على القوى السياسية ، فعمل على احتواء الموالية منها ومطالبة المعارضة له ، ومنح رجال المؤسسة الدينية الرسمية حرية اتصال غير محدود بالجمهور ، كما اقمض عينيه عن نشاطهم الهائل في بناء المساجد واقامة نورات دراسية ورياضية لابناء الجيل الصاعد ، علما بأن هذه النشاط وخاصة منه بناء المساجد ، تطلب عملا تنظيميا متقنا ، واقتضى اقامة صلات مع المملكة العربية السعودية للحصول منها على التكاليف الهائلة لبناء المساجد الحديثة ، التي يقال انها بلغت ٢٥ مليارا من الليرات السورية ، تم انفاقها على بناء ١٢٦ مسجد في مختلف انحاء سوريا بين ١٩٧٢ و ١٩٧٩ ، في هذه الاثناء كانت المخابرات تركّز انتباهها على مطاردة شبان جامعتي دمشق وحلب ومدارس البلاد الثانوية ، لتعتقل من يقرؤون منهم كتاب « اسس اللبنيّة » او كتب ملوتسكي تونج ، او الادب الثوري المتدفق من مطابع بيروت على الشام ، كما كانت التعليمات الرسمية تقضى بمنع اقامة اى تماس بين الماركسيه من جهة وبين حزب البعث والجيش من جهة اخرى ، فكان البعثيون يترصدون بعضهم في الاجتماعات ، يخلق بعضهم بعضهم الاخر الى الاعتراف بقراءة هذا الكتاب الماركسي - اللبنيّ اذ ذلك ، بينما يتسابق كبار الضباط الى احراق ما يجنونه في مكاتب الاولوية والافواج المستقلة والفرق من كتب ماركسية ، قبل ان ينتقلوا الى منع الجيش من قراءه فكر البعث ايضا باعتباره فكرا عفليا - يمينيا .

كان التعايش بين الاسد والتيارات الدينية كاملا ، الى ان احس كل منهما ان شروط الاطار السياسي العربي والدولى للسلطة تتغير ، وأن الاطار الداخلى يتغير او سيتغير بدوره ، بعد اتفاقية فصل القوات الثانية في سيناء ، التي عقدها السادات منفردا مع اسرائيل ، وتسببت في ازمه بين النظامين السوري ومصر ، ادت الى انفراط العلاقة التي قامت بينهما في اعقاب الانقلابين اللذين قاما بهما في سوريا ومصر ( السوري يوم السادس عشر من تشرين عام ١٩٧٠ ، والمصري يوم ١٥ ايار عام ١٩٧١ ) .

بانفراط التحالف بين سوريا ومصر ، تغيرت حسابات الطرفين . قد اعتقد التيار الديني ، وخاصة منه التيار غير المؤسسي ، اى التيار غير الممثل في وزارة الاوقاف الحكومية ، ان النظام سيمر في مرحلة من العزلة العربية والدولية ، سيتعرض فيها لاضطار التصدى منفردا لاعياء الصراع مع اسرائيل ، وهى اعباء ستقصر ظهره ، لان خروج مصر من ميزان القوى مع اسرائيل ستركة في حالة ضعف ستجعله عاجزا عن انجاز سلامه المأمول مع اسرائيل من جهة ، وعن شن الحرب ضدها من جهة اخرى ، وهذا ما سيسبب له ارباكات خارجية وداخلية جديده لن يقدر على مواجهتها . لذلك ، لا يجوز ان تقبل التيارات الدينية استمرار سياسة

التعايش معه ، حيث .ينفرد هو بالسلطة تاركا للتيارات الدينية نفوذا مشكوكا فى قيمته على الشارع ، علما بأنه هو المستفيد الاكبر من هذا النفوذ . لهذا ، عمل قادة الفكر الدينى على اضعاف طابع سياسى صريح على نشاطهم الدينى ، فريطوا عملهم التبشيري والدعوى بالقوى السياسية ذات البرامج الدينية ، ومنها حزب الاخوان المسلمين ، ووضعا تسييس الذين فى خدمة قضيتهم الخاصة وليس فى خدمة السلطة ، مستقيدين فى ذلك من خبراتهم التنظيمية المكتسبة ، ومن صلاتهم العربية الوطيدة مع المملكة السعودية ، القوة التى سيعنى كسبها الى صفهم انهاء نظام لم يبق له من سند فى العالم العربى سواها ، بعد انهيار علاقاته مع مصر ، وبروز التحدى الاسرائيلى الهائل امامه وتغير التوازنات الدولية فى المنطقة لغير صالح السوفيات . من هنا ، بدأت الدعاوى الدينية تتحدث فى السياسة لتقول ان الاسلام نظام تام لا يقبل الخلط بغيره او الاندماج فيه ، وانه لا يجوز ان يقوم الى جانب الاسلام نظام آخر ، مستورد من الخارج وغير مناسب لاجاكتنا ، وان مهمتنا هى اقامة نظام اسلامى ورفض اى نظام عداه ، فى هذه المرحلة ، نشأ نمط من الدعاة الدينيين ، يجسد فى شخصية المربي العلمى والرياضى ، والموجه الدينى والظلقى ، والمنظم الاجتماعى والسياسى ، والمصلح المجدد لشؤون الدين والدنيا على ارضية السلف الصالح . وقد انتزع هذا النمط من « الشيوخ » الارضية التى كان يحتلها رجال المؤسسة الدينية الرسميين ، الذين وجدوا انفسهم بين نارين ، نار السلطة المتشككة ، ونار الشعب الناهض والعائد الى ذاته بالايمان ، فقرر كثيرون منهم التحول الى الشعب ، وغدوا وجوها بارزة فى هذا التيار الدينى - السياسى ، الذى جمع بين صفوقه شكلا من اشكال الوعى الدينى الشعبى والدعاوى الدينية - الدنيوية ، ونقل الى الدين نفسا « ثوريا » وراهما ، جعله يندفع الى الدفاع عن الشعب ضد السلطة الظالمة الفاسدة والطائفية ، التى جرت المسلمين الى خوض حربين خاسرتين ، واوصلت البلاد الى حالة من الانقسام والضعف حيال الاعداء الخارجيين هددت وجود الجماعة الاسلامية السورية ذاتها . كان التيار الدينى يرى ابعاد الازمة بهذه الطريقة الواضحة ، فربح نفسه لوراث السلطة الاسمية القائمة ، واخذ يعد العدة للاستيلاء على الحكم ، كى لا يسقط بين يدى قوة غير اسلامية ، تسبب للبلاد المزيد من التآسى ، لا سيما وان الاسلاميين اعتقدوا ان الاوضاع الدولية والعربية والداخلية للنظام ستزداد سوءا ، وان امكانية الاستيلاء على السلطة ستكون متاحة لهم اكثر فاكثرا ، وستغدو اسهل بمرور الايام .

من جانب ، كان النظام يرى مأزقة ، ويفكر بحلول تخرجه منه . وقد رأى فى التوازن الداخلى ، الراجح لصالحه رجمانا كبيرا ، عاملا اساسيا فى كسب ما يحتاجه من وقت لتعديل تحالفاته العربية المنهارة او لاحلال تحالفات اخرى فى مكانها . فى حين كان وضعه

الدولى محصنا بعلاقاته مع والاتحاد السوفياتى ، الذى ، شأنه شأن النظام ، رأى فيما يجرى بين مصر واسرائيل توجهها اميركيا نحو حل تنفرد هذه الاخيره فى فرضه ، يخالف ما اتفق العملاقان عليه فى جلاسمبور ، حيث التقى كوسيجين وجونسون فى اعقاب حرب حزيران ١٩٦٧ وقررا التعاون لحل مشاكل المنطقة ، ورفضا فكره انفراد اى منهما بحل كهذا . كان الاسد يراقب اذن وضعه الداخلى بشئ من الاسترخاء ، ووضع العربى بكثير من القلق ، بينما كان يضغط بورقته السوفياتية على الاميركان ، كى لا يتجاوزا الخط الاحمر تجاهه ويدفعوا به الى اختبارات يعرفون تماما انه لا يريدها ، ستحوله فى احسن الاحوال الى جيفكوف جديد ، والحال ، ان الاسد كان يشعر بالاطمئنان الى لوضاعه الداخليه ، لانه كان قد اتم انجاز الانتقال الذى تحدثنا عنه فى بدايه هذا الكتاب ، والذى افضى الى تركيز السلطة وتقويتها وتوحيدها ، بينما كان المجتمع يتاكل ويضعف ويفقد قواه اكثر فاكث . فاذا اضفنا الى ذلك الطريقة التى طرحت السلطة بها « تحرير » الجولان ، ولوهمت المواطنين ان البلد استرد اراضيه ، بدلاله عودة القنيطرة الى سيادته ، وهى رمز الجولان ، وبدلاله القلب الجديد الذى اصفه الاسد الى القلب ، الا وهو لقب « بطل التحرير » و « قائد التحريرين : تشرين التحرير وتشيرين التصحيح » .

انصرف هم الاسد الاساسى الى علاقاته العربيه اذن ، والتفت بعض الشئ كذلك الى تنمية رصيده الاوروبى ، الذى امل فى استعماله ، الى جانب الورقة السوفياتية ، للضغط على اميركا ، كى لا تتركه وحيدا مع الغول السوفياتى ، الذى تظاهرت السلطة بحبه بقدر تعاظم خوفها منه . وقد فكر الاسد فى طريقة ترمم علاقاته مع مصر ، وتمسك باستماته بعلاقاته مع السعوديه ، التى كان يعرف انها قد تصبح موضوعا لرهان داخلى ، قد يذهب بها الى الجانب الآخر ، اى الى التيار الدينى ، مما سيشكل تهديدا بالغ الخطورة للنظام . لهذا السبب ، ربط الرجل العلاقات مع السعوديه به شخصيا ، وان اوكل ملفها الديبلوماسى الى خدام ، ولفها الحقيقى الى شقيقه رفعت ، الذى غدا عدل الاسره السعوديه الحاكمة . بل ان الاسد زاد تنسيقه مع السعوديين ، فاخذ يستشيرهم فى القرارات الداخليه السوريه ، المتعلقة بسيارته الدوله ، ومنها مثلا تركيب مجلس الشعب ونسب القوى والطوائف فيه ، وشكل السياسه السوريه الداخليه الضروريه « لانتقال » السلطة التدريجى الى مصالحه شامله مع السنه ، تضعهم فى موقع الشريك وتنتهى العلاقة القائمة التى تجعلهم اتباعا وعبيدا . ومع ان السعوديين مدوا فى هذه الفترة خيوطا قويه الى التيار الدينى داخل سوريا ، الذى لم يتقطعوا يوما عن تمويله ، والذى اقاموا له ما يشبه جهازا تمثيليا داخل الاراضى السعوديه شرعوا ينسبون معه لوثق تنسيق ، فان السلطة لم تقطع مع الملكة ، لان القطع معها كان من شأنه ان يعلقها فى



الفراغ ، لكونها قد انفكت عن مصر ، ولم تكسب الولايات المتحدة ، القوة التي لم تكتسب لها كثيرا ، ورأت انها فى موقع ضعف يمكنها من ابتزازها ، وهو ما اضعف ، فى التوازنات الولية القائمة ، موقف السلطة حيال الاتحاد السوفياتى ، الذى كانت واثقة انه سيلقى بها الى خارج الحكم ، أن هو وجد داخل البلاد جماعة قادرة على استلام السلطة . كل هذا ، بينما هى فى مواجهة إسرائيل ، المتقوية عسكري وسياسيا عليها ، والعراق ، الذى يترقب الفرصة لاقتنائها وهى فى هذا الموقع الضعيف ليسترد منها السلطة.

كانت العلاقات مع السعودية ذات طبيعة استراتيجية بالنسبة للسلطة السورية ، سيما وان القناه السعودية هى التى ستفتح ابواب مصر وستعيد المياه الى مجاريها مع نظامها ، وهى التى ستمكنه ، من تسوية اوضاعه مع الاميركان ، ومن خلال هؤلاء مع الاسرائيليين . والا فانه لن يجد بدائل كثيرة ، وقد يرى نفسه فى النهاية فى احضان العراق ، الاخ اللود الذى تعد المصالحة معه اول خطوه على طريق موت مؤكد . هكذا اخذ السعوديون يأتون الى سوريا وكأنها محمية ، وابتنوا لانفسهم القصور فى الريف العلوى ، وخاصة فى منطقة بزيه شرقى القرداحة ، مسقط رأس الاسود ( الاسد واخوته ) ، وغدا من الطبيعى ان يشاهد الشعب السوري الاسد على شاشة التلفاز وهو يستقبل باجلال واكبار مسؤولين من الدرجة الثانية فى الحرس الوطنى السعودى والخارجية السعودية ، بل انه ذهب ذات مره الى مكة وحج العمرة ، مخالفا بذلك احد مبادئ المذهب العلوى ، وهو ما عاد عليه بغضب مشائخ الطائفة ، الذين لعنوه على مسمع من اتباعهم واعتبروا انه يقدم تنازلات لا لزوم لها للسنة .

لكن هذه العلاقة مع السعودية لم تفتح ابواب مصر ولم تعد المياه الى مجاريها ، فالسعوديون كانوا يعرفون ما يعرفه جميع العرب ، وهو ان بلادهم اضعف من ان تمسك بالوضع العربى ، وانها لن تستطيع لعب دور عربى ما ، ان هى اجمعت عن تغذية حد معين من الخلافات بين البلدان العربيه ، وخاصة منها مصر وسوريا ، وسوريا والعراق ، ومصر والعراق ... الخ . هكذا لم يحسب السعوديون حسابا لمخاوف الاسد وان دفعوا فيقنون من عزله لتشديد قبضتهم على عنقه ، واربطه بهم وحدهم ارتباطا وثيقا يفلق امامه البابين المسرى والعراقى عربيا ، والاميركى نوليا . من هنا كان السعوديون يذهبون ويأتون ، ياكلون على طاوله الاسد الصغير رقت ، الذى يعاوبون قواته ، ويستضيفون فى الوقت نفسه قادة الاخوان المسلمين فى بلادهم ، ويمنونهم بالمال والسلاح الضرورىين لوضع الاسد تحت ضغط داخلى يضاف الى الضغط الخارجى ، الناجم عن عزله ، التى بيدهم مفاتيحها العربيه والنوليه .

في هذه الظروف الصعبة ، التي مهدت « نصف النصر » الذي حققته السلطة السورية في تشرين بالتحول الى كارثة كاملة تلحق بها ، بعد ان شرع السادات يسير نحو حل يرجع اراضى مصر المحتلة الى السيادة المصرية ، تاركا سوريا وحيدة في مواجهة « عدو » لا قدره لها على استرداد ارضها منه بمفردها . ( روى المرحوم كمال جنبلاط ان السادات قال له عام ١٩٧٦ انه اصبح قادرا على رد المؤامرة الحزيرانية الى صدر البعث ، الذي وربط عبدالناصر بالاتفاق مع اسرائيل وجره الى فخ هزيمة نصب لمصر باحكام . وقال السادات انه سيسترد اراضى مصر المحتلة بأي شكل ، وسيترك الاسد يواجه منفردا الاحتلال الاسرائيلي للجولان ) كانت قد اخذت تبرز الى العلن الاهداف الحقيقية للسلطة السورية ، واتضحت الهوة بين الاقوال والافعال ، وشرع الناس يربون وهم في حالة من الذهول انباء الفساد ، التي اخذت تصل الى مسامعهم ، واخبار الرشاوى والمحسوبية ، بينما البلاد تعاني من بداية انحسار الطفرة الاقتصادية ، التي ترتبت على المساعدات الخليجية ، وتبخرت خلال اعوام قليلة او ذهبت الى غير الهدف منها ، فصنعت عددا كبيرا من المليونييرات ( قدر عبدالله الاحمد عضو القيادة القطرية للبعث في عام ١٩٨٠ عدد مليونييرات سوريا الاشتراكية ب ٢١ الف مليونييرات ) وشعبا بانسا شقيا ، ووضعت الناس امام الحقائق ، فاذا البلاد عاجزة بصورة مضطربة عن اطعام نفسها ، واذا جريدة البعث الرسمية تنشر ارقاما مخيفة حول حجم مشتريات البلاد من المواد الغذائية في الخارج ( ١٣ مليارا عام ١٩٧٩ ، كانت تعادل قرابه اربعة مليارات من الدولارات ، حسب معطيات عبدالله الاحمد ، قيم المقالة التي نشرها بمناسبة « ثورة الثامن من آذار المجيدة » ، عام ١٩٨٠ في جريدة البعث ، واذا جريدة الثورة تكشف معنى تراجع الزراعة ، وتقول ان المساحة المزروعة تراجعت بالنسبة للفرد من السكان بمقدار يوم واحد خلال عشرة اعوام ( من ٩٠ يوم الى ٩٥ يوم ) وهو ما يعادل تراجعها خلال عشرة قرون سابقه . واذا الارض التي غرقت تحت بحيره الاسد لم تتم استعادتها ( وكان يقال ان المساحات المرويه سنزيد ٦٧٦ الف هكتار ) رغم المبالغ الهائلة التي « انفقت » على المشروع الرائد وحده ، وبلغت عشرين مليارا من الليرات السورية لم يبر احد كيف تبدلت في الرمال . كان انحدار الزراعة من عام لآخر يثير الشكوك ، وكان تضائل نصيب الزراعات الغذائية فيها وتعاظم نصيب الزراعات التصديرية كالفطن يثير المخاوف من ان تغرق سوريا في سياسة المنتج الواحد ونمط الانتاج الكولونيالى ( في تلك الفترة منح السوفييات درجة الدكتوراه لمن اسمته مجلة انباء موسكو « شخصية سياسية وعسكرية سورية كبيره » رفعت الاسد ، عن اطروحه عنوانها « من الثورة الوطنية الى الثورة الطبقيه » تضم صفحه ونصف عن المداجن ، و ١٦ سطرا فقط عن الزراعات الغذائية . هذه هي « الثورة الطبقيه » ، التي نزلت بالثوره على طبق من ذهب فوق

رؤس الحكام ، واطبقت على الشعب العامل والمنتج فاوبت بلقمة عيشة ) .

اما الصناعة ، التى كثيرا ما طبلوا لها وزمروا واعتبروها بديلا للزراعة ، فانتضع انها دون اقوالهم بكثير ، وان كبار رجال السلطة استغلوا التصنيع لقبض العمولات ونهب المعونات . انتضح ايضا ان القطاع الصناعى الاول هو قطاع الصناعة الاستخراجية ، التى توصل الى الخارج ثروات البلاد بوصفها موادا لولايه رخيصة الثمن ، وعلى الاخص منها النفط والفوسفات ، وقد تبين ايضا ان « الثوره الصناعيه السوريه » اقتصرت على الصناعات التحويلية والتريكييه بدرجة اساسيه ، التى هيمنت على ما اسمته الدعايات الرسميه الكاذبه اكبر « عمليه تصنيع شهدتها المنطقه » . بهذين القطاعين من الصناعة ، الاستخراجيه والتحوليه - التريكييه ، « تقدمت » سوريا الى وضع من التبعيه اشنع من الوضع الذى كانت تحاول الخروج منه ، ووجبت نفسها فى حضن نمط انتاج كولونيالى يضع اولياته على ضوه حاجات نمط الانتاج الراسمالى المهيمن عالميا ، ونمط انتاج كوميرانورى لسلطة لا تتردد عن بيع ثروات بلادها الوطنيه ، بما فى ذلك الاثار الوطنيه نفسها .

فى مقابل هذه الصوره الرسميه ، كان الشعب يرى عالمه وهو يتهم بسرعه ، ويشاهد كل يوم ما يؤكد له ان طبقه جديده تتكون فى قمه السلطه ، تستند الى طبقه وسطى سياسيه تتحول شرائح وفئات منها الى برجوازيه خدميه تشارك طبقه الدوله العليا الولايه النقطيه ، التى ايقن بعد حين انها ثمن قبول الاحتلال الاسرائيلى للجولان والامتناع عن رسم سياسه داخليه وعرييه جديده لمواجهته . وقد تناهى الى اسماع المواطنين فيض من القصص حول انهماك كبار ضباط الجيش والامن فى نهب البلاد ، منها روايه نذير هدايا ، التاجر الدمشقى وشريك رفعت الاسد ، الذى قال فى الجلسات الخاصه ان ما يصل اليه من ارباحه لا يتعدى ال ٣٪ ، بينما يذهب ٩٧٪ من الارباح الى ضباط الجيش والامن . ومنها قصص جولات رفعت الاسد فى مدينه دمشق ، حيث كان يطلب الى مرافقيه ضباط السرايا شراء هذا الطابق وتلك الشقه له فى هذه البنايه او تلك ، على ان يبلغوا اصحابها برغبتهم فى عقد الصفقات معهم ، ويطلبوا اليهم موافقاتهم فى مواعيد يحددها لهم . كان الناس يعرفون ان زوار « القائد » كما كان رفعت الاسد يسمى نفسه ، يأتون اليه بحقائب مليه بمئات الاف وملايين الليرات ، يدفعونها ثمنا لشقيق وطوابق اشتراها منهم بون ان يدفع ثمنها بطبيعته الحال . وقد قيل انذاك ان دخل القائد من جولاته كان حوالى مليون ليره سوريه يوميا .

فى تلك الاجواء الزهيه من الفساد ، تناهت الى اسماع الناس ايضا قصه الباصات

التي اشتراها النظام للمدن السورية ، وتنافست عليها شركتا فيات الايطالية ومانيسمان الالمانية الغربية ، ووقف وراء كل شركة منهما حلف من فروع الامن وضباط الجيش . عندما عقد اجتماع فى مكتب الشؤون الاقتصادية بالقيادة القطرية لاختيار احد العرضين المقدمين من الشركتين ، تعذر الوصول الى اتفاق بسبب تكافؤ قوى الحلفين المتنافسين . فقرر دعوه مندوبى الشركتين لحضور اجتماع معهما فى وزارة الاقتصاد . عندما جاء مندوب فيات بالطائرة من روما ، تلقفه رجال محمد ناصيف ( الامن الداخلى ) فى المطار واقتالوه الى الفرع حيث اخفوه عندهم . فما كان من جماعة على نوبيا ( الامن العسكرى ) الا ان اخذوا بنورهم مندوب شركة مانيسمان من المطار الى احد فروعهم واخفوه . اخيرا قرر اجتماع اقتصر فقط على ضباط الامن والجيش ، المنخرطين فى الحلفين المتنافسين ، شراء ٥٠٠ باص فيات ، ٥٠٠ باص مانيسمان ، واقتسام العمولات فيما بينهم بالعدل والقسطاس . من جهة اخرى ، كانت سوريا باسرها ترى عشرات الاف السيارات المهرية تتجول فى طول البلاد وعرضها ، دون تمر رسمية . كان الضباط يسرقون هذه السيارات من لبنان ليبيعوها فى سوريا ، ليسرقوها من جديد ممن اشتروها وبيعوها من جديد لغيره وهكذا . وكانوا فى حالات كثيرة يأمرون عساكرهم بكتابة رقم على مقدمة السيارة يختلف عن الرقم الذى يكتبونه على مؤخرتها ، ثم يعطونهم السيارة » ليعملوا » عليها ، بعد ان يحدوا لهم مبلغا شهريا يطلبون اليهم دفعه لهم ، مقابل حمايتهم لهم . كان الجنود يستخدمون عندئذ « سياراتهم » فى مهام نبيلة ، على رأسها تهريب المخدرات من لبنان الى سوريا فتركيا وبالعكس ، مستخدمين فى تنقلاتهم الطرق الحربية ، التى لا يقترب رجال الجمارك منها . بل ان الشعب السورى كان يعرف ، على سبيل المثال ، اسعار كل مسافة من الطرق بين سوريا ولبنان ، وتلك التى داخل سوريا ، الخاضعة لرقابه امنيه او جمركية صارمه . فكان سعر الكيلومتر الاول بعد الحدود اللبنانية عند منطقة البقاع هو خمسون الف ليرة سورية ، وسعر الكيلومتر الثانى اربعون الفا ، وهكذا نواليك . وكان المهربون يدفعون ، ان كانوا لا يعملون فى خدمة كبار ضباط الامن والجيش ، هذه المبالغ للوريات الامن والجيش ، فتراقبهم مسافة معينة تسلمهم بعدها للورية اخرى ، تحرسهم بدورها مسافة اخرى ، الى ان يصلوا خوخة دمشق ، حيث يجنون بانتظارهم مجموعات اخرى وتسعيرات اخرى . هذه المسافة الفاصلة بين حدود لبنان ودمشق كانت ملكا مشتركا لجميع فروع الامن وفرق الجيش وخاصة الفرقتان الاولى والثالثة المدرعتان المعسكرتان فى ضواحي دمشق . اما منطقة دمشق والخوخة فكانت مقسمة بين الفرقتين ، حيث جنوب دمشق من صلاحيات الفرقة الاولى بقيادة ابراهيم صافى ، وشمالها خاضع للفرقة الثالثة التى يقودها شفيق فياض ، الذى يملك فى مقر قيادته الرسمى فى الفرقة مكتبا للتهريب يترأسه عقيد دمشقى اسمه عثمان ، يستقبل زبائنه من

المهريين والتجار بصوره علنيه ورسميه ، ويدير شبكه واسعه من المستودعات في الغوطتين الشرقيه والغربيه ، وينظم حركه انتقال الاليات العسكريه ، المفروزه بأمر من قياده الفرقة لنقل المواد المهربه ، وخاصه الاسمنت والحديد والخشب . ويقال ان عائدات اللواء فياض تبلغ حوالى مليار ليره سوريه فى العام نتيجة لسيطرته على طرق التهريب بين لبنان ودمشق . ( عندما نتحدث عن التهريب من لبنان ، فنحن لا نقصد ما يشتريه المهريون من لبنان ، بل ما يسرقونه من هناك او ينتزعونه من اصحابه بالقوه . ان سوريا يشتري براداً من لبنان يتلق مع مهرب على نقله الى دمشق مقابل مبلغ من المال ليس هو المهرب الذى نعيه . المهرب الذى نتحدث عنه هو ذلك المنتمى الى المؤسسة العسكريه ، الذى يضع يده على مرفأ غير شرعى فى لبنان او يرسل جنوده لقتل اللبثانيين من اجل سرقة ما فى مستودعاتهم او بيوتهم او دكاكينهم ، تمهيدا لنقلها الى سوريا وبيعها هناك والاثراء منها ) .

خلال هذا التطور ، كان البسطاء من الناس يكتشفون من تجريتهم المعاشه حجم الالذى الشخصى والمادى الذى لحق بهم . لم يقرأ هؤلاء ارقام التضخم النقدي ( بلغت خلال الاعوام الواقعه بين ٧٤ ، ٨٠ نسبته وسطيه تتراوح بين ٢٠ و ٢٨٪ سنوياً ) الا انهم كانوا يعيشون فى واقعهم اليومى النتائج الناجمه عن السياسه التضخميه المقصوده للسلطه ، التى تنمى عبر التضخم . ولم يطلعوا على ارقام حول توزيع الدخل الوطنى فى بلادهم ، الا انهم كانوا يلمسون لمس اليد ويشاهدون باعينهم الخاصه التفاوت الطبقي المتعاظم من يوم ليوم ( ليس ثمة ارقام رسميه حول توزيع الدخل الوطنى فى سوريا ، هناك ارقام شبه رسميه تقول ان قرابه ٤٩٪ من الدخل تذهب الى حوالى ٩٪ من الناس ، وان ١٢٪ يحصلون على ٢٠٪ مما تبقى من دخل ، بينما يصل الى حوالى ٨٠٪ من المواطنين ال ٢١٪ المتبقية ) بهذه الوقائع الجوهرية بالنسبه لعامة الشعب كان من السهل على اى كان اثاره حق جمهور حائق يشعر ان الازمه الاجتماعيه تنضاف الى الازمه الوطنيه ، ازمه الاحتلال الاسرائيلى للجولان ، التى حولها النظام الى سيف مسلط على عنق الشعب ، والى اداة لابتزازها مادياً وروحياً ، مع انه هو الذى تسبب بها .

فى هذه الاجواء ، اقدم النظام على ارسال جيشه الى لبنان . فابقت غالبية الشعب ان السلطه وصلت الى طريق مسدود ، وان المسار الذى قطعت به قياده الاسد قد افضى الى خساره المهرکه الوطنيه ، وورط البلاد فى مشكله سياسيه خطيره تعبر عنها ازمه اجتماعيه متفاقمة وازمه حكم متزايدة البروز . كان الشعب يعتقد ان هذا المسار يجب ان يتوقف ، لتبدأ البلاد مرحله جديده تصصح بها الاخطاء المرتكبه ، وتشرق لنفسها طريقاً غير تلك التى قطعتها تحت

قيادة ساقتها الى الفضل .

**س : كان هذا هو الجو ، عندما دخلت السلطة الى لبنان ، اليس كذلك ؟ .**

**ج :** نعم . وقد سبق الدخول الى لبنان نشاط سياسي هام في اوساط الطلبة والعمال والجنود قامت به احزاب يسارية معارضة على رأسها الحزب الشيوعي السوري ( المكتب السياسي ) ، الذي خاض معارك اعلامية وثقافية حامية ضد السلطة في الجامعات والمصانع ، وطرح منذ اوائل عام ١٩٧٣ شعار « السلطة البديلة » ثم ما لبث ان اكمله بعد حين بشعار « التغيير الديمقراطي » الذي يحدد نوع السلطة البديلة كسلطة ديموقراطية تنبثق عن انتخابات حرة ، وتقوم على التعددية السياسية ، وعلى نظام برلماني يستند الى حقوق الانسان والمواطن وسياده الشعب . من جهة اخرى ، كان هناك الجهد الكبير الذي تبذله الاحزاب والتيارات الدينية ( من الامور المميّزة ان الحزب الشيوعي السوري ( المكتب السياسي ) هو الذي طرح برنامجا ليبراليا في غياب الاحزاب الليبرالية عن ساحة السياسة السورية ، وهذا ما مكنه من الصمود امام اعنى حمله قمع تعرض لها حزب شيوعي في تاريخ سوريا ) في تذكير الشعب بالبنيل الديني ، وفي امكانية الوصول اليه . الحقيقة ان دخول النظام الى لبنان كان خطوه على طريق الصدام الآتي ، الذي كانت ملامحه ترتسم في افق السياسة والمجتمع السوريين .

**س : كيف ذلك ؟**

**ج :** لابد من العودة الى الطريقة التي عالج بها الاسد ازمة العلاقات العربية التي من بها ، واولصلته الى الى نفق مسعود ، جعله رهينة للنظامين السعودي - المصري ووضعه امام ضروره اتخاذ قرارات كبرى تتعلق بمستقبل نظامه كله ، كما بينت منذ قليل .

عندما وضع الاسد يده على الحكم ، كان يرى ان حلفا يضمه الى مصر والسعودية سيكفل تحييد العراق واسرائيل في وقت واحد ، وسيعزل العراق عن العالم العربي ، او سيسمح له بالدخول اليه ، في احسن الاحوال ، من موقع الطرف الضعيف ، الذي يأتى متأخرا ليلعب دوره فوق مسرح سياسى صعد اليه الممثلون منذ وقت طويل واحتلوه وباشروا انوارهم امام النظاره . كذلك رأى الاسد ان الحلف مع السعودية ومصر سيتيح له مد خيوط سياسية قوية بانجاه الاميركان والاسرائيليين في وقت واحد ، نون ان يعنى بالضرورة القطعية مع السوفيات ، الذين سيقوى حلف كهذا موقفه حيالهم ، وسيمكنه من الضيق عليهم بالورقة العربية ، الى جانب ضغطه بالورقتين الداخليه ( علاقاته مع الحزب الشيوعى الموالى لموسكو فى اطار الجبهة الوطنية التقدمية ) والنوايه ( علاقاته مع واشنطن ) . كانت السلطة السورية تسمى تماما عبر ودروس التاريخ ، وهو ان علاقته مصريه - سوريه معاديه للعراق ستكسب بالتأكيد عطف الولايات المتحدة ، الخائفة على نفط الخليج من قوة العراق وبوره العربى ، الذى سيكون على قدر كبير من الخطوره والتحدى ، ان هو مر بحلف تتجمع بغداد فى اقامته مع سوريا ، يصل البحر المتوسط بالخليج العربى ويضم قوة قرابه ثلاثين مليون عربى ، لهم تاريخ حضارى حافل يمتد الى قرابه سبعة الاف سنه ، ويتوفر على امكانات لا حدود لها . وكانت السلطة السورية تسمى ايضا ان دور سوريا التقليدى ، الذى جعلها عرضة لتجاذبات عراقية - مصريه ، يجب ان ينتهى الى حلف مع مصر لا عوده عنه ، على ان يكون له امتداد الى الجزيرة العربية ، يخرج العراق من العالم العربى وينهي كقوه قادره على استقطاب دول وبلدان عربية . لذلك رأت السلطة ، فى هذه المرحله ، ان عزل العراق لا يقل اهميه بالنسبه لها عن المعركة مع اسرائيل ، وانه يتطلب كسب الاردن والفلسطينيين او وضعهم تحت رقابة التحالف المصرى - السعودى - السورى ، وتحييد لبنان او وضعه تحت رقابة الدول الثلاث بنوره . بل ان الاسد رأى ايضا ان من الضروري لانهاك العراق واضعافه التحالف مع ايران الشاه ، فسارع الى اقامه صلات حميمه معها ومع الشاه نفسه ، انتهت الى زيارة قام بها الى طهران ، « لشكر جلاله الامبراطور على المساعدات التى قدمها للعرب فى حرب تشرين » ، كما كتبت جريدة البعث فى حينه ( كانت الجريدة نفسها قد كتبت ان قواعد التجسس الاميركية فى ايران امدت اسرائيل بالمعلومات التى توفرت لها عن العرب خلال هذه الحرب ) . كما ارسل الاسد برفقيه حاره الى الشاه يهنئه فيها بعيد ميلاده ، قبل سقوطه بشهرين فقط . وقد قيل فى دمشق انها اره لرفع معنويات الشاه فى مواجهة « الثورة الاسلاميه » ، التى كان من المنطقى ان يقيم ، علاقات ودية ، خاصة بعد ان اكتشف حجم عدائنا للعراق . من جانب آخر ، سارع الاسد لاقامة افضل الصلات مع تركيا ، البلد الذى انتزع محافظة سورية عام ١٩٣٨ كانت مشاكله

تزال معلقة بين سوريا وتركيا ، عندما استولى الاسد على السلطة . ( ما ان استلم الاسد السلطة ، حتى سارع الى تشكيل لجنة ، لم يعلن عنها الى اليوم في اى مكان ، اسمها « لجنة تصفيه املاك الفاتيين عن لواء اسكندرون » مقرها في شارع ابي رمانة بدمشق ، محولا قضية لواء اسكندرون الى قضية املاك غائبين ( اسرائيل هي اول من شكل لجنة بهذا الاسم لتصفيه املاك الفلسطينيين « الغائبين » ) . بعد حين اخذ الاسد يتشدد حيال العراق في موضوع اقتسام مياه الفرات ويتساهل تجاه تركيا ، التي كانت قد اعلنت انها ستقسم المياه بالتفاهم مع سوريا والعراق في تلك الفترة ( عام ١٩٧٢ ) جاء صدام حسين الى سوريا للتباحث حول حصص كل من البلدين من مياه النهر ، فامر الاسد رئيس وزرائه ، الاستاذ محمود الايوبى ، ان يطلب ٢٥٪ من ماء النهر لسوريا ، فاذا بصدام حسين يوافق على اعطاء سوريا ٤٥٪ من الماء . كان الاسد يظن انه يطرح مطلباً تعجيزياً سيرفضه العراق ، فاسقط قى يده امام سخاء العرض العراقى . لكن ذلك لم يمنعه من مواصلة البحث عن اسباب لتخريب علاقات البلدين ، فطلب تحويل المشكلة الى لجنة مختصة سوريه - عراقية ما ليث ان نسفها عندما حشد جيشه على حدود العراق عام ١٩٧٥ ، مدعيا ان العراق يعد العدة لاحتلال سد الفرات ١ .

بهذا التصور للسياسة الخارجية العربية والدولية ، حاول الاسد تحويل سوريا الى نقطة يتمحور حولها العرب واعاءء العراق . بينما هي تستقوى بهذه العلاقات على اسرائيل ، القوة العسكرية الاساسية المسكة بالتوازنات الكبرى للمنطقة ، خاصة وانها كانت تقيم احسن العلاقات مع ايران الشاهنشانية ( صديقة الاسد الذى شكرها على دورها في حبر تشرين ) واثيوبيا ، القوتان المحيطتان بعالم العرب من شرقه وجنوبه ، المهددتان لمناطق انتاج النفط في الخليج العربى ولخطوط نقله البحرية في البحر الاحمر وبحر العرب ، والتتان تكتونان ، باضافه اسرائيل اليهما ، مثلثا استراتيجيا يراقب ثروات العرب ويحارهم وبلدانهم ومصادر مياههم ويدير ازماتهم . وبهذا التصور حاول الوصول الى محلول لمشاكل المنطقة ، ومنها احتلال اسرائيل للجلان ، لاعتقاده ان لهذا التحالف ، بالعلاقات التى نسجها في المنطقة والعالم ، قوة سياسية كافية لارغام الاسرائيليين على الانسحاب من الاراضى العربية المحتلة ، ولانقاع الاميركيين ان من مصلحتهم التفاهم مع هذا الحلف العربى ، الذى لا يطلب اليهم الانتفاك عن اسرائيل ، على كل حال .

بل ان الاسد رأى انعكاسات هذا الحلف الداخلية بالنسبة لنظامه ، وهى انعكاسات من شأنها ان تولد مواقع السلطة السورية الداخلية ، ما دام لقوى الحلف العربى مصلحة حيوية في ضبط حركة انتصارها تجاه النظام ، واكراهها على ممارسة الحياد حيال السلطة بل وعلى



المؤالاة لها . ضمن هذا الاطار ، اعتقد الاسد ان السعوديين لن يسمحوا للتيارات الدينية بالتحرك ضد السلطة ، وان المصريين سيعينونه على تحجيم القوى الناصرية والقومية ، كما ان انصار الغرب لن يعارضوه ، وانصار الشرق سيؤيدونه ، فمن اين اذن يمكن للخطر ان ياتي ؟ امن جماعات العراق القليلة العدد والسيئة التنظيم ، التي ما انفك يطاردها ويقضى عليها بالموت البطئ في السجون والمعتقلات ، ام من جماعة صلاح جديد ، التي لا تخرج من حملة اعتقالات حتى تنقض عليها اخرى ؟

كان الاسد يعتقد اذن انه يمسك بجميع المفاتيح الداخلية والعربية والدولية ، وان التطور الداخلى ليس مقلقا ما دامت القوى القادرة على تحريك الشارع او على القيام بازعاجة ، وخاصة القوى الدينية ، ممسوكة بخيوطها العربية والدولية او بحسابات عربية ودولية . وكان يحجم عن خوض معارك داخلية ضد مصادر الخطر المحتملة ، ليس لخوفه منها ، وانما لانه لم يكن يريد اثاره الانتطباع ، في هذه المرحلة ، بأن ثمة قوى معارضة لسلطته في الداخل ، لاعتقاده ان ذلك كان من شأنه ان ينعكس على علاقاته العربية وموقعه القيادي والمحوري في المنطقة .

هذه المرحلة ، التي امتدت من ١٩٧٠ الى اواخر عام ١٩٧٥ ، كانت هي المرحلة الاولى من سياسة الاسد ، وقد انتهت الى ما تحدثنا عنه من انفكاك لتحالفة مع مصر ، ومارتب على ذلك من ارياكات قلبت موازين علاقاته الداخلية والعربية والاقليمية والدولية ، ووضعتها بفتح امام الفشل الذريع لسياسة اعتقد طيلة ثلاثة اعوام انها اتاحت له اقوى موقع اقليمي يمكن لاحكام الوصول اليه . مع هذا الفشل ، الذي كان سيتحول الى كارثة كاملة ، لو ان علاقاته مع السعودية قد انفكت بدورها ، برزت صورة الوضع الداخلى التي رسمناها في فقرات سابقة ، وتبين ان النظام يواجه اخطارا داخلية كبيرة ، بينما يقف مكتوف اليدين تقريبا امام التحديات الخارجية وعلى رأسها تحدى الاحتلال ، يخشى القيام بأية حركة غير مدروسة قد تضعه خارج نسيج العلاقات الاقليمية والدولية ، التي لعبت دورا في وصوله الى السلطة ، في هذه المرحلة لخص عبدالحليم خدام الوضع قائلا : سياستنا هي الترقب والمرونة حيال الخارج ، والتشدد تجاه الداخل .

هذه المرحلة الصعبة ، انتهت مصريا الى انسحابات اسرائيلية متتالية من سيناء ، كان من الواضح انها ستنتهي الى انسحاب اسرائيلي كامل من الاراضي المصرية المحتلة . بينما قال الرئيس الاميركي نيكسون ، الذي زار سوريا عام ١٩٧٤ بصحبة هنري كيسنجر ، بعبارة

لا تحتل اللبس : ان فصل القوات في الجبهة السورية هو التسوية النهائية ، وان سوريا خسرت حرب تشرين ، وان اساس الحل هو قوة اسرامئيل ( وليس عدالة او عدم عدالة قضايكم ) . ثم اشاد ، بسبب قلة ما يمكن ان يقال في السياسة بعد هذا الكلام الصريح ، بانواع الطعام السوري ، وأشار الى زياده وزن هنري زياده كبيره قبل ان يركب طائرته ويفادر دمشق ، تاركاً الاسد في حالة احباط تام . على كل حال ، لقد كان واضحاً للاسد ، في نهايه عام ١٩٧٤ ، ان من المحال الاستمرار في السياسة التي اخذ بها طيلة الاعوام الماضية ، وان جهداً خارقاً يجب بذله لتطوير سياسة بديلة لها ، في الظروف الدولية ، التي اطاحت بالتوازن العالمي في المنطقة ، مع ذهاب مصر الى الصف الاميركي ذهاباً متعاطفم الوضوح والنتائج ، والظروف العربية التي وان لم تقطع علاقات السعودية مع سوريا ، فانها جمنتها واضعفتها ، بعد ان قطعت علاقات سوريا بمصر ، وهددت باقامة محور عراقي - مصري قد يمتد ليشمل الاردن والفلسطينيين ويثير المتاعب في لبنان ، البلد المجاور لسوريا ؛ وفي الظروف الداخلية ، التي رأى النظام نفسه فيها معزولاً عن شارع سياسى جديد ، لوكل امره الى الشيوخ والتجار كى يحولوه الى رأى عام يدعم السلطة ، فاذا بهم يحولونه الى جمهور راغب في القتال وحمل السلاح ، وقد تم تنظيم اقسام واسعة منه بدهاء ومهاره ، ونسجت لصالحة صلات وروابط عربية ودولية . في بداية عام ١٩٧٥ ، كان الاسد يقف على حافة الهاوية ، تمسك به خيوط واهيه من بقايا علاقات دوليه وعربيه ، وتعيته على تجاوز ازمته علاقات داخلية سلطوية اساسا ، بينما كان وضعه العربى يتردى ووضع النوى موضع شكوك كبيره وجديه ، ووضع الداخلى ينذر بانفجار هاسم .

منذ منتصف عام ١٩٧٥ ، ستشهد السياسة الخارجية للسلطة السورية تغييرا كبيرا ، ادخلها في مرحلتها الثانية ، وجوهرها العمل على اخراج مصر من العالم العربى يأتى ثمن كان ، ومهما كانت الوسائل ، وان اقتضى الامر الاستعانة بالعراق ( وهو ما حدث بالفعل قبل وخلال مؤتمر بغداد ) ، ثم السعى من جديد لايعاد العراق بدوره عن العالم العربى ، وخاصة منه القضية الفلسطينية ، وتحويل سوريا الى ما وصفه احد دعاة النظام ، عضو القيادة القطريه عبدالله الاحمد ، بـ « مغزل تنسج عليه السياسة العربية » ، يملك القسم الاكبر من القوة العربية المواجهه لاسرائيل ، فان تمكن من وضع يده على لبنان والمقاومة الفلسطينية ، واجتذب الاردن اليه بالترغيب او التهريب ، وامن علاقات امنية متوازنة مع اسرائيل ، واقلع عن اثاره موضوع الجولان ، فانه سيفلح في الوصول الى سلام امر واقع معها ، وسينجح في اخذ موافقتها على اطلاق يده ضد حركة المقاومة الفلسطينية وفي لبنان ، مقابل خدمات امنية يقدمها لها ، تلعب

دورا هاما في اقتناع القادة الاسرائيليين بتفادى اية مجابهة معه ، ما دام مركزه المحوري في العالم العربي ليس موجها ضدها ، بل ضد القوتين الاساسيتين الخطرتين عليه وعليها ، وهما مصر والعراق ، وما دام سيضع نفسه عمليا في خدمة امنها وتحت اجنتها ، وسيطوى الى فتره طويلة جدا صفحه الصراع العربي ضدها ، ليحل محله من الان فصاعدا صراعات عربيه - عربيه لها في نشوبها مصلحة جد حيوية .

كان النظام السوري يعتقد انه اذا ما انجز النظام السوري هذا كله ، فانه هو الذي سيضع السعودية تحت رحمته والذي سيحدد سعر سياساته وتحالفاته معها ، الذي سيختلف قطعاً مع تعاضل قوته وتعزز موقعه ، عندئذ لن يكون للزامه التي واجهها نتائج سلبية بالنسبة لوجوده كنظام ، وان كان لها نتائج كارثية بالنسبة لسوريا ، البلد الذي سيتحول عمليا الى حليف للعدو الذي يحتل اراضيه ، وسيصبح البلد الذي يطوى صفحه الصراعات معه ليفتح صفحه الحروب الاهلية الداخليه في البلدان العربيه والحروب العربيه - العربيه ، والذي ستعيش سلطته بقدر ما يموت العرب ، وستصبح مهمتها الاساسية القتال ضد ابناء امتها ، والاستناد الى اسرائيل كقوة رادعه لخصومه .

لتحقيق هذه المخطط ، كان لا بد من وضع سوريا في حالة تعارض غير مسبوقه مع العراق ووضع اليد على الفلسطينيين او سحقهم . فاسرائيل لا تقبل اقوال السلطة السوريه كضمانه لمستقبلها ، بل تطلب افعالا جليه وياتره ، واهم هذه الافعال على الاطلاق ان تكبر سوريا حيال العرب فقط ، وان تعاركهم بما يؤدي الى اضعافها تجاه اسرائيل . لذلك كان لا بد من وضع سوريا في تعارض عدائي مع العراق والفلسطينيين ، لكون العراق هو عقها الاستراتيجي والفلسطينيين رأس حربيها الضاربة ؛ ولان التعارض العدائي بينها وبينهما يضعفها بالفعل ، ويتركها تحت رحمة اسرائيل . وقد كسر الاسد رأس حرية القوه السوريه ، حين شن عليها حربا لا ترحم باسم « الموقف المبدئي من تحرير فلسطين » وحطم علاقته بمعقه الاستراتيجي باسم « الموقف من ثوره ايران الاسلاميه التي كانت ستحصر فلسطين » . ووضع الاسد سوريا بالفعل وما زال في تعارض عدائي مع هاتين القوتين ، اللتان كان يفترض ان تتكامل قوتها مع قواهما ، لبناء موقف جدى تجاه اسرائيل المعتديه ، لكن الاسد فرض على بلاده التعارض عوض التكامل معهما ، كي تضعف عزله العراق والفلسطينيين الوضع العربي وسوريا ذاتها ، التي ستملك بما سيتوفر لها من دعم معنوي اسرائيلي ، القوه الكافيه لاختضاع الوضع العربي لنظامها ، وهو ما سيظهر في لبنان بشكل خاص .

لقد كان موضع سوريا في مواجهة عدائيه هو شرط اسرائيل الاول اذن للقبول باستراتيجية الاسد الجديدة . اما الشرط الثاني لقبول اسرائيل بخطة الاسد الهيمنية على محيطه العربي ، فكان اضعاف سوريا ذاتها وسحق ما قد يتراكم فيها من قوة . في هذه النقطة التقى الاسد بالتيارات الاسلامية الراجعة في حسم معركة سوريا ، فقد اتفقت نوايا الطرفين على خوض المعركة الداخلية الى نهايتها . واذا كان عام ١٩٧٦ هاما بالنسبة للعرب والسوريين ، فلانه شهد دخول القوات السورية الى لبنان ، ومقتل الرائد على حيدر ضابط المخابرات العسكرية في حماه ، الذي كان يدايه الحرب الاهلية التي اشتدت مع الحرب العراقية - الايرانية ، وانتهت بدخول القوات الايرانية الى الاراضي العراقية دخولا كثيفا كانت خلاله تحتل مدينته البصرة ، بعد ان احتلت الفاو وبدا ان هزيمة العراق غدت وشيكة ، وانه ما عاد من الممكن التسامح مع العمل المسلح ، لانه يعطى فكره جد سلبي من قدره النظام السوري على ممارسة دوره العربي « في مرحلة ما بعد انتصار محور دمشق - طهران .

في هذه المرحلة الثانية ، قبلت الاستراتيجية الاسدي الجديدة المعطيات السياسية التي دافعت عنها طيلة الاعوام الخمسة الاولى من « الحركة التصحيحية » . وانتقلت من سياسة تقويم على محور عربي يعزل العراق ويحيد اسرائيل ، الى سياسة تتحالف مع اسرائيل لتحيد العراق ثم لتقضى عليه ، عبر اطالة الحرب وتغذية آله الحرب الايرانية . ومن سياسة تستند الى « الوجهة الشعب والوطنية » في وجه الاحتلال ، الى سياسة تستند الى اخراج الشعب من السياسة وسحق وحدته ، بعد ان غدا الموقف من النظام معيارا للتعامل مع القوى المختلفة ، وتم التخلي عما قاله بيان القيادة القطرية الموقتة ، الصادر يوم السادس عشر من تشرين عام ١٩٧٠ ، حول الموقف من الاحتلال كقوله سياسي عليا واساس لفرز المواقف وركيزه لاستراتيجية السلطة . الى ذلك ، فان مراضاة الولايات المتحدة غدت هي الهدف الاستراتيجي للسلطة السورية ، فاميركا تملك المفتاحين الجوهرين للمقررين للمواقف والعلاقات في منطقة المشرق ، وهما اموال النفط وقوة اسرائيل . وكلاهما ذو اهمية حيائية بالنسبة للسلطة السورية : الاول من اجل تمويل السلطة ، والثاني من اجل الابقاء عليها والسماح لها بممارسه هيمنتها العربية ، لصالحه ولصالحها ، بطبيعته الحال .

مع الانعطاف نحو موقف معاد للعرب في لبنان وفلسطين والاردن والعراق ومصر ، ومنحاز لاميركا في العلاقات الدوايه وتوضعاتها الشرق اوسطية ، ومختبئ تحت اجنحة اسرائيل في العلاقات الاقليمية ، ومعاد للشعب السوري في العلاقات الداخلية ، اطلق النظام السوري حملات من السعار اليساري ، تعارضت مائه بالمائة مع اقواله وشعاراته الليبرالية تقريبا التي

يرر بها انقلابه على السلطة السابقة ، قصارت سوريا « وطن الاشتراكية » وسمع الشعب شعار الاسد القائل « لا حياة فى هذا القطر الا للاشتراكية والتقدم » ، وتعالى لهجة امتداد بلاد السوفيات ، كما صارت الدعايات السلطوية تقول تحببا ، وعقدت معاهدته صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفياتى كان النظام قد انتقد مصر والعراق ، عندما عقدا ما يماثلها فى احوام سابقة ، الى ذلك ، فقد كثرت زيارات الاحزاب « الشيوعية والعمالية والديمقراطية » العربية والعالمية الى دمشق ، كوبا العرب وقلمه الثورة ومنارتها فى عالم عربى يزحف وينبطح ذليلا امام اميركا ، من مصر الساداتيه الى العراق الفاشى ، كما كان يقال انذاك ... الخ . فى هذا الطور من السعار اليسراوى والكسحاوى والماركسلاوى ، تم سحق الشعب بالطريقة الرهيبة التى وصفناها فى صفحات سابقة ، فاثبتت « الثورة » مرة اخرى ما كان جليا على الدوام ، وهو انها ايديولوجية السلطات الفاشية المنفلتة من عقالها ، المتثيرة بارديه عدالية وتحريرية .

كانت السياسة السوفياتى تكرر انذاك فكره بسيطه ، اخذتها عن السلطة او اخذتها السلطة عنها ، هى ان الشعب السورى تمرد لانه شعب رجعى ومعاد للحدثة ، يريد اسقاط السلطة كى يحافظ على اوضاعه التقليدية التى ينسبها التحديث الاسدى ، وكى يلتحق بمعسكر « الاستسلام » الساداتى ويعقد معاهدته شبيهه بمعاهدته كامب ديفيد . اما السلطة السورية اليسارية والثورية فتقف فى وجه هذه المخططات « الرجعية والامبريالية والصهونية » . وكانت السياسة السوفياتية والشيوعية العربية الموالية لها ، ومعها حشد كبير من الاحزاب والقوى « التقدمية » تكرر بالف لسان ولسان ان خصوم النظام فى لبنان هم مجموعة من عملاء الصهيوينى الطائفين ؟ ( كم يجب ان يكون المرء وقحا ، حتى يجد فى نفسه الشجاعة لحصر تهمة الطائفية بخصوم السياسة السورية ، بينما هى تقوم من رأسها الى اخمص قدميها على اشبع انواعه الطائفية ؛ وتصل ، مدفوعة بطائفتها العمياء ، الى حد انتقاء طلبة الجامعات على اساس طائفى . لكن السوفيات واتباعهم كانوا ببساطة عميان وكذابين ) وبما ان هؤلاء الخصوم كانوا يتغيرون من يوم لآخر ، فقد تم اتهام لبنان كله بانه عميل « للصهيوينى والامبريالية » . اما على الصعيد العربى ، فقد اشاع السوفيات وجماعاتهم مناخ الكذب نفسه ، وكرروا بون كل : السلطة السورية يسارية وخصومها يمينيون ورجعيون ، من منظمة التحرير الى العراق مرورا بمصر ، حتى ان جورج حبش بدأ محاضره له فى اتحاد كتاب وصحفيين فلسطين بالمره بالجمله التالية : قسم كامب ديفيد العالم العربى الى معسكرين : معسكر مؤيديه من رجعيين وعملاء ، ومعسكر معارضيه من وطنيين وثوريين . وقف عندئذ طالب بهراتى ورد عليه مذكرا بنموقى حكام السعدييه وجعفر النميرى ، وسأله ان كان هؤلاء من الوطنيين ام من الثوريين . حدث

شيء مماثل لهذه الميثولوجيا اليساروية على المستوى الدولي ، قصارات « سوريا » محور «  
الخشق المعادي للإمبريالية والصهيونية » ورمزا « للثورة العالمية » بقيادة الاتحاد السوفياتي  
العظيم .

انها اذن سلطة اليسارية والثورية على الصعيد الداخلي والعربية والدولية . هذه المقولة  
تكررت الالف المرات في اليوم الواحد ، الى ان غدت معيارا للحقيقة ، لم يكتثر احد انذاك لما  
كان يجري على الارض ، واهمه ما اعلنه اسحاق رابين رئيس وزراء اسرائيل في حينه من ان  
الجيش السوري قتل من « المخربين » في اسبوعين عشرين ضعف ما قتلناه منهم في خمسة  
عشر عاما . لم يكتثر احد ايضا للواقعة الزهيبه ، وهي ان الجيش السوري ارسل الى لبنان  
بحجة الدفاع عنه والحفاظ على وحدته ارضه وشعبه ، وان السلطة السورية منعت أى تدخل عربي  
في الازمة بحجة ان امن لبنان هو جزء من امنها الداخلي ، ثم وقفت تتفرج على اسرائيل عندما  
احتلت جنوبه دون ان تطلق رصاصة واحدة باتجاهها ، مستعيضة عن القتال بصراح هستيري  
يتسائل على لسان جريدة البعث : اين انتم ايها العرب ؟ . لقد ذهبت السلطة السورية المقاومة  
الفلسطينية بحجة انها تهدد وحدته لبنان ارضا وشعبا وترفض اقامه محور مقاتل معها يمتد من  
الناقوره اللبنانية الى العقبة الاردنية ، ثم عندما جاء من يحتل لبنان ( من لا يكتفى بمجرد  
تهديده اذن ) وقفت تتفرج طالبة تدخل عرب اطلقت قبل اسابيع قليلة النار على سفرائهم  
وهاجمت سياراتهم في شوارع بيروت ، لانهم حاولوا التدخل لايكاف الحرب الاهلية . لقد وضع  
الدخول السوري الى لبنان القسم الجنوبي من هذا البلد تحت الاحتلال الاسرائيلي ، وحمل  
اللبنانيون وزرا ان يتخلصوا من ثقله بسهولة الغي من طرف واحد اتفاقية الهدنة مع لبنان ،  
بحجة ان السوريين غيروا كيان البلد ، وحاولوه الى « قاعدة لهم ضد امن اسرائيل » . ( هكذا ،  
يكون الاسد قد تخلى لاسرائيل عن الجولان وجنوب لبنان في عشرة اعوام من قيادته الحكيمة )  
بينما كانت اسرائيل تتحول من طرف في الصراعات مع العرب ، الى حكم على صراعاتهم ،  
تخلق حكومات وولا « حرة » لهم ، تخدم « كحزام امنى » يحميها من جهة ، وكقاعده تنطلق منها  
للتدخل في تقرير مصائرهم من جهة اخرى . كل هذا والاسد واليسار السوفياتي يكرر ان  
السلطة السورية قد احبطت مؤامرات الامبريالية على لبنان ، لانها تتصدى « للقوى الانعزالية  
الرجعية » ، التي تريد تقسيم البلاد ، خدمة « للإمبريالية والصهيونية » . لقد وقف الاسد دون  
حرك امام من انتزع قسما كبيرا من جنوب لبنان اقام فيه نوله حاجزه وجيشا ، وضم قسما  
منه الى ارضيه ( اسرائيل ) لكنه انقض بالقابل على الفلسطينيين باسم وحدته لبنان واعمل  
فيهم الذبح والابادة ، كما انقض على اللبنانيين من جميع الاتجاهات السياسية والانتماءات

المذهبية بذريعة انهم « انعرالين رجعيين » يهدد وجودهم وحدة لبنان .

## س . ماذا كان غرض هذه الموجة من الديماغوجية اليسارية ؟

ج . منع أية مصالح عربية ، لان المصالحات العربية كانت ستقصد على الاسد استراتيجية الجديدة ، استراتيجية اقتسام المنطقة مع اسرائيل ، والتحالف معها ضد العالم العربي . ومنع أية مصالحات داخلية سورية ، لان المصالحات كانت ستقضى الى توقف الحرب الاهلية ، التي كانت عملية منظمة بدقة غرضها ذبح الشعب وابادة قواه الحية « لمانتى سنة » ، كما قال الاسد فى اجتماع للقياده القطريه عام ١٩٨٠ . لقد اطلق النظام السوري العنان للغة سياسية بالغة التطرف غرضها ايها الشعوب والجماهير المظلومة والمهزومة ان معركة العالم العربى قد وصلت اخيرا الى حدها النهائى وغدت معركة الثورة الاجتماعية الصافية ، التي تنزعها السلطة السورية وتقودها ضد جميع انواع الرجعيين . لذلك تعد المصالحات نوعا من الخيانة الثورية والوطنية ، ويعد المطالب بها خائنا يستحق الشنق ، لانه يعمل ، كون ان يدري ريماء ، لخدمة الثورة المضادة من مصر الى العراق الى افغانستان الى نيكاراغوا ... الخ . وكان غرض هذه اللغة دفع الخلافات الداخلية السورية والعربية الى حنودها القصوى ، فاهداف الاستراتيجية السورية الجديدة لم تكن ممكنة التحقيق الا فى ظروف حرب اهلية واقتتال وطنى وقومى معمم . اخيرا ، فان غرض لغة « الثورة واليسار » كان جر اوسع الجماهير الى الاقتتال ، واخفاء الاغراض الحقيقية الباعثة عليه . لقد كان مطلوبا من اللغة اليسارية اقناع بسطاء العرب ( بين هؤلاء من يظنون انفسهم « مثقفين » كبارا ) فى سوريا وخارجها ان المعركة العربية - الجارية ، والحرب الاهلية السورية الناشبة هما شرط الانتصار فى الحرب على العدو المحتل والنغمة الاولى فى سيمفونية النصر العربى على الخارج الامبريالى - الصهيونى ، وايضا احنا جنائزيا اخيرا تعزفه سلطة توصل جثة العرب وقضاياهم الى مثواها الاخير ، بالاتفاق الفعلى مع هذا العدو الخارجى ، ولغائدت العملية .

فى هذه المرحلة الثانية ، نشبت الحرب العراقية - الايرانية ، التي وقعت فى السياق نفسه ، الذى كانت السلطة السورية تأمل ان تدفع السياسة العراقية اليه ، سياق ابعاد العراق عن قضايا العالم العربى والهائلة بمشاكل وصراعات بعيدة عنها . وكان قد سبق العمل على اخراج العراق من القضايا العربية ، والحيلولة بينه وبين تأسيس حضور قوى له فى العالم العربى ، محاولة « لتوحيد » سوريا والعراق ، كان الغرض منها اقتناع بعض النواثر النافذة فى

الحكم والعالم العربي والعالم ان وحده كهذه ان تكون في صالحها ، وان الانعطاف بموقف السلطة السورية نحو عدااء جذرى مع العراق هو الشكل الوحيد للعلاقات بين البلدين ، فالعراق مخيف وسوريا ضعيفة ، « ولا يمكن ان توجد بينهما سوى حالة وحده او حالة حرب » ، كما كرر الاسد وخدام في اكثر من مناسبة . بما ان حالة الوحدة مستحيلة الان ، فلتقم بينهما اذن حالة الحرب . بعد القطيعة الجديده مع العراق قامت سياسة النظام على موقف واحد حياله له يتغير ، هو توريطة في الحرب الى اطول امد ممكن ، والعمل على انهاءه كبل . لذلك نشطت لاقناع البلدان المجاورة له بتقسيمه واقتسامه . يرجع هذا الموقف الى حسابات الاسد ، وهي ان المصالحة العملية مع اسرائيل تترك السلطة السوريه خارج مجال التحصيات العربية ، باستثناء التحدى العراقى ، الذى هو تحد خطير . فاذا ازلت السلطة هذا التحدى ، تحكمت المنطقة العربيه المحيطة بها ، بالاتفاق ، التفاهم مع اسرائيل ، الى امد لا يعرفه الا الله ، خاصة ان هي نجحت في وضع يدها على لبنان والفلسطينيين والاردن ، وتالت نصيبا معقولا من اموال النفط السعودى ، واصرت بنجاح على ابقاء مصر معزوله عن العالم العربى مستبعده منه .

بهذه الطريقة حول الاسد نظامه الى مغزل تغزل عليه العلاقات والمصالح العربيه ، بينما ينزل هو على المغزل الاسرائيلى ، الذى لا يتحده احد ، بعد ان تحولت سوريا من قوة عراك وصراع معه الى قوة تعمل تحت مظلة الاستراتيجية ، ضد العرب ولقائده كما ثبت في قضيه الجولان ، التى ما عاد احد يجرى في سوريا على ذكرها كى لا يزعج به في السجن ، وفي القضية اللبنانية ، التى خرجت اسرائيل منها غانمة منتصره ، دون ان تواجه بايه مقاومة عرييه او دوايه تستحق الذكر .

### **س : قلت ان الحرب الاهليه السوريه حدثت خلال هذه العقبة الثانيه من السياسه السوريه ، فاذن تمنح هذه الحرب من هذه السياسه ؟**

ج : ما كان يمكن للمراهنة الاستراتيجيه الجديده ان تنجح ، لو ان عزل مصر لم يتم ، وما كان يمكنها ان تمر ايضا ، لو ان اسرائيل قررت احباطها في لبنان . كما كان من المحال ان تحقق شيئا ، لو بقيت الاوضاع الداخليه السوريه على ما كانته الى عام ١٩٧٦ من انقسام و« ليبراليه » ( بكداش ) . ان النزوع نحو الهيمنه الخارجيه رافقه في جميع التجارب العالميه عمليه ضبط ايدى يولوجى او سياسى للصف الداخلى . اما في سوريا ، حيث اخذ الضبط الايدى يولوجى منحى يسراويا متطرفا برر استخدام السلاح ضد الشعب ، فان الضبط الداخلى كان مستحيلا دون القضاء على قسم كبير من



الاطراف المناوئة للنظام ، التي كانت قد شرعت تقدم تصورات علنية حول سلطاتها  
البديلة ، فكان الصدام معها صداما يتجاوز تصحيح هذه النظرة الجزيئية او تلك لدى هذا  
الطرف او ذاك من اطراف الصراع الداخلي ، ويصل الى الغاء احد طرفيه الغاء تاما .

لقد كانت الحرب الاهلية جزءا من تصور النظام الاستراتيجي الجديد ، الذي قام على  
الغاء موروث وحقائق الجغرافيا السياسية ، وعلى احلال عوامل ارادية في محلها . على كل  
حال ، فان السلطة زأت وضع سوريا الداخلي بمنظار خاص . اذا كانت العوامل الاقليمية  
والدولية تندرج في اطار حسابات خارجية من الصعب على السلطة السورية اخضاعها  
لاعتباراتها ، ان لم يكن من المحال ان لا تخضع هي نفسها لاعتبارات التي تملئ هذه  
الحسابات على القوى الاقليمية والدولية المعنية ، فان العامل الداخلي هو عامل ذاتي ، تستطيع  
التحكم به بالطريقة التي تحلو لها ، فان افلحت في ترتيبه وفق ما تراه ، استخدمته لتحسين  
موقفها حيال الخارج ، ولتخفيف وطأة الحسابات الخارجية عليها . هكذا رأت قيادة السلطة  
في « ترتيب البيت الداخلي » ( جملة كان السادات يرددتها كثيرا ) المفتاح الذي يتيح لها تعديل  
ميزان القوى الاقليمي والدولي غير الملائم لها ، واعتقدت انها ستستطيع الوصول الى حلول  
الخارج ، بقدر ما تحسم وضعها الداخلي ، وتتجج في فرض نفسها كجهة وحيدة عليه ،  
وستبعد الطول الوسط معه . من هنا ، كان شرط نجاح الاستراتيجية الجديدة سحق الداخل  
السوري بلا رحمة واخضاعه بلا حساب ، قبل التوجه بقوة السلطة نحو التفاهم مع القوى  
الخارجية . لهذا رافقت الاستراتيجية الجديدة سياسته « المرونة القصوى نحو الخارج والتشدد  
الاعظمي في الداخل » التي تحدث عنها عبدالحليم خدام ، فاقدام النظام ما كانت ستقدر على  
حمل مشروع فيه هذا القدر من العداء للعرب والاستجابة لحاجات اسرائيل واميركا الامنية  
والاقتصادية ، لو ان سوريا بقيت البلاد منقسمة على نفسها ، او لو فشل النظام في سحق  
خصمه الداخلي ، الذي بيننا في مكان آخر انه كان المجتمع المدني السوري بكل تجلياته .

بهذا المنظار ، الذي يرمى في المجال الداخلي ورقة القوة الوحيدة التي يستطيع التحكم  
بها واستخدامها في مواجهة الخارج ، علما بانها الورقة الوحيدة التي تتيح له امتلاك المصداقية  
المطلوبة من هذا الخارج بالذات ، قبل ان يعتمد شريكا له ، حرصت السلطة على اخضاع  
الوضع الداخلي ، وتعاطل حرصها بدما من اواخر عام ١٩٧٥ ، حين بدا جليا ان مسرح  
العمليات الخارجية القادم سيكون لبنان ، البلد المشحون اكثر من غيره بعوامل التججير ،  
والمشرح لاختبار استراتيجية الاسد الجديدة ، لاسيما بعد ان زاره بدعوه من رئيسه  
سليمان فرنجية عام ١٩٧٥ ، واطلق من شتورا قوله التي ترى في امن لبنان جزءا من امن

سوريا ، وفي امن سوريا جزءا من امن لبنان ، وهى القلوب التى يبرد بها بعد قرابة عام من ذلك ، تبخله فى لبنان .

تستحق هذه الزيادة بعض الاهتمام ، رغم ندره ما نشر عنها . فالاسد كان ، كما شرحنا سابقا ، يرى أن مصر فى سبيلها الى الخروج من العالم العربى ، وأن كلا من سوريا والعراق سيحاول احتلال موقعها . فى هذا الظرف وهذه المراهنة قام بخطوه فى اتجاه بغداد ، آملا أن يجرها وراءه بوصفه « دولة مجابهة » مع اسرائيل . فكان شهر العسل فى العلاقات السورية - العراقية ، الذى انتبه بصوره مأساويه ، عندما اكتشف الاسد أن العراق لديه طاقات عسكرية واقتصادية كبيرة جدا ، وأن سوريا هى التى ستسير وراء العراقيين وليس العكس ، فسارع الى ترتيب البديل الذى أخذ به فيما بعد ، « البديل الاسرائيلى » ، القائم على تفادى المواجهة مع اسرائيل وتلبية مطالبها الامنية فى لبنان وسوريا والقضية الفلسطينية مقابل السماح له بدخول لبنان ، ودعمه على جبهته الشرقية ، فلا يجد نفسه مضطرا لمواجهة الاسرائيليين وهو يسند ظهره الى العراق ، وإنما يجابه العراق وهو يسند ظهره الى اسرائيل . فى هذا التوجه نحو تحالف امر واقع مع اسرائيل ، لم تحاول سورية خلال السنوات الخمسة عشرة الماضية تخريبه او الانفكاك عنه ، طرح الاسد فكرة ترابط امن لبنان وامن سوريا ، واوزعت اجهزته لبعض ضباط الجيش السابقين بكتابة مقالات فى مجلات وصحف سورية حول مستلزمات امن لبنان العسكرية ، التى تمكنه من الصمود فى وجه هجوم اسرائيلى ، وحول ضروره تمركز وحدات سورية فى لبنان ، لحماية اجواء سورية من غارات الطيران الاسرائيلى . فهل تراه كان يخدع اسرائيل ، لم يمهّد لفشرب الحرب الاهلية اللبنانية والبلد فى تطبيق السياسة الجنيده التى ستحول نظامه الى مركز ثقل نظام جديد ، يلبي متطلبات السعودية فى الخلاص من وزن مصر والعراق وضغوطهما ، ومتطلبات اسرائيل فى الامن وفى التحول الى حكم على المشرق العربى ، ويجعل السلطة السورية قوه عربيه مهيمنه جديدة ؟ . ان سير الوقائع يؤكد انه لم يكن يخدع اسرائيل ، بل كان يمهّد الاجواء للحرب الاهلية القادمة ، فى لبنان وسوريا . من المعروف ان بعض عناصر منظمة الصاعقة ، المنظمة « الفدائية » المواليه لسوريا ( التى خسرت طيلة تاريخها التضالى ثلاثه « شهداء » ، مات اثنين منهم بسبب حوادث اخلاقية وفرق الثالث فى نهر الاوى بلبنان ! ) قد باشرت فى تجديد مرتزة اوروبيين وعربا ، ومارست عمليات الاختطاف والاعتقال فى بيروت منذ اوائل عام ١٩٧٥ ، كى تثير جوا من القلق والفوضى فى بلد متفجر بطبيعة الحال . من جهة اخرى ، لعب نظام الاسد لعب دورا مفتاحيا فى ايصال سليمان فرنجية الى رئاسة الجمهورية اللبنانية واقنع

ايران الشاهنشائية بتمويل الحرب الاهلية هناك . وقد دفعت ايران بالفعل مبلغا كبيرا لتمويل التدخل السوري قدره ٦٣ مليوناً من الدولارات . اقتضت سر هذه الصفقة ، حين هد قرنجة في اواسط شهر ايار من عام ١٩٧٦ العميد محمد الخولي مستشار الاسد للشؤون الامنية ورئيس مخابرات القوى الجوية بكشف الامر ، ان احجم الجيش السوري عن التدخل في موعد اقصاه منتصف شهر حزيران ، لان ذلك سيعنى ان الاسد ضالع في « مخطط فلسطيني » لتدمير القوة المسيحية ، التي كانت على وشك الانهيار آنذاك .

### س : ما هو موقع الحرب الاهلية اللبنانية من استراتيجية الاسد ؟ .

ج : من يراقب النتائج العملية ، التي ترتبت في العالم العربي وسوريا ، على استراتيجية الاسد ، منذ عام ١٩٧٥ الى اليوم ، سيجد ان جوهر هذه الاستراتيجية يكمن في نزع المشروع الطائفي الحاكم في سوريا بالسياسة الاميركية عامة والغربية خاصة ، وتحويل هذا المشروع الى رتاج الامن الاساسي في المنطقة العربية للكيان الاسرائيلي والمشروع الصهيوني ، لان ذلك من شأنه تحويل السطة السورية الى عامل بعيد الاثر في السياسات الغربية والصهيونية ، يضعه الغرب في حساباته الطويلة الامد ، ويحافظ عليه في وجه التبدلات الماثلة قد تعصف بالمنطقة العربية فيه . اما التدخل الذي اراد الاسد له ان يقضى بسوريا الى الاندماج اندماجا اعظما ضمن الاستراتيجية الغربية والصهيونية ، فكان وضع سوريا في مواجهة العرب ، وخاصة منهم العراق والفلسطينيين ، ووضوح حد الصراع العربي - الاسرائيلي وفتح باب الصراعات والحروب العربية - العربية ، التي تنقل اسرائيل من طرف في الصراعات الدائرة الى حكم فيها ومتحكم بها ، وقيام نظامه بالنور الاول فيها ، بعد ان جمد الصراع معها على حدودها السورية ، واعب دورا خطيرا في خروج مصر من ساحه الصراع على حدودها الجنوبية . الحقيقة ان الحرب الاهلية اللبنانية كانت حرب تطبيق وانجاح هذه الاستراتيجية ، فبعد اتفاقية سيناء الثانية وزياره السادات للقدس ، كانت المهمة التي تطرح نفسها على الاسد هي خلق ظروف محلية واقليمية للسلام مع اسرائيل او للحرب ضدها ( كانت الحرب هي الاحتمال الأرجح ، لان اسرائيل رفضت واسترفضت يوما اعادة الجولان ، مهما قدم لها من تنازلات ) ، فما كان من الاسد الا ان القى عنه بهذه المشكلية وقرر التخلص من الصراع مع اسرائيل بضربة واحدة ( فهل قررت هي التخلي عن الصراع ضده ؟ . ان غزو لبنان عام ١٩٨٢ يدل على انها لا تلزم نفسها بشئ حياله او حيال سواء ولا تعترف لاحد بأى حق ، مهما كانت خدماته لها ) وخلق حقل صراعات جديدة لا نهاية زمنية او مكانية لها ولا حصر للقوى

الداخله فيها ، من الممكن تفجيرها في اى وقت وفي اى مكان ، بحجة انها اشكال جديدة لصراعة الاصلى مع « العدو » ، كما يمكنه ان يتحكم بها ويديرها باقل قدر من القوة والجهد ، مثلاً يستطيع التعايش معها الى فترة غير محدوده . هذا النمط من الصراعات يقوم على وجود اطراف متنازعة تبلغ تناقضاتها حداً من الشدة يمنع اى شكل من اشكال التصالح فيما بينها ، ويحول بينها وبين استخدام الوسائل السياسية العادية لحسم تناقضاتها او للوصول الى حلول وسط مخارج لخلافاتها . ومع ان وجود طرفين محسوسى القوة يكفى لاطلاق نيران الاقتتال فى صراعات كهذه ، شريطه ان يكونا بينهما قدرا كبيرا من التعارض ، فان هذه الصراعات لا يمكن ان تستمر بالقوى التى بدأتها ، بل هى تحتاج الى تغذية دائمة ، بادخال قوى مختلفة المناهضة للايديولوجية والسياسية والاجتماعية ومتباينة الاهداف اليها ، على ان يزيد دخولها اليها من تعقدها ويحولها اكثر فاكثر الى صراعات لا حلول ولا اهداف لها ، تتطلق من نقطة ما تثبت ان تتجاوزها الى نقطة اخرى مغايرة لها تماما ، وهكذا دواليك . للوصول الى اشغال صراعات من هذا الطراز ، لابد من سياسة ذات قوس واسع جدا من الاهداف والشعارات ، يختلط فيها الطائفى بالقومى بالاشتراكى بالداخلى بالخارجى بالاجتماعى بالتحريكى ... الخ على غرار ما هو الحال فى سوريا ، حيث ترفع سلطة طائفية شعارات اشتراكية - قومية - تحريرية - ديموقراطية - ثورية - علمانية - دينية ... لآخ . اخيرا ، فان السلطة التى تريد اشغال واداره مثل هذه الصراعات الشمولية ، يجب ان تكون مفتوحة القنوات نحو جميع القوى السياسية والاجتماعية والمذهبية والطبقية ، للتمكن من استئراج كل قوة منها الى ساحه الصراع الاقتتالى عبر القناه المناسبه لها ، وكى تفعل ذلك فى اللحظة المنشورة ، فلا يخدم الاقتتال او يخف استعاره ، ويكون الهدف من الصراع هو الصراع ، وفرض القتل هو القتل ، وغاية الحرب الاهلية هى الحرب الاهلية . هذا النمط من الصراعات يتصف بصفات فريدة من نوعها . فهو يؤدى الى تضخم جميع الاطراف المتصارعة ، بينما يضمحل المجتمع موضوع الصراع ذاته ، نتيجة لما تنزله به الاطراف المقتله من اذى وتدمير وتخريب ، الى ان يدور الصراع بين اطراف لا تتصوى تحت اية هيئة اجتماعية ولا تشكل جزءا من اى مجتمع ، بل تتحول الى نفسى مجتمعها نقياً متعاطفا ، سواء تكون هذا من فئات وشرائح طبقية ، ام من طوائف ، ام عصابات وعصبيات .

بهذا النمط من الصراعات ، رشع النظام السوري نفسه للاتحاق بالاستراتيجية الاميركية - الاسرائيلية حيال المنطقة العربية والشرق الاوسط ، فبدلا من ان يعبر القوى العربية لمواجهة سياسية وعسكرية يسترد بها الاراضى السورية المحتلة ، ويساعد الفلسطينيين على استرداد شئ من حقوقهم ، ويحمى لبنان من الاطماع الاسرائيلية ، سارع الى فعل العكس ، فورط السوريين واللبنانيين والفلسطينيين في حرب كانت اسرائيل هي الرابح الوحيد منها ( ربحت الى الآن القسم الاكبر من جنوب لبنان كاحتلال مباشر ، وحوث لبنان كله الى منطقة نفوذ لها بحجة مصالحها الامنية فيه ) . فى الوقت الذى رتب فيه " خلافا " سوريا - عراقيا من طبيعة الخلافات التى أدت الى الحرب الاهلية اللبنانية ، لا يحل الا بوسائل العنف والسلاح ، واثار فى سوريا حربا اهلية أدت الى مقتل قرابة مائة ألف سوري خلال اربعة اعوام كانت نتائجها وصول المجتمع والدولة السوريين الى الحضيض ، من الناحيتين المادية والمعنوية ، واطلاق يد اسرائيل فى المنطقة بالطريقة التى تحلو لها .

فى بداية عام ١٩٧٦ ، كانت معظم الاحزاب السورية تعتقد ان النظام سيتتهى ، ان هو تورط فى لبنان . يبدو اليوم جليا ان نظام الاسد تمكن من تجاوز ازمته الداخلية والعربية والدولية ، لكونه بعث بجيشه الى لبنان ، ولان دخوله الى هناك والطريقة التى ادار بها الحرب واتاحت له الاستمرار ، رغم توطد هزيمته حيال الاسرائيليين ، والانهيار الذى أحدثه فى الصف العربى وجعله يقف مع ايران واميركا ضد العراق ، والتردى الذى تسبب به لاجتمعه ودولته ذاتهما ، ان الغرض من دخول الاسد الى لبنان لم يكن اعداد شروط عربية لمعركة مع " العدو " الصهيونى ، تلى النصر على " عملائه " العرب فى لبنان وسوريا والمقاومة الفلسطينية (كل من اخذ موقفا ناقدا لهذا الانعطاف الاستراتيجى للسياسة السورية نحو اسرائيل والاميركان ، اتهمته الاجهزة السورية بالعمالة لاسرائيل والاميرالية والصهيونية ١ ) ، بل كان التخلي التام والنهائى عن أية معركة فى سبيل تحرير الجولان والاراضى العربية المحتلة ، والاصطفاف بصورة نهائية وتامة وراء المصالح الغربية . لذلك ، فان هدف الاسد لم يكن حل مشكلة لبنان ، بل ادارتها بطريقة تكفل استمرارها لاطول فترة ممكنة ، فقصده منها كان اضعاف الجسد العربى ، واللبنانى بصورة خاصة ، وانبقى لبنان موحدا من الناحية الشكلية ، تحت الاحتلال الاسرائيلى فى الجنوب والسورى فى الشرق والشمال واليرانى فى الوسط والشرق ، لم يكن الغرض من دخول لبنان ايضا اعداد الطاقات و " احباط المؤمرات " ، بل كان مؤامرة كبرى هدفت الى استنزاف الجهد العسكرى والسياسى لسوريا ، ووضع جيشها تحت رحمة القوة الاميركية ودوايا الاسرائيلية اقليميا ، فهذا الجيش المحمى باتفاقية فصل القوات فى الجولان ، كان يجب ان يرسل الى مكان " يواجه " اسرائيل فيه ، لتستطيع هذه تسديد الضربات اليه متى

شأت ، مثلما جرى عام ١٩٨٢ ، علما بانها احجمت لسنوات طويلة عن التهرش به او مضايقته  
فى انجاز مهمته اللبنانية ، مع انه كان " يحبط " مؤامراتها فى لبنان ويقتل عملائها ويعد العدة  
لاقامة " جبهة ضدها من الناقورة الى العقبة " ، تضعها بين سندان الاردن ومطرقة سوريا فى  
لبنان ( وليس فى الجولان ! ) كما كانت تتجمع دمايات وخطب الرسميين السوريين . اخيرا ،  
فان النظام السوري الذى ارسل قواته الى لبنان تحت حماية خطوط حمراء المحددة اميركا  
واسرائيليا ، كان ملزما بتقنين ولائه العملى لحراس هذه الخطوط ، وثبت انه يتعامل مع  
اسرائيل من منطلقات رشيدة واپس وفق مبادئ وطنية او خيرات تاريخية ، وان " سلام الامر  
القائم " بينه وبين اسرائيل اكثر فاعلية ( كما قال مناحيم بين مرارا ) من سلام كامب ديفيد  
التعاقدى مع مصر ، لانه انجز عملية التطبيع مع الاحتلال وقبله كواقع غير قابل للتغيير ، بينما  
لم تطبع مصر " سلامها " مع تل ابيب الا فى اضيق نطاق ، لهذه الاسباب ، تساءل نقاد  
الخطوط الحمراء قائلين : اذا كان الاسد يقود معركته ضد من احطوا اراضى بلاده تحت حماية  
الخطوط فى لبنان ، فلماذا لا يعلن الحقيقة ، وهى انه تخلى من الجولان ، واخذ يعمل تحت  
سقف ميزان القوة الاسرائيلى " ضد اسرائيل " فى لبنان ؟ .

### س : لكن هذه المرحلة انتهت ، اليس كذلك ؟ .

ج : هذه مرحلة لا تنتهى ، فالاتفاق الامنى مع اسرائيل ، وان كان غير مكتوب ، لا ينتهى من  
طرف الاسد ، القوة الضعيفة فيه . فاذا ما خطر له ان ينهيه من طرف واحد ، او ان  
يدخل فى تحالفات مناوئة او مضادة له ، كانت تلك نهاية حكمه . انه يعرف ذلك ويعمل  
للإبقاء على الاتفاق قيد العمل . وان كانت اصورة قد تغيرت بعض الشيء فيما يخص  
علاقات السلطة السورية العربية ، وخاصة مع مصر والسعودية .

ارجو ، قبل الانتقال الى هذه النقطة ، ان اخرج قليلا على النتائج التى ترتبت على  
الاستراتيجية الاسدية ، استراتيجية اغراق العرب وانقاذ نظامه ، باتفاق ملعن او صامت مع  
اسرائيل ومن خلال العمل لخدمة اهدافه الاستراتيجية . وانبداً بلبنان :

فقد تم تدمير هجرا هجرا ، باسم انقاذه من الانعزاليين الرجعيين المتصهينين ، الذين  
تغيروا من يوم لآخر ومن معركة لآخرى ، فكان هذا المصطلح يصف حزب الكتائب ، والقوات  
اللبنانية ، وهراس الارز ، ونمور الاحرار ... الخ ، ثم صار يصف الفلسطينيين ، الذين اعن  
النظام عام ١٩٧٦ بإسنان امينه القويى لمساعد انهم يتلقون مساعدات عسكرية من اسرائيل  
غير قوات الملازم احمد الخطيب ، ثم استخدم لوصف العماد عون وجماعته ، وبعض جماعة

مصطفى سعد في صيدا ... الخ . الى ذلك ، فقد تم سحق الدولة اللبنانية باسم امن سوريا ، فصار رئيس وزراء لبنان ورئيس جمهوريتها العوبة بيد ضباط " الردع " والمخابرات السورية ، الذين لم يتركوا معارضا لهم الا حاولوا اغتياله او طرده الى خارج بلاده ، كما جرى لريمون اده واصناف ، ٧٠٠ . اللذان وجدوا نفسيهما مطرودين من وطنهما ، او لكامل جنبدلا ويشير النجيل والشيخ صبحي الصالح ورياض طه وداني شمعون ، والرئيس رينيه معوض ... الخ الذين تم قتلهم . على كل حال ، فان مأساة لبنان لم تنته ، وان كانت قد دخلت في طور من الكمون مشحون بعناصر تفجر خطيرة ، لانه اذا كانت قد تمت " تسوية " قضية بيروت من زاوية علاقتها بسلطة الدولة ، فان مشكلة الوجود السوري في لبنان لم تتم تسويتها ، وكذلك الاحتلال الاسرائيلي للجنوب ، وتداخلات القضيتين الفلسطينية واللبنانية ، وطريقة تركيب الحياة السياسية من جديد بينما القوى المسلحة ما تزال ممسكة ببنادقتها ، تقيم علاقات مع قوى خارجية مع دول كسوريا واسرائيل قد يبرز بينها تعارض مبالغ في المصالح والامداف الجزئية ، اذ ان اتفاقيهما الاستراتيجي العام لا ينفي امكانية التجاذب بينهما على هذه القضية او تلك . عندئذ ستحدث بينهما صراعات مسلحة تتم بالواسطة ، عن طريق المنظمات الموالية لهما في لبنان ، كي لا يصطدما في صراع يضعهما في مواجهة بعضهما ، ويزيد من حساسية هذا الاحتمال ان السلطة السورية تعتقد ان مصيرها في دمشق رهن بمصيرها في لبنان ، حيث يحتمل ان تخوض معركة وجودها . ويقلق السلطة السورية في هذا السياق ان اسرائيل هي التي سددت لها اكبر ضربة عام ١٩٨٢ ، بينما كانت تقدم لها الخدمات طيلة السنوات الست المنصرمة . يقلقها ايضا ان اسرائيل قد تسد لها ضربة اخرى ، اذا ما تقرر اخراجها من لبنان نهائيا ، بسبب انتقاء حاجة الاميركان الى خدماتها ورغبتهم في ممارسة هيمنتهم عليه مباشرة او عبر اسرائيل ، او بسبب الحاجة لتقسيمه واعطاء الفلسطينيين قطعة منه يقيمون عليها قسما من نواتهم العتيدة .

اما نتائج التدخل السوري على القضية الفلسطينية فليست بحاجة الى سرد . فالسلطة السرية هي التي ساعدت على اخراج الفلسطينيين من الاردن عام ١٩٧٠ ، عندما خرج الاسد على اجماع قيادة حزبه وذهب بنفسه الى منطقة درعا على الحدود مع الاردن واخذ يركل ضباط اللواء المدرع السوري ، الذي دخل في حينه الى الاردن ، امام رئيس الوزراء يوسف زعين وهو يشتتهم ويتوعدهم . ثم ان الاسد هو الذي لاحقهم في سوريا وجمد حركتهم فيها وهو الذي لاحقهم عام ١٩٧٦ الى لبنان ، بعد ان كان قد احتل موطيء قدم داخل مخيمات بيروت بحجة حمايتها من غارات الطيران الاسرائيلي . ومع ان المقاومة الفلسطينية لم تكن في حالة عراك مع السلطة السورية ، التي عرضت عليها بلسان الاسد نفسه ، وفي خطبة القاها يوم ٨ آذار عام

١٩٧٥ ، تحالفا استراتيجيا سياسيا - عسكريا ، وترتب على عرضه تشكيل لجان مشتركة لتدارس سبل تنفيذ هذا التحالف ( كان وقد فلسطين برئاسة ابو اياد ) ، فانه دخل الى لبنان كي يؤذيهم ، مع انهم ، كما اسلفنا ، لم يكون في حالة عراك او شقاق معه ، ولم يفعلوا اى شئ ضده ، ولم يكونوا في اراضى خاضعة لسيانته . وما زالت في ذاكرة الناس الالتهمة التي وجهها الى الفلسطينيين في خطاب له يوم ٨ آذار ١٩٧٦ برر به تدخله ضدهم في لبنان ، وهى انهم يريدون نزع المسيحيين ، الذين لا يمكن ان يسمح لاحد بذبحهم ، لكونهم نوعا ما امانة في عنقه ( ليس بين العرب من قتل من المسلمين والمسيحيين عددا مماثلا للعدد الذي قتله منهم الاسد ، ان الفئة الوحيدة التي لم يمسه بسوء ، وكيف له ان يفعل ، هى اليهود ١ ) وقد بدأ الاسد عملية اباداة الفلسطينيين بحجة انهم عملاء للصهيونية والامبريالية ، يرفضون دخوله الى لبنان ، الذى لا يحق لهم ان يقرروا شؤونه ، كي لا تقام جبهة من الناقورة الى العقبة ، تضمه الى الاردن ، وتحصى لبنان والاردن وفلسطين وسوريا ، وتمهد لمعركة التحرير الآتية . ( فى حديث لاحق مع جريدة " الوطن " الكويتية غير الاسد رأيه حول موعد " معركة التحرير " ، وقال ان معركته مع اسرائيل كمعركة العرب مع الاحتلال العثماني ، ستستمر اربعمئة عام . واذا كان هذا هو رأى الاسد ، فلماذا لا يسحب شعار تحرير فلسطين من التداول ، ولماذا يستمر فى قمع الشعب السوري ونهبه باسم تحرير فلسطين ؟ ) . وقد استمر فى محاولاته لوضع يده عليهم ، بالقوة تارة وبالسياسة تارة اخرى ، الى ان نجح فى شقهم عام ١٩٨٣ ، وطرده القسم الاكبر من قواتهم من لبنان ، واخراجهم من بيروت ، وتدمير مخيماتهم على رؤوسهم ومسحها عن وجه الارض . وكان قد لعب دورا شائنا فى اخراجهم من بيروت الشرقية والمناطق المسيحية ، وخاصة من مخيم تل الزعتر . يستحق الرواية فى هذا السياق ما فعله الاسد بالفلسطينيين عام ١٩٨٢ ، فقد اخبر السوفييات الرئيس ياسر عرفات خلال زيارة له الى موسكو فى شهر شباط من عام ١٩٨٢ بعزم اسرائيل القيام بغزو واسع النطاق للبنان ، وطلبوا اليه ترتيب اموره لملاقاة هذا التطور الخطير ، كما زودوه بما لديهم من ادلة تثبت صحة ما قالوه . طار الرئيس عرفات الى دمشق ، حيث حادث الاسد فيما اخبره به السوفييات ، فقال له هذا هازنا : هذه طريقة سوفياتية سخيفة لايتزانا . فقد اخبروني عشرات المرات بعزم اسرائيل القيام بعنوان علينا ، لكن اخبارهم كانت كلها اكاذيب محبوكة بغياء . اذا كنت لا تصدق ما اقله لك ، فانا على استعداد لتوقيع امر يعطيك حق الامرة على الجيش السوري ، فيما لو وقع العنوان المزعوم . اخبر الرئيس عرفات السوفييات بما قاله الاسد ، وطلب ارسال ما لديهم من ادلة تثبت وقوع العنوان ، فارسل هؤلاء جنرالا فى المخابرات السوفياتية يحمل ملفا ضخما ، قابل الاسد وبسط بين يديه ما لديهم من ادلة ووثائق ، فقال هذا محرجا : انه سيستعد للمعركة وسينسق مع



الفلسطينيين ، وإن كان لا يريد إثارة الاسرائيليين . زار الرئيس عرفات في هذه الفترة الهند وباكستان ، فوجد لدى الهند المعلومات ذاتها ، وقالت له أنديرا غاندي انها على استعداد لارسال وحدات من سلاحها الجوي الى المنطقة ، وكذلك اخبرته الباكستان ، زار الرئيس عرفات الجزائر ايضا ، فاذا بهم يبدون استعدادهم بدورهم لارسال وحدات من جيشهم للدفاع عن المقاومة ولبنان . عاد الرجل الى دمشق وأبلغ الاسد باستعداد الهند وباكستان والجزائر للمشاركة في حماية لبنان والمقاومة ، فأكفهر وجهه الأخير وأخبره أنه لن يسمح لاحد بالقتال من سوريا ، وأنه يعتبر اخبار السوفييات محض اكاذيب ، وإن كان ما يزال عند التزامه بالدفاع عن المقاومة وتفويض عرفات اصدار اوامر القتال الى الجيش السوري ، في حالة حدوث اي شيء .

ما ان غادر الرئيس عرفات دمشق ، حيث اتصل الاسد بالاميركان يخبرهم بما تنامي الى اسماعه ، ويطلب اليهم توفير سوريا من المعركة ، مقابل تعهده بعدم الاشتراك في القتال الى جانب المقاومة ، وموافقته على وصول القوات الاسرائيلية الى بيروت وطرد منظمة التحرير من لبنان والقضاء على بنيتها التحتية . في اعقاب هذا الاتصال زار فيليب حبيب سوريا مرات عديدة ، خلال زيارته لمنطقة الشرق الاوسط ، وانتهى الى اتفاق تام مع الاسد في نهاية شهر ايار ، تتم بموجبه العمليات الحربية بعيدا عن القوات السورية ، فلا تفتح القوات الاسرائيلية جبهة في البقاع ولا تضرب الصواريخ المنصوبة في لبنان ، مقابل وقوف سوريا على الحياد في معارك اسرائيل ضد المقاومة الفلسطينية ، وهو تسامح سيمجر عن نفسه في اعلان سورى يلى نشوب الحرب مباشرة يقول : ان سوريا ستزد بقدر ما تتعرض هي نفسها للعوان .

كان كل شيء قد اعد ورتب ، عندما ذهب شارون الى اميركا يوم ٢٧ ايار عام ١٩٨٢ ، والتقى بهيغ ، وزير خارجية الولايات المتحدة ، الذي طلب اليه تسليد ضربة للسوريين في اليوم الثالث او الرابع من الحرب ، " لتكون بمثابة هز اصبع في وجه السوفييات " . رجع شارون الى اسرائيل معتقدا ان هذا هو رأى الادارة الاميركية . عندما اخبر بهيغ بما طلبه هيغ ، ابدى هذا استتراه لهذا التغير المبالغ في الموقف الاميركي دون ان يعن له سؤال واشطن عن سر هذا الطلب ، نشبت الحرب اخيرا في اليوم الذي كان السوفييات قد اخبروا الرئيس عرفات به ، يوم ٥ حزيران ١٩٨٢ ، فاذا بالسلطات العسكرية السورية تصدر بيانا تقول فيه انها لن تتدخل في القتال الا بقدر ما تتعرض لعمليات عسكرية . ذلك كان اشعار الاميركا واسرائيل بان السلطات السورية تنقيد بما اتفق عليه . طلب ياسر عرفات في اليوم الاول والثاني من الغزو التدخل السوري الموعود ، فلم يرد عليه احد . ألح في الطلب والاتصال ، فقليل له ان الجيش غير جاهز بسبب المعارك التي شنتها المقاومة في الماضي ضده في لبنان . في هذه الفترة ، صدر عن

مندوب منظمة التحرير في كوريا الشمالية تصريحا يستغرب الموقف السوري ، فاذا بعيد الحليم خدام يطلب اذاعة تصريح متلفز لعرفات يعتذر فيه عما اسماه " اهانات مندوب المنظمة لسوريا وقائدها " . اجاب الفلسطينيين ان الامر ليس ملحا ، فقبل لهم ان استمرار العلاقات مع المنظمة يتوقف عليه وان على عرفات الاعتذار بنفسه للرئيس الاسد .

في هذه الاثناء ، كانت القوات الاسرائيلية تخوض معارك ضارية من اجل السيطرة على مخيمات ومدن صور وصيدا والدامور ، وكانت المقاومة تقاقل قتالا باسلا في كل مكان ، دون اى عون من سلطات سوريا .

في اليوم الرابع من الحرب ، فتح الاسرائيليون جبهة البقاع العسكرية ، ودمرت طائراتهم الصواريخ السورية في لبنان ، فوصلوا يوم العاشر من الشهر مساء الى جنوبى جديدة يابوس في سهل البقاع الشرقى ، وكانوا على وشك ان يقطعوا طريق دمشق - بيروت الدولية ، ويطوقوا اربعين الف جندي سوري يشكلون قوات " الردع " في لبنان ، مما كان سيؤدي الى وقوع معظمهم اسرى ، فتدخلت اميركا عندئذ لايكاف التقدم الاسرائيلي على بعد خمسة كيلومترات من نقطة الحدود عند المصنع . وكان الطيران الاسرائيلي قد اسقط خلال النهار مائة وسبع وثلاثين طائرة سورية بين مقاتله ومروحية ، ودمر حوالى الف دبابة ( سيق للاسد ان اعترف في حديث مع ارنو دوبروفشغريف ان سوريا خسرت خلال الساعات الـ ٣٦ الاولى من حرب تشرين " التحريرية " ١٩٦٤ دبابة . من الجلى ان هذه الارقام هي انجازات باهرة لقيادة الاسد وطلاس العسكرية ، ندر ان عرفت الحروب مثيلا لها ) . في اليوم السابق ، كان فيليب حبيب قد قصد دمشق للعمل على ايقاف اطلاق النار ، معتبرا بان الادارة ليست هي من خرق الاتفاق مع الاسد . لكن هذا كان غاضبا ، فقرر الاستمرار في القتال . عندئذ ذهب فيليب حبيب الى السفارة الاميركية وامر موظفيها ان لا يصلوه مع المسؤولين السوريين ، ولا يخبروا احدا اين يكون . في هذه الاثناء كانت القوة الاسرائيلية قد دمرت القسم الاكبر من جيش سوريا في لبنان ، وشرعت تدمر القوات التى ارسلتها قيادة الجيش من سوريا ذاتها ، ومنها اللواء ان المدرعان ١٢١ و ٤٧ ، اللذان دمرا داخل الاراضى السورية ، قبل ان يشنوا انزالهما عن ناقلاتهما . امر الاسد بالاتصال بفليب حبيب كى يأتى اليه ، فلم " يعرف احد " اين هو . الح في الطلب ، فالوقت ضيق والجيش يدمر ، لكن فيليب حبيب كان كحبة ملح ذابت في الماء . اخيرا ، بعد الظهر ، عثروا عليه وهو يحاول الاتصال هاتفيا بابنته التى تصطاف في هونولولو . رجوه ان يقصد الرئيس ، فقال لخدام : البارجة كان ضد وقف اطلاق النار ما لم ينسحب الاسرائيليون من المواقف التى احتلوها ، فما هو موقفه اليوم ؟ . فهم خدام الاشارة ،

قصرخ به ضارعا : تعال باقصى سرعة ، فنحن نقبل أى شىء .

بعد وصول الاسرائيليين الى بيروت ، طلبت السلطة السورية من المقاومة الفلسطينية مغادرة المدينة ، واتصلت بعشرات الحركات والشخصيات العربية طالبة اليها الضغط على الفلسطينيين كى يغادروا بيروت فى اقرب وقت بذريعة انقاذ المدينة من الحمار وتوفير حياة سكانها . ان نسرذ مزيدا من التفاصيل ، بل سنكتفى بالقول ان الحرب كانت سببا لانفجار ازمة جديدة بين الحكم فى سوريا والمقاومة الفلسطينية ، اكبر واطغر من جميع الازمات السابقة ، لان السلطة السورية ارادت من خلالها القضاء نهائيا على المقاومة ، فاخرجت القسم الاكبر منها بالقوة من خطوط المواجهة مع القوات الاسرائيلية الى طرابلس ، ثم حاصرتها وشرعت تصفيها ، بالتعاون مع سلاح البحرية والطيران الاسرائيلى . وكانت قبل ذلك قد شقتها ومزقت وحدتا وربتت انقلابا عسكريا منظما بداخلها وطردت قياداتها من دمشق بطريقة مهينة ، وعلى رأسهم ياسر عرفات وابو جهاد رحمه الله .

فى اعقاب اخراج المقاومة من بيروت وطرابلس ، بدأت " حركة امل " بعد ان زودتها سلطات سورية بالدبابات والمدافع ، حريا استمرت ثلاثة اعوام ضد مخيمات الفلسطينيين فى بيروت ، انتهت بترحيلهم الى الجنوب وتكديسهم فى منطقتى صيدا وصور ، تحت رحمة جيش اسرائيل خلال هذه الفترة ، كان الفلسطينيون فى سوريا ولبنان يتعرضون لصمة اعتقالات وتصفيات رهيبة ، انتهت الى زج عدة الاف منهم فى السجون السورية ، حيث مات العشرات منهم تحت التعذيب او بسبب الظروف السيئة . هذه الحملة من الملاحظات ادت الى شل الجهاز المنظم للمقاومة الفلسطينية فى البلدين ، وابعدته عن سائر الحنود الفلسطينية مع العالم العربى ، عدا فى لبنان حيث تنحصر فى شريط ضيق يتكدس فيه قرابة مائتى الف فلسطينى ، على مرعى حجر من الجيش الاسرائيلى وجيش لحد .

ان نطيل فى وصف اثار السياسة السورية فى لبنان على سوريا نفسها ، فقد انقذ التدخل السورى فى لبنان النظام من السقوط ، واتاح له الفرصة لدمج نفسه بنجاح فى التكوين العام لمنطقة ذات ثروة نفطية هائلة ورسمائل كبيرة يحتاجهما الغرب ولا يسمح لاحد بتهديدهما . هكذا تكون السلطة السورية قد كلفت نفسها بالمهام عينها ، التى اقيمت امراثيل فى سبيل خدمتها ، وتكون قد الحققت نفسها ايضا بالجهات التى اقامت المشروع الصهيونى ، وغدت بدورها رأس حرية غربية مغروسة فى ظهر العالم العربى . علما بان هذا التحول فى النور السورى تزامن مع الجهد الغربى عامة والاميركى خاصة لتركيذ وجودهما فى العالم العربى ،

بدا من اواسط الستينات ، حين شرعت اميركا تفكك وجودها العسكرى فى جنوب شرق اسيا وتحصره فى الوطن العربى . لعله لا يغيب عن بالنا دور البعث السورى فى نصب الفخ القاتل لعبد الناصر ، قبل عنوان حزيران وتخليه عنه خلاله وبعده . فثلك كانت اولى الخدمات الاستراتيجية الكبرى للغرب الاميركى - الصهيونى .

الى ذلك ، فقد شحن التدخل فى لبنان سوريا نفسها بانقسام داخلى افاد النظام منه فى توطيد طابعه الشمولى والدكتاتورى والطائفى ، ووضع البلد على مشارف حرب اهلية فعلية بين ٧٨ و ٨٢ ، وكامنة منذ ذلك الوقت . وادى الى ترويع الشعب السورى ، الخائف على ابناءه من الموت فى لبنان لى بسببه . اضف الى ذلك ان لبنان تحول فى وعى الشعب الى فلسطين اخرى ، اصابت الوجدان العام للناس بتدويع لا تتدخل ، وادخلت فى روعهم ان من الحماقة التصدى سياسات النظام فى الداخل ، لان اصقاعه ، اعداء سوريا وشعبها ، مجاورون للبلاد وقد يطبقون عليها ويسحقونها ، ان تهدد النظام فيها . هكذا اقلت ازمة لبنان وفتنتها الاهلية بثقلها على ضمير الشعب السورى ، واشعرته انه مشارك فى حرب اهلية لا تنتهى ، وان من الحماقة فتح الباب لمشاكل اهلية متجددة فى سوريا ، ترهقها اكثر مما سبق للنظام ان ارقها بالحريين الاهليين اللبناني والسورى ، وبحروبه ضد فلسطين والعراق والاردن ، وخصوماته المتشعبة التى لا تنتهى مع العرب .

الا ان الحرب الاهلية اللبنانية لعبت دورا اساسيا فى انقاذ النظام السورى اقتصاديا وخلق مصدر لا ينضب للنهب ، بالنسبة لقياداته واجهزته ومؤسساته . فلبنان المسلوب المنهوب المسروق لعب دورا كبيرا فى توطيد طبقة الدولة وتسريع تبلور قاعدتها السياسية وتوطيد مواقعها داخل سوريا . والحقيقة ان لبنان لعب دور المستعمرة بالنسبة للمتروبول ، فكانت موارده تحت تصرف محتلية من امراء العسكر الاسديين ، وكانت تجارته ومطاراته ومناذره البحرية ومصارفه ومصانعه ومزارعه وبيوته وسياراته ومطابعه وسلعه تحت تصرفهم ، يفعلون بها ما يريدون ، دون ان يجرؤ احد على الاعتراض عليهم او يفكر بحماية ممتلكاته منهم . فاخذوا ينهبون ما تقع ايديهم عليه ، وينقلونه الى سوريا ، حيث كانوا يبيعونه بالاسعار التى تطول لهم . بهذه الطريقة انتقلت قيم ومجودات تبلغ اثمانها عشرات مليارات الدولارات من لبنان الى الطبقة الحاكمة السرية وزبائنها ، وخاصة فى المنطقة الساحلية العلوية ، حيث تراكمت ثروات هائلة ، ظهرت فى موجة الرخاء وال عمران التى عمتها طيلة العقد الفاصل بين السبعينات ونهاية الثمانينات . وقد تعاملت العسكرية تاريا الاسدية مع لبنان كمزرعة يعمل فيها عبيد لا حقوق لهم هم شعب لبنان ذاته . على كل حال ، لم يتورع قادة العسكرية تاريا الاسدية عن فعل اى شىء

يقضى الى الثراء ، فكان قائد اللواء الخامس السابق العقيد على زيود ( محافظ ريف مدينة دمشق الحالى ) يهرب الحشيش بسيارته الرانج روفر العسكرية من لبنان الى حلب ، تمهيدا لارساله من هناك الى تركيا ، وكان يحنوحنوه العقيد تامر جوني ، ومثله يفعل اليوم ايضا اللواء غازي كنعان ، مسؤول المخابرات العسكرية فى لبنان ، وزعيم الشبكات المنظمة والواسعة لممارسة جميع انواع التجارات المحظورة كتجارة الهيروين ، المادة القاتلة ، التى انتشرت تصنيعها الى سوريا ذاتها ( حلب وطرطوس ) وكانت ، كزراعة الحشيش ، غير معروفة فى بلادنا .

لكنه ترتب على دخول الجيش السوري الى لبنان خلاف شديد مع العرب ، الذين تحولت القضية اللبنانية - الفلسطينية الى عنصر اضافى لابتزازهم والصراع معهم . أية ذلك ان القضية اللبنانية ، بالذيل الستى ترتبت عليها بالنسبة للقضية الاكبر ، قضية فلسطين ، قد غلت واحدة من نقاط الشد والجذب فى عالم عربى يحتاج حاجة ماسة الى الوحدة وليس الى الشقاق والنزاع . هكذا غدت القضية اللبنانية عامل تعميق للتناقضات العربية ، فاثارت زوايع الخلافات مع العراق والاردن والفلسطينيين ، ومع المصريين احيانا ، وهى القوى التى لن تستطيع سوريا فعل اى شئ لمواجهة الاحتلال الاسرائيلى بونها . ان دور سوريا فى لبنان تحول هكذا الى حرية سامة انفردت فى قلب العلاقات العربية منذ خمسة عشر عاما ونيف . بتحول مشكلة لبنان الى مشكلة داخلية سورية ، تستخدمها السلطات لقمع الشعب من جهة ولتوسيع قاعدتها من خلال توزيع خيرات ومغانم لبنان على الانصار والازلام من جهة اخرى ؛ وتحولها الى قضية تشق العرب وتعطل اى لقاء بينهم ضد اسرائيل المحتلة ، حقق الاسد نجاحات سياسته الجديدة ، التى كان غرضها الاصلى ، كما اكندا اكثر من مرة ، ضرب الداخل السوري ووضع سوريا فى حالة مواجهة مع العرب وتكامل مع اسرائيل ، وان كان تكاملا يتم من موقع الانضواء تحت هيمنتها .

## **س . لنعد الآن الى سؤالنا الاساسى : الم تنته هذه المرحلة الثانية من السياسة الاسدية ؟ .**

ج . نعم . لقد انتهت عام ١٩٨٢ ، حين دخل الاسرائيليون بانفسهم الى لبنان ، ليطردوا منظمة التحرير منه ، بعد ان انتظروا طويلا تحقق هذه المهمة على يد الاسد . فى تلك السنة سدد الاسرائيليون ضربات موجعة جدا للوجود العسكرى السوري فى لبنان ، لكن الاميركيين انقذوه فى آخر ساعة ، وتخطى البيت الابيض عن خدمات هيغ عندما عرف باتفاقية مع

شارون ، فقال ريجان في تقرير استقالة وزير خارجيته انه قام بخطى هددت نظاما معتدلا وصديقا للولايات المتحدة الاميركية في الشرق الاوسط . كما انتهت هذه المرحلة مع توقف حرب الخليج وعودة مصر الى العالم العربي ، سواء الى الجامعة العربية ام الى ما صار يسمى " مؤسسة مؤتمرات القمة العربية " مع عودة مصر الى دورها العربي ، وانتهاء الحرب العراقية - الايرانية انتهت محاولات الاسد لخراج هذين البلدين من العالم العربي وتحويل سوريا نفسها الى مركز ثقل واستقطاب وحيد للامة العربية بتموله تقود البترو دولار السعودية - الخليجية ، وتقابل به اسرائيل ، لانه سينضوى عمليات تحت اجنتها . بذلك عاد الاسد الى البحث عن دور جديد ، خاصة عندما رأى نفسه معزولا عن التكوينات السياسية الاقليمية مثل مجلس التعاون الخليجي ومجلس التعاون العربي ؛ لا دور له سوى مساومة السعودية ومصر على استخدام قوته لموازنة القوة العراقية المتفوقة ، التي شرعت تضغط على اوضاع كيانات الخليج الهشة وعلى الوضع السوري ، ورأى فيها كثيرون قوة قادرة على تحويل العراق الى مركز الثقل الاساسي للعرب ، عوضا عن مصر ، الضعيفة والفاخرة في المشاكل المعقدة لطاقتها .

في مرحلة ما بعد ١٩٨٢ هذه ، اكتشف الاسد حدود التفاهات مع الغرب ، وعرف انه كان يعمل ببنيه على هدم الهيكل الذي كان يعتقد انه يبنيه ، هيكل سوريا الاسدية " كمفزل " للعالم العربي . هكذا فهم الرجل عبر الضربة الاسرائيلية انه كان يجري وراء وهم زين له ان الاميركان يقبلون به كقوة عربية بديلة لمصر والعراق الى جانب اسرائيل ، اذا ما وضع نفسه في خدمتهم . كما فهم ان ابتزاز الغرب بالقضية الفلسطينية قد انتهى ، مثلما انتهى ايضا ابتزازه بـ " مقاومة " الاحتلال الاسرائيلي للجولان وللضفة الغربية وغزة ، بان الالتفاف على المخططات الغربية يعنى العودة عن سياسته دون اى قيد او شرط ، والتفاهم مع الفلسطينيين والعراقيين والعرب اجمعين ، وهو ما يتطلب انتهاء سياسة وضع سوريا في مواجهة امتها ، وما سيضعها حتما في مواجهة اسرائيل ، علما بان الاسد ان يستطيع استغلال موقعه الجغرافي الى جانب اسرائيل لقيادة " المواجهة العربية " ، فالعراق اقوى منه بكثير ، بينما قواه هو منهكة في لبنان ، والمدن السورية وفي قتال الفلسطينيين .

مع اكتشاف هذه الحقائق ، شرع الاسد يرى التهديد المحقق بسلطته من جديد ، بينما كان الاميريكيون يعرضون عليه دورا في حماية نفط الخليج وانتزاع اوراق منظمة التحرير من ايدي قادتها الذين تبغثوا في بلدان عربية متعددة ، واحلال قيادة فلسطينية بديلة لهم تسعى لعقد صفقة مع الاميريكيين والاسرائيليين ، كما كانوا يثبتون نياتهم الحسنة حياله في لبنان ،

يمنع اسرائيل من استئناف المعارك ضده ، رغم النور الذي لعبه في افضال اتفاق ١٧ ايار ، الذي عقدته اميركا بين لبنان واسرائيل ، وكان يراد له ان يصبح بداية لتصحيح علاقات البلدين ، تنص الى اتفاقية سلام بينهما على غرار اتفاقية السلام المصرية - الاسرائيلية .

بعد الدخول الاسرائيلي العنيف الى لبنان واتفاقية ١٧ ايار ، وجد الاسد انه اخل بحسابات التوازن الدولي في المنطقة ، وابقن ان اميركا لا تريد اية قوة اقليمية من اى حجم كان الى جانب اسرائيل ، فسارع الى تصحيح خطئه ، بأن اعطى السوفييات حق استخدام بعض المرافق العسكرية السورية كالمطارات والمرافىء الحربية وقواعد الصواريخ ، ووطد علاقاته مع القوى اللبنانية الموالية له ، التي كان يهملهما ويعاملها باحتقار الى الامس القريب ، فقامت بسلسلة من العمليات العسكرية الانتحارية ضد الجيش الاسرائيلي في كل لبنان ، اوصلته الى حالة من الذعر جعلته يعلن عبر مكبرات الصوت عزمه على الانسحاب من بيروت وغيرها من مناطق لبنان ويطالب الاهالي بالامتناع عن اطلاق النار على جنوده وضباطه وقتلهم الى ذلك ، استقدم الاسد جنودا ايرانيين الى لبنان ، وانخرط في العمليات الارهابية ضد المصالح الاورو-اميركية في مناطق عديدة من العالمين العربي والغربي ، فاتحا بذلك جبهة علنية ، ومهددا باجراء تبديل جذري في تحالفاته ، يذهب به الى السوفييات والاييرانيين دوليا ، ويضعه في حلف مع القوى المسلحة والارهابية محليا ، بما يمكنه من شن حرب شاملة ضد الغرب ، الذي يحاول ، عبر الاحتلال الاسرائيلي للبنان واتفاقية ١٧ ايار شطيه من خريطة السياسة الشرق اوسطية . في تلك الفترة ، قابل الاسد سفير الولايات المتحدة في دمشق ، باغاثيللي ، قبل مغادرة هذا الاخير للبلاد ، وابلغه ان قرار سحب الامتيازات السوفياتية في سوريا في يد اميركا ، التي قابلها النظام السوري بالود فريدت عليه بالعداء ، وعمل على مراعاة مصالحها على الدوام ، فسندت له الضربات نون انقطاع ولم تعامله كما عاملت مصر او سواها من البلدان العربية ، التي لم تقدم لاميركا خدمات تفوق الخدمات السورية . قال الاسد ايضا : انني لا اريد تحويل سوريا الى بلغاريا جديدة ، واست يابراك كارمال ، غير انني على استعداد للذهاب الى ابعد مدى ممكن في رد اذاكم عن النظام . بعد اسابيع من هذا اللقاء ، وصل الى دمشق جيمى كارتر ، ليقدر حجم التقدير الذي اصاب الاسد ويستطلع نواياه ويبين له الحدود التي تسمح الولايات المتحدة له بالتحرك داخلها ، كي لا يتخذ قرارات يملئها عليه جهله بهذه الحدود ، ويقوم بخطوات تترتب عليها نتائج قد لا يكون راغبا في حدوثها . وقد روى الرئيس الاميركي السابق في لقاء له مع اساتذة جامعة دمشق ، عقد بطلب منه ، انه رأى في الاسد ذلك الصديق القديم والمعتدل ، الذي لم تتغير مواقفه من القضايا المطروحة في المنطقة او من اميركا ، وانه طرح

عليه سؤالين عرف بعدهما انه لم يتبدل ولم يتحول الى مواقف راديكالي . هذان السؤالان هما ، على حد ما رواه كارتر : هل ترغب ، سيادة الرئيس فى اتخاذ قرارات تمس بالتفوق الاميركى فى المنطقة ؟ . وهل ترغب فى اتخاذ قرارات تدفع المنطقة الى مجابهة قد تمس بالتوازنات والعلاقات القائمة فيها ؟ . اخبر كارتر الحاضرين ان اجابات الرئيس الاسد كانت سلبية فى الحالتين ، واخبرهم ان الرئيس السورى عاتب فقط على اميركا لانها قابلت بالعداء يده الممدودة لها بالصدقة ، وسلطت الاسرائيليين عليه فى لبنان ، مع انه حيد هناك واحدة من اكثر الحركات عداء لاميروا اسرائيل ، الا وهى المقاومة الفلسطينية . كان بعض اساتذة الجامعة يستمعون الى اقول كارتر ذاهلين ، وكان هذا يعرض دون توقف ما قاله له الاسد ، معتقدا ان جميع الاساتذة من عملاء الامن ورجال السلطة .

بعد زيارة كارتر الى دمشق ، تغيرت العلاقات تغيرا جديا ، فارسل ريجان رسالة ودية الى الاسد ابدى فيها استعداده لفتح صفحة جديدة مع السلطات السورية ، ثم اتبعها ابريل جلاسبى ، ذات الخطوة الخاصة عند الاسد ( والسفيرة الاميركية التى لعبت نورا كبيرا فى نصب فخر الكويت للعراق ) بزيارات متعددة لدمشق ، قابلت الاسد خلالها مرات عديدة كل مرة ، ووصلت فيها علاقات المودة الى درجة انه اعطاها رقم هاتفه الخاص وطلب منها الاتصال به فى اى وقت تشاء بعد حين ، جندت الولايات المتحدة " حبها القلبي الصادق " ، فارسلت ، حين سقط الاسد مريضا فى اوائل عام ١٩٨٣ ، طائرة خاصة محملة باحدث تجهيزات طبية اميركية الى دمشق ، حيث اقامت غرفة عمليات طبية فى بيته الخاص ، كما ارسلت مرات عديدة اطباء اميركان ، بعضهم من اصل عربى ، الى دمشق ، كى يشرفوا على صحته .

لم تطل فترة الجفاء بين السلطة السورية والاميركان ، فقد ادى انسحابهم من لبنان الى تحسن سريع للوضاع ، والى تطبيع اوضاع المنطقة ذاتها ، التى خشيت اطرافها ان تقرض اميركا عليها حولا قد لا تتفق مع رؤيتها وتوجهاتها . من ذلك ان مناحيم بييجن ، رئيس وزراء اسرائيل فى ذلك الحين ، قال اكثر من مرة كلا ما يفهم منه الانزعاج من وجود اميركا فى الشرق الاوسط . وقد نشرت بعض الصحف الاسرائيلية اخبارا يفهم منها انه اوصى ، قبيل استقالته ، بالعمل لاجراء الجيش الاميركى من لبنان ، وباعتبار جلاء الاميركان اولى السياسة الاسرائيلية . هذا الهدف الاسرائيلى ، ان صبح وجوده ، يكون متطابقا تماما مع الهدف السورى ، الذى تركز فى تلك الايام على اخراج ما اسماء الاعلام السورى الرسمى " قوات حلف الاطلسى " من لبنان ، لان النظام كان يعلم معنى وجود الاميركان والفرنسيين فى البلد الذى اطلق منه سياسته الجديدة ، وكان يعنى اخراجه من لبنان ، بعد تكبير نور



اسرائيل فيه ، او احتكار الاميركان لانوار جميع القوى الاقليمية والدولية المعنية بمشكلته . وقد تردت انذاك شائعات تقول ان السوريين اسقطوا طائرة اميركية خلال غارة على مواقعهم في لبنان ، لان الاسرائيليين وعدوهم قبل الهجوم بالتشويش على منصات اطلاق الصواريخ السورية من قواعد ثابتة في جبل الشيخ القريب ، لكنهم قطعوا التشويش فجأة خلال الغارة ، تاركين الطائرات الاميركية فريسة سهلة للصواريخ ، التي قال السوريون انها اسقطت واصابت ثلاثة منها .

سواء كانت هذه الروايات صحيحة ام لم تكن ، فان الازمة في العلاقات الاميركية السورية قد زالت تماما بعد الانسحاب الاميركي من لبنان ، الذي سجله النظام السوري كانتصار باهر له ، لا سيما وانه ادى الى الغاء اتفاقية ١٧ ايار بين لبنان واسرائيل ، ثم تلاه مباشرة انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان .

بعودة الامور الى تصابها في لبنان ، و " بالنصر " المتحقق حيال الاميركان والاسرائيليين ، طرحت من جديد على الاطراف الاقليمية والدولية المخلفة قضية الدور السوري في الشرق العربي ، ووثقت مسألة ما اذا كان يجب ان يستعيد ملاحه وطبيعته السابقة ام لم يجب ان يكتسب ملامح جديدة ، تتفق وواقع الحال الجديد ، الذي كان يتطلب تغييرا لمحا فيه . وقد لعبت زيارة كارتر والمحادثات المتكررة مع السفير الاميركي في دمشق وزيارات ابريل جلاسبي الى العاصمة السورية للقاء الاسد على انفراد دورا كبيرا في توضيح الصورة ، رغم ان الاسد كان يضغط على الاميركيين بكل الاوراق التي في جعبته ، ليقبلوا دورا قادما له في سياسة المنطقة مماثلا في كبره لنوره السابق او قريب في حجمه منه . لكن الاميركيين كانوا يرون ان الصورة تغيرت عما كانت في اواسط او اواخر السبعينات ، وان ما كان الاسد يعد بانجازه من مهام استحق عليها دوره الكبير ، قد انجز وانتهى الامر ، لذلك عليه القبول بدور جديد ، ينهي وهم المركز السوري في سياسة الشرق الاوسط وفي الصراع العربي - الاسرائيلي ، ويبقى على دور دمشق في الخليج والنقط ، مع انه لن يعود عليه بالقدر القديم من الموارد المالية . كانت اميركا ترى اذن ان القضية الفلسطينية يجب ان تكون اولوية اردنية ، وان السياسة السورية اخلفت في تحجيم وتقييد المقاومة الفلسطينية في لبنان ، رغم ما استقرته معركتها ضدها من وقت ، ورغم المساعدة التي قدمتها اطراف اقليمية وعربية ودولية مختلفة له . كانت الولايات المتحدة ترى ايضا ان لبنان لن يترك للاسد متفردا ، وان كفالة مصالح اسرائيل الامنية لم تعد مبررا كافيا لترك لبنان له ، لانه قد يحوله الى ورقة ضغط على الغرب ، كما اثبتت الاحداث التي ادت إلى اخراج الاميركان والفرنسيين منه . اخيرا ، فان العلاقات السورية - الايرانية يجب تغييرها ايضا ، خاصة في انعكاساتها على الغرب ، أي من حيث يعدها الارهابيين .

حاول الاسد في الموضوع الفلسطيني انتزاع الورقة الفلسطينية كاملة لنفسه ، فشن حرب إبادة سياسية وجسدية على خصومه الفلسطينيين ، واستمات لانتزاع اعترافات عربية ونولية بأصدقائه منهم ، المنشقين عن المنظمة والمعادين للرئيس عرفات شخصيا . كما قاتل الاسد بيديه ورجليه ضد الاتفاق الفلسطيني - الاردني في شباط من عام ١٩٨٣ ، وضد العلاقات المصرية - الفلسطينية - الاردني في شباط من عام ١٩٨٣ ، وضد العلاقات المصرية - الفلسطينية ، التي اتاحت للمنظمة هامش مناورة عربي واسع مكنتها من التصدي بنجاح لرامي الاسد واحباطها . وقد ترتبت علي هذا الفشل حملة اعتقالات طالت جميع عناصر واصدقاء وكوادر المنظمة وحركة فتح ، بلغ عدد ضحاياها قرابة خمسة الاف شخص ، كما تقول المنظمة ، قتل العشرات منهم تحت التعذيب .

اما في الموضوع اللبناني ، فقد شدد الاسد قبضته على القوى السياسية وزاد من مساعداته لحركة امل ، التي ، تحولت الى جيش سرى سورى ، قام بدور خطير ضد الفلسطينيين واللبنانيين ، ادى الى تصفية واغتيال واختطاف وقتل الالاف ، ممن كانت حركة امل تعتقلهم في برج المشروعات الاقمية والمباني ، لصالح السلطات الامنية السورية أو بالتنسيق معها ، قبل تسليمهم لهذه السلطات اوتصفيتهم بايعاز منها . الى هذا ، حاولت سلطات دمشق احتواء الوضع اللبناني الرسمي من خلال احتواء الميليشيات الاساسية المقررة في لبنان ، فقامت بعدد ما سمي بالاتفاق الثلاثي بين نبيه برى وايلى حبيقة ووليد جنبلاط ( عن الشيعة والوارنة والدروز ، وضاح السنة ) . لكن الاتفاق احبط ، لان امين الجميل ، رئيس الجمهورية اللبنانية ، رفضه . عنيدٌ قام ايلى حبيقة ، قائد مذبحة صبرا وشاتيلا وصديق عبد الحليم خدام ، بمحاولة لاحتلال بيروت الشرقية كان خدام يقول لاصدقائه في دمشق انها ستحسم الوضع لصالح سوريا في ساعات قليلة ، فاذا بها تقفل خلال ساعات واذا حبيقة ، قاتل الفلسطينيين بامر من اسرائيل ، ينتقل الى دمشق ليستقبل هناك بالترحاب ويميش معززا مكرما ، تحيط به الميليشيا الى اسسها له السوريون ( أعداء الميليشيات ١ ) من مسيحي زحلة والبقاع ، ويعضده اعضاء حزب " وعد " ، الحزب الذي اسسه له جهاز الامن ليعيد اللبنانيين بمزيد من السماء . ( يقال ان هذا الفشل قد انهى حظوظ الاستاذ خدام في رئاسة الجمهورية ، اذا ما قبيض له ان يعيش الى ما بعد وفاة الاسد . فقد فتح الضباط اعينهم على حقيقة ان خدامهم لم يدر " الملف اللبناني " بئى قدر من الكفاءة ، وانه ساق سوريا الى نكسة مغوية بينما الاسد مريض يعانى سكرات الموت . يقول خدام من جانبها انه كان ضحية لصراعات الاجهزة ، وان مدير المخابرات العسكرية في لبنان ، العميد ( فى حينه ) غازي كنعان ، زوده بمعلومات مضللة بنى عليها بالتالى حسابات خاطئة ، بينها تقرير مكتوب يقول ان حبيقة قادر على حسم

الوضع في بيروت الشرقية خلال ست ساعات ١) . مهما يكن من امر ، فان الاختراقات على الجبهة الفلسطينية قد اكتمل بالاختراق الذي يمثله حبيقة على جبهة المارونية السياسية والعسكرية ، التي كانت تبدو حصينة وغير قابلة للاختراق . فاذا اضفنا الى ذلك الاختراق الشيعي الهام ، الذي مثلته حركة أمل ، فهنا ان الاسد كان يقاتل في لبنان بكل السبل والوسائل لمنع اى كان من تقليل دوره فيه . اذا تذكرنا الان ان أمل اعطت اغلاق الجنوب في وجه الفلسطينيين من اية فئة كانوا ( هذه مطلب اسرائيلي بالطبع ) ادركنا ان السياسة الاسدية عادت الى لعب ورقة الامن الاسرائيلي كجزء تكويني من حضورها اللبناني . وصف ضابط سوري يعرف تفاصيل العلاقات الامنية السورية - الاسرائيلية في لبنان الوضع فقال : تراعى سوريا الاعتبارات الامنية الاسرائيلية في لبنان ، وتعتبر المنطقة الواقعة جنوب طريق دمشق - بيروت منطقة امن اسرائيلية ، تتكفل باقامة بنية سياسية وعسكرية فيها تحول دون انطلاق اخطار أمنية جديدة منها على اسرائيل . بالمقابل ، تطلق اسرائيل يد سوريا في الشمال والبقاع ، وتقاسم سوريا بعض المواقف المشتركة من هذه القضية اوتلك في بيروت الشرقية .

لم تترك السلطة السورية سلاح الارهاب من يدها في هذه الفترة ، بل ضغطت به قدر استطاعتها ، الى ان نجح الاسرائيليون في تسديد ضربة كبيرة لجهاز الامنى السورى ، حين اخترقوا مخابرات القوى الجوية السورية ، الجهاز الامنى الذى اسسه الاسد شخصيا ، المسؤول عن الارهاب الخارجى والمتعاون مع جماعات ابي نضال ، بنز سرربوا اليه احد عملائهم نزار الهنداوى ، الذى يبدو انه افلح بدوره في ترتيب " خط " خاص مرتبط به داخل الجهاز ، يقال ان العقيد هيثم سعيد ، المشرف على عملية تفجير الطائرة الاسرائيلية في مطار هيثرو بلندن ، كان ، الى جانب ١٢ عضوا في الجهاز اعتقلوا معه ، من المنتسبين اليه . غير ان قروع الامن استمرت في القيام بـ " عملياتها الخارجية " ( هذا هو الاسم الرسمى للارهاب ) ، وخاصة عن طريق جماعات ابي نضال ، الذين كانوا يستلمون اسلحتهم في مطار دمشق من ضباط المخابرات السورية ، ويعيدونها الى هؤلاء متى رجعوا من الخارج ، ويحملون هويات اعطتها لهم اجهزة الامن السورية ، وجوازات سفر زودتهم بها هذه الاجهزة نفسها . كما استمرت عمليات الارهاب عن طريق لجان مشتركة تكونت مع ليبيا وايران في اواخر السبعينات ، تبادلت المعلومات والهوام ، وتقاسمت فيها بينها عديدا من المناطق ، التي نفذت فيها بصورة مشتركة او بالنيابة مهمات خاصة كعملية الطائرة الفرنسية في صحراء التبتية ، التي نفذتها المخابرات الليبية والسورية ، بالتعاون مع مجموعات سودانية ولبنانية وسورية موجودة في افريقيا .

هذه المرحلة انتهت اذن بعودة العراق ومصر الى العمل العربى ، بتوقف الحرب العراقية - الايرانية ورجوع مصر ، بمبادرات العراق ودعمه بالدرجة الاولى ، الى موقعها المتميز فى العمل العربى العام . والحال ان الاسد كان يعرف مع الثلث الاخير من الثمانينات ان الدور الذى رسمه لنفسه قد انتهى من حيث ابتدأ ، وانه مطالب من جدي برسم دور لنظامه فى السياسات العربية ، يتيح له شيئاً من الراحة بعد ان كلفته المرحلة الثانية ، مرحلة الغزل الاستراتيجى ، حرباً اهلية داخل سوريا ، وهزيمة شنعاء امام اسرائيل ، وسببت اقتتالا لا نهاية له بين سوريا واللبنانيين والفلسطينيين والاردنيين ، الذين لم تقصر الاجهزة السورية فى اغتيال ديبلوماسيهم فى كل مكان .

بعودة مصر والعراق الى العالم العربى ، وانضمامهما الى مجلس التعاون العربى الى جانب الاردن واليمن ، كان جلياً ان طورا صعباً جداً قد بدأ بالنسبة للسياسة السورية ، التى وجدت نفسها معلقة فى الهواء ، خارج اية تحالفات او كتكتلات عربية ، تعانيتها الدول العربية المحيطة بها او القريبة منها ، وخاصة منها العراق وفلسطين ، وتبتعد عنها الدول الخرى ، بما فيها تلك التى هى بامس الحاجة اليها كالسعودية ، الراغبة ابدى بتخفيف وزن العراق وضغوطه عليها من خلال علاقات متميزة معها . فى هذا الطرف الصعب ، حيث زاد الطين بلة قيام حكم العماد ميشيل عون فى لبنان ، وتحرشه المسلح اليومى بالوجود السورى ، ووقوف القسم الاكبر من الشعب اللبنانى الى جانبه ، وحصوله على مساعدات عسكرية عراقية ذات شأن . وكذلك تقاوم الازمة الاقتصادية الداخلية فى سوريا ، وازدياد التذمر الشعبى ازديادا اقلق اسلطات بصورة صريحة ، خاصة بعد سلسلة التغيرات الى حدثت فى البلدان الاشتراكية السابقة ، وعلى رأسها تغيرات رومانيا . فى هذه المرحلة الانتقالية العسيرة ، تمسك النظام بعلاقاته السعودية تمسك اليائس ، وغازل مصر وقدم لها الاشارات وابدى مظاهر الندم والتوبة ، كما حاول مد جسور الى قيادات منظمة التحرير المحيطة بالرئيس عرفات ، على ينجح فى فصلهم عنه . فى الوقت نفسه ، استمر فى التظاهر بان صلاته مع الاردن هى صلات طيعية لا تشوبها شائبة ، وانه راغب ، السلطة الشرعية اللبنانية فى حينه ، ليتخلص من هذا الخراج فى خاصرته ، الذى هدده بالتحويل الى جبهة تستنزفه فى اجواء العداء العربى العام ، وربما حوات المعركة ضده من طابعها اللبنانى - السورى الى معركة عربية لخرأجه من لبنان . فى الوقت نفسه ، اقامت السلطة السورية احسن العلاقات مع اسرائيل ، القوة الاقليمية الوحيدة القادرة على رد العرب عنها والراغبة فى ذلك ايضا ، والتى تشاركها العداء لدور مصر العربى ولقوة العراق وانتفاضة الفلسطينيين ومنظمتهم التحريرية .

الى ذلك ، عزز النظام علاقته الاميركية الى ابعد حد ممكن ، فطرد جماعة ابي نضال من دمشق دون سابق انذار ( اتجهت المخابرات الى بيوت الكوادر ومكاتب الحركة في الثالثة والنصف صباحا ، فاخذتهم واسرهم بثياب النوم الى طائرات كانت تنتظرهم في مطار دمشق الدولي ) ، وصور افرادها وهم يغادرون المطار ، ثم اعطى نسخة عن الفيلم الى المخابرات المركزية الاميركية ، وامدها كذلك بصورة للوثائق التي يملكها في اراشيفه عن هذه الجماعة الارهابية . من جهة اخرى ، شدد النظام حملاته ضد قيادة منظمة التحرير ، بحجة انها " مستسلمة " للعدو . تريد التفريط " بتضحيات الشهداء " ، وحاول اقصاه لانسخال الارتباك والبلبة والانسقام الى صفوف الانتفاضة ، وادق اسفين بينها وبين قيادتها الشرعية ، قيادة منظمة التحرير .

اخيرا ركزت السلطة انظارها على عزل العراق من جديد ، فمدت خيوطها الى دول مجلس التعاون العربي ، كاليمن ومصر ، وعززت علاقتها مع السعودية وبقيّة بلدان الخليج ، واخذت تخوفها من العراق ، وتعدّها بالعون ان هي تعرضت لضغوطه . ملثما اعادت توطيد روابطها مع طهران ، بعد الصدمة التي اصابها الاسد عند وقف الحرب دون معرفته ( كانت طهران قد تهتدت ان لا توقف الحرب دون اعلامه مسبقا ) وهو ما كاد ان يتسبب باصابتها بنوبة قلبية ، اذ بقي لفترة عاجزا عن النطق او الحركة ، كما يقول المقربون منه . بينما هي تقضى على ميشيل عون ، بالتنسيق الوثيق مع اميركا المتخوفة من العراق القوى ، واسرائيل الراهبة في تدميره .

كان الاسد يسعى هذه المرة ، في هذا الطور الثالث من سياسته الخارجية ، الى العودة بسوريا ومصر والسعودية الى تلك العلاقات التي جمعت البلدان الثلاثة في اوائل السبعينات . وترتبت عليها حرب تشرين من جهة مصر ، والمساعدات البترولية الهائلة من جهة السعودية . اما العراق ، والضغط على اسرائيل بالسعودية ومصر واميركا ، والافادة من المحور الجديد لاخذ تنازلات اميركية في موضوع لبنان ، مقابل القيام بما يشبه الهجمة النهائية ضد منظمة التحرير ، التي ستجد نفسها ، بعد توقف محادثاتها مع الاميركان في تونس وتردى علاقاتها مع مصر ، معزولة ومخنوقة ، تتبدل الاوضاع من حولها تديلا يهيمشها اكثر فاكثرا ، تعجز عن الافادة منه او مجاراته .

اذا كانت الرحلة الاولى قد انتهت الى عودة مصر الى بيت الطاعة الاميركي دون قيد او شرط ، بحجة ان اوراق اللعبة هي بيد اميركا بنسبة مائة بالمائة ، بينما حاول النظام في سوريا لعب ورقة التوازنات والتناقضات والصراعات الدولية والاقليمية والمحلية ، مع ميل متعاضم نحو

الجهة الدلابة والاففلمفة الفف رفبب مفزان القوف لصالفها ، ( فون ان فعنف فذا المفل رضوف النظام الففماففكف لكف ما ففلفه فذه الففة وانفقاء هامش الفناورة بالفسبة له ) فان المرفة الانفقالفة الفف ففاف فف اوافر عام ١٩٨٢ وفوفك ان فففف فف افامنا مع حرب الفلفب الفففة ، فشفر الفف ان النظام سففل فف المرفة القافمة ، الفف فففرها المرفة الفرفة فف سفاسفه الفارففة ، ما سفف للساداف ان ففله ، فانه سففنف مفقفه على اساس ان اوراق للعبة فف فف امفركا ، لس بسسبة مئة بالفة ، كما كان الساداف فقول ، فل فف بففها بسسبة مفون بالفة ، كما فقول وففمن فف افامنا فذه قافاة النظام السورف .

**س. قبل المفففف عن فذه المرفة ، افاف ان ففرع فففلا على الانعكاساف الفف فرفكفها فبفلاف السفاسة الفارففة ومأزفها على السلفة ففسها ، ان كان ففة انعكاساف كففه .**

ج . فمة انعكاساف كففرة فرفبف على ازماف السفاسة السورفة اشهرها واطورها ازمة عام ١٩٨٣ - ١٩٨٤ بفن سرافا الففاف ممفلة فف قائفها العمفد رفعت الاسد والمؤسسة العسكرية بفرففها ، الففش والامن ، ممفلة ففما صار فعرف بمجموعة العلفن ، وعلى رأسهم اللواء على فوفا ، رففس شعبة المخابراف العامة فف الاركان العامة ( الامن العسكري ) .

اول ما فلفف النظر فف فذه الافمة الفف ففواف الفف صراع على السلفة انها لم ففصب فقف على السفاسة الفارففة للنظام ، فل فافف فوف سفاسة السلفة فاسرها او بالفصع فوف " الفففور العام " الفف ففسفد الفف سفاسة السلفة ، وهو الفففسور الفف فففه فرفف الاسد فف اوافر السففناف ، ولعب فورا فاسما فف افصاله الفف السلفة ( قفمنا ففمنا له فف مكان افر من فذا الكفاب ) . كان رفعت الاسد ، شففف الرففس الفف اعفبر ففسه ، افاء مرض اففه ، الففم على الفجرة والفرفف الشرعم للكم ، فرف ان السلفة قف ففلف الف زقاق مسفوف ، قاففها الفف الففطورات العامة الفف مراف بها البلاد ، وان الفففور الاسف لم ففد ففلف اساسا للكم ، ولم ففد قافرا على فأمفن قفر كاف من الافماع السلفوف فوف القفافة العلفا لفبقة الفولة ، لفا ففب افافاة النظر فف او فففم فففور ففف فحل مفل ، ففلف كارفففة عامة ففسفد الفف ففازناف وسفاساف ففففة ، سواف ففمن السلفة او بففنها وبفن المففم ام فافل المففم فافه . من هنا ، فان ما ففس الفافة الفف لس سفاسة فارففة افرى ، كما فقول الكفلة الرئاسفة ، فل ارضفة سفاسفة عامة ، ففافة للارضفة القففة ، فافف بعفن الاعفبار الفففراف الفافلة فف السلفة والمففم ، وفصب فسابا ففففا لمواففن القوف فف المنطقة العربفة

والعالم ، دون ان تبيع نفسها لوهاما فارغة حول " الدور القيادي والريادي لسوريا " ، او حول " العزل الاستراتيجي " للوضعين الاقليمي والعربي . بهذا المنظار ، كان رفعت الاسد يعتقد ان ثمة حقائق جديدة نشأت في سوريا بعد قمع الحركة الشعبية والدينية عام ١٩٨٢ ، تحتم مصالحة التيارين الديني والبازارى ، ومشاركتهما في العمل العام ، باقامة سلطة جديدة تتمحور حول مركز تقيريى جديد ، لا يقبل بقيام مراكز قوى من اى نوع كان حياله او الى جانبه ؛ يضرب مختلف اجهزة السلطة وراءه ويشدها اليه بيد قوية ، فيقوم " بانفراجات " داخلية محسوبة ، تبدو في ظاهرها كعملية اطلاق للحريات ، مع انها ليست في حقيقتها سوى تغليف للطابع الاقوى والعنفى للسلطة الجديدة ، التى لن تحتاج الى استخدام العنف بصورة مكثفة ويومية ، كما تستخدمه السلطة القائمة ، التى تهدد النظام ، لكونها تضع نفسها في مواجهة دائمة مع الشعب ، وتضطره للاخذ بوسائل عنيفة متزايدة الشراسة والخطورة ، ستكون نتيجتها النهائية القضاء على النظام او اضعافه واسقاطه . من هنا اقترح رفعت الاسد احاطة السلطة بغلاف سياسى عازل ، يحول بين الشعب وبينها ويرفعها من جديد الى موقع الحكم المحايد فيما قد يجد من صراعات داخل المجتمع او بينه وبين هذا او ذاك من اطرافها ، على ان تحافظ هى على قوة اجهزتها وتتميزها بعد ان تغلف قبضتها الفولاذية بقلبان حريى . كان رفعت الاسد يسمي اذن الى وضع شرائع عازلة من قوى دينية او تجارية او سياسية او مصلحة بين السلطة والشعب ، كى ينهى المجابهة القائمة او المحتملة القائم بينهما ، ويسترد للسلطة طابعها " العام والتجريدى والشامل " ، الذى كانت قد فقدته خلال المجابهات مع الشعب ، ويحولها الى سلطة غير مرتبة ، تتدخل فى اللحظة الاخيرة وليس فى اللحظة الاولى من الصراعات والخلافات الاجتماعية او السياسية ، فتكف ظاهريا عن ان تكون سلطة هذه الطائفة او تلك ، وتغيب عن اعين الشعب وراء حجاب التحالف مع رجال الدين والتجار . فى هذا السياق ، اقترح رفعت زيادة اعداد " المستقلين " من اعضاء مجلس الشعب ، وعدد الوزراء غير الحزبيين فى الحكومة ، وتكوين هيئات مصلحة مشتركة مع اصحاب الفعاليات الاقتصادية والدينية ، تحملهم عبئا اساسيا فى اطعام الشعب وتشغيله . على ان يصاحب ذلك اطلاق سراح المساجين السياسيين بالترجيح ، بدءا بمساجين التيار الدينى وانتهاء باهل اليسار ، الذين لن تشمل " الانفراجات " احزابهم بطبيعة الحال ، وان تخف قبضة الامن عن اعناقهم ايضا ، لانهم سيقفون فى كل الاحوال العدو العام للنظام والشارع الدينى - البازارى بالمقابل ، سيكون ثمة قدر كبير من الانفراج الاقتصادى ، " يحول سوريا الى سويسرا " ، كما قال رفعت الاسد فى خطبة القاها فى انصاره بفتنق الشيرتون بدمشق فى اوائل اذار من عام ١٩٨٣ ، فالنظام الجديد لن يقيّد حريات الناس فى العمل

والاستثمار ، سواء فى الصناعة والزراعة لم فى التجارة والخدمات ، بل سيعطيهم اكبر قدر ممكن من الحرية ، كى يسهموا فى تنمية بلادهم ويقتنوا ، فى سياق تحول الاقتصاد الى اقتصاد مختلط ومشارك ، تمتلك الدولة فيه المشاريع الكبرى دون غيرها ، التى يرفض رأس المال الخاص والمشارك العمل فيها .

هذه الصورة الداخلية الجديدة من التوازنات ، ستقابلها على المستوى العربى والاقليمى سياسة جديدة ايضا ، هدفها وضع حد للوهام التى راودت عقول البعض حول دور سوريا المفتاحى فى المنطقة ، على حساب وضد مصر والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية . وهى اوهام ادت الى وضع سوريا فى غير موقعها الحقيقى ، فحملت السلم بالعرض واخذت تستقوى على الاميركان بالسوفييات وعلى السوفييات بالاميركان ، وشرعت تحمل نفسها فوق ما تطبيق حملها فى لبنان وفلسطين ، وفى الصراع العربى - الاسرائيلى ، الذى امتص طاقاتها وبدد قدراتها وصرفها عن اهدافها الحقيقية ، ووضعها فى موقع المجابهة المحتملة والفعلية حيال سائر الاطراف والقوى ، الامر الذى يشكل خطورة ما بعدها خطورة على نظامها ومصالح السلطة فيها . لذا يجب انهاء وضع المجابهة مع مصر ، بالعودة الى المحور السعودى - السورى - المصرى ، شريطة ان لا يوجه ضد العراق ، بل يجد نقاط لقاء وتفاهم معه ، مثلما سيجد نقاط اللقاء وتفاهم مع منظمة التحرير الفلسطينية ، التى ستحدد سياستها بكل حرية ، دون اى تدخل او اكراه خارجى ، وستطلب الى الدول العربية تأييدها فيما تراه ، والتى يجب على السلطة السورية الجديدة دعمها مهما كانت اختياراتها ، ما دامت هذه السلطة ستترفع عن كاهلها عبء الصراع العربى - الاسرائيلى ، وستستخدم نفوذ مصر والسعودية لتصل الى سلام تعاقدى تام مع اسرائيل ، تسترد به الجولان من الناحيتين السيادية والاقتصادية ، وان اعترفت فيه لاسرائيل بمصالح امنية تقتضى وضعه تحت اشراف دولى ، يحوله الى حاجز سيمحمى سوريا اكثر مما سيمحمى اسرائيل .

فى هذا الاطار من الواقعية ، ستعترف سوريا ان اميركا هى القوة المهيمنة فى الشرق الاوسط . وانها لا تستطيع الموازنة بينها وبين الاتحاد السوفيياتى ، بل ستعطيها اهتماما خاصا فى حساباتها النولية والاقليمية ، دون ان تقطع مع السوفييات او تضعف روابطها بهم . بكلمات اخرى : لن تلعب سوريا فى عهدنا الجديد لعبة ابتزاز هذه القوة العظمى بتلك وتلك بهذه . بل ستعترف باستحالة ان تكون مركزا للتوازن العالمى فى الشرق الاوسط ، وستقر بارحجية الدور والوجود والوزن الاميركى فى البلاد العربية . وتتصرف على هذا الاساس ، دون زيادة او نقصان ، ودون اوهام ومحاولات للقفز من فوق خيالها .



هذا التصور كان يغير تغييرا كبيرا الروابط الخارجية العامة للنظام ، التي لابد من تغييرها بالفعل ، اذا ما اريد الحفاظ على طابع السلطة الخاص ، بما هي سلطة طبقة دولة مرسلة ذات بعد طائفي غالب . لكنه كان ينطلق ، في كل الاحوال ، من واقع وجود ازمة عامة ومستعصية ، وجدت السلطة السورية في التصورات الاسدية لعام ١٩٧٠ ، وفي التعديلات التي ادخلت عليها فيما بعد ، حلولا وقتية لها ، لكنها ما عادت قابلة للحل في الاطار القديم ، لذا كان لابد من ادخال مكونات وعناصر جديدة ، عليها ، تساعد المحاكم على التخلص منها او نقلها الى طور نوعي جديد ، يمكنهم من التحكم بالوضع العامة لسوريا لعقد آخر من الزمن .

بيد ان خصوم رفعت الاسد من قادة المؤسسة العسكرية رفضوا تصوره جملة وتفصيلا ، واتهموه بالعمالة للسعودية واميركا ، لانه يقبل ، كما قالوا ، بدور صغير للسلطة السورية ، يلحقها من موقع التابع بمصر والسعودية ، ويضعها عمليا تحت سيطرة العراق والفلسطينيين . كما يضعها تحت سلطة التيار الديني والتجار في الداخل ، ويلقي بها على منزلق خطر ، لا يعرف احد الى اين ينتهي وماهي نتائجه على طبقة الدولة والطائفة . هذا التيار المناوئ لرفعت الاسد ، قال بالتمسك بالاسدية كما هي ، وبالمساومة مع القوى النوية والاقليمية والعربية والداخلية على اى تغيير يقع فيها ، لان من الخطر تقديم التنازلات دون مقابل ، لا سيما وان الاوضاع الداخلية والاقليمية والعربية لا تبرر سلوكا كهذا . كما ان من الخطا المسارعة الى تغيير سياسة ما ، بمجرد ان تبدو في الافق اشارات الفشل الاولى ، فوضع سوريا متداخل بشدة مع الاوضاع العامة للبلدان ودول عديدة داخل المنطقة وخارجها ، وفشلها يمس بهذه البلدان قليلا او كثيرا ، ومن غير المعقول اجراء التغييرات التنازلية في سوريا وحدها ، وبقاء هذه البلدان بمنأى عن اى تغيير مماثل ، فذلك يعنى تشجيع سوريا وحدها الثمن الذي يجب ان يشارك الآخرون في دفعه ، والذي يجب ان يذهب قسم منه اليها ويسخر لفائدتها ولقائدة التغيير المطلوب فيها من جهة اخرى ، انكر قادة المؤسسة العسكرية ان تكون الاوضاع الداخلية للسلطة بالصورة التي رسمتها لها رؤية رفعت الاسد ، فالولايات المتحدة ليست متفوقة على الاتحاد السوفياتي ، لا في منطقتنا ولا في غيرها من مناطق العالم . وقد اثبتت تجارب آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية ان اميركا هي التي تتراجع امام السياسة السوفياتية والثورية للشعوب الثائرة . اذا كان الاتحاد السوفياتي يأخذ موقفا دفاعيا في الشرق الاوسط ، وكان بعض العرب يتحازون الى الولايات المتحدة ، وهذا صحيح ، فان الرد على هذا الوضع يكون باقناع السوفيات بالانتقال الى موقف هجومي ، ويخوض معركة جدية ضد " عرب اميركا " ، وليس بالجرى وراء هؤلاء العرب وبالاتحاق بالعربة الاميركية .

فى هذا الاطار ، قالت المؤسسة العسكرية بالاسدية ، مفهومة كنهج معاد " للبرجوازية والرجعية " فى الداخل ، ومعاد للرجعية العربية فى الخارج ( هذا مفهوم قد يضم جميع الدول العربية دون استثناء ) ، ومعاد " للامبريالية والصهيونية " فى الخارج الاقليمى والدولى . من هنا سارع قادة المؤسسة العسكرية الى طرح المعركة مع رفعت الاسد فى الاطار نفسه الذى طرحت طبقة النولة فيه معركتها مع الشعب والمعارضة فى الفترة ما بين ١٩٧٨ و ١٩٨٢ : انه اطار اليسار واليمين ، حيث تمثل السلطة اليسار ، ويجسد خصوصها اليمين . هكذا اتهم قادة الجيش والامن رفعت بالعمالة للسعودية عربيا ، وبالتحالف مع عصابات الاخوان المسلمين داخليا ، وبالرغبة فى عقد " اتفاقية استسلام " مع " العدو " الصهيونى على غرار اتفاقية كامب ديفيد دوليا .

لقد رفض الضباط التخلّى عن الاسدية ، بل التقوا حولها ( لاغراض لها علاقة بالصراع الداخلى مع رفعت ، وبمكائنتهم المتميزة داخل طبقة النولة ) ومطالبوا رفعت ومجموعته بالالتفاف حولها ، مقابل العفو عنهم وعدم الانتقام منهم ، وذكرهم بتجارب سوريا التى اكدت على وحدة المؤسسة العسكرية كضمانة لحل ما يواجهها من ازمات . وقالوا ان الانقسام سيضيف ضعفا قد يكون قاتلا الى حالة الضعف القائمة ، التى لا مخرج للسلطة منها سوى بوحدة اطرافها انتظارا لفرصة التغيير المناسبة ، التى يجب ان تخلق لها افضل الشروط الداخلية والخارجية .

### س : كيف عبر هذا الصراع عن نفسه ؟

ج : عندما سقط الاسد مريضا وغاب عن الوعي ، اكتشف الضباط الكبار ان شقيقه رفعت ، المحيط بمدينة دمشق والممسك بمحافظة اللاذقية ، كان قد اعد نفسه لهذه المفاجآت ، وانه انجز انقلابه فى حياة اخية وكان نولة فى النولة . مثلما اكتشفوا انه اقام صلات سياسية معها احيانا كعلاقاته مع منظمة التحرير الفلسطينية والعراق والسعودية ومصر والمغرب . كما اقام شبكة من المنظمات الداخلية ، متغلطة فى الحزب والجبهة ومستقلة عنهما فى أن معا ، منها رابطة خريجي الدراسات العليا وجمعية المرتضى سينة الصيت . الى ذلك ، فان سرايا الدفاع لم تخضع فى اى يوم لرباسة اركان الجيش او لوزارة الدفاع ، بل كانت تشكلا مستقلا فى كيانه التنظيمى وموازنته وعمله . اضافة الى ان رفعت كان قد نظم علاقات متينة مع اوساط برجوازية سورية ، وخاصة منها اوساط السنة ( لم يفلح النظام فى تكوين اية فئة من رجال الاعمال العلويين ، سواء فى الصناعة او فى الزراعة او التجارة . ان رجال الاعمال فى سوريا ما زالوا مسلمين ومسيحيين ، اما " رجال الاعمال "

العلويين ، فانهم يقومون بسرقة هؤلاء ومقاسمتهم ارباحهم بقوة وسائل الاكراه والسلطة ) . هكذا اكتشفت القيادات الاسدية للمؤسسة العسكرية ان رفعت كان قد اعد انقلابه بهوء تحت انظار اخيه الكي القدرة وخلق دولة بنية جاهزة للخروج من اهاب الدولة القائمة ، وانه يطالب بالاعتراف بولائه ، بينما شقيقه غائب عن الوعي وجمهورية مهددة بالوجود الاميركي في لبنان .

عندما اكتشف قادة المؤسسة العسكرية حقيقة ما يجرى ، قرروا تلمين رفعت الاسد والتظاهر بدعمه ، ريشا يرتبون امورهم ويجمعون قوى كافية لمواجهة . هكذا اخذوا يتوافهون عليه معلنين بوضوح وصراحة انهم سيخدمونه مثلما خدموا اخيه . وانهم ، كماقال له اللواء على دوبا ، سيوفه التي سيضرب بها من شاء متى شاء . لكنه يحسن انتظار وفاة شقيقه المؤكدة على كل حال . قبل اعلان استلامه السلطة ، كي لا يبدو وكأنه متهافت على حكم لا ينازعه فيه احد . كان على دوبا يترك معسكرات قيادة السرايا في القابون ، فيسارع اللواء على حيدر اليها معلنا ولاه ، فان غادرها هول اللواء ابراهيم صافى اليها ، زائرا ومباركا ومطمئنا ... الخ . كان رفعت قد شرع يشكل وزارته في هذه الاثناء ، ويرتب علنا شؤونه الادارية كرئيس للبلاد ، فكثر ظهوره بمناسبة وبلا مناسبة في التلفزيون وكثرت صورته في الصحف ، ووزعت مئات الالف النسخ من صورة تظهره وشقيقه وهما بيتسيمان ، حتى ان وزارة الاوقاف وزعت منها الافا كثيرة في سائر انحاء البلاد . في حين كان جنوده ، المتوزعون في المطارات والثكنات والجلال القريب من دمشق او في المحافظات السورية ، يكتبون بحصى مطلى باللون الابيض شعار " لا قائد الا رفعت " ، بعد ان كان القائد في الشعارات القديمة هو اسم نوع لحافظ الاسد وليس لاي مخلوق سواه .

كان رفعت الاسد يعلن عن استلامه السلطة بالتدريج ، بينما كان قادة المؤسسة العسكرية يقيمون قيادة سرية في ستورا ، ويستخمنون قنوات خاصات في اجهزة تخاطب لاسلكية من نوع لا يمتلكه الجيش زولا بها سياراتهم ، ليقفوا على اتصال طيلة النهار والليل ، ويتابعوا الموقف عن قرب . وكانوا قد اتفقوا على عدم تمكين رفعت الاسد من السلطة مهما كلف الامر ، للاستباب التي شرحناها منذ قليل . بعد فترة قصيرة من الاستعداد والتلمين ، نقل العسكر قيادتهم الى الزيداني ، حيث مقر قيادة الفرقة الثالثة المدرعة ، المنتشرة في لبنان وشمال دمشق ، وهي فرقة يقودها اللواء شفيق فياض ، قريب الاسنين حافظ ورفعت ، الذي انحاز الى الجيش رغم وعود ومحاولات رفعت لكسبه الى جانبه ، ورغم الثلاثين مليوناً من الدولارات التي عرضها عليه مقابل انحيازه اليه . بعد فترة اخرى نقل الضباط قيادتهم الى الكسوة ، مقر قيادة الفرقة الاولى

المدركة ، الاقرب الى دمشق ، والتي يقودها واحد من اكثر الضباط الاعداء لرفعت هو اللواء ابراهيم صافي . كانت الكتلة العسكرية قد كسبت الان الجيش في لبنان ، والفرقة الاولى والثالثة ، المحيطان بقوات السرايا المنتشرة بكثافة حول دمشق ، وقوات الوحدات الخاصة بقيادة اللواء علي حيدر ، والفرقة التاسعة المنتشرة في منطقة الصنمين بحوران ، فاحس رفعت ان شيئاً ما لا يسير على مايرام ، فاخذ ينزل السرايا مدججين بأسلحتهم الى مدينة دمشق ، الى ان بلغ به الامر حدا دفعه الى انزال الدبابات الى ساحة الامويين المواجهة للاركان ، ومدفعية ميدان الى شوارع القابون . بل ان اشاعة راجت حول توجه لواء دبابات من سرايا الدفاع لمهاجمة القصر الجمهوري ، لائقاء القبض على حافظ الاسد لو تصفيته . وقد قيل في حينه ان الرئيس الاسد ذهب لملقاة الدبابات بصحبة ابنه باسل ، وانه واجه الجنود والضباط وامرهم بالعودة من حيث جاؤوا وانتظار اوامره . كما قيل ان احدى وحدات المدفعية تلقت امرا بقصف القصر الجمهوري ، لكنها ترددت وخافت ولم تنفذ الامر . على كل حال ، فان شعب دمشق كان يتفرج حائراً على المظاهر المسلحة ، ويستغرب ما يسمعه حول خلافات بين الجيش ورفعت الاسد تكاد تزج البلاد في حرب اهلية يقوم بها الجيش نفسه ضد السرايا والعلويون ضد بعضهم . وقد شاهد الناس الافا من جنود الوحدات الخاصة وهم يحتلون اسطح المباني المرتفعة المطلة على الاركان العامة ووزارة الدفاع ، وخاصة منها المبني المشرف على الاركان من ساحة الجمارك ، حيث ركز رجال الوحدات اسلحة رشاشة وثقيلة ، وانتشروا في مدينة معرض دمشق الدولي بالالاف ، بعد ان لقتهم رؤسائهم شحنة مكثفة من التحريض ، قالت لهم ان رفعت الاسد تأمر مع السعوديين والاميركان على الرئيس ، وانه يريد التصالح مع اسرائيل ، ليكمل المخطط الذي فشل الاخوان المسلمون في فرضه على سوريا ، وان فشل الهجوم على السلطة من الخارج قد تبعه الان هجوم عليها من داخلها ، عبر الاختراق الضطيري ، الذي اسمه رفعت الاسد

بالمقابل ، كان رفعت يتهم خصومه بالعمالة للسوفييات ، ويقول ان موضوع السعودية والاميركان ليس سوى اكلوية يلفقونها به ، مع انهم قبضوا جميعهم حصصا كبيرة من المال السعودي . وهند بتشر ارقام المبالغ التي تلقاها كل واحد منهم عن طريقه شخصيا ، ثم كشف اسرار المساعدات التي وصلت الى السلطة بقضله ، وتساءل في خطاب القاء في فندق الشيراتون في بضعة مئات من انصاره : اذا كان من يتلقون المساعدات من السعودية عملاء ، فلماذا قبلوا مالها طيلة السنوات الثلاث عشرة الماضية ؟ في النهاية اتهم رفعت خصومه بالتضحية بالبلد علي مذبح اناثياتهم الضيقة ومصالحهم الشخصية ، وقال انه سيحاسبهم ، ان قيض له الوصول الى الحكم ذات يوم .

اخيرا ، وبعد تشكيل غرفة عمليات في السرايا للاشراف على انقلاب يوصل رفعت الاسد الى السلطة على انقراض شقيقه ، الذي اخذ يعتبره ضعيفا لا حول له ولا قوة ، يتلاعب ضباط الجيش به كما يلذ لهم ، ويفعلون ما يريدونه دون استشارته ، اندفع الاخ الصغير الى هجوم نهائى على مواقع الاخ الكبير ويطانته العسكرية ، التي كانت قد اعنت جميع الترتيبات الضرورية لسحق العميل السعودى ، كما شرعت تلقية ، فى هذه الاثناء دخل السوفيات على الخط ، فزار الجنرال كبير الخبراء فى الجيش الرئيس الاسد فى قصره ، مؤكدا دعم الاتحاد السوفياتى له فى صراعه ضد اخيه ، ثم ظهر فى تلفزيون دمشق مع الرئيس المريض فى مشهد لا سابقة له ، اذا رفع قبضته فى الهواء واخذ يطوح بها فوق رأسه علامة التصميم على العراك ، وتهيدا لعنوا .

فى هذه المرحلة ، كانت قيادة الجيش قد نقلت مركزها من جنيد الى الاركان العامة ، المحروس بالاف جنود الوحدات الخاصة . كانت خطة رفعت الاسد الانتقالية قد اكتملت ، فاذا هى فى منتهى البساطة ، تقوم على حضوره لاحتفالات الثامن من اذار فى مدرج جامعة دمشق ، والقائه خطابا يعلن فيه الغاء الاحكام العرفية واطلاق سراح المساجين السياسيين ، وحل الحكومة وتكليف الدكتور ابياد الشطى بتشكيل حكومة جديدة ، وذلك بعد ان يعلن تسلمه رئاسة الجمهورية بالوكالة برسم من شقيقه ، ريثما يستطيع هذا ممارسة اعماله بصورة اعتيادية . هذه الخطة البسيطة احبطها الامن بخطة ابسط منها ، اذ امر اللواء على نوبا ، الذى كانت مخابراته قد نجحت فى تسريب عناصر وتجهيزات تقنية متطورة الى مركز قيادة وتخطيط السرايا المحيط برفعت الاسد ، وعملت بالخطة قيل ايام من تنفيذها ، يقطع الارسل عن قاعة الاحتفالات بالجامعة ، وهكذا كان ، فاحجم رفعت عن القاء خطابه ، ووجد رجاله ، المنتشرون فى شارع بيروت ومعرض دمشق النولى القرييين ، انفسهم مطوقين ببضعة الاف من عناصر المخابرات والوحدات الخاصة ، فلم يستطيعوا الحركة بنورهم .

انهارت خطة الانقلاب ، وانهار معها انصار رفعت فى السرايا ، الذين وجدوا انفسهم عرضة لموجة اعتقالات وتحقيقات لا ترحم ، طالت عددا من قائلتهم ، الغرض منها الاعلان عن هزيمة رفعت بصورة تامة ، بعد ايام من حسم امر رفعت ، اصدر الاسد مرسوما بتعيينه نائبا له لشؤون الامن والقوات المسلحة ، ثم اضطر تحت ضغط الضباط ، كما قيل انذاك الى اخراجه من البلاد ، باتجاه موسكو فى البداية يصحبه شفيق فياض وعلى حيدر ، ثم باتجاه باريس منفردا ، بينما عاد الجنرالان المطرودان الى سوريا ، حيث استقبلا استقبال الابطال فى كل مكان زاراه . هذه النهاية كانت تعبيرا عن الضعف الذى اصاب مواقع الاسد نفسه بهزيمة شقيقه ، وهو الضعف الذى مكن القيادة العسكرية من اتخاذ قرار بحل سرايا الدفاع واخضاع

قواتها السابقة لقيادة الأركان العامة للجيش وتخفيف حجمها وتسريع بضعة الاف من عناصرها ( معظمهم تحت سن السادسة عشرة ، جندهم رفعت الاسد ليزيد عدد قواته ! ) .

### سي . ماذا عنت هزيمة رفعت ؟

بج . رغم أن الاسد اقام سلطته على وحدة عناصرها ومكوناتها ، المفصلة عن المجتمع من جهة ، وعلى خضوعها له خضوعا غير مقيد من جهة أخرى ، فإن تصوره لعمل السلطة قام ايضا على موازنة مكوناتها المختلفة ، ووضعها في مواجهة بعضها ، للتحكم بها جميعا ، واخضاعها كلها لرقابته . هكذا كانت مهمة السرايا حماية " الثورة " اى تحييد الجيش والتحكم بحركة ضباطه وقواه المختلفة ، فيما لو اقلت زمامه من ايدي الاسد . كما كانت مهمة الجيش بدوره التحكم بالسرايا ، بينما مهمتهما معا التحكم بالوضع الداخلي ، بمنع نشوء فراغ سلطة كالذى نشأ بعد هزيمة حزيران وترك دمشق تحت رحمة اول مجموعة منظمة سترالود اعضائها فكرة الاستيلاء على الحكم . بهذه الطريقة فى التحكم بقوى السلطة ، التى تجعل كل طرف من أطرافها رقيقا ورادعا لأطرافها الأخرى ، امكن للأسد التلاعب بجميع العناصر والحالات التى واجهته او التى اراد تصفيتا او تحجيمها او تقييدها . غير ان القوى الاساسية التى ادار لعبة التوازن والتناقض فيما بينها كانت هى الجيش وسرايا الدفاع على الصعيد العسكرى ، والحزب ورابطة خريجي الدراسات العليا وجمعية المرتضى على الصعيد المنسى .

باختفاء سرايا الدفاع ، التى استلمت الاسد فى الدفاع عنها وعمل المستحيل للحفاظ عليها ، فاقترح على هيئة الضباط اعادة تدريبها وتسليحها ، ثم تحجيمها وتصغيرها ، ثم ربطها به شخصا ، كى لا ينتزع كبار الضباط منه ورقة التحكم بهم ويحولوه الى اسير سلطة لا سند لها سوى مؤسستهم العسكرية الموحدة ، لكن الضباط رفضوا اقتراحاته كلها ، ولم يوافقوا الا على الحاق قسم صغير منها بالحرس الجمهورى ، الذى حاول الاسد منذ ذلك الوقت بناءه وتطويره وتسليحه وتوسيعه ، ليحله محل سرايا الدفاع ، ويتكمن من خلاله تحجيم وضبط الجيش ، ويعد انتاج لعبة التوازنات القديمة ، التى لم يالف او يعرف غيرها . بالقضاء على سرايا الدفاع ، وحل جمعية المرتضى ورابطة خريجي الدراسات العليا ، تبدلت العلاقات ضمن السلطة تبديلا جليا ، فبدلا من الصورة القديمة ، حيث الجيش والسرايا يشبهان جواوين يجران عربة مقودها هو المخابرات العسكرية ، التى يمسك بها الرئيس كى يوازن حركة الجواوين فلا يطيحان بالعربة او يذهب كل منهما فى اتجاه ، نشأت صورة جديدة لعربة يجرها حصانان هما الجيش والامن العسكرى الى حيث يريدان ، بعد ان اعفى جواد السرايا من مهمته ، وصار سائقها عاجزا عن التحكم بحركتهما ، بسبب عدم وجود تناقضات جديدة بينهما ، يمكنه

استغلالها للتلاعب بهما . لقد انفرط اثن عقد التوازنات القديمة السلطة ، فاتجهت انظار وجهود الاسد نحو اعادة انتاج التوازن القديم ، الذى تاح له امتلاك سلطة غير مقيدة ، بتكبير الحرس الجمهورى مرة ، وخلق تناقضات يشق بها صف الضباط مرة اخرى ، كالتناقض الذى اثاره بين المجموعة العسكرية واللواء شفيق فياض ، حين امر بتوزيع ابنة رفعت الاسد من ابن شفيق فياض ، والتناقض الذى اثاره بين الضباط تعيين قائد الفرقة التاسعة اللواء عدنان بدر الحसन رئيسا لفرع الامن السياسى .. الخ .

هل يمكن القول الان ان الاسد يقف وحيدا فى مواجهة المؤسسة العسكرية بفرعيها الجيش والامنى ؟ . نعم ، الى حد ما . فهو لم يعد قادرا على التصرف بحرية ، كما فى السابق . وقد شكك لاكثر من واحد من زواره قائلا : انه ما عاد يملك صلاحيات مقرررة فى النولة ، وان اوامره لا تنفذ فى كل الحالات ، كما انه ما عاد يعرف كل ما يجرى فى البلد ، لانهم لا يطلعونه على ما يحدث فى جميع الحالات . مهما يكن من امر ، فان الكتلة العسكرية ، الملتفة حول على نوبيا وابراهيم صافى وعلى حيدر ، ما تزال متماسكة وفعالة ، وهى تمسك بالقسم الاكبر من قوى المؤسسة العسكرية غير انه من المبالغة القول : ان الاسد غدا وحيدا واسيرا للعبة يمارسها العسكريون علمه او من وراء ظهره ، فهذا ليس مطابقا للواقع اوصحيا باى حال من الاحوال . يدل على ذلك ما شاع ذات يوم فى دمشق حول اجتماع عقده الضباط فى مقر على حيدر بالقابون لتفقوا خلاله على الامتناع عن تنفيذ اى امر يصدره الاسد ، اذا كان سيمس بموازين القوى الناشئة فى البلاد ، او سيثير التناقضات او الخلافات بين اعضاء الكتلة العسكرية القائدة للجيش . وعلى تنفيذ ما عدا ذلك من سياسات ورغبات ، لان للاسد رصيذا عربيا ونوليا كبيرا يمكنهم الافادة منه ، كما له سمعة داخلية مرعبة لابد من استغلالها لابقاء الشعب فى حالة من الخوف . الى ذلك ، اتفق الضباط ، كما قيل فى حينه ، على الموافقة على رجوع رفعت الاسد ذاته ، اذا ما قبل العودة بشروطهم ، اى كقائد فرقة تتساوى قيمته مع قيمة اى قائد فرقة اخرى ، وليس رئيسا محتملا للجمهورية ، وأمرأ ناهيا وقائدا لسلح خاص ولوحدات مستقلة عن الجيش والاركان العامة .

مستغلا الحاجة اليه ، يبدو ان الاسد قد اخذ يبنى مواقفه داخل المؤسسة العسكرية ، فوسع الحرس الجمهورى الى ان بلغ قرابة ثلاثين الفا ( فرقة معرزة ) ، كما امر بتأسيس فرقتين عسكريتين جديتين عين لهما قائدين من الموالمين له فى الجيش . الى ذلك ، فان الاسد مازال مسيطرا سيطرة واسعة على السياستين الخارجية والداخلية ، يوازن بهما القوة العسكرية للضباط او يحيدها ، ريثما تتاح له الفرصة لاحداث تبدل ما فى الصورة الراهنة لعلاقات السلطة ، التى تقيد كثيرا حركته ، كما ظهر فى ازمة عبد الرؤوف الكسم ، رئيس الوزراء

السابق ، الذي كان الاسد يستخدمه لاستفزاز المؤسسة العسكرية - الامنية وتشويه سمعة كبار قادتها ( كان الكسم يروى لمن يقابلهم اقااصيص لا تصدق عن قساد الضباط ، الذين يهربون البضائع من لبنان بالهيليوكبتر ، ويعملون في التجارة اكثر مما ينصرفون الى تدريب وحداتهم ، ويتاجرون بالاراضي والعقارات ... الخ . وقد طلع الكيل لدى الضباط منه وانتقوه كثيرا ، غير ان الاسد حماه ، فما كان منهم الا ان استغلوا حادثة ضبط موظفو الجمارك خلالها بضائع مهربية من لبنان في سيارات تابعة للعماد مصطفى طلاس وزير الدفاع ، ففقد فرع الحزب العسكري في الجيش اجتماعا في مقر العماد طلاس ( هذا الاجتماع كان الاجتماع الاول منذ عام ١٩٧٠ ) قرروا فيه الاتصال بالرئيس وابلاغه رغبة الجيش الجماعية باعفاء الكسم من منصبه كرئيس للوزارة . اتصل طلاس بالاسد قائلا : ان الكسم يتهم وزير دفاعك وقائد جيش التصحيح والتحرير بالتهريب مع انه ليس بحاجة الى التهريب ، فليده صلاحية اتفاق مبالغ تصل الى ٢٤ مليارا من الليرات سنويا . اعفى الاسد الكسم من الوزارة ، ثم حاول تكليفه بتشكيلها في اليوم التالي عندئذ اتصل اللواء ابراهيم صافي به هاتفيا ليقول له : اذا شكلت وزارة جديدة ، فلا تخرج من بيتك الا بعد ان تودع زوجتك واولادك . اعتذر المسكين عندئذ ، فعينه الاسد رئيسا لمكتب الامن القومي ! ) .

عندما نشب الصراع مع رفعت الاسد ، قال العارفون في دمشق بخبايا الامور : ان نوعا من تقسيم العمل قد تم انجازه داخل الدولة ، فاخذ العلويون الجيش والامن ، واخذ السنة الادارة والحزب . قيل ايضا ان العماد علي اصلان هو الذي استلم قيادة الجيش والامن ، بينما اعطى عبد الحليم خدام قيادة الادارة والحزب ، وبالتالي منصب رئيس الجمهورية القادم ، شريطة ان يأخذ بعين الاعتبار وضع الجيش والامن الخاص . بعودة الاسد هذا التقاسم الوظيفي ، قهل اعطى ضباط الجيش والامن للاسد السياسة وفرقة عسكرية خاصة به هي الحرس الجمهوري ، وابقوا لانفسهم ( ليس لعل اصلان ابن عمه الاسد ، بل لعل نوبا ، ابن العشيرة المنافسة لعشيرته ) الجيش والامن ؟ هذا ما ستبينه الايام .

س، نعود الى السياسة الخارجية ، بعد هذه الرحلة الجانبية التي عرجنا فيها على الآثار الفطيرة التي تركتها لزمة السياسة الخارجية للنظام في الرحلة الثالثة على اوضاعه وعلاقاته الداخلية. ماهي علامات هذه الرحلة الرابعة، التي تلت ما اسميته مرحلة الانتقال ، مرحلة ما بعد الغزو الاسرائيلي لبيروت ؟ .

ج ، هذه المرحلة الجديدة بدأت مع انفراط التحالفات العربية ، التي تكونت بعد توقف حرب الخليج ، نتيجة لدخول القوات العراقية الى الكويت في الثاني من آب عام ١٩٩٠ . انها ،



بالنسبة للنظام السوري ، مرحلة بالغة الأهمية والحساسية ، تلوح فيها فرصة حقيقية للقضاء على العراق ، الخطر الأكبر الذي يهدد وجود السلطة وهيمنة الطائفة العلوية على سوريا ، ويندفع النظام السوري فيها الى الانقضواء دون قيد او شرط تحت المظلة الاميركية - الغربية - الاسرائيلية - الرجعية العربية ، على هذه القوى تتجوز الهمة وتريحه من خطر كان يتفاقم ويكبر ، مع ان قدرة النظام علي مواجهته منفردا كانت تتناقص بمرور الايام .

في هذه المرحلة نجح النظام في العودة الى علاقاته القديمة مع مصر والسعودية ، لكنه ما عاد يستخدمها لحماية نفسه من اسرائيل ، او للمساومة بها مع الولايات المتحدة حول اراضيها المحتلة ، بل هو ينضوي في خلالها تحت حماية اميركا واسرائيل ، وليس لديه من مطلب سوى قتال " الحلفاء " ضدنظام العراق الى النهاية ، ولو كان ثمن ذلك سحق وتصفية العراق ذاته والاجهاز على شعبيه . تراهن السلطة السورية على القضاء على العراق ، لانها تأمل ان يعنى الاجهاز على منظمة التحرير ، التي سيسهل عندها اخراجها من التكوين الاستراتيجي الجديد للمنطقة والعالم ، حيث ستمثل سوريا والسعودية ومصر المنطقة العربية ( ستكون السعودية تحت احتلال عسكري اميركي ومصر تحت كابوس الجوع والانفجار الداخلي ، الذي يقول حكامها ان احدا لن يخلصها منه سوى اميركا ، وستكون سوريا تحت رحمة اميركا وحذاء اسرائيل ) وستمسك اميركا بعرب المشرق ، واسرائيل بمفاتيح الحاضر والمستقبل العربي ، عقب الهجرة اليهودية الموسعة من الاتحاد السوفياتي وبلدان اوربا الشرقية ، التي ستودي حتما بما بقي من عروبة فلسطين وبوجود بعض البلدان العربية كليبтан والأردن . ان النظام السوري لا يرجع هذه المرة الى حلف سعودي - مصري ، بل هو يعود الى تحت النير الاميركي - الاسرائيلي مباشرة ، فمصر اليوم ليست مصر ١٩٧٠ - ١٩٧٤ ، بل هي مصر كامب ديفيد والجوع والتسليخ الاميركي . كذلك ليست السعودية اليوم سعودية ما قبل وما بعد الطفرة النفطية ، بل هي بلامحتمل . الى ذلك ، فان سوريا الاتية لن تكون سوريا ١٩٧٠ - ١٩٧٤ ، بل ستكون سوريا التي فقدت عمقها الاستراتيجي ممثلا في العراق ورأس حريتها الضاربة ممثلة في الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير . فهل يراهن الأسد في الطور المقبل علي الانفراد مع السعودية بالمنطقة الشرقية من العالم العربي ، وهو انفراد يأمل ان تقبل اميركا واسرائيل به كامر واقع ، مقابل قيامه بدور خائمه وانصوائه تحت جناحهما ؟ في هذه الحالة ، يطرح نفسه السؤال التالي : **لماذا يعطيه الاميركيون والاسرائيليون ما رفضوا اعطائه اياه في فترة وجود القوة العراقية - الفلسطينية؟** ولماذا يقبل الاسرائيليون والاميركيون في الطور الاتي بوجود قوة

**سوريا العسكرية ، اذا كانت السلطة السورية ستحتوى بهما ؟ . هل**  
**سيقبل الاسد ، في الطور القادم ، بالانضمام تحت أجنحة ميزان القوى**  
**الأميركي - الاسرائيلي في المنطقة والعالم ، وهل يدفع بقواته للقتال**  
**ضد العراق مقابل قبولهما الأبقاء على نظامه ؟ .** هذا هو الجواب الوحيد ،  
الذي يمكن ان يفسر السياسة الاممية في أزمة الخليج الراهنة ، لكنها تتعارض في قسم منها  
اشد التعارض مع الخطاب السياسي للنظام ، ولأنها كان يجب ان تثير لديه خوفا رهيبا من  
نتائجها عليه ، سيما وان اسرائيل لن تسمح بالحفاظ على اوضاعه وقواه الحالية ، اذا ما تم  
القضاء على القوة العراقية ، وان تلزم نفسها حياله بأى شيء لا تبرره موازين القوى ذاتها ،  
وستحواله الى نظام تابع لها بكل معنى الكلمة .

يخلق الاسد في هذه المرحلة الخطيرة من سياسته الخارجية شروط استمرار نظامه ، في  
ظروف الانهيار العربي العام ، الذي سيجرب على القضاء على القوة العراقية ، اذا ما تم  
القضاء عليها بالطبع . كما يخلق شروطا لحماية هذا النظام ، فيما لو بقي العراق او خرج  
سليما من المعركة الحالية . في الحالة الاولى سيكون النظام السوري عبدا ذليلا للغرب  
واسرائيل ، وفي الحالة الثانية سيكون عبدا اذل لهما ، سيتحول حتما الى رأس حربة بيدهما  
ضد ما سيكون قد تبقى من بلاد الرافدين . انه لم يعد يسعى الى كيفية معينة في العيش بل هو  
يسعى الى العيش بحد ذاته ، مهما كانت الظروف والشروط مجحفة او مثقلة ، ومهما كان حجم  
الاذى الذي سيلحق بسوريا وبشعبها وتاريخها ومستقبلها . لقد امسك الاسد بالسلطة بحجة  
تحرير الاراضى العربية والسورية المحتلة ، وها هو يستمر فيها باعتباره رجل الاصطلاف مع  
الغرب واسرائيل ، التي ما تزال تحتل اراضى بلاده وتقتصب حقوق الفلسطينيين الوطنية . فهل  
هناك ما يظهر لمساوية وقشل سياساته اكثر مما يظهرها هذا الانعطاف ؟ . وهل هناك سياسة  
اشد سوءا من سياسة تتجه ضد مصالح بلادها العليا وتماشي اعدائها ، نكاية بنظام سياسى  
تتصارع معه ، كان لسان حالها يقول : على وعلى اخرتى ، ومن اجل اعدائى ، يارب ا . ان  
تدمير العراق لصالح حلف سورى - مصرى - سعودى حالى لا يعنى القبول بهذا الحلف في  
المستقبل كحلف قوى وذى صوت مسموع في قضايا بلدانه ، هذا اذا صح اعتبار العلاقة  
السورية - السعودية - المصرية ضد العراق حلفا بالمعنى الايجابى للكلمة ، ولم نعتبرها انسياقا  
وراء الامبريالية الغربية ، ولقاء بينها وبين العدو الصهيونى ضد بلد عربى يملك بالفعل امانية  
خوض معارك ناجحة من اجل الحق العربى .

**س : ذكرت منذ قليل اتهام الكسب للضباط بالفساد ، فما هى قصة**  
**الفساد في النظام السورى ؟ .**

٨ • يكون المواطن في نظام من الطراز السوري موضوعا لسياسة اقسادية لا تنقطع او تتوقف وهو يتعرض لمفاعيل الافساد والفساد ، ايا كانت الطبقة او الشريحة التي ينتمي اليها ، كما ان المجتمع والدولة يتعرضان لهذه السياسة بنورهما .

ترتكز سياسة الافساد ، وهي الوجه الايجابي والفعال للفساد ، الى تشجيع الافراد او الطبقات او الشرائع الاجتماعية والسياسية او المنتسبين الى اجهزة السلطة المختلفة على اقتطاع قسم من الداخل الوطني بعد وصوله الى الخزينة العامة ، ما كان بوسعها الحصول عليه ، لو ان الامور كانت تسير سيرا قانونيا في الدولة . كما ترتكز الى تشجيع وضع اليد علي حصص من الفائض الاجتماعي قبل وصولها الى الدولة ، والتصرف بها بحسب التقديرات الذاتية لمن حصلوا عليها بصورة غير قانونية ايضا . هذا التشجيع يأخذ اشكالا متنوعة من حالة لآخرى ، ويتفاوت عائدته بتفاوت قرب من يمارس الفساد من اجهزة الدولة القمعية ومن الطبقة المهيمنة ؛ لكنه يرتكز دوما على شكل ما من اشكال لاعادة انتاج هذه الطبقة ، يدخل في اطار ممارساتها وخططها السياسية والعملية ، والفساد سياسة مبررة ونمطا طبيعيا من انماط التعامل مع الدولة والاموال العامة ، لا يسأل بسببهما احد . يقول آخر : ان سياسة الافساد ، والفساد المترتب عليها ، لا يكونان خروجا على المألوف " القانوني " لعمل السلطة ، بل يشكلان جزءا عضويا من سياستها الاجتماعية ، يراد بهما التدخل بطريقة " عملية " ، اى غير قانونية ، في اعادة توزيع الدخل الوطني من خارج اقليمها المألوف في الدولة المرسلة ، من اجل انتاج توازنات سياسية - اجتماعية على مختلف مستويات علاقة السلطة السائدة بمكوناتها وبالمجتمع .

قلت في مكان آخر ان بقاء الاقنية الداخلية للسلطة المرسلة مفتوحة امام صعود عناصر من الفئات والطبقات الاجتماعية ، هو سر استقرار السلطة وتوازنها النسبي عندما لا تكون هذه الاقنية مفتوحة بقدر يكفي لاستيعاب الراغبين في دخولها ، وتبقى قطاعات اجتماعية وازنة خارجها ، تزداد الحاجة الى الافساد ، وتكون مهمته ضيق قسم من الداخل الوطني الى القطاعات والشرائح الموجودة خارج اقلية السلطة ، يربطها بالتوازنات والسياسات السلطوية ، ويحولها الى مكون عضوي من مكوناتها ، بان يدمج القطاع المجتمعي الذي تنتمي اليه بالسلطة ، وان يقي مكانيا خارجها او لم يدخل اليها . في هذه الحالة ، تتلاقى حركة ضيق العائدات النقدية والعينية الي خارج السلطة ( الفساد والافساد ) مع حركة استجلابها من خارجها ( نهب المجتمع او التسول في الخارج ) وحركة توزيعها على القوى الداخلية في قوامها الخاص ، وتتصافر هاتان الحركتان في تصفيح السلطة من داخلها وخارجها ضد من قد يعرضونها للاخطار .

ثمة جانب سياسى للفساد ، فهو يلعب دورا اساسيا فى اخراج الافراد والشرائح الاجتماعية من عالم السياسية ، لكونه الثمن الذى تشتري السلطة المرسله به السياسة من المجتمع ، والنظام الذى تستعمله فى الحفاظ على موازين القوى القائمة بينها وبينه ، وفى الابقاء على حقها السياسى بعيدا عن اى تأثير مجتمعى ذى وزن ، وبصورة خاصة تأثير الطبقة الوسطى الاجتماعية لا مفر اذن من اعتبار الفساد جزءا هاما ومتميز من سياسة سلطة الدولة المرسله ، يسهم فى ادامة هيمنة طبقة الدولة العليا على السياسة ، بحيث يمكننا القول : ان قبضة الطبقة المهيمنة على المجتمع والسلطة ستضعف بقدر ما تضعف قدرتها على افساد المجتمع والسلطة معا .

عندما لا تعترف السلطة بحقوق دستورية او قانونية ل احد . وتوزع الدخل الوطنى على من ترى فى كسبهم سياسيا حاجة حيوية لها . فان القسم الاكبر من النشاط الاقتصادى يوجه نحو اىصال الثرى الى عناصر قوى تلعب دورا اساسيا فى الحفاظ على وحدة السلطة ، واعادة انتاج الاجماع حول مركزها المقرر . بذلك يكون غرض السياسة الاقتصادية ومنطلقها هو افساد المجتمع والدولة معا ، وتتم عملية توزيع الدخل الوطنى فى اقلية محددة ، علما بان هدفها يكون على الدوام انجاز فعل مساند لفعل القمع والارهاب ، بتحديد المجتمع دون الحاجة الى استخدام العنف ضده .

#### س : كيف تم تطبيق هذه السياسة الانفسادية فى الواقع ؟ .

ج : يخلق مجال غير قانونى لتوزيع الدخل الوطنى ، واعتبار مستلزمات السياسة السلطوية المعيار الاساسى لهذا التوزيع ، وتمكين فئات معينة من الاستيلاء على ما لايحق لها وضع ايديها عليه قانونيا قبل او بعد وصوله الى الحزينة العامة ، او قبل او بعد وصوله الى اصحابه الشرعيين . كذلك بتشجيع ابتزاز المواطنين والاستيلاء على ممتلكاتهم او اموالهم مقابل تقديم خدمات لهم يلزم القانون بتقديمها مجانا لان الدولة تدفع لمن يقدمونها راتب ثابتة مقابل قيامهم بها . . . الخ .

سنقتصر فيما يلى حديثنا على ذكر بعض امثلة الفساد الفاضحة ان التى غدت موضوعا لاحاديث الناس . لكننا نود قيل ذلك التاكيد على ان الرشوة غدت جزءا تكوينيا من الوظيفة العامة ، وفى احيان كثيرة غايتها ، وان انجاز اعمال المواطنين يتم فى معظم الاحوال مقابل رشوة محددة فى حالات كثيرة بدقة ، وخاصة فى القطاعات الحكومية القريبة من الانشطة الصناعية والزراعية والتجارية والمالية والعقارية . . . الخ . من امثلة ذلك ان الحصول على

تأشيرة خروج يكلف ٢٥ ليرة سورية ، وعلى جواز سفر او هوية شخصية لشخص يلاحقه الامن ما بين ثلاثة الاف وخمسة الاف ليرة سورية ، ويكلفان شخصا عاديا ما بين ثلاثمائة وخمسمائة ليرة سورية كذلك فان رشوة رخصة البناء هي حوالى خمسة الاف ليرة ، اذا كان كل شئ قانونيا ، وقد تصل الى مليون ليرة بالنسبة للمعاملات غير القانونية اما بالنسبة لرخصة الحصول على اسمنت او حديد او خشب من مؤسسات الدولة فهي قرابة مائتى ليرة لطن الاسمنت والى ليرة لطن الحديد ، اذا كانت المعاملة قانونية ، واخضاع ذلك اذا كانت غير قانونية . . . الخ . هناك قصة تستحق ان تروى فى هذا الصدد ، تدور حول مهرج حديد من لبنان . هذا الرجل كان يشتري الحديد فى لبنان ويحمله فى سيارات للجيش السورى ، تنقله مساقيل رشوة معينة الى مدينة حمص فى وسط سوريا ، حيث يبيعه او ينقله من هناك الى دمشق ، حيث السعر اعلى . ذات مرة اوقف دورية للشرطة العسكرية سيارة تحمل ١٣ طنا من الحديد ، وطلبت اليه خمسة الاف ليرة سورية ، مقابل ان تكتب محضر مخالف يقول ان ما وجد فى السيارة حديد هو ثلاثة اطنان فقط ، وهى كمية يسمح له القانون بدفع غرامة عنها والاحتفاظ بها . دفع الرجل المبلغ وواصل طريقه الى دمشق بعد ان ابلفه رجال الشرطة العسكرية ضرورة العودة الى حمص صباح اليوم التالى للمثل امام قاضى تحقيق عسكرى اعطوه اسمه كى يحكم عليه بدفع غرامة الحديد المهرب وينتهى الاشكال ، قبل المدينة لوقفته دورية للجمارك ، فقالوا له انه لا يستطيع دفع غرامة الاطنان الثلاثة ، لان القانون لا يسمح بدفع غرامة الا من طن واحد . فأتخذوا منه عشرة الاف ليرة وكتبوا محضر يقول انهم وجدوا بحوزته طنا واحدا من الحديد المهرب . ثم اعطاه رجال الجمارك اسم مأثور مستودع فى حمص يعطيه ورقة رسمية بانه سلمه اطنان الحديد الثلاثة المذكورة فى محضر العسكرية . وطلبوا اليه العودة الى دمشق ظهر اليوم التالى كى يمثل امام احد قضاة المحكمة العسكرية ( اعطوه اسمه ورسالة له ) ويحكم بدفع غرامة طن واحد فقط من الحديد . واصل الرجل طريقه بالحديد الى احد مستودعاته فى غوطة دمشق . انزله وسافر الى حمص ، حيث اعطاه امين المستودع وثيقة رسمية تقول انه سلم المستودع الحكومى ثلاثة اطنان من الحديد عصر اليوم السابق ، فحكمه القاضى بالبراءة من ضبط الشرطة العسكرية ، مقابل عشرة الاف ليرة دفعها له . وثلاثة الاف لامين المستودع . انطلق الرجل الى المحكمة فى دمشق ، التى حكمت به حوالى ثلاثة الاف ليرة عن طن الحديد الذى هربه . هذا الشخص ، ربح من اطنان الحديد المهربة من لبنان قرابة مائة وخمسين الف ليرة سورية ، رغم الرشاوى التى دفعها فى حمص ودمشق . وقد روى الحكاية ردا على من يشكون من بطء وبلادة الجهاز الادارى السورى ويتهمونهم بالبيروقراطية .

عندما مرض الاسد عام ١٩٨٣ ، صدر مرسوم باعتبار القادة العسكريين حكاما عرفيين على المناطق التي تنتشر فيها قطعاتهم فاستغل هؤلاء ما يمنحه لهم وضعهم « القانوني » الجديد ، لوضع يدهم على مصادر اضافية للثراء الشخصى . من امثلة ذلك قضية ضاحية صحنايا السكنية ، التي وضعت بعض قادة الجيش النافذين فى مواجهة مع عبد الرؤف الكسم ، رئيس وزراء سوريا السابق . فقد اتفق اللواء ابراهيم صافى ( حاكم المنطقة العرفى ) واللواء على حيدر قائد الوحدات الخاصة مع محافظ ريف دمشق على زيود ( الذى رأيناه يهرب الحشيش والهيروين من لبنان الى حلب بسيارة الرانچ الزوفر العسكرية الخاصة به ، عندما كان قائدا للواء الخامس فى لبنان الشمالى ) على اصدار قرار مخالف للقانون ينص على تحويل ٢٣٠ دونما من الاراضى الزراعية الى اراض للناء ( ثمة فى سورية مرسوم جمهورى يمنع البناء فى الاراضى الزراعية ) تقام عليها ضاحية سكنية تضم قرابة ١٣٠٠ وحدة سكنية فضمة تباع للسطبة الجديدة ، على ان يتقاسم الثلاث المبانى التى ستشاد وفق حصص معينة ( عند القسمة ، حصل على زيود على ٢٤٠ مسكنا ، وتقاسم اللواءان صافى وحيدر بقية المبانى ) . قبل تصديق رئيس مجلس الوزراء على قرار تحويل هذه الاراضى الزراعية الى اراض البناء ، كانت جرافات اللواتين قد شرعت تحفر ارض المبانى الجديدة وتضع الاسس لها ، لاعتقادهما ان الكسم سيوافق بصورة آلية على الصفقة . لكن هذا رفض الموافقة لان المنطقة زراعية شحيحة المياه ، سيتسبب بناء هذه الضاحية الكبيرة ( اسمها ضاحية افياء ) فى ازمة مياه حقيقية ستصيب حوض دمشق كله ، تنهى الرقض الى علم اللواتين والمحافظ ، فشنوا حملات كلامية شعواء على الكسم ، اتهمته بالطائفية وبالعداء للملويين ، الذين كان قد اخرجهم جميعهم من رئاسة مجلس الوزراء ( هذا الكلام صحيح ، كما اتهمته بالاتفاق مع تجار البناء لعرقلة الاعمال العامة والحيلولة دون السماح للمواطنين ببناء بيوت لهم . فما كان من الكسم الا ان سرب ملف القضية الى رئيس تحرير جريدة الثورة فى حينه محمد خير الوادى ، الذى اوعز لاحد محرريه بالتلميح لها والاشارة الى بعض خلفياتها ، على ان يكون نص التلميح تهديديا تفهمه الجهات المعنية . بعد ايام من نشر تلميحات الجريدة ، استدعى المحافظ على زيود المحرر ، فعتقه وشتته واتهمه بمحاولة تخريب الجهود العمرانية الجارية على قدم وساق فى الضاحية الجنوبية لدمشق ، وهى جهود سيقيد منها بسطاء المواطنين ، والملح الى انه سيسعى لاعطائه منزلا فيها بسعر مخفض ، ان هو اقلع عن التدخل فيما لا يعنيه ، مشيرا الى ان القضية اكبر منه ومن مديره معا ، وانه يحذره من عواقب سلوكه ، بدافع حرصه عليه . خاف المحرر والمديد فاتصلا بالكسم ، الذى طلب اليهما نشر قسم من الملف لىون ذكر الاسماء ، والتركيز على قضية شح المياه ، وعلى رقض وزارة الاسكان للملف برمته ، لانها لم ترخص لاحد

بالبقاء اصلا . بعد ايام قليلة ، اقتحم القواع صافى وحيدر اجتماعا فى مكتب وزير الاعلام السابق ياسين رجوح ، قريب اللواء ابراهيم صافى ، ليقولا لمدير جريدة الثورة انه يخاطر بحياته ، اذا استمر فى التعرض لعلى زيود المحافظ النشط الذى حول دمشق وريتها إلى جنة قال المدير أن زيودا يخضع نفسه ولا يخضع المحافظة ، وأنه قاسد ومرتش ، يملك ٢٤٠ عقارا من بيوت ضاحية الفخياء التى خالف القانون وسمح ببنائها فى اراض زراعية . اسقط فى يد الضابطین ، فقالا انهما ليسا متاكدين من صحة هذه المعلومات، لكنهما لا يصدقانها ، نظرا للتاريخ الناصع للرجل ( يعد زيود واحداً من افسد لصوص سوريا الاسدية الفرقة فى الفساد ، التى تعج عجا باللصوص ) . بعد ايام من هذه الحادثة اشنتت الحملة على الكسم كثيرا ، واكتشف نقاده ان زوجته يهودية ، واستنتجوا من ذلك انه لابد ان يكون على علاقة بالحركة الصهيونية ، ثم نبشوا ضده حكاية قديمة طلبت وزارة السياحة فيها طباعة خرائط ثقافية وسياحية عن سوريا ، فاذا باحدى هذه الخرائط تظهر موقع كنيس يهودى على الفرات ، فقال الضباط ان الكسم اراد الايحاء بان سوريا يهودية التاريخ ، تحت تأثير زوجته ، التى اتهموها بالقيام بنشاط صهيونى فى سويسرا ، وطنها الام اخيرا بلغت الحملة ذروتها ، عندما وجدت جثة احد اقارب الكسم مهشمة وعمرية قرب قبر النبی صالح على طريق الزيد ابنى . فى هذا الاثناء كان الكسم قد نجح فى ايقاف البناء ، واخذ يروى للذهاب والغاوى خلفيات الحملة عليه ، فقرر الضباط رفعها الى الرئيس الاسد ، كى يبت بها ، بحجة انه البانى الاول ، الذى لا يمكن ان يامر بايقاف مشروع قيد البناء ، لمجرد ان المنطقة ستنتقل الى الماء .

هناك قصة اخرى اشد للدهشة من هذه . انها قصة الاسلحة التى هربتھا ايران الى بلدان الخليج العربی ( السعودية والكويت والامارات ) من لبنان عن طريق سوريا ، بواسطة اجهزة الامن السورى المختلفة .

ذات يوم من شعر تموز من عام ١٩٨٧ جاء وزير الداخلية الكويتي الى دمشق وطلب مقابلة الرئيس الاسد . خلال اللقاء ، عرض الرجل على الرئيس ملفات وثائق رسمية حول تهريبات كبرى للأسلحة ، اوصلت ١٢ الف قطعة سلاح مختلفة العيارات ، فيها بنادق كلاشينكوف وقاذف صواريخ ار بي جى ورشاشات ثقيلة ومتوسطة ، الى السعودية والكويت والامارات ، وقد اعطى الرجل اسماء ضباط امن سوريين متورطين فى العملية وطلب فتح تحقيق رسمى اعلن عن استعداد الكويت للمشاركة فيه . بعد ايام قليلة من زيارة وزير الداخلية الكويتي ، حطت فى مطار دمشق طائرة الامير نايف وزير الداخلية السعودى ، يرافقه وفد من ضباط وزرائه جاء يبلغ السؤاوين السورىين بما لديه من معلومات حول اسلحة تهرب من لبنان الى السعودية والكويت والامارات عبر سوريا ، بواسطة ضباط امن كبار فيها . وقد طلب الرجل

يدوره المشاركة السعودية في التحقيقات ، واستنسر من الاسد عما اذا كانت سوريا قد قررت المشاركة في اثاره الفتن الداخلية في بلدان الخليج ، مع تزايد الهجمات الايرانية ضد العراق ، اذا لا يعقل ان لا يعرف جهاز الامن السوري بالنشاط المريب جدا الذي يقوم به بعض كبار قادته ، وخاصة منهم مسؤولو فروع المخابرات العسكرية في حماه وحمص وحلب ودير الزور المسلحة بخيوط العمل الامنى السورى فى غرب العراق والجزيرة العربية كلها .

طلب الاسد من اللواء على دوبا تزويده بما لديه من معلومات حول هذه القضية ، التى تهدد بالتحول الى ازمة عربية كبيرة ، تضعه فى مواجهة السعودية ، الدولة المفتاحية التى تمده بالاموال اللازمة لاستمرار نظامه . فاذا بالملف المقدم اليه يتضمن اسما منها على سبيل المثال اسم شقيق العميد محمد ناصيف ، رئيس فرع الامن الداخلى ، وابن محمد دوبا اخو على دوبا ، وقريب لوزير مالية تلك الفترة قحطان السيوفى ، وابن احد اخوة عبد الحليم خدام ، فضلا عن العقيد فى المخابرات العسكرية مصطفى التاجر رئيس فرع حلب ، والعقيد عبود قدح رئيس فرع دير الزور ، والعقيد مصطفى الشعار رئيس مفرزة الامن العسكرى فى طرابلس بلبنان ، والعقيد يحيى يذان مسؤول المخابرات العسكرية فى حماه وعدد كبير من المهريين ورجال الجمارك والوسطاء . اخيرا اخبر اللواء دوبا الاسد ان السيد باسل الاسد ، ابنه الرئيس البكر، على علاقة بالقضية ، عن طريق رب اسرة حمصية يقيم علاقات جنسية وغرامية مع احدى بناته ... الخ .

**ما الذى فعله الاسد ؟** كانت الوقائع دامغة ، وكان حجم الاسلحة المهربة الى بلدان الخليج كبيرا الى درجة مفرزة ، فامر بكف يد العقيد مصطفى التاجر ويحيى زيدان ، وبتقديم بعض الاشخاص الثانويين الى محاكمة خاصة شكلها بقرار خاص نص على ان تنعقد لمرة واحدة فقط ، على ان تصدر حكمها سرا ، فلا تتفوح رائحة الفضيحة ، وتظهر حقيقة دور مخابرات النظام السورى فى تخريب العالم العربى ، وكيف تتعامل مع اى طرف يدفع لها ، مهما كان التعديد الذى سيقرب على تعاملها معه بالنسبة لامن بلادها وامن العالم العربى ، مع ان هذه المخابرات عينها سجنحت عشرات الالاف السوريين والعرب باسم حماية امن سوريا . وقد اصدرت المحكمة احكاما جد مخففة على المتهمين ، كان الغرض نفى تهمة التهريب عنهم اكثر مما كان اثباتها ( ابرزت فى المحاكمة وثائق مزورة تثبت ان ضباط الامن كانوا يهربون الحديد والخشب والاسمنت فقط ، لتسهيل شؤون المواطنين ١ ) ثم وضع الموقوفون فى فيلات بمدينة دمشق يشرف عليها اقاربهم من قيادى الامن ، فتمتعوا بحرياتهم تامة ، واقتصرت عقوبتهم على المبيت فى هذه الفيلات . اما فى النهار ، فكانوا يتفرغون لاعمال شبيهة بالاعمال التى اوقفوا من اجلها . بعد سنة ، اصدر الاسد عفوا عنهم اعادهم الى اعمالهم الرسمية .



فى عام ١٩٧٤ قررت قيادة الحزب بناء دار لجريدة البعث ، تضم مقرا ومطابع ، يقع فى ٢٧ طابقا على اوتوستراد المزة ، انذاك ، خصص الامد ، الذى وضع بنفسه حجر الاساس للمشروع ، ٢٧ مليوناً من الليرات السورية لانجاز البناء ، وعين الامين القومى المساعد عبد الله الاحمر مشرفا عليه لكونه مشروعا ذا صلة بالبعث .

بعد اربعة اعوام ، انجز بناء مشروع مغاير للمشروع الاصلى ، عند طوابقه ١٢ طابقا ، بمبلغ المقرر اصلا ، **بكيف حدف ذلك ؟** . ثمة وثائق تكشف الحجم الرهيب من السرقة والرشاوى والعمولات ، التى صاحبت مختلف مراحل العمل ، فقد تلقت الهيئة المشرفة على البناء فى نهاية عام ١٩٧٦ عرضا من مطابع هايدلبرج الالمانية بتقديم ثلاثة عشر جهاز طباعة للدار بسعر يقل عن اربعة ملايين ليرة سورية للجهاز الواحد . وتبين ان هناك من اشترى بعد عشرين يوما فقط من العرض ، ومن الشركة نفسها ، الجهاز الواحد بـ ١٢ مليون ليرة سورية ، اى باربعة اضعافه ونيف . عندما رفع الجهاز المركزى للرقابة المالية الامر الى وزير المالية ، احالة هذا الى رئاسة مجلس الوزراء التى احوالته بنورها الى الرئاسة ، التى امرت فتح تحقيق فى المسألة . هذا التحقيق لم ينته الى اليوم ، بعد قرابة اثنتى عشرة سنة من الشروع به .

ثمة حادثة اخرى تظهر حجم الفساد المتفشى فى كل مكان ، فقد استدعت مديرية التجنيد العامة فى محافظة طرطوس ٢٢ الف جنديا وضابطا وصف ضابط من الاحتياط الى الخدمة العاملة ، بمناسبة الفزى الاسرائيلى للبنان فى حزيران من عام ١٩٨٢ . بعد الاستدعاء سرح مئات العاملين فى الامن فى مدن وقرى المحافظة يعاون المدعوين الى الخدمة باعفائهم منها ان هم دفعوا مبلغا معيناً من المال ، حينئذ بخمسة عشر الف ليرة للجندى وثمانية عشر الفا لصف الضابط وعشرين الفا للضابط . عندما كشفت العملية واقتضح امرها ، كان المبلغ المجتبى قد وصل الى حوالى ٢٢ مليوناً من الليرات . وقد تبين ان الاركان العامة للجيش ليست هى من اصدار الاوامر باستدعاء هؤلاء المواطنين ، بل اقتصدت الاستدعاء على تكبير تعسفى قام به مدير شعبة التجنيد بالتعاون مع العقيد محمود سليمان رئيس المخابرات العسكرية فى المحافظة ، لا يترآن المواطنين وانتزاع نقودهم ، اقتصرت عقوبة مدير شعبة التجنيد على نقله الى شعبة تجنيد الرقة ، اما عقيد المخابرات العسكرية فلم يتزحزح من مكانه .

احد مصانع تصنيع الدخان فى حلب احتاج الى قطعة غيار لاله تلصق الفيلتر بالسجائر . طلبوا من الوزارة شراء قطع الغيار ، فاعتذرت بسبب عدم وجود القطع الاجنبى . بحثوا عندئذ عن خبرات محلية تصنع لهم القطع المطلوبة ، الى ان عثروا على معلم ارمنى قال

ان تصنيعها مسألة سهلة ، وان القطعة ستكلف حوالى ٥٥٠ ليرة سورية . صرخ اعضاء اللجنة المشكلة لمتابعة الموضوع : ماذا تقول ؟ . فخاف وقال ٤٥٠ ليرة . قالوا : سنقول ان القطعة الواحدة ستكلف سبعون الفا من الليرات . وستصنع لنا ثمانين قطعة بهذا السعر . رد الرجل البسيط : هذا حرام ، هذا سرقة . فقالوا : موش شغلك . قال : انا ان اصنع هذه القطع ، فافعلوا ما شئتم . فى اليوم التالى " اقنعه " رجال الامن الداخلى بتصنيع القطع بالثمن الذى حددته اللجنة . كان الرجل يركب القطع ، وهو يقول : يا ناس والله هذا سرقة وحرام .

رياض البغدادي ، وزير الصناعة فى حكومة عبد الرزق الكسم ، ارسل فى عام ١٩٨٧ رسالة الى رئاسة مجلس الوزراء يطلب فيها تحويل مبلغ ٩٧ مليون دولار ثمن معدات اشترتها وزارته لوزارة الانشاء والتعمير من انجلترا . اطلع الكسم على الرسالة ، فاعتقد ان الرقم كبير ، وانه ربما استطاع تخفيض المبلغ قليلا ان هو تحدث الى رئيس الشركة البريطانية فى المحادثة الهاتفية ، وعد رئيس الشركة بتخفيض المبلغ قليلا ، اذا مانجح فى اقناع مجلس ادارة الشركة بالامر ، وقال انه سيهاتف دمشق فى اليوم التالى ليخبرها بما تقرر . بالفعل ، فى اليوم التالى قال الرجل ان مجلس الادارة وافق على تخفيض سعر المعدات بمقدار ١ ٪ ليصبح المبلغ المستحق للشركة بئمة الحكومة السورية ٥٦ مليونا من الدولارات . بحساب بسيط ، ترى اذن ان الوزير الهمام كان يريد سرقة حوالى اربعين مليونا من الدولارات فى صفقة واحد . لا داعى للقول ان البغدادي مازال حرا . بان احدا لم يسأله عن الموضوع ، مع ان الكسم اوصل القصة للاسد ، الذى سأل باستغراب : هذا يعنى ان مايقال عن الفساد صحيح ؟ . اجابه الكسم : اذا سمعت انهم باعوا الجامع الاموى ، فلا تستغرب . وانتهى الامر .

خليل بهلول ، رئيس مؤسسة الاسكان العسكرية السابق ، كلف ذات يوم احد اعوانه بتقديم دراسة حول طباعة كتاب ملون عن اعمال المؤسسة . ذهب الموظف الى المطابع ، فقالوا له طباعة كتاب ملون على ورق لامع يكلف ما بين ٢٠٠ و ٢٥٠ الفا من الليرات السورية ( ٤٠ الف دولارا فى حينه ) . رفع الموظف كتابا رسميا يذكر فيه تكلفة الطباعة ، فقال له بهلول : هل انت واثق من انهم يحسبون الطباعة ؟ . اجابه الرجل : يتعهدون بتقديم كتاب له مواصفات عالمية . بعد ايام ، طلب بهلول من الموظف تجهيز نفسه للسفر معه الى المانيا الغربية ، لمفاوضة الالمان حول بعض القضايا المتعلقة بالمؤسسة . خلال المحادثات طرح بهلول موضوع الكتاب ، فقال الالمان ان طباعته تكلف ٨٥٠ الف مارك . قال بهلول : موافق . ثم اردف : اضيقوا عليها مبلغ ٢٥٠ الفا من الماركات ثمن سيارة ب . م . ف ومصرف جيب لابنى ياسر ، الذى يصطاف في سويسرا . هكذا ، يقول الموظف ، طبع كتاب كلفته فى سوريا ريع مليون ليرة سورية بـ ١٥

مليوناً من الليرات في الخارج . مع ان الكتاب طبع لتغطية مصروف جيب وسيارة ياسر ، وليس في سبيل الدعاية للمؤسسة ، بدلالة ان الكتاب بقي عند الامان ، بعد طباعته ، الى ان اثلثوه ، على حساب المؤسسة ايضا .

تستحق مؤسسة الاسكان العسكري اهتماما خاصا بوصفها بؤرة كبرى من بؤر الفساد والاقتصاد ، استخدمتها السلطة لاعادة تشكيل بعض الشرائح السياسية والاجتماعية وفق حاجاتها من جهة ، ولتسهيل استيطان المهاجرين من الريف العلوي الى العاصمة والمدن الساحلية والوسطى من جهة اخرى . اذ قامت مهمتها على منح هؤلاء قسما من الدخل الوطني ، يقدم لهم دون ان يقوموا بأي عمل او جهد مقابله ، كما قامت على منحهم بيوتا وخدمات بأسعار رمزية بل وبالمجان ، كى يتوطنوا بسرعة في المدن التي يقصدها وخاصة منها دمشق ، حيث ينتظرهم نور هام في حماية النظام . هكذا اعطت المؤسسة رواتب لبعثة عشرات الالاف من الناس ( كان عدد من تقاضوا رواتب اضافية من المؤسسة في دمشق وحدها يبلغ ١٢ الف انسان ، لم يذهب معظمهم ولو مرة واحدة الى مقر المؤسسة في ضاحية دمشق المسماة عدرا ) . كذلك قدم خليل بهلول ، مدير المؤسسة العام ، سيارات وبيوتات لعشرات الالاف اخرى من الموظفين الوهميين ، الذين كانوا مسجلين في عداد كادر المؤسسة دون ان يكونوا من العاملين فيها بالفعل ودون ان يقدموا لها اى جهد كان . ويقال ان مجموع ما كانت المؤسسة تضخه في جيوب موظفيها الوهميين ، كان قرابة ثلاثمائة مليون ليرة سورية في السنة . يضاف اليها ما كانت تقدمه من خدمات كالسيارات والمواد الغذائية والاسفار المدفوعة الاجر ، وكذلك البيوت شبه المجانية ، التي كان الحاصل عليها يبيعها بعد ايام بعشرة اضعاف السعر الذي " اشترتها " به ، ليحصل على بيت جديد بعد فترة ، ما يلبث ان يبيعه بنوره ، دون ان يسند ثمن اى واحد من " بيوته " هذه التي تعود عليه باعظم الارباح . بالمناسبة ، ثمة شركات كثيرة تفعل اليوم ما كانت تفعله بالامس مؤسسة الاسكان ، منها مثلا " شركة الساحل للتعمير " ( يدل اسمها نفسه على هدفها ، فهي تقتصر اعمالها على " اساحل " العلوي . وتعد بالمناسبة شركة فريدة من نوعها في البلاد ! ) . وشركة حصر التبغ والتبناك والشركة السورية للخرسانة وشركة الطرق العامة ... الخ ، فهي تدفع جميعها رواتب لموظفين وهميين . وقد صار دراجا ان يصانف المرء عنصرا في الامن او علويا نافذا يتقاضى اربعة او خمسة رواتب ، اضافة الى راتبه الاصلي ، الذي يتقاضاه من " مكان عمله " . في هذا السياق ، لا يجوز ان ننسى ما تدفعه فروع الامن المختلفة ؛ فهي تتسابق للانفاق على حالات كهذه ، وتمتلك ميزانية هائلة تعادل ربع صافي الدخل الوطني لسوريا ، اى ٢٤ ملياراً من الليرات السورية . ( للعلم ، فان خليل بهلول غادر

سوريا ، بعد عراك مع عبد الرؤف الكسم ، فأسس في ليبيا شركة للانشاء والتعمير رأسمالها مليار دولار اميركى . **من اين جاء بطول ، صف الضابط السابق ، بهذا المبلغ الخرافي ؟** . وهل هو مكلف ، كما يقول الشعب السوري ، بتأسيس أنشطة للطائفة الحاكمة خارج سوريا ، تجعل افرادها في مأمن من المفاجآت ، ان هم اضطروا لتترك البلاد بأعداد كبيرة في المستقبل ؟ . في هذه الحالة ، الا تكون مهمته شبيهة بمهمة رفعت الاسد ، الذى كان بدوره ضابطا صغيرا في الجيش وزوجا لاربع نساء ولادات ورب اسر كثيرة وكبيرة ، والذى يملك ٣٦٠٠ مليون دولار اميركى ؟ اذا كان هذان الرجلان قد أفلحا في نهب هذين المبلعين الكبيرين قبل مغادرتهم البلاد ، ونجحا في اخراجهما منها ؛ الا تكون ، في الحالتين ، امام مثلين قاطعين عن الفساد الحكيمى والافساد الاجتماعى ؟ ) .

نأتى اخيرا الى اللواء على دوبا ، مسؤول الامن الاول في سوريا . فقد بنى لنفسه قصرا يشبه القصور الانداليسية في قرية قرقيص ، حيث وضع يده على جبل يقع غربي القرية ، سوته اليات الجيش ومهدته وحصنته فصار منبسطا كبيرا فوق جبل شاهق تحيط به اشجار السنديان والصنوبر ، يطل من الغرب على البحر ومن الشرق على الجبال المرتفعة . هذا القصر المنيف ، اختلفت الاراء في تقدير تكاليفه ، فقد قال بعضهم انه كلف ١١٢ مليون ليرة ( راتب اللواء على دوبا هو حوالى خمسة الاف ليرة سورية شهريا . هذا يعنى أن سيادته يجب ان يعيش ١٨٦ عاما يمضيها عاريا وبدون طعام او شراب كى يستطيع انخار المبلغ الذى انفق على بناء " بيته " ) ، كما ان هناك من يصل بالتكاليف الى اكثر من هذا المبلغ بكثير . الامر اللافت للنظر ان هذا القصر بنى في آن واحد مع قصر محمد الخولى وقصر ابراهيم صافى وقصر على حيدر ، وان بناء القصور تم بعد طرد رفعت الاسد ، وجاء ليدل على المكان الحقيقي الذى توجد فيه السلطة العليا لسوريا . هناك طرفة تروى حول " بيت " على دوبا . يقال ان الاسد اخذ الهيلوكبتر من دمشق واتجه الى قصره في برج اسلام شمال اللاذقية . حين طارت الطائرة فوق قرقيص ، نظر الاسد الى الاسفل وقال باعجاب : كم هي كبيرة المدينة الرياضية الجديدة ( التى بنيت بمناسبة العاب المتوسط الاولمبية ) ، فقال الطيار : هذه ليست المدينة الرياضية ياسيدى . انه قصر اللواء على دوبا . يقال بالنسبة ان تحويلة قصر اللواء محمد الخولى في قرية بيت ياشوط كلفت ١٧ مليون ليرة سورية ، وان الثريات الذهبية التى سرقتها الوحدات الخاصة من قصور الكويتيين في عالية لبنان عام ١٩٧٦ قد تدلت من جديد من سقف صالونات قصر على حيدر في بيت ياشوط اياها .

فى احد خطاباته عام ١٩٨٠ ، قال الرئيس الاسد انه لا يحب القصور بل يفضل عليها النوم على البنادق وتحت الاشجار فى القرى ، وانه انما يسكن القصر الجمهورى ، لان الشعب ، وعلى رأسه عماله وفلاحوه ، يرغبه على ذلك .

فى احدى جولاته الليلية على مدينة دمشق ، قال الاسد لمرافقيه ان العاصمة تشكو من نقص فادح فى القصور وانه لا يعرف كيف يدارى حرجه امام ضيوفه الاجانب ، الذين يضطر لانزالهم فى الفنادق ( الميريديان والشيراتون ) لكونه لا يملك قصورا مناسبة للقيام بواجبات الضيافة ، التى تليق بهم فى قصور خاصة بالدولة . هكذا بدأت عملية بناء القصور فى دمشق ( فى دمشق قرابة مليونى انسان دون اية خدمات منتظمة ، فالمدينة تستطيع تقديم خدمات للمليون ونصف المليون من البشر ، بينما يوجد فيها نيفا وثلاثة ملايين . لا يلاحظ الاسد النقص فى المخازن والمستوصفات والباحاث والمدارس ورياض وحدائق الاطفال والمشافى والبيوت ونور السينما والمكتبات العامة ومؤسسات الخدمة العامة الاخرى ، بل يلاحظه فى القصور ، مع انه يحب البنادق ) وتقرر بناء قصرين مرة واحدة : قصر فى القصور ، مع انه يحب البنادق ! وتقرر بناء قصرين مرة واحدة : قصر الشعب على تلة مشرفة على الرية غربى مدينة دمشق مباشرة ، وقصر تشرين فى أقصى غرب مدينة دمشق ذاتها .

عندما بدأ العمل فى القصر الكبير ، قصر الشعب ، كانت كلفته التقديرية تبلغ مليارا ونصف المليار من الليرات السورية . فى اواخر عام ١٩٩٠ ، والقصر لما ينتهى بعد ، تجاوزت الكلفة ثلاثين مليارا من الليرات السورية . يتضمن " قصر الشعب " او كما يسميه اللسان الشعبى " وكر الاسد " ، مجموعة من ثلاثة قصور رسمية وقصرا لسكن الرئيس ، الى جانب مئات الهكتارات من حدائق وبساتين وبرك ومجارى المياه ، وانشاءات زيمان خاصة بثكنات القوات التى ستحرس هذه المجموعة المعقدة من المنشآت والمرافق ، التى ستتصل بمدينة دمشق بواسطة جسر يربطها الى جبل قاسيون ، سيحظر مرور أى شخص عليه سوى الرئيس ومرافقيه . كما سترتبط بالتره بطريق اسفلتى عريض ( اوتوستراد ) ، يحظر استعماله الا من قبل سيارات الرئاسة . ويتصل بانفاق تحت الارض بمنطقة غرب دمشق وجنوبها ، ويتوفر على ملاجىء حصينة ضد جميع انواع المتفجرات والقنابل بما فى ذلك القنابل النووية والجرأثومية والكيمياوية . اضافة الى معدات الكترونية متطورة ومعقدة ، اشترتها السلطة من الولايات المتحدة الاميركية بـ ١٦٥ مليون دولار ، ونصبها فى مبنى خاص بها ، ملحق بالقصر . اما واجهة المبنى فهى مطلية برمل خاص استوردوه من اليابان بالطائرات ، نظرا لانتشار سوريا الاسد الى الرمل ( نسبة الاراضى المشجرة الى مساحة البلاد العامة هى اقل من ٢ ٪ ، اما الباقي

فمعظمه رمل ا ) ، بينما تم استيراد النباتات الحدائق من الشرق الاقصى ، بعد ان زرع بعض السذج اشجارا مثمرة فى المساحات الهائلة المحيطة بالقصر ، فامر الاسد ، الفلاح المحب للبيادر ، خلال احدى زيارته التقيدية لسير العمل ، باقتلاعها وزرع اشجار زيتنة فى مكانها ، لان من سيسكن القصر ان يكون فلاحا بل رئيسا للجمهورية ، كما قال معنفا من صدقوا انه يحب البيادر ويكره القصور من اتباعه .

من الطرافة بمكان ان مكاتب الرئيس ستكون ، فوق رأس الجبل ، حيث الشمس والغوطة والمدينة التاريخية الخالدة ، فى قبو القصر ، وان تكون فى الطوابق العليا منه ، كما ينتظر فى قصر معزول عن المدينة ، تتوفر له سائر عناصر الحماية ، ويقع فوق رأس جبل فى بلد سماؤه زرقاء معظم الوقت من السنة . انه سيكون تحت الارض ، لانه قرر الاختباء فى الجبل ، ولم يصعد اليه حبا بالشمس والهواء والسماء الزرقاء ، بل ابتعادا عن الشعب ( مع ان القصر يحمل اسمه ) وايثارا للسلامة ؛ .بعد ان وصل شجره من وجود الشعب حدا جعله يامر باخلاء الطرقات ، التى يمر بها كل يوم فى الطريق الى عمله ، من الناس والسيارات ، وبمنع الشعب فى البيوت المطلة على طرق تحركه من فتح شبابيكهم او الخروج الى شرفات منازلهم او فتح اباجوات نوافذهم .

اما قصر تشرين ، فى القسم الغربى من مدينة دمشق ، فقد انتهى بناؤه فى اخر النصف الاول من عام ١٩٨٧ . وقد شرعت السلطة تستقبل فيه ضيوفها ، وكان اول من حل بها الملك حسين بن طلال ملك الاردن . هذا القصر تتجلى فيه ايضا مظاهر الرفاه ، وان كان اقل تعقيدا وترفا من قصر الشعب ، بالرغم من انه مطلقا بالرخام ومحاط بأسوار تشمل مساحات واسعة من الاراضى ، ويطل على بساتين كبيرة جدا ، امنت السلطة بتحويلها الى حديقة مزروعة بالورود وبعض انواع الاشجار والنباتات النادرة ، فضلا عن الاشجار والنباتات التى كانت فيها اصلا . لقد حلت السلطة مشكلة " نقص القصور الفادح " ، **فهل زالت مشاكل دمشق ، التى حصرها الاسد قبل سنوات فى نقص القصور ؟**

اخيرا وايس اخرا ، نصل الى مصطفى طلاس ، وزير الدفاع ، الذى يحب ان يشبهه اعلاميو النظام بخالد ابن الوائيد . هذا الوزير الدائم فى حكومات الحركة التصحيحية ، العامل فى الحقل الثقافى وعضو اتحاد الكتاب العرب وصاحب دار النشر الكبيرة التى تحمل اسم ، كان له نصيب كبير من النهب والفساد ، اذ كان مكتبه يأخذ موافقة رئيس الوزراء على استيراد كميات من الحديد والاسمنت والخشب لوزارة الدفاع . الا ان رقم الكميات المصرح باستيرادها

كان يزود بضرب بعشرة اضعافه على الدوام ، ثم تعطى رخصة الاستيراد لبعض التجار او السماسرة ، لينفخوا ثمن المواد المستوردة بالقطع الاجنبى مقابل الفائدة التى سيجنونها من فارق سعر القطع بين سعر الصرف الرسمى المنخفض وسعر الصرف المرتفع فى السوق . هؤلاء التجار ، ( ومنهم وسيط صنعتة المؤسسة العسكرية لخدمتها اسمه سليم الطون ، اتهم بتزوير وثائق الوزارة وحكم بالاعدام ، للتغطية على وزير الدفاع ، اللص ، خالد ابن الوليد الاسدى وكبار ضباط الجيش ) ، كانوا يستوردون المواد المقررة ويسلمونها فى المراهى لوزارة الدفاع ، التى كانت تبيع الكميات الفائضة عن موافقة رئيس مجلس الوزراء فى السوق السوداء بالسعر الذى تريده ، مقابل تسليم الكمية الصغيرة ، للمسموح باستيرادها الى مستودعات الوزارة ( كان مكتب وزير الدفاع يحول رقم ١٧ الف طنا للمسموح باستيرادها ويبيع الباقي فى السوق السوداء ) .

عندما كشف امر التلاعبات والتزويرات الكبرى ، المستمرة منذ سنوات ، سارعت سلطات المخابرات الى اعتقال سليم الطون ، احد منفذى الصفقات فى الخارج ، الذى لا ناقة له ولا جمل فى التزوير او فى تجارة السوق اسوداء ، وحكمته الاعدام ، بحجة انه " نفذ " التزوير . بينما مصطفى طلاس يقرض شعرا يتغزل فيه بجورجينا رزق وبالمغنية الصهيونية جين مانسون ، ويتغنى فى قصائد علنية بفرجيها ، ويصرح فى حديث مع مجلة الشيفل الالمانية انه بعث لجين مانسون بقصيدة عنوانها " وسادة الذى لاينام " ، ونظم ديوانا لجورجينا ردى اسمه " قراتيل تحت شباك الملكة " ، لم يتورع عن نشره بعد احد عشر يوما فقط من الهزيمة المذلة التى انزلها جيش الصهاينة بالجيش السوري فى لبنان عام ١٩٨٢ ، وقتل وجرح خلالها سبعة الاف ضابط وجندي ، كانوا بامرة وزير الدفاع المراهق ، الذى يهين الشعور الدينى والوطنى لشعبه بتشبيه نفسه بالصحابى والقاتح الكبير " خالد ابن الوليد " .

فى عام ١٩٧٧ ، اعلن الاسد عن تشكيل لجنة لمحاسبة الفاسدين والمرتشين ، جعل رئاستها لاحمد دياب ، احد عملاء اخيه رفعت . وقد حند مهمة اللجنة فى خطاب القا امام مجلس الشعب ، وكلفها بالكشف العلنى عن المرتشين والفاسدين ، وبمحاسبتهم فى اى موقع كانوا ، واعلن انه قرر التجرد من متاع الدنيا وثرواتها ، فتبرع للنولة بارض جرداء له فى ريف القرداحة الصحرى ، وببيت كان قد اشتراه فى شارع الباكستان بدمشق عام ١٩٦٤ بسلفة من الجيش لم يسد منها قرشا واحدا . بعد ايام من الخطاب قرر اعضاء القيادة القطرية التبرع بما يملكون للنولة ، ليصبحوا مجرد متاضلين زاهدين فى متاع الدنيا . اثار قرار الاسد فى حينه لغتا كثيرا فى اوساط طبقة النولة العليا ، التى رأت فيه خطوة حمقاء اكدت ما يقوله

الشعب بأسره حول فساد حكامه واعترفت بضرورة الانتقال الى محاسبتهم . وقد كان رد الفعل على القرار عنيفا في اوساط الجيش والامن بشكل خاص ، فآخذ كبار الضباط يحرضون الجيش على الاسد ويتهمونهم ويسخرون منه ، بل ان بينهم من تذكر ان العرب كانوا في قديم الزمان ياكلون آلهتهم ، عندما كانوا يجوعون ، وان عرب العصر الحديث ان يقفوا مكتوفي الايدي امام الالههم المزور الذي خلقوه ليخدمهم ، وانهم سياكلونه ان هو تحول الى اله للشر ، كما يبدو من تدابيرهم وقراراته . عندما اشتدت الحملة ، خاف الاسد عواقبها ، فذهب ذات ليل في الثانية فجرا الى مقر قيادة الفرقة الاولى في الكسوة ، حيثلقى خطابا في الضباط قال فيه ان الجيش والامن مستثنيان من المحاسبة وانه لم يفكر لحظة واحدة بمحاسبة من يضحون بأرواحهم في سبيل وطنهم ، بعد ايام ، القى خطابا آخر قال فيه ان التحقيقات اثبتت ان سلوك رجال دولتنا يتسم بنزاهة لا مثيل لها في كثير من بلدان العالم ، وان اللجنة قد طلبت اعفاها من مهامها لاتعدام الفساد والرشوة في سوريا . في تلك الايام الهامة ، التي علق فيها الشعب اعظم الامل على مراجعة محتملة لسلوك السلطة ، وضع رفعت الاسنيد في المرة على قطعة ارض كان قد اشتراها منرب الاسد السابق في كلية الطيران وقائده في سلاح الجو اللواء لويس دكر ، بعد ان تقاعد من الجيش وتحول الى تجارة العقارات . ذهب الرجل الى رفعت يستفسر عن سبب استيلائه على الارض ، فقال له احد ضباطه اه يريد منه تبرعا لسرايا الدفاع مقداره ثمانية ملايين ليرة سورية . خرج اللواء من مكتب رفعت ، الذي رفض مقابلته ، وذهب الى القصر الجمهوري لمقابلة تلميذة وتقديم شكوى اليه ، فقال له الاسد بعد ان استمع الى شكواه : هؤلاء اولادك ، وهم يعيشون للبلاد ، فاعتبر الامر تبرعا واعطهم ما طلبوه . عاد اللواء الى مكتب رفعت وفي جيبه شيك بالمبلغ المطلوب ، الا ان الضابط رفض استلامه ، وطلب شيكا آخر بمبلغ ١٣ مليونا من الليرات السورية . حاول الاتصال بالاسد الكبير ليشكو اليه امر الاسد الصغير ، الا ان احد رجال القصر الجمهوري قال له : يقول لك السيد الرئيس : اعطهم ما يطلبونه منك وكفى ، في اليوم التالي للدفع ، امر رفعت الاسد سرايا الدفاع باخلاء الارض ، وكانت بباباته قد احتلتها بحجة انها " موقع استراتيجي هام " بالنسبة لمطار المرة .

**س : هذا يعني ان الاسد يعرف ما يحدث .**

**ج :** احسن ما تكون المعرفة . بل انه هو الذي شجع هذا القدر الكبير من الفساد في البلاد ، الذي لم يكن معروفا قبله بحدود واحد بالالف مما هو شائع اليوم . ان الفساد هو سياسة عليا وهو مصلحة استراتيجية لطبقة الدولة واحد اسباب استمرار سلطتها وقوتها . اذا كان الاسد لا يعرف ما يفعله هذا او ذاك من صغار موظفي الدولة ، فانه يعرف بالتأكيد



ما يفعله اخوته وأولادهم ، الذين تحاولوا الى تجار ومهريو مخدرات . وهو يعرف ان شقيقة رفعت كان يملك مزارع للحشيش في غوطة دمشق ، ومصنعين للهروين في طرطوس وحلب ، ورثهما عنه اخوته وأولادهم ، الذين يديرون عصابات مسلحة تعمل نهارا جهارا في كل مكان من شمال لبنان ووسط وشمال سوريا ، فتقتل الناس ، وتذاهم بيوتهم ، وتغتصب نساءهم ، وتسلبهم نقودهم ، وتسرق حتى سيارات اجهزة الامن . في عام ١٩٨٠ ، وبينما الصدامات المسلحة مع تنظيم الطليعة المقاتلة في اوجها ، اقلت المخابرات العسكرية القبض على مالك الاسد ، ابن احد اخوة الرئيس ، وعلى محمد طلاس ، شقيق مصطفى طلاس وزير الدفاع ، واتهمت الاول ببيع سيارات شحن مليئة بالسلاح والذخيرة لمن كانت تسميهم السلطة " العصاة " ، والثاني ببيعها بنادق قناصة اشترتها وزارة الدفاع في وقت سابق من النمسا . اقلت السلطات الامنية القبض على الاثنين بأمر شخصي من الاسد الذي اوجز بابقاء الامر سرا بعد سبعة اشهر خرج مالك الاسد من " السجن " ليستأنف نشاطه ، بينما كان اى مواطن سوري يشتري او يبيع مسدسا في تلك الايام يلف حبل المشنقة حول عنقه ، ان هو وقع بين ايدي الامن ، حتى لو ثبت انه لم يستخدمه لاي غرض من الأغراض ، ولم يستعمله ضد اى انسان .

يتلقى عضو القيادة القطرية او القومية لحزب البعث الحاكم راتبها شهريا يبلغ قرابة سبعة الاف ليرة سورية ، فضلا عن سيارة مرسيدس ٢٨٠ وبيتا كبيرا في منطقة مرفهة ( متوسط دخل المواطن السوري هو ١٢٠٠ ليرة سورية في الشهر ) . بالمقابل ، يتلقى عضو القيادة القطرية او القومية دعما حزبيا لراتبه في شكل قسائم تعطيه طنا من الحديد ومترا مكعبا من الخشب وثلاثة اطنان من الاسمنت ، يبيعها عادة في السوق السوداء ، فتعود عليه بأكثر من مائة وخمسين وخمسين الف ليرة سورية في الشهر ( هكذا يكون الدعم : مائة وخمسون وعشرون الف ليرة لدعم سبعة الاف ا ) . الا يعرف الاسد هذا ، مع انه هو الذى امر به ؟ .

**س. الى ماذا ترجع استمرارية السلطة السورية ، رغم ما يميزها من تمع وفساد ؟ .**

**ج .** ترجع استمرارية السلطة الى هذا القدر الكبير من القمع والفساد كا ترجع الى ما اسميه مران او حراك السلطة نفسها ، الذى يعطيها هامش مناورة واسعا وحرية عمل جدية تجاه القوى المكونة للسلطة ، والطبقات ، والمجتمع ، بحيث يبدو وكأن السلطة مستقلة عن القوى

الداخلية فيها وعن مجتمعتها ذاتة . فالدولة هي مالك وسائل الانتاج الاجتماعى ، ورب العمل الرئيسى ، وهى مسيرة الاقتصاد والاجهزة الاجتماعية والايديولوجية والقومية ، التى تستولى ، بواسطة هذه الاجهزة عينها ، على ناتج عمل ( واذا اقتضى الامر ممتلكات ) جميع طبقات المجتمع دون استثناء ( التى كفت عن ان تكون طبقات اجتماعية فى علاقتها مع هذه الدولة وتحولت الى مجموعات مفرقة من افراد يعيشون غالبا من نعم السلطة ) وهى كيان " متقدم " ومنظم فى " مجتمع " تكف به هى ذاتة الى سيروية تلخر متقادم ، توزع خلالها النخل الوطنى على من تريد ، فى ضوء اعتبارات تخدم توازناتها وتقوى مواقعها . الى ذلك ، فالدولة هى جسر يلاها الوحيد مع الخارج ، وقد حولت السياسة الخارجية الى وسيلة انتاج بالمعنى العملى للكلمة ، وجعلتها ذات ريعية .

بكمات اخرى : يأتى مران الدولة المرسلة من بنيتها ذاتها ، القائمة على وجود كيان مرسل حديث ، قادر على نهب المجتمع والتحكم به بصورة مفتوحة من جهة ، وعلى علاقات واساليب ادارة وتبعية اقطاعية ، تحصر السلطة فى عدد قليل من الاشخاص يكونون قياداتها العليا ، وتوزع الدخول الوطنى بطريقة تحكمية ، مانعة اى تماس غير مراقب بين اى طرف او عنصر من اطراف السلطة او عناصرها وبين المجتمع اواية طبقة من طبقاته ، من جهة اخرى . بهذا النمط من الادارة ، يتجلى مران السلطة فى طابعها الديكتاتورى - الفردى ، اى فى تركيزها بيد شخص او مركز تقريرى صغير ، يتجسد فى شخص رئيس الجمهورية او يتجمع من حوله ، فيصبح شخص واحد ( هو رئيس الجمهورية ) المسؤول الوحيد عن ادارة دولة مرسلة ، يتعامل معها بوصفها تجمع اجهزة يعين هو نفسه صلاحيتها وحدود عملها ولور كل منها فى اطار " نظامه " الشخصى ، اذا فهى ترتبط به برابط التبعية والولاء الشخصى ، الذى يحولها فعليا الى ادوات له ، ويحواله الى رئيس فعلى لها ، رؤساؤها وكلاء له فيها ينفذون تعليماته واوامره وسياساته . هذا النمط من تركيب السلطة والادارة يتيح لهما مرانا واسعا يقوم على شكل مخطط من ادارة داخلية مغلقة نحو المجتمع مفتوحة نحو السلطة ، وخاصة مركزها المقرر الاعلى .

غير ان مران الدولة لا ينبع فقط من علاقات الخضوع والتبعية السائدة بين قياداتها واجهزتها ، بل يرجع ايضا الى قدرتها الكبيرة على التدخل المتواصل فى سائر العلاقات والحقول الايديولوجية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وعلى تحييد طابعها وسقفها ، وردع ما يتسرب اليها من قوى اجتماعية وسياسية ردا مسبقا ومكثفا ومتواصلا ، يجبرها اما على التقيد بحدود وسقف معينة لا تتجاوزها فى " انشطتها " ، او على الخروج من هذه

العلاقات والحقول بصورة تامة . اما المثال الذى يبين احسن من غيره طبيعة هذه العلاقات وما تتيحه للسلطة من مران ، فهو " الجبهة الوطنية التقدمية " ، التى تمثل طاهريا الاطار الذى تتصوى فيه احزاب سياسية معينة " مشاركة " فى السلطة .

تمثل " الجبهة " واحدة من الوسائل الاساسية التى طورتها السلطة للتحكم فى القوى السياسية والمطبقات الاجتماعية من خلال وضع سقف وحدود لعملها ، تتعرض للقمع والردع ان هى تجاوزتها ، وللاضمحلال والنهاوى ان هى تقيدت بها . فقد قبلت الاحزاب ، كما بينا فى مكان آخر ، ان تنقيد بمقررات مؤتمرات البعث وتوجهات قيادته القطرية ، التى لا سيطرة لها عليها . وارتضت ان تنقل عن العمل فى صفوف الجيش والشبيبة والطلبة ، وان لا تضع برامج سياسية تتعارض مع برنامج اى رؤية العبث .

هذه الحدود لم تتحول الى قيد على حرية عمل هذه الاحزاب فقط ، بل غدت كذلك قيودا جديا على امكانية نشوء احزاب بديلة ، وامكانية تحرك القوى المجتمعية ، التى حل بها قدر رهيب من الظلم والنهب ، بينما " احزابها " تتعاون مع السلطة . الى ذلك ، حوت هذه الحدود احزاب الجبهة الى جزء اساسى من ترسانة السلطة الايديولوجية والسياسية ، وادخلت قسما من عناصرها الى المجتمع المضاد ، اعتبر وصوله الشخصى الى حصة كبيرة من الدخل الوطنى مساويا لوصول الطبقة التى تحدر منها الى حقوقها ، فشرع يلعب دورا بالغ الرجعية ويعارض اى تبدل فى الوضع القائم ، بدرية ان التبدل سيهدد انجازات " الكادحين " بالزوال .

### هذا المثال يظهر بصورة واضحة مران الدولة :

١ - فقد عنى انضواء جميع الاحزاب السورية " الوطنية والتقدمية " فى اطار النظام اختفاء التعبيرات السياسية عن طبقات المجتمع السورى الاساسية واندماجها فى الحقل السياسى للمجتمع المضاد ، وتخليها طوعا عن سياساتها وبرامجها وتنظيماتها الخاصة .

٢ - وعنى قبولها بالقيود السياسية والتنظيمية التحاقا غير مشروط بجهان السلطة السياسى والامنى ، ورضوخا غير مقيد لطبقتها المهيمنة ، المعادية بطبيعتها ذاتها للمجتمع .

٣ - وعنى وضع الاحزاب الجندى احتواؤها لا رجعة عنه فى عالم المجتمع المضاد السياسى ، وتوسيعا لحقل السياسة السلطوية الى خارج صفوفها " المجتمعية " .

الاصلية ، والى خارج الطبقات التى تكون منها بالاساس ؛ وازضاف الى قوة السلطة " المجردة " قوة قاعدية ومادية اضافية هي قوة " التنظيم " ، الذى الحق عناصره بها وضمهم ، وهم من الشعب ، الى اجهزتها ، متيحاً لهذه فرصة ضرب جنوبها فى ارض مجتمعية لم تنتم اصلا الى الطبقة الوسطى السياسية ولا الى المجتمع المضاد ، وكان يمكن ان تبقى وجه الشعب السرى بالنسبة للنظام وحقلا بديلا محتملا لحقله السياسى .

يظهر هذا المثال معنى مران السلطة ومذاه . فالسلطة السياسية تتمتع بقدر كبير من الاستقلالية عن الوضع الطبقي والسياسى القائم فى المجتمع . وتتحكم تحكما واسعا بتعبيراته السياسية ، سواء ما قام منها على مستواها ذاته ام على الصعيد السياسى لهذه الطبقة او تلك . من هنا يعبر المران عن نفسه فى وحدة سلطة الدولة واجهزتها ، وفى قدرتها على صياغة السوروات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ... الخ فى المستوى الذى تختاره ، اكان مستواها الخاص ام المستوى الاجتماعى الطبقي ، الذى يفترض به ان يتمتع بقدر من الاستقلالية عنها ، لكنه اصبح عمليا فى حكم الملغى نتيجة لما تمارسه عليه من قمع وفساد ونهب . من جهة اخرى ، فان السلطة الموجهة للجبهة تتحكم بالمجتمع عن طريق استخدام قوى منه منظمة فى احزاب الجبهة ، دون ان تتدخل هى نفسها بقواها الخاصة . بالمقابل ، اظهر مثال الجبهة انها اتاحت لاجهزة السلطة الوصول الى مدى سياسى - طبقي خارج مجالها الخاص ، دون ان تتبع بدورها " للطبقات " الممثلة فى هذه الاحزاب فرصة اخذ موطئ قدم فى عالم الدولة . هكذا لعبت احزاب الجبهة دورا عازلا فصل السلطة عن الشعب ، فانهضت مصادر معلوماتها عنها ، وفقدت القدرة على معرفة طبيعتها الحقيقية ، وحركتها الفعلية ، ومصالحها الاساسية ، والترابطات الداخلية الموجهة لها .

يدرك قادة السلطة ادراكا واضحا الدور الهائل الذى يلعبه استقلال المجتمع المصاد عن المجتمعين الاجتماعى والسياسى فى خلق مران النظام القائم وتوطيده . وهم يتخون ترتيبات وخطى دائمة لتعزيز هذا الاستقلال وازفاء طابع وقائى - درعى عليه ، يمنح بآليات ذاتها حدوث اية اختلالات جدية فى السلطة يمكن ان تمس بمرانها ، ويحيد التناقضات الآتية اليه من عالم الشعب والمجتمع ، ان هو سمح بوصولها اليه اصلا بهذا المعنى يريد قادة السلطة للمران ان يتحول الى وضع ذاتى للدولة ، تعمل آلياته ضد الاخطار المهددة للسلطة من تلقاء ذاتها ، او هى تحول دون وقوع هذه الاخطار بصورة وقائية ، اى دون اى تدخل سياسى او ادارى من جانب السلطة . الحقيقة ان الدولة قد حققت قسما من هدفها هذا ، بأن بنت داخل النظام

السياسى ، وبينها وبين المجتمع ، شبكة علاقات قادرة على امتصاص ما قد يواجهها من ازمات موضوعية او عامة ، وعلى افرار هذه الازمات مما قد تحصله من تجرعات ؛ وهو ما يفترض بدوره قدرا كبيرا جدا من المرنان على مستوى كل جهاز من اجهزتها ( المستوى الجزئى ) ومستواها الدولتى ( العام ) ، لان استمرارها لا يتوقف فقط على القمع ، بل هو يتوقف ، اكثر من ذلك ، على هذا الامر ان ، لذلك قلنا ان سياستها تقوم على ركيزتين اساسيتين هما :

١ - تصدير ونقل تناقضاتها وازماتها الخاصة الى المجتمع ، بوصفها ازمات وتناقضات اجتماعية ؛ والتدخل فيها هناك من موقع الحكم ، وليس باعتبار ان الدولة هي التى انجبتها .

٢ - التحكم بالازمات فى اى مستوى تظهر به ، باستخدام جميع وسائل السلطة وسياساتها ، وادارة الازمات دون القضاء على اسبابها ، ونقلها كل مرة الى طور تفاقمى جديد يحولها الى عبء على المجتمع ، يفضى الى اضعافه وتمزيقه ، كى لا تصبح عاملا من عوامل اضعاف النظام . فى هذا السياق ، يفرك النظام ذاته ازمات كبيرة وصغيرة ، فى الحقول المختلفة لانشطته الكثيرة ، يفرق بها الطبقات والفئات الشعبية ، ويفرض عليها شروطا تذلها وتسهم فى القضاء على اى وعى او فاعلية او تطلع سياسى لديها ، او يدفعها الى تمرد يعيد اiban القضاء عليه انتاج توازناته .

**س. نحل ، كما اعتقد ، الى نقطة هامة تتعلق بالتناقضات المميزة لسلطة كالمسلطة السورية . فما هى هذه التناقضات ، وماذا يترتب عليها عمليا من ازمات ؟ .**

ج . ثمة ثلاثة تناقضات فى الدولة السورية ، تتبع من بناها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية هى :

١ - التناقض بين الدولة المرسلة والمجتمع ذى التطور الرأسمالى المحدود اقتصاديا والمقيد سياسيا .

٢ - التناقض بين المجتمع المضاد والمجتمع الاجتماعى .

٣ - التناقض بين المجتمع السياسى والمجتمع المدنى .

## ٦ - التناقض الاول .

يعد التناقض بين طابع الدولة المرسلة والطابع الرأسمالي المحدود والجزئى للمجتمع التناقض الاساسى للنظام . وهو تناقض يتفرع عنه واقع سياسى - اجتماعى بالغ التعقيد ، يفرز بصورة مضطربة شريحة من ملاك السلطة السياسية ، يرغب القسم الاكبر من اعضائها فى التحول الى رأسماليين عاديين ، بعد ان راكم بفضل السلطة وعبرها ثروات واموالا يسعى لتحويلها الى رأسمال يعيد انتاج نفسه ضمن علاقات انتاج رأسمالية تعبر عن وجود نظام رأسمالى تام يشمل الدولة والمجتمع معا . بيد ان الطابع السياسى للدولة يحول دون تحولهم ، بعد ان وقف وراء صعودهم الاجتماعى ، ويقطع سيرورة انتقال الدولة من دولة مرسلة تخلق " برحوازيته " على صورتها ومثالها ، الى دولة تخلقها طبقة برجوازية ، كى تلام حاجاتها وتنتشر بمعونتها نظاما رأسماليا معما فوق الرقعة الاجتماعية بكاملها .

الى ذلك انجبت بعض الانشطة الرأسمالية ، كالخدمات التوسيطية والعقارية والتجارية ، رأسماليين افرادا يرتبطون بنظام الدولة المرسلة دون ان يدينوا بثروتهم لامتلاك السلطة السياسية . هؤلاء الرأسماليون يرغبون بدورهم فى فك العلاقة التطابقية القائمة بين النظام والدولة ، ليربطوا النظام الرأسمالى بالمجتمع ، ويحاولوه بهذه الطريقة الى مجتمع رأسمالى ، معتقدين ان الرأسمالية ان لم تتحول الى نظام اجتماعى تكون مهددة علي النوام بعسف السلطة ، التى لن يمنحها شئ من مد يدها الى اموالهم وثروتهم ، ما دامت معايير عملا سياسية تعطى الاولوية لحاجات وتوازنات طبقة الدولة وتضرب عرض الحائط بالضرورات الاقتصادية ، وما دام استيلاء طبقة الدولة على ممتلكات الطبقات الاجتماعية هو شكل من الاشكال الاساسية لمرسلة الدولة . ولعله من الجى ان السلطة لجأت ، فى سياق الازمة الاقتصادية الخائفة التى شرعت تتعرض لها بدما من اواسط الثمانينات ، الى اعطاء هامش واسع نسبيا من حرية العمل للرسمال الخاصة السورية والخارجية ، عربية كانت هذه ام اجنبية ، ففتحت امامها ابواب الزراعة والصناعة ، بعد ان كان معظم عملها متركزا على القطاع الثالث وعلى بعض الفروع المنشآت الصناعية الصغيرة اساسا ، او على مشاركة قطاع الدولة فى بعض الشركات . وقد قهمت بعض الاوساط الخارجية هذه التدابير الحكومية فى سياق ترسيمة سائدة تعتقد ان تقم رأس المال الخاص سيصبحه حتما تراجع للرأسمالى العام ، الذى هو الدولة المرسلة ، ولم تراها على حقيقتها : كدبير الغرض منه تنشيط الوضع الاقتصادى الراكد والمتدهور بما يلقى الى انتاج فوائد كافية لحل ازمة السلطة ، التى قيدت الازمة الاقتصادية قدرتها على استيعاب القوى الاجتماعية بداخلها تقيدا يمس بتوازناتها ووظيفتها وربما بوجودها ، الى اطعام قسم

من الشعب ، يمكن أن يكون قاعدة جماهيرية تتمرد على النظام وتشجع بدورها تمرد قوى من داخل السلطة أو من خارجها ضد طبقة النولة ، علما بأن المستفيد الأكبر من هذا النشاط الاقتصادي الخاص سيكون طبقة الدولة ذاتها ، التي تحتكر اليوم السلطة كما لم تحتكرها من قبل ، وتستطيع التحكم بنتائج التوسع في نور " البرجوازية " الخاصة في الحياة الاقتصادية .

يلتقى هذان الفرعان من " البرجوازية " السورية على الرغبة في تطوير الرأسمالية من نظام محصور في الدولة الى نظام كامل الانتشار في المجتمع والنولة معا ، ويتناقض تطلعهما هذا مع طابع النولة القائمة وأسلوبها السياسي الاستبدادي ، الذي تضبط به حركتهما بتقيد نشاطهما ، وتحد من وجودهما الاجتماعي والرأسمالي وتمنع تبلورهما السياسي . بالنظر الى أن الفئة الاولى من الرأسماليين متوضعة داخل السلطة نفسها ، وإلى أن عدا من قادة الأجهزة يمثل فيها ، فإن مشكلتها تحمل بعض الخطورة بالنسبة للنظام السياسي والدولة المرسمة ، لصعوبة إيقاف تنامي وجودها وانتشارها الاجتماعي ، المترتب على دورها السياسي في النظام ، ولأن اقتلاعها من السلطة يهدد بانقسام هذه الأخيرة وأضعافها . أما الفئة الثانية من البرجوازية فهي لا تشكل خطرا كبيرا ، رغم ارتباطها بأوساط رأسمالية دولية ، وهي لن تمثل خطرا اكيدا ، ما لم تتعرض الدولة المرسمة لانهايار اقتصادي يصاحبه سعي برجوازي مدعوم من الشعب للتخلص من الغلاف الاستبدادي النواتي للسلطة المرسمة ، والتحول الى تطور رأسمالي حر ، يتم بالدرجة الاولى خارج حقل الدولة القائمة أو يجعل منها بالتدريج اداة للانتقال نحو نظام رأسمالي مجتمعي ، بعد أن كانت الطبيعة المزقية للرأسمالية المتناثرة في المجتمع تعبيراً عن تمامية الدولة المرسمة .

تتحكم الدولة بهذا التناقض بأساليب ووسائل متعددة ، أهمها إعادة انتاج شرائح من الرأسماليين الملائمين لحاجتها بالسبل الادارية والسياسية المتاحة لها . وإعادة توزيع السلطة السياسية على من تقطعها لهم ، من حين لآخر ، بحيث يشعر مالكوها الوقتيون انها مجرد حيازة وليست سلطة شخصية أو دائمة ، وأن انتزاعها منهم سيحرمهم من الامتيازات و " الحقوق " المترتبة عليها ، وقد يعنى انتزاع ما راكموه من ثروة بفضلها . لذلك يحسن بهم استهلاك ثروتهم ، التي ستتجدد بتجدد تفويضهم السياسي ، كما يحسن بهم الحرص على اولى سلطاتهم السياسية في وجودهم الاجتماعي " البرجوازي " وأن حرمتهم هذه من ملكية وسائل الانتاج ومن التحول الى رأسماليين .

من جهة أخرى ، فإن الهيئة الاجتماعية ، التي ترى في السلطة المرسلية نقيض لوجودها السياسي والاجتماعي في آن معا ، والتي تسير نحو هامشية متفاقمة وافقار متعاظم ، تتخذ من الدولة المرسلية موقفا يمليه عليها احساسها بالخطر ، ويقينها ان تحررها الكلي او الجزئي محال على يدى هذه السلطة ، مهما حدث فيها من تبدلات او تغييرات ، لذا يتجسد التناقض بين الدولة المرسلية والمجتمع المقيد المرسلية في سائر مناحى الحياة الاجتماعية والشخصية ، ويوصل الى تفاصيل الوجود الاجتماعي لطرفيه ، ويتمظهر بلا انقطاع في اى تعبير عن هذا الوجود ، اينما حصل وفي اى شكل تجسد .

يعيننا هذا التناقض الى المران المميز للدولة المرسلية ، الناجم عن وجود اقنية بداخلها تسمح بالصعود في مراتبها لعناصر وشرائع من فئات اجتماعية مختلفة ، تتيح لهم امتلاك قدر من السلطة الاقتصادية يتناسب وحجم سلطتهم السياسية . ما دامت هذه الاقنية مفتوحة ، فان انتقاء الاشخاص الذين يجب ان تتكون منهم طبقة الدولة يفدو امرا ممكنا ، كما يصيح ممكنا اخضاع عمل الاجهزة لرقابة صارمة وفعالة وتفصيلية ، يسهل على الممسك بزمام السلطة العليا توجيهها كيفما شاء ، والمناورة على قوى السلطة القائمة بالقوى الصاعدة في اقنيتها الداخلية ، وبالعكس . ان التحكم بهذا التناقض ، الذي تخلقه الدولة المرسلية ذاتها ، يعطينا فكرة واضحة كل الوضوح عن مراتبها ، فهي دولة واضحة للملامح ، وان كانت حدود وهوامش حركتها الداخلية واسعة ومطاطة لدرجة تجعل استقرارها امرا سهلا ، رغم ما تعانيه من انقسامات وما تنجبه من ازيمات وتناقض . ان تحكم السلطة العليا بنمو "برجوازية" دولة ذات مصلحة في تطور رأسمالي مفتوح ، واستمرار بنية الدولة ذاتها في انجاب هذه "البرجوازية" وعجز قيادتها عن منع تكاثرها يجعل الطبقة المهيمنة عاجزة عن التخلص من هذا التناقض ومن الازيمات الناجمة عنه في قلب الدولة ذاتها ، ويجعل السياسة " فن " التعايش مع التناقض بين طابع الدولة لمرسلية سياسي وطابعها الاقتصادي ، وهما طابعان يزداد تناقضا مع الزمن ، بقدرما يحل احدهما محل الاخر او ينتزع دوره منه ، مع انهما متلازمان في الوقت نفسه يصعب التخلص منهما بالوسائل الادارية للدولة يرجع كل شيء فيها الى السياسة والادارة .

غير ان مران بنية الدولة المرسلية يمكنها من ادارة الازيمات الدائمة النابعة من هذا التناقض ، ويضفي على عملية نقل الازيمات الى المجتمع طابعاً يوحى بان السلطة راغبة في فتح فرص الارتقاء امامه ، وهو احياء تخوف به " البرجوازية " المتكونة بداخلها ، فتندمج هذه فيها سياسيا ، خشية ان يتجاوزها " بديلا الاجتماعي " الجاهز ، اذا اسهمت من خلال دور سياسي خاص بها في اضعاف السلطة التي تحميها وتمنحها ما تتمتع به من امتيازات .



## ٢ - التناقض الثانى .

يترتب هذا التناقض على الفرز الاجتماعى الناتج عن دور العامل السياسى فى اقامة الدولة المرسلة . فقد اعاد هذا العامل ، بما صاحبه وترتب عليه من تبدلات فى علاقات الملكية والانتاج ، وبالتالي فى مواقع وبنى الطبقات الاجتماعية ، ببنية المجتمع والطبقات القديمة ، وانشأ ببنية طبقية تحتل فيها طبقات جديدة مواقع فى الحياة الاقتصادية تتعين بمواقعها فى الحياة السياسية ، ويتحدد المواقع من الانتاج والاستهلاك والتوزيع والثروة بحياسة حق التصرف بوسائل الانتاج والملكيات العامة وتملك جزء من فائض قوة العمل الاجتماعى ، يتم اقتطاعه قبل وصوله الى الدولة او الاستيلاء عليه بعد وصوله اليها .

قلنا فى فقرات سابقة ان ثمة طبقات تكوّنت فى « المجتمع الجديد » انطلاقا من دور الدولة المرسلة ، منها « طبقة وسطى سياسية » تبلورت من صفوف الطبقة الوسطى الاجتماعية بدرجة اساسية ، قبل ان تتسع صفوفها بانضمام اعداد كبيرة من ابناء الريف اليها ، ممن نزلوا الى المدن كي يلتحقوا باجهزة الدولة القمعية والادرية ، وخاصة بمؤسساتها العسكرية فى هذا التغير الاجتماعى ، كانت الطبقة العاملة ، وهى اقل الطبقات عددا على الاطلاق ، اقل الطبقات تعرضا للاهتراء . ومع ان الطبقة العاملة توسعت عدديا وكما بعض التوسع ، فانها اضاعت بدرجة كبيرة دورها السياسى ووعيتها الطبقي والاجتماعى . بينما تعرضت « البرجوازية » والطبقة الوسطى كما تعرض الفلاحون لاعادة بنية ، اودت باوضاعهم السابقة والحقت اقساما منهم بعلاقات طبقية جديدة أن نفيك تماما او تلى علاقاتهم القديمة ، او انها دفعت بهم الى الهامشية والاهتراء .

اذا كانت الطبقات قد تهرأت على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى ، فانها ، بالمقابل ، قد تهمشت على الصعيد السياسى . فبدأ وكأنها ، فى آن معا ، قد اعتزلت العالم الاجتماعى او خرجت منه ، ولم يعد لها من وجود الا فى صورة مزق متناثرة هناك وهناك فوق صفحة مجتمع غدت كيفية وجودها هذه علامة احتضاره ، وفارقتها قابلياتها السياسية المتولدة عن صفاتها الاجتماعية ، الطبيعية والفطرية فى الوقت نفسه . هكذا ادى التطور السريع للطبقة الوسطى السياسية من الطبقة الوسطى الاجتماعية اساسا الى اهتراء وتهمش وتبدد هذه الاخيرة بسرعة لا مثيل لها فى تاريخنا القريب . ويزيد من غرابة هذا التطور ان الطبقة الوسطى السياسية انخرطت بعد حين بدورها فى طور سريع جدا من الفرز والتمايز ، حتى عندما كانت ما تزال فى مرحلة تشكلها ، مع انها كانت تتحول الى قاعدة « اجتماعية » للدولة المرسلة ، التى كانت

علاماتها الاولى ما تزال فى طور الارتسام ، وتغزو الخزان الذى يدها بالكادر ، والمعبر الاجبارى للنخب والاقليات الاتية من القاع الاجتماعى نحو السلطة . هذا الطور من الفرز والتمايز ما لبث ان حمل سمات الامتراء الجزئى الذى اصابها ، والذى ترتب على توسع اجهزة السلطة الى درجة حوت الاعداد الكبيرة من المنتسبين الى ملاكها الى قاعدة « اجتماعية » للسلطة ، حلت بسرعة محل الطبقة بمجتمعها ، تحمل خطر نقل الازمات الكثيرة التى واجهها فى هذا الطور الانتقالى الى داخل الدولة الجديدة ، وهو ما شكل ، فى نظر « قادة الثورة » البعثية وخاصة اليساريين منهم ، خطر لا بد من التخلص منه ، فحصرروا السياسة فى الاجهزة السلطوية وخاصة منها الاجهزة العسكرية ، واقاموا دولتهم « الثورية » على قاعدة سياسية احلوها محل قاعدتها الاجتماعية ، المكونة من خليط من طبقة المجتمع الوسطى وطبقة السلطة السياسية ، بهذه الصورة تكونت من سيرورة امتراء الطبقة الوسطى وتلك الاجتماعية ومن صعود عناصر من القاع الاجتماعى فى الدولة المرسللة عجلة اجتماعية سياسية اسميناها « المجتمع المضاد » انفصلت بصورة متعاطمة الجنزيرة عن جميع السياسى ، حيث تحترف السياسة والادارة بالمعنى الرخيص جدا للكلمة ، والذهب والقمع بمعناهما الواسع ، وتعيش دون اية فاعلية انتاجية .

هذا المجتمع المضاد هو طبقة الدولة المرسللة ، هى التى انشأته ورعته وتكلفت بثرائه ، وهى التى تمدد بالفولاض الضرورية لاعادة انتاج نفسه ، وتوسيع صفوفه توسيعا مضطردا . بالمقابل ، فان هذا المجتمع هو كافل الدولة المرسللة ، التى بدأت تميل فى الاونة الاخيرة نحو مفهوم كانت « البرجوازية » القديمة قد قالت به فى اوائل الخمسينات ، حين رأت ان من الافضل لها ضم قوى وعناصر من الطبقة الوسطى الى صفوفها ، كلما ائفقت ضرورات الصراع الاجتماعى ذلك او سمحت به القاعدة الانتكاجية ، لان ذلك من شأنه احباط الثورة الوحية الممكنة فى المجتمع السورى : ثورة الطبقة الوسطى . يفصح قرار توسيع طبقة الدولة عن عمق ازمة الدولة المرسللة ، وعن احساس القوى المساندة لها بضغط ضرورات التطور الراسمالى الحر على آليات عمل المرسللة السياسية : فمن العلوم ان خطة رسملة الدولة تقوم بأسرها على امتصاص عناصر من المجتمع فى طبقة الدولة والمجتمع المضاد كى لا يبقى ثمة هامش للعفوية او للتلقائية الاقتصادية . وبالتالي فان توسيع طبقة الدولة هو سياسة تملئها طبيعة الرسملة ذاتها ، وليست قرارا اراديا ، مع ان السلطة تحاول تصويرها بهذه الصورة ، وليس الاعلان عنه وكأنه توجه طوعى لطبقة الدولة سوى اعتراف من جانبها بأن ضغوطات التطور الراسمالى الحر اصبحت شديدة وملحة .

يضع المجتمع المضاد نفسه في الموقع النقيض للهيئة الاجتماعية بطبقاتها المختلفة ، قديمة كانت أم جديدة . وهو يحل ازماته على حسابها جميعا ، وينظم صقوفه بصورة دائمة بغرض خوض معارك ضدها واخضاعها ، أخذا بسياسة كل شيء أو لا شيء ودافعا لعلاقاته السلبية بالمجتمع الى حافة الحرب الاهلية ، لقناعته ان ازماته غير قابلة للحل ، وان اى انتصار تحرزه الهيئة الاجتماعية سيكون بداية نهايته ، وأنه لا يجوز ان يسمح اصلا بوصول التناقضات بينه وبين مجتمعه الى نقطة التفجر ، مع انه لا يتطلع في الوقت نفسه الى التخلص منه ، بل هو يستخدمها لادارة ازمات المجتمع ومقاومتها . وسيلته الى ذلك قوته الرادعة الكبيرة الى درجة تجعل الهيئة الاجتماعية في موقع دفاعي ، تفضل القبول بوضعها الرضوخى على الشروع باية مقاومة جدية أو الدخول في اية معركة ضده .

ينبع الطابع الخطير لتناقض المجتمع المضاد مع الهيئة الاجتماعية من الوضع الخاص الذى يحتله في الدولة ، اذ انه مجتمع تحول من اداة بيد الدولة المرسله الى قوة منظمة استولت عليها وجعلتها اداة بين يديها تنهب بواسطتها المجتمع بالشرعية الرسمية لسلطة الدولة يعتقد المجتمع المضاد انه بامتلاكه السلطة ويرقابته على المجتمع يستقل عن الطبقات الاجتماعية ، التى تجد نفسها مكروهه بالضرورة على الارتباط به . لذلك فهو يميل الى سياسة ترفض اولية « المسألة الاجتماعية » وتقتصر علاقاته بالطبقات على جانبيين فقط : شلها سياسيا باثارة اكبر قدر من التناقضات بالطبقات على جانبيين فقط : شلها سياسيا باثارة اكبر قدر من التناقضات فيها وبينها من جهة ، ومنع تناقضاتها من الوصول الى حقل الدولة بوصفها تناقضات قد تؤثر في وحدة السلطة أو هيمنة المجتمع المضاد ، من جهة اخرى

ينصوى في المجتمع المضاد عدد كبير من منتسبى اجهزة الدولة القمعية والايديولوجية والاقتصادية والسياسية ، ممن لا ينتمون اليه انتماء عضويا . هؤلاء هم بمعنى من المعنى القاعدة الاجتماعية الاولى لهذا المجتمع ، والنطاق الاجتماعى الاكثر قربا الى طبقة الدولة ، الذى يشكل مادتها البشرية الخام ، وادواتها الموجهة نحو اخضاع المجتمع .

لا تقتصر عضوية المجتمع المضاد على عناصر وقوى سياسية ، فقد تلبورت في السياق السياسى - الاجتماعى لتجربة الدولة المرسله ارضية « اجتماعية » مساندة لها ، تجسدت ايضا في تكتيزات ما قبل مجتمعية مثل الطائفية والعشائرية ، تداخل قسم من ابنائها المتعلمين و المنتسبين الى المؤسسة العسكرية بالطبقة الوسطى القديمة ، ولعبوا في مرحلة اولى دورا فى الانقلاب الرأسمالى اللواتى ، بصفتهم افرادا فى الجيش واعضاء فى الحزب الحاكم ، ثم

حاولوا ، فى مرحلة تالية ، عشائريهم وطوائفهم الى قوى للدولة المرسله ، تمددها بقاعدة اجتماعية ثابتة لولاء وتخدمها كآقنية جديدة لاعادة توزيع النخل واعادة بنية المجتمع ، قبل ان ينتقلوا فى طور ثالث الى « تحديث » طوائفهم وعشائريهم على ارضية الدولة المرسله وبمساعدها ، لجعلها تكوينات سلطوية تضقى الرسله عليها خصائص « اجتماعية حديثة وبرجوازية » من جهة ، مع انها تحافظ على بنيتها القديمة كتكوينات ما قبل رأسمالية مغلقة ، ذات دور الغ الحيوية فى الابقاء على نمط الرسله المعادى للمجتمع ، من جهة اخرى .

هكذا تتدمج فى المجتمع المضاد عناصر وتكوينات قديمة وجديدة حديثة وتقليدية . اسهم بعضها فى تأسيس الدولة المرسله ، واسهمت هذه فى تأسيس بعضها الاخر . لكنها تشترك جميعها فى الاخذ بوسائل واساليب ترمى الى تفتيت المجتمع وتوحيد السلطة ، والى تحديث الدولة المرسله ( بالمعنى التقنى الحض ) وتأخيرها . لهذا السبب ، يمكن اعتبار تكوينات المجتمع ما قبل الرأسمالية تكوينات سلطوية ( ليس من الافضل اعتباره تكوينات دالية ؟ ) تلعب دورا خاصا فى الصراع الطبقي ، تفوض اقسامها الاجتماعية والشعبية « صراعاتها فى المجتمع ، بينما تصارع اقسامها « الدلالية » ضد هذا المجتمع بقوى السلطة السياسية ، التى بين ايديها .

هذه التكوينات ما قبل الرأسمالية ، الملحقة بالقاعدة الاجتماعية للدولة المرسله هى عامل حاسم فى حركية ومران السلطة ، لكونها القناة الاكثر اهمية التى تملكها الدولة المرسله لنقل الصراعات من صعيدها الفاص الى الصعيد المجتمعى ، والاداة التى تمكنتها من الامساك بحركة القاع الاجتماعي « بقوى اجتماعية » فتبدو الصراعات الاجتماعية عندئذ كنتاج لتناقضات مجتمعية لم تنجم عن سياسة الدولة المرسله ، ولا شأن لهذه بها . هذا الدور التحكمى - الضبطى الذى تمارسه التكوينات ما قبل المجتمعية ضد المجتمع المدنى واصاليج المجتمع السياسى يتجه فى النهاية ضد الهيئته الاجتماعية والدولة معا ، وينتهى الى التمحور حول مجموعات من مراكز القوى القاعدية ، مشابهة لمراكز القوى السلطوية ، تمارس سياسة تسلطية طائفية وعشائرية تمتاز مع تسلط سياسى « اقطاعه » لها السلطة « السائدة يمكنها من لعب دور نواتى ( وليس مجرد دور سياسى ) على صعيد القاعدة الاجتماعية « والشعبية » ، ودور شعبى على صعيد السلطة السياسية ، معززة بذلك وهم الطابع الشعبى للدولة المرسله ، الذى يبدو وكأنه يكتسب مظهرا « ثوريا » يترقب على الدور الذى تلعبه فيه هذه « القوى القاعدية المسلحة والمنظمة » ، التى تجتذ فى صفوفها « قوى من اصول اجتماعية وطبقية مختلفة » ( تنتمى جميعها الى طائفة واحدة بطبيعة الحال ) .

مثلا أسست السلطة المرسلة طبقات ادواتية تتناسب حاجاتها ، تتحول أقسام متزايدة من هذه السلطة عينها الى أداة بيد التكوينات ما قبل المجتمعية ، التيا عبرها تكوينات ما قبل رأسمالية ، التي كانت السلطة نفسها قد أطلقتها من قممها . فتتصل السلطة تحولا متزايدا الى تكوين يشبه « شركة مساهمة » يمتلكها عدد من التكوينات ما قبل المجتمعية والجهازية الداخلة فيه ، الامر الذي يهدد ، رغم احكام الضبط واتقانه بتفجيرها من الداخل وبتهديش المجتمع . هذا الميل ، يقوى مع الزيادة الاكيدة والمتعاطمة لحصة « مراكز القوى القاعدية » فى ادارة السلطة والصراع الاجتماعى ، حيث اصبحت إحدى ضمانات السلطة ، واضفت بدورها طابعا عصاباتيا عليها لتقاوم طابعها العصاباتى الاصلى . غير ان هذا التطور ينسف ما بقى من جوانب فى الدولة التى كانت تجسد وحدة المجتمع والشعب والوطن ، فى بلاد فككتها سلطتها السياسية الى تكوينات ما قبل رأسمالية وما قبل نواتية ، احتلتها محل الطبقات والقوى السياسية ، فكان قدرها ان تقع بين يديها وان تمارس وظائف عصاباتية لصالحها . عندئذ تطلع التوازنات عن ان تكون توازنات بين أجهزة اطراف السلطة وحدها ، وتصبح السياسة فن استيعاب تناقضات التكوينات ما قبل النواتية فى دولة تدعى انها العنصر المحدث الوحيد فى مجتمعها ، الى ان تصير فن تحويل الدولة الى وعاء لهذه التكوينات يلبي حاجاتها ويستجيب لمصالحها ، رغم تعارضها مع طبيعة ما يفترض انه الدولة . لكن ضرورات استمرار السلطة ، وضرورات اخذ التبدلات التى تصيبها بعين الاعتبار تفرض على قيادتها الامعان فى تحويل الدولة عن وظائفها الاصلية ، الى ان تصير ، فى النهاية ، كيانا يتعارض تعارضا متعاطلا مع طبيعته الحقيقية ونشأته المجتمعية ، فتتلع السلطة عن ان تكون سلطة دولة وتغدو سلطة للتكوينات ما قبل النواتية ، التى تفك السلطة عن الدولة وعن المجتمع ، لتحول سلطة الاجهزة ذاتها الى تكوينات مضادة للدولة ، تتوضع داخلها كى تقضمها شيئا فشيئا ، الى أن تلتهمها تماما . بذلك تنتهى الدولة المرسلة الى وضع تصير فيه لا دولة مطلقة ، لو الى دولة قيد الالغاء على ايدي قادة التكوينات المضادة لها ، المتوضعة على صعيديها السلطوى والمجتمعى ، لا تجد وسيلة لاعادة انتاج نفسها الامن خلال هذه التكوينات النافية لها ، التى تعزز حيالها الى ان يصبح من المحال تلمس وجودها فى الحياة العامة الا كعصابة عامة عندما تكون قوية ، وعصابة من العصابات القائمة ، حين تضعف .

### ٣ - التناقض الثالث :

يقوم هذا الناقض بين المجتمع المضاد ، التسلطى ، الذى يشمل تكوينات السلطة المتوضعة فى الدولة والمجتمع ، وبين الشعب ، موزعا على طبقات وفئات وقوى شرائح موجودة

خارج المراتب السلطوية ، بدءا برأسها الأعلى وانتهاء بأخر شخص فوضت اليه سلطة سياسية او ذات مدلول سياسى اذا كان الوجه الاجتماعى - الاقتصادى للدولة المرسله يضعها بمواجهة مجموع المجتمع العامل والمنتج ، بغض النظر عن انتماءات افراده الطبقيه ويقسم « الناس » الى عاملين مكانهم هو المجتمع ، ومقتضى فانض قيم اجتماعية يتركزون فى قراتبات السلطة الجهازية وما قبل اللواتية ، فان هذا التناقض يضيف الى التناقض السابق تناقضا جديدا يشق القوم السورى الى عاملين فى السياسة يتوزعون على سلاسل السلطة « العامة » ومحرومين من حق العمل فيها يتوضعون فى الطبقات الاجتماعية ، بدءا بالبرجوازية العليا وانتهاء بأخر عامل زراعى فقير منسى فى مكان ما من قرية نائية . بالنظر الى ان الدولة المرسله قد طورت لنفسها شعبا سياسيا خاصا بها هو المجتمع المضاد ، المفصول عن المجتمع الاجتماعى ، فان الشعب نفسه الشعب بالمعنى الاصلى للكلمة ، يقلع عن الوجود وجودا ايجابيا بالنسبة للسلطة ، ويكتسب طابعا سلبيا يجعله يقتصر على غيرا المنتمين الى المجتمع المضاد ، مهما كان انتقاؤهم الطبقي ، او كانت درجة تعلمهم او ثرائهم .

هذا التناقض الثالث ينبع اساسا من الطابع الاقتصادى - الاجتماعى للدولة المرسله ، التى تمنح العمل السياسى القاعدى وتحظر اى شكل من اشكال الحرية السياسية ، لان الرسله لا يمكن ان تقتصر على الدولة فى مجتمع يتمتع بحرياته السياسية ولان الشعب سيفرض ، من خلال ممارسته للحرية ، رسله الحياة الاقتصادية والاجتماعية بمجملها ، وسيحول المزق الرأسمالية المنتاثرة فى مجتمعه الى نظام رأسمالى كامل الانتشار ، من المحال على السلطة تكيله بقيود سياسية - ادارية كالتى تكبله بها فى الوضع الراهن ، وتدفع به الى درك تأخر متفاقم وانهباء متعظم . ان هذا التناقض هو الوجه العام للتناقض الاول بين الطابع الرأسمالى للدولة النجب لعناصر ومكونات رأسمالية فى جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية من جهة ، وبين بنية الدولة المرسله التى تحول دون السماح لهذه البنى والعناصر بتغيير النظام وان بصورة تدريجية ، من جهة اخرى فى التناقض بين المجتمع المضاد والشعب ، يبرز دور بنية الدولة حيال المجتمع ، بعد ان برز فى التناقض الاول حيال المكونات الداخلية للدولة ذاتها . ولا بد من القول ان علاقة المجتمع المضاد بالشعب تشبه علاقة تكوينيين يمثل احدهما الخارج بالنسبة للآخر وينفيه ، وليست علاقة وجهين متكاملين لتكوين واحد ، يتلازمان ويتكاملان وينتقى وجود احدهما دون الآخر . ولكن بما ان النظام لا يستطيع العيش دون خارجه ( اى المجتمع الاجتماعى العامل ) الذى ينفيه ، فانه لا يجد وسيلة للسيطرة عليه سوى اعاده انتاجه بما هو مجتمع بذاته ، مجتمع خام يفتقر الى الوعى بمصالحه المنفصلة والمستقلة عن

مصالح الدولة المرسلة ( المعادية له ) : وطريقه الى اعادة الانتاج هذه تمر بحرمان المجتمع من حرياته العامة وحقه فى تكوين تعبيرات سياسية خاصة به . مثلما نزعنا الاقطاعية سلاح الفلاح لتحويله الى قن او تابع ، تنزع الدولة المرسلة سلاح المواطن الحديث الذى هو حرياته العامة والخاصة ، لتدفع به الى او لتبقيه فى وضع عبودى يجعل تهبط فائض قوة عمله امرا ميسورا ودائما . بهذا المعنى يعد حرمان المواطن من حقوقه السياسية شرطا ماديا كافلا لحسن سير آلة الاستغلال الرأسمالى النواتق ، وليس مجرد علاقة قانونية او حقوقية بين المواطن والسلطة . وبعد التناقض بين دولة تحتكر السياسة بما هى العنف المنظم ، ومجتمع محروم من حق ممارسة أى شكل من اشكالها تعبيريا عن علاقة عبوية قائمة بين « رأسمالى عام » هو الدولة المرسلة ، وبين « بروليتارى عام » هو الشعب . الى ذلك فان الهدف الاساسى لحركة الدولة ومرانها كامن هنا ، فى هذه العلاقة التى يعتبر دوامها شرطا لاغنى عنه لدوام نظام الرملة . لذلك تأخذ القوى المقررة فى طبقة السلطة المرسلة العليا موقفا موحدا من موضوع هذا التناقض ، وتعارض اطلاق الحريات الديمقراطية والسياسية للشعب والفرد ، وتقترح عوضا عنها زيادة اعداد المنتسبين الى احدى طبقات الدولة او الى المجتمع المضاد ، او فتح اقلية جديدة للصعود الاجتماعى والسياسى من المجتمع الى داخل السلطة ، والابقاد على القمع كسياسة موجهة تعتمد للتحكم بما يترتب على هذا التناقض من ارياقات فى علاقة الدولة المرسلة بالمجتمع وبالعكس .











